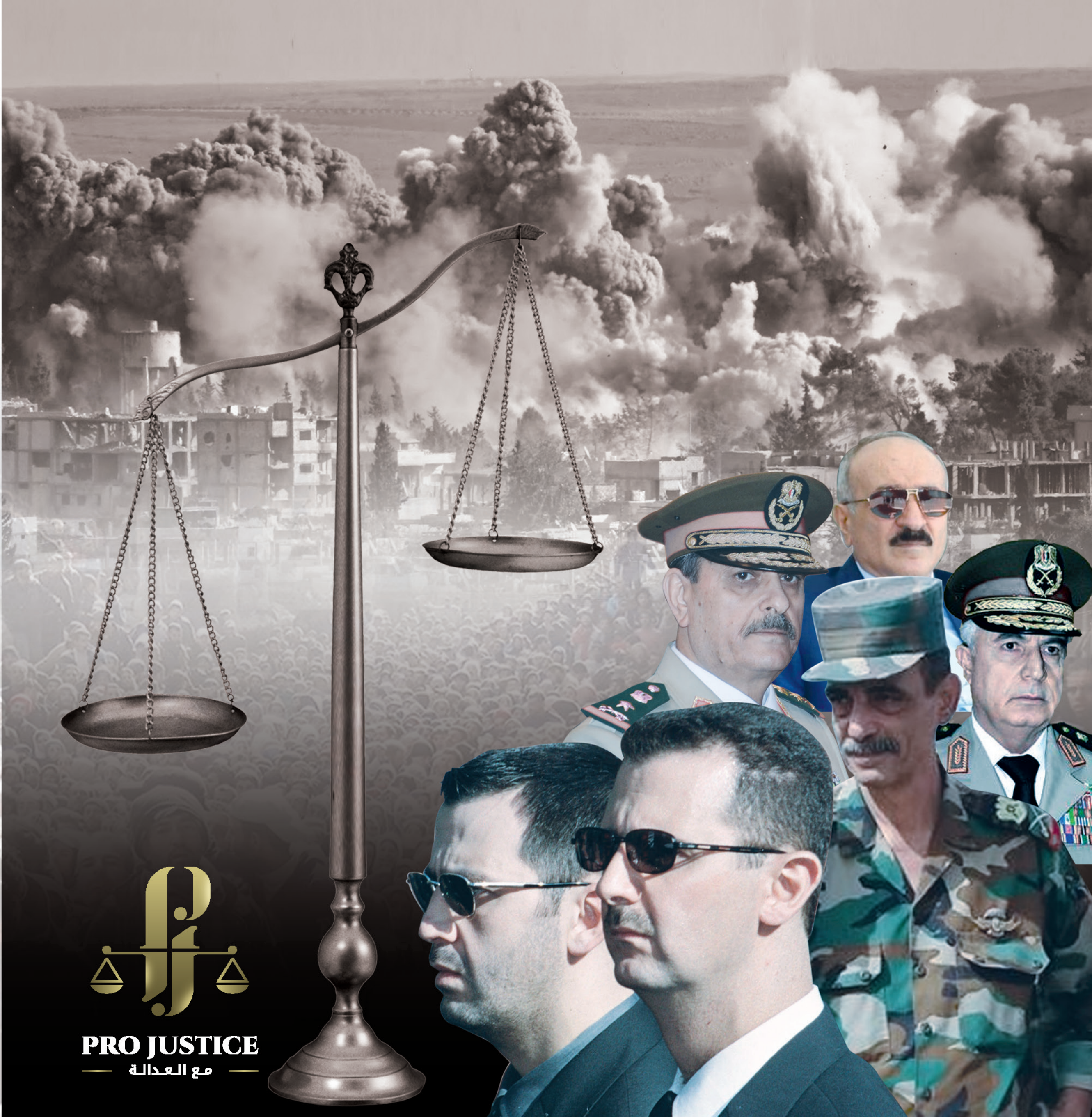
القائمة السوداء

الانتهاكات التي ارتكبها أبرز قيادات النظام السوري وسبل جلبهم إلى العدالة



القائمة السوداء

الانتهاكات التي ارتكبها أبرز قيادات النظام السوري
وسبل جلبهم إلى العدالة

منظمة «مع العدالة»

الطبعة الأولى ٢٠١٩م

مع العدالة: منظمة غير ربحية تسعى إلى إحقاق مبدأ المساءلة ومنع الإفلات من العقاب لمجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان في المجتمعات التي تعاني من حروب أهلية وكوارث طبيعية أو خرجت للتو منها، مع تركيز خاص على الشرق الأوسط وسوريا.

عنوان بريدي:

Pro-justice, 8725 Ginger Snap Lane, San Diego, CA 92129

الولايات المتحدة الأمريكية

بريد إلكتروني: info@pro-justice.org

هاتف: 18588886410+

رقم الناشر الدولي: 978-605-7896-00-1



القائمة السوداء

الانتهاكات التي ارتكبها أبرز قيادات النظام السوري
وسبل جلبهم إلى العدالة

المحتويات

مقدمة

أكثر من ثماني سنوات مرت على الحراك السلمي المطالب بالحرية والكرامة، والنظام لا يزال عاجزاً عن فهم قوانين التحول الحتمي، حيث يحاول عبثاً وقف مسيرة التطور والإصلاح من خلال تسخير أدوات القتل والقمع التي عفا عليها الزمن لوأد المطالب الشعبية، ويمعن قادته الأمنيون والعسكريون في ارتكاب شتى أنواع الانتهاكات بحق الشعب السوري.

ويأتي هذا الكتاب كسجل للتضحيات التي سطرها السوريون لنيل حريتهم، ويوثق الانتهاكات التي وقعت في حقهم وسبل محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، حيث يلقي الفصل الأول الضوء على ضرورة سلوك المسار القانوني الذي يعزز الحراك المجتمعي والسياسي، والفرص التي توفرها أدوات المحاسبة الدولية لمواجهة النظام وحمله على وقف الانتهاكات الواسعة التي دأب على ارتكابها منذ أكثر من خمسة عقود.

ويلخص الفصل الثاني أبرز الانتهاكات التي وقعت بحق السوريين، بما في ذلك ارتكاب جرائم القتل العمد والمجازر الجماعية، واستخدام الأسلحة الكيمائية والأسلحة المحرمة دولياً، وانتهاك حقوق النساء والأطفال، واستهداف الصحفيين، وتبني سياسات التعذيب الممنهج والتجويع والحصار والتهجير القسري والتمييز الطائفي، واستهداف المناطق السكنية بالبراميل المتفجرة والقصف الجوي، وغيرها من الجرائم المروعة التي تنتهك القانون الإنساني والقانون الدولي وسائر المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ويمثل الفصل الثالث استكمالاً لجهود توثيق الجرائم، من خلال تقديم قائمة بأبرز قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والجرائم التي ارتكبوها بحق السوريين، وما نتج عن ذلك من تبعات أدت إلى إدراجهم في قوائم العقوبات الدولية، حيث يوفر هذا الفصل تفاصيل يمكن أن تساعد في تحديد الجناة ومحاسبتهم على جرائمهم.

إن الهدف الأسمى من هذا العمل هو التأكيد على أن الجرائم التي ارتكبها رموز النظام لا تسقط بالتقادم، وأن المساومات الدولية ومصالح القوى الفاعلة حول الشأن السوري لا يمكن أن تغير المبادئ التي قام عليها الحراك الوطني، والمتمثلة في نيل الحرية والكرامة ومحاسبة جميع من تورطوا في انتهاك حقوق السوريين.

لقد بذل القائمون على منظمة «مع العدالة» جهداً كبيراً في جمع مادة هذا الكتاب الذي ينوون استكمال مادته بأعمال أخرى تشمل سائر الجناة، من زعماء جماعات التطرف والإرهاب، وقادة الميليشيات الطائفية التي ارتكبت شتى أنواع الجرائم، والأنظمة الخارجية التي وقفت إلى جانب النظام وساهمت بآلتها العسكرية في سفك دماء السوريين، وانتهاك جميع العهود والمواثيق الدولية والإنسانية بحقهم.

وإننا إذ نضع هذا الجهد بين أيدي السوريين والمجتمع الدولي بأسره؛ ليحدونا الأمل في تحقيق التعاون والتكامل مع سائر الجهود المخلصة لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري، وجلب جميع الجناة إلى العدالة، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

د. رياض حجاب

الفصل الأول
جهود محاسبة النظام السوري وآليات المساءلة

الفصل الأول
جهود محاسبة النظام السوري وآليات المساءلة

جهود توثيق الانتهاكات التي ارتكبها النظام ومحاسبة رموزه:

الجهود الوطنية:

شهدت السنوات السبع الماضية حراكاً واسعاً في المجالات الحقوقية والإنسانية والمحاسبة والعدالة الانتقالية في سوريا، حيث نشطت العديد من المنظمات السورية[1] التي انخرطت في مشاريع مشتركة على الصعد الوطنية، لعل أبرزها؛ «مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية» التي ضمّت نحو عشرين منظمة سورية غير حكومية في مجال العدالة الانتقالية والسلم الأهلي وحقوق الانسان، ومثلت هذه المجموعة أول تحالف مجتمع مدني للمنظمات التي تعمل في مجال المساءلة والعدالة الانتقالية، وعملت على تنسيق جهودها في كافة مجالات العدالة الانتقالية بهدف الوصول إلى مشروع وطني شامل للعدالة الانتقالية في سوريا، مستفيدة من تجارب العدالة الانتقالية في عدد من البلدان، من بينها تجارب تونس واليمن وليبيا والعراق ولبنان، كما تَلَقَّى ممثلوها تدريباً شاملاً من خبراء دوليين في العدالة الانتقالية.

كما وشهدت العديد من العواصم العالمية عقد دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل الناشطين السوريين في شتى مجالات المحاسبة والعدالة الانتقالية، حيث تبنت منظمة «اليوم التالي» مشروعاً (عام ٢٠١٢م) قام عليه خمسون مثقّفاً وناشطاً وحقوقياً وسياسياً سورياً لوضع تصورٍ عن المرحلة الانتقاليةِ التي ستأتي في سوريا من أجل الانتقال إلى الديمقراطية[2].

---

(١) من هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر: المركز السوري للعدالة والمساءلة، ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، وبيت الخبرة السوري، ومركز توثيق الانتهاكات، والرابطة السورية للمواطنة، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، والهيئة السورية للعدالة والمساءلة، والمعهد السوري للعدالة والمساءلة، والمركز السوري للعدالة الانتقالية، ومنظمة اليوم التالي، ومنظمة مع العدالة، وتجمع المحامين السوريين الأحرار، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، واللجنة السورية لحقوق الإنسان، ومنظمة دولتي، ولجنة ضحايا سجن صيدنايا، والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، والمركز السوري للإحصاء والبحوث، ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، واللجنة القانونية بالائتلاف الوطني، والهيئة السورية للعدالة الانتقالية، وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ومنظمة حقوق الإنسان في سوريا، ومجموعة العمل لأجل معتقلي سوريا، وهيئة محامين حلب الأحرار، ومركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، والمعهد السوري للعدالة، ومركز التآخي للديمقراطية والمجتمع المدني، واللجنة الكردية لحقوق الإنسان.

(٢) تكون المشروع من خمسة مجالات رئيسة هي: حكم القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، إصلاح النظم الانتخابية، كتابة الدستور، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتم نشره في يوليو ٢٠١٢، تحت عنوان: «مشروع اليوم التالي: دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا».

كما عقدت منظمة «دولتي» مؤتمراً موسعاً (أبريل ٢٠١٣) حضرَه عدد كبير من ناشطي المجتمع المدني، والسياسيين السوريين، إضافةً إلى خبراء أجانب مختصين في الشأن السوري، وخرج اللقاء بوثيقة فريدة عن العدالة الانتقالية وإمكانية تطبيقها في سوريا. وسلّط مشروع دولتي الضوء على الفروقات بين الآليات القضائية وغير القضائية، وعلى لجان التحقيق وتقصّي الحقائق ومهمة كلّ منها.

وعمل «المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية» بدوره على وضع مشروع متكامل، يشمل رؤيةً لتطوير عمل المعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد، وإدارة المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع سقوط النظام، وصولاً إلى وضع أطر واضحة لبناء دولة سوريا حديثة، مؤكداً على مركزية فكرة العدالة الانتقالية، حيث عقد مؤتمراً (يناير ٢٠١٣) أسفر عن تأسيس «اللجنة التحضيرية للعدالة الانتقالية في سوريا»، وإطلاق بيت الخبرة السوري لرؤيته الشاملة والمقترحة للمرحلة الانتقالية في سوريا ضمن تقرير «خطة التحول الديمقراطي في سوريا»، وتم تشكيل هيئة استشارية دولية من الخبراء الدوليين المشاركين في المؤتمر لتعمل وتشاور الأعضاء السوريين في اللجنة.

كما عقد «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» في نيويورك عدة ورش عمل (نوفمبر ٢٠١٣) تناولت الحالة السورية، وأكدت على ضرورة تعزيز مفهوم المساءلة وفق مرجعية وطنية تتميز بالمصداقية، وتعمل على البحث عن الحقيقة، والعدالة الجنائية، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي.

وفي أبريل ٢٠١٧؛ أعلنت اللجنة القانونية في الائتلاف الوطني السوري أنَّ المحكمة الجنائية الدولية قبلت الدعوى الجنائية التي تقدم بها الائتلاف ضد نظام الأسد على خلفية ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، حيث كانت اللجنة القانونية في الائتلاف قد تقدّمت بدعوى جنائية إلى مكتب التسجيل، ومكتب المدعية في المحكمة الجنائية الدولية ضد بشار الأسد وأخيه ماهر، وعدد من الضباط العسكريين، ومسؤولين في أجهزة الأمن يصل عددهم إلى نحو ١٢٦ شخصية.

وأكدت اللجنة القانونية في الائتلاف أن مكتب المدّعية العامّة الدولية . فاتو بنسودة . قبلت الدعوى «شكلاً»، وتم تسجيلها في المحكمة الجنائية، لكن اللجنة لا تزال تنتظر قبول الدعوى موضوعاً ليبدأ استدعاء المتهمين والتحقيق معهم.

ويمثل قبول الدعوى أهمية رمزية تتمثل في قبول المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية دعوى ضد بشار الأسد، بعد أن كانت تشترط وجود قرار من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي حال دونه الفيتو الروسي المتكرر.

وفي أكتوبر ٢٠١٨؛ دشنت منظمة «مع العدالة» حملة بعنوان: «لا شرعية للجناة» تضمنت نشر صور وأسماء أكثر من ٧٠ شخصية من رموز النظام المتورطين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ونشر معلومات عن هذه الشخصيات والانتهاكات التي ارتكبتها، عبر «لائحة سوداء»، تصور مجرمي النظام كشخصيات ضمن مجموعة مظلمة من ورق اللعب، بهدف إلقاء الضوء عليهم، ونشر ملفات خاصة بكل مجرم تضم معلومات تعريفية عنه ومعلومات عن الجرائم التي ارتكبها، أو التي أشرف على تنفيذها، ولوائح العقوبات الدولية التي شملته.

وتأتي جهود منظمة «مع العدالة» للانتقال من عمومية الحديث عن «انتهاكات النظام» إلى تسليط الضوء على أبرز من ارتكب تلك الانتهاكات من قادة النظام، خصوصاً أن أية عملية محاسبة مقبلة تتطلب تحديد الجنايات وتوثيقها من جهة، وتحديد الجناة وتوثيق الجرائم التي ارتكبوها من جهة ثانية، بهدف إنشاء ملف لكل واحد منهم والعمل على ملاحقته دولياً، وجلبه للعدالة وضمان عدم إفلاته من العقاب، بالإضافة إلى التأكيد على عدم شرعية أية جهود تهدف إلى إعادة تأهيل النظام أو منحه الشرعية التي فقدها نتيجة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها بحق الإنسانية، والتنبيه إلى ضرورة ألا تتغلب المداولات الدولية والحسابات السياسية على الاعتبارات القانونية والإنسانية في التعامل مع النظام الاستبدادي والقمعي. فضلاً عن إعادة الاعتبار لمطالب الشعب السوري التي نادى بها منذ العام ٢٠١١، والتي تتلخص في وقف الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها النظام، وتحقيق الحرية والكرامة.

الجهود الدولية:

أما على الصعيد الدولي فقد تم إنشاء «لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية» (٢٢ أغسطس ٢٠١١) بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان (S-١/١٧) الذي اعتُمد في دورته الاستثنائية السابعة عشرة وعُهد إليها بولاية التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ مارس ٢٠١١ في سوريا. وكُلفت اللجنة كذلك بالوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات والتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت وتحديد المسؤولين عنها بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وقد مدد مجلس حقوق الإنسان مراراً ولاية اللجنة منذ ذلك الحين، وكان آخرها حتى ٣١ آذار / مارس ٢٠١٨.

وأصدرت اللجنة، منذ بداية عملها، أكثر من عشرين تقريراً والعديد من التحديثات الدورية، عرضت فيها انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء سوريا، مستندة إلى مقابلات أجرتها مع أكثر من ٦٠٠٠ شاهد وضحية، ومن خلال الصور الفوتوغرافية، وتسجيلات الفيديو، وسجلات الطب الشرعي والسجلات الطبية، والتقارير الواردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، والدراسات التحليلية الأكاديمية، وتقارير الأمم المتحدة.

وفي أغسطس ٢٠١٥ أصدر مجلس الأمن قراراً (٢٢٣٥) بتشكيل «آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة» (JIM) ، وطالب المجلس المكون من ١٥ عضواً من الأمين العام للأمم المتحدة، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بإنشاء هذه الآلية بهدف تحديد «الأفراد والهيئات والجماعات، أو الحكومات المشاركة في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، بما في ذلك الكلور أو أية مادة كيميائية سامة أخرى، في سوريا».

وفي ديسمبر ٢٠١٦؛ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأسيس: «الآلية الدولية المحايدة والمستقلة»، بموجب قرار غير مسبوق جاء ردّاً على انسداد أفق العمل في مجلس الأمن الدولي بشأن الانتهاكات التي ترتكب في سوريا، حيث استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ست مرات منذ ٢٠١١ لعرقلة عمل المجلس في هذا الإطار، ثم استخدمت الفيتو في ٦ مناسبات إضافية لعرقلة قرارات متعلقة بالأسلحة الكيميائية في سوريا. وتم تكليف الفريق الجديد بجمع الأدلة المحتملة

وحفظها وتحليلها لاستخدامها في المحاكم ذات الولاية على الجرائم الخطيرة المرتكبة، وإعداد ملفات عن أفراد معينين لتسهيل الإجراءات الجنائية، لكن تمويلها قام على أساس طوعي، مما دفع الجمعية العامة لمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة (ديسمبر ٢٠١٧) بإدراج التمويل اللازم ضمن الميزانية المقترحة التالية. وفي عام ٢٠١٨؛ تعهد الاتحاد الأوروبي ونحو ٣٨ دولة بتقديم دعم مقداره ١١ مليون دولاراً من إجمالي ميزانية عام ٢٠١٨ التقديرية البالغة ١٤ مليون دولاراً، وفي شهر أبريل من العام نفسه أبرمت ٢٨ منظمة من المجتمع المدني السوري بروتوكول تعاون مع الفريق لمساعدته في عمله، بما في ذلك تبادل البيانات، وحماية الضحايا والشهود، والوصول والتواصل.

وفي شهر سبتمبر ٢٠١٨، أكدت رئيسة «الآلية الدولية المحايدة للتحقيق بالجرائم» في سوريا كاترين ماركي أويل، أن خبراء «الآلية» ومحققيها جمعوا نحو مليون وثيقة تتعلق بانتهاكات وجرائم ارتكبت في سوريا، مشيرة إلى أن مهمتها جمع الأدلة حول انتهاكات جميع الأطراف لتقديمها إلى محكمة وطنية أو دولية عندما تتوافر الظروف. واشتكت من أن الاستخدام المتكرر لحق الفيتو من قبل روسيا والصين منع جميع فرص المحاسبة وأغلق جميع المسارات القضائية سواء كانت عبر المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة خاصة.

وعلى الرغم من أن اللجنة لا تملك أية صلاحيات للمقاضاة إلا أن لديها أدلة كثيرة وقوائم أسماء معتبرة يُعتقد أنها تضم شخصيات تتبوأ أعلى المناصب العسكرية والحكومية في النظام السوري، كما بذلت مجموعات حقوقية دولية عدة جهوداً جادة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وخروقات القانون الإنساني، مثل: «منظمة العفو الدولية»، و«هيومن رايتس ووتش»، وغيرها من المنظمات الدولية في أعمال التوثيق.

وفي ٢٢ يناير ٢٠١٨؛ أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان عن إطلاق مبادرة تتضمن ٣٠ دولة، وتعمل على منع مستخدمي السلاح الكيميائي من الإفلات من العقاب، وذلك بعد استخدام روسيا حق الفيتو مرتين لمنع مواصلة تحقيقات دولية لكشف مستخدمي هذا النوع من السلاح في سوريا.

وتتضمن عملية المبادرة إعداد لوائح بالأشخاص المشتبه بهم في هذا المجال، وتوعية المجتمع الدولي والرأي العام بالمعلومات التي يتم جمعها حول المسؤولين المتورطين باستخدام الأسلحة الكيميائية، وإنشاء موقع خاص على الإنترنت، وفرض عقوبات، من نوع حرمان من تأشيرات وتجميد أصول مالية، بحق بعض الأشخاص المتورطين بهذه الانتهاكات.

كما بذلت محاولات عديدة على صعيد رفع ملف الانتهاكات التي وقعت في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية، حيث أعدت فرنسا منذ عام ٢٠١٢؛ عدة مسودات قرار لعرضها على مجلس الأمن تقضي بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ودعا مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، في ديسمبر ٢٠١٢ مجلس الأمن إلى إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأوصى المفوض السامي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، بأن يُحيل مجلسُ الأمن الملفَّ السوريَّ إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ١٤ يناير ٢٠١٣، قدمت سويسرا إلى مجلس الأمن رسالة باسم ٥٨ دولة تطالب فيها المجلس بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي مارس ٢٠١٣، عبرت ٦٤ دولة في بيان دولي أصدرته أثناء حوار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مع لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا عن مساندتها لإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ودفع الاستخدام المتكرر لحق النقض (الفيتو) من قبل روسيا والصين لمنع النظام من المحاسبة بمجموعة من المحققين والمدعين العامين والقضاة الدوليين السابقين (أغسطس ٢٠١٣) إلى إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة بسوريا، وتم إصدار وثيقة أطلق عليها اسم «مسودة شوتاكوا»، والتي وضعت الأسس والآليات لتحقيق التشكيل والتفويض اللازمين لإنشاء المحكمة، واقترحت ضم قضاة ومحامين وناشطين سوريين إلى الجهود الدولية لتشكيل محكمة هجينة لوضع أسس العدالة الانتقالية في سوريا، كما عملت على جمع مادة وفيرة حول الانتهاكات الخطيرة المرتكبة في سوريا، وعملت المجموعة في كل من الولايات المتحدة وتركيا للتوصل إلى وثيقة من ٣٠ صفحة تتناول سبل محاسبة النظام وإثبات فقدانه للشرعية.

وعلى الرغم من هذه المبادرة المهمة؛ إلا أن الدعوة لإنشاء محكمة هجينة لم ينجم عنها آلية ملموسة لحد الآن مما يعني أن الطريق الواقعي الوحيد للبحث عن العدالة في سوريا هو أن يتم الادعاء على هذه الجرائم في بلدان أخرى من خلال الولاية القضائية العالمية، خاصة وأن لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا خلصت في تقريرها الذي صدر في فبراير ٢٠١٣، إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي الآلية القضائية الأكثر ملاءمة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في سوريا، وشرحت اللجنة الأسباب التي جعلتها لا تنصح بإنشاء محكمة دولية مختصة، والأسباب التي ستعيق إتمام محاسبة كافية على الجرائم التي ارتكبت في سوريا، ولم تبذل أية جهود جادة لتحقيق ذلك بالفعل.

القضايا التي تم رفعها ضد رموز النظام:

في غضون الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٨؛ تم رفع العديد من القضايا ضد مختلف الجهات في سوريا، وعلى رأسها النظام وأجهزة استخباراته وبعض فصائل الجيش الحر وتنظيمي «داعش» والنصرة»، بناء على مفهوم «الولاية القضائية العالمية»، والتي تعني وجود ولاية قانونية للنظام القضائي الداخلي للدول في التحقيق بأنواع من الجرائم الخطيرة التي تنتهك القانون الدولي، مثل جرائم الحرب والتعذيب، ومحاكمة المشتبهين بها، حتى لو كانت قد وقعت خارج أراضي الدولة، من قبل أو ضدّ أحد مواطنيها. كما يسمح القانون الدولي العرفي للدول بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضدَّ الإنسانية، بصرف النظر عن المكان الذي وقعت فيه. وتعتمد إمكانية النظر في القضايا التي لها ولاية قضائية عالمية لدولة معينة على المنظومة الجنائية والقوانين الداخلية للدولة المعنية، والأدلة المتاحة التي يُمكن أن تقبل بها المحاكم في ذلك البلد لفتح ملاحقة قضائية.

وبناء على مفهوم «الولاية القضائية العالمية» تم رفع قضايا تتعلق بالانتهاكات التي وقعت في سوريا في الدول التالية:

- **فرنسا:** تم رفع ٦ قضايا بناء على نظام الولاية القضائية العالمية خلال الفترة يونيو ٢٠١٢-نوفمبر ٢٠١٦، كما طالبت وزارة الخارجية المدعي العام الفرنسي في سبتمبر ٢٠١٥ بالتحقيق في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بناء على الصور التي تم نشرها ضمن القضية التي أطلق عليها «قيصر»، وفي يونيو ٢٠١٢ تم رفع قضية ضد شركة فرنسية بتهمة التعامل مع النظام، وفي سبتمبر ٢٠١٦ رُفعت قضية ضد شركة سويسرية-فرنسية بتهمة دعم النظام وتمويله.

- **ألمانيا:** تعتبر ألمانيا من الدول القليلة في العالم التي طبقت مبدأ التقاضي الدولي الصرف مما يعني أن المدعين والمحاكم قادرون على التحقيق والادعاء في مسائل الجرائم الدولية حتى في حال عدم كون ألمانيا طرفاً في القضية، وبمساعدة المركز الأوروبي للدستور وحقوق الإنسان في برلين، فإن القضايا المرفوعة تستهدف ست شخصيات رفيعة في الأجهزة الأمنية والعسكرية السورية تتهمهم بانتهاج التعذيب الممنهج في سجون سرية، وقد تم رفع ٨ قضايا بناء على نظام الولاية القضائية العالمية خلال الفترة سبتمبر ٢٠١١-مارس ٢٠١٧، كما تم إجراء ٢٧ عملية تحقيق في المحاكم الألمانية، وتم رفع قضيتين ضد مواطنين ألمان بتهم تتعلق بارتكاب انتهاكات في سوريا، ويقوم الادعاء حالياً بتحليل ٢٨٠٠٠ ألف صورة لأشخاص تم تعذيبهم حتى الموت في السجون السورية، وقد جرى تهريب هذه الصورة من قبل المصور السابق للشرطة العسكرية السورية «قيصر»، ووضعها تحت تصرف الادعاء العام في أوروبا.

- **إسبانيا:** في فبراير قبلت محكمة إسبانية فتح تحقيق ضد أعضاء في المؤسسة السورية، وذلك من قبل مواطنة إسبانية من أصول سورية رفعت القضية وفق الصلاحيات المحلية للقضاء عبر التمثيل القانوني من قبل منظمة «غورنيكا ٣٧»، عن جريمة قتل أخيها الذي ظهرت صورة جثته ضمن ما نشر في ملف «قيصر»، إلا أن الدولة قامت بعد ذلك بأمر من المدعي العام، برفع استئناف ضد القرار حول صلاحية المحكمة بالنظر في القضية، وتم قبول ذلك الاستئناف.

- **السويد:** تم رفع ٣ قضايا ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ ضد مواطنين سوريين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا، وإجراء ١٣ تحقيقاً في المحاكم السويدية.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** رفع مركز «العدالة والمساءلة» قضية عن طريق مكتب محاماة أمريكي ضد النظام السوري بتهمة قتل الصحفية الأمريكية ماري كولفين في يوليو ٢٠١٦، وتم توجيه الاتهام لتسعة من ضباط استخبارات النظام، أبرزهم: علي مملوك، ورفيق شحادة، وعصام زهر الدين، كما رفعت عائلة ستيفن سوتلوف (صحفي أمريكي قتل على يد داعش) عام ٢٠١٦، دعوى قضائية في محكمة اتحادية أمريكية ضد النظام، واتهمت فيها الأسد بتوفير المال، والمواد، والدعم العسكري لداعش، مّما «أدى إلى اختطاف وقتل ستيفن سوتلوف». وفي عام ٢٠١٨؛ تقدمت عائلة الصحفي الأمريكي «جيمس فولي» الذي قضى ذبحاً على يد تنظيم الدولة عام ٢٠١٤، بدعوى قضائية للمحكمة الفيدرالية بواشنطن ضد حكومة النظام السوري، بدعوى «تسهيلها صعود تنظيم الدولة»، وجاءت الدعوى القضائية، تحت قانون «استثناء الإرهاب من الحصانة الممنوحة للكيانات الأجنبية ذات السيادة»، والذي يسمح بإقامة دعاوى مدنية لتعويض الأضرار من قبل رعاة الإرهاب الذين تمت

تسميتهم من قبل واشنطن، والذين يقومون بالتعذيب والقتل واحتجاز رهائن خارج نطاق القضاء.

وشهد النصف الثاني من عام ٢٠١٨ تطورات مهمة في مجال المحاسبة وفق «مفهوم الولاية القضائية الدولية»، حيث اتبع القضاء في النمسا خطى ألمانيا والسويد وفرنسا وإسبانيا، معلناً إطلاق تحقيقات ضد المخابرات السورية المسؤولة عن التعذيب الواسع النطاق والممنهجي، حيث قبل دعاوى جنائية رفعها ١٦ امرأةً ورجلاً سوريين إلى النيابة العامة في فينا في شهر مايو ٢٠١٨، وشملت ٢٤ مسؤولاً في حكومة الأسد، وذلك بدعم من قبل خبراء قانونيين في المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية (ECCHR) في برلين وفي المركز الدولي لتطبيق حقوق الإنسان (CEHRI) في فينا، وبتعاون وثيق مع المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية (SCLSR) والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM). كما وافقت النيابة العامة في النمسا على التحقيق في قضية أخرى متصلة بالتعذيب في سوريا ضد شخص مشتبه به من مدينة الرقة مقيم في النمسا.

وأدت أربع دعاوى جنائية مشابهة بألمانيا إلى صدور أمر (يونيو ٢٠١٨) بتوقيف رئيس المخابرات الجوية جميل الحسن، الأمر الذي شكل خطوة هامة لصالح المتضررين وعوائلهم، إذْ تم تحديد هوية ٢٦ مسؤولاً رفيع المستوى في أجهزة الاستخبارات السورية والمخابرات العسكرية، وتوجيه تهم لهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

ومن خلال إصدار مذكرة اعتقال كهذه فإنَّ مكتب المدعي العام الألماني يؤكد استعداد ألمانيا للانخراط في تحقيقات جدية وعملية للمساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبها القادة الأمنيون والعسكريون في سوريا، وعلى رأسهم مستشار الرئاسة الخاص لشؤون الأمن ومدير مكتب الأمن الوطني في سوريا اللواء علي مملوك الذي أصدر القضاء اللبناني بحقه مذكرة إحضار (٢٠١٣) في قضية «محاولة قتل سياسيين ورجال دين ونواب ومواطنين، وحيازة متفجرات بقصد القتل والقيام بأعمال إرهابية» في لبنان، وفرضت عليه السلطات الأوروبية عام ٢٠١١ قيود تحرك وتجميد أصول لمشاركته في العنف ضد المتظاهرين. بالإضافة إلى مدير إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن المتهم بارتكاب جرائم قتل وتعذيب وانتهاكات متعددة، وفرضت عليه السلطات الأوروبية عام ٢٠١١ قيود تحرك وتجميد أصول لمشاركته في العنف ضد المتظاهرين.

وعلى الصعيد نفسه أصدر قضاة فرنسيون مذكرات توقيف دولية (٨ أكتوبر ٢٠١٨) ضد ثلاثة من كبار ضباط النظام السوري؛ وهم علي مملوك، وجميل حسن، وعبد السلام محمود مدير فرع التحقيق في مركز اعتقال المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري، بتهم التورط في جرائم ضد الإنسانية، كما وجهت لعبد السلام محمود تهم التورط في جرائم حرب، على خلفية اختفاء وتعذيب وقتل كل من: مازن وباتريك عبد القادر الدباغ، من حاملي الجنسيتين الفرنسية والسورية. وكان مازن وباتريك قد تعرضا للاعتقال من قبل ضباط المخابرات الجوية السورية في نوفمبر ٢٠١٣، حيث جرى احتجازهما في مطار المزة العسكري. وتم رفع القضية بفرنسا في أكتوبر ٢٠١٦ من قبل عبيدة الدباغ، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ، والرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان (LDH) وبدعم من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM).

ويأتي ذلك القرار كجزء من تحقيق قضائي يتضمن ملف «قيصر» الشهير الذي استطاع تهريب ما يقارب ٥٠ ألف صورة للمعتقلين القتلى في سجون وأفرع نظام بشار الأسد ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، حيث يُتوقع أن يواجه علي مملوك أحكاماً مماثلة في الولايات المتحدة بناء على دعوى قضائية رفعتها عائلة المصور الفرنسي «ريمي أوشليك»، وعائلة المراسلة الأمريكية "ماري كولفين، اللذين قتلا عام ٢٠١٢ بسبب قصف النظام الوحشي على مدينة حمص السورية.

الآليات المتاحة للمساءلة والمحاسبة:

يمثل المسار القانوني مجالاً واعداً في مواجهة النظام وحمله على وقف الانتهاكات الواسعة التي دأب على ارتكابها منذ نحو خمسة عقود، وذلك في مقابل تراجع الملف العسكري وجمود المسار السياسي، حيث تتجه سياسات العديد من الدول نحو مماهاة الموقف الروسي في إعادة تأهيل النظام الأسد، ومنحه الشرعية التي فقدها، وتطبيع العلاقات معه.

وقد سارت الوساطة الأممية بهذا الاتجاه، حيث استبعدت المواضيع الشائكة مثل المحاسبة والعدالة الانتقالية، وغضت الطرف عن ملفات التهجير والإخفاء القسري والمعتقلين بهدف إنجاح جهود تشكيل اللجنة الدستورية، وفي ظل تعثر الوساطة الأممية وعدم قدرتها على إقناع النظام في التعاون معها في تشكيل تلك اللجنة، بدأت العديد من الأطراف في التفكير بجدية حول الوسائل المتاحة لنزع الشرعية عن النظام، ومن أهمها:

الإطار الوطني للمساءلة:

١- **رفع قضايا في المحاكم السورية:** يتطلب هذا الخيار وجود جسم قضائي يتسم بالنزاهة والحياد، وهو أمر غير متوفر في ظل حكم بشار الأسد، وذلك نتيجة تفشي المحسوبية والفساد وتدخل السلطة التنفيذية في عمله وهيمنة المؤسسات الأمنية عليه. ومن غير الممكن افتراض استقلالية القضاء السوري في ظل الصلاحيات التي يمنحها دستور النظام لبشار الأسد الذي يرأس وفق بنوده مجلس القضاء الأعلى وينوب عنه وزير العدل.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يتوفر في سوريا عدد لا يستهان به من القضاة المنشقين عن النظام، والذين يملكون الكفاءة والخبرات اللازمة لرفع قضايا ضد رموز النظام لو توفرت في المناطق التي لا تتبع للنظام مجال إنشاء محاكم وطنية ومنحها صلاحية إصدار الأحكام بهذا الشأن. وعلى الرغم من محدودية أثر تلك الأحكام، إلا أنه سيكون لمثل تلك المحاكمات أثر رمزي غاية في الأهمية لو قررت الأطراف الرئيسة تبنيها وتفعيلها على أرض الواقع.

٢- **إنشاء محكمة وطنية-دولية مختلطة:** تشتمل المحكمة الوطنية-الدولية المختلطة على مزيج من القضاة السوريين والدوليين، وتقوم على الأراضي السورية، وتختصّ في محاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الشعب السوري خلال السنوات السبع الماضية، مدعمة بخبرات دولية، وتطبق القانون الدولي.

ولا شك في أن الاستفادة من الخبرات الدولية في المحاكم المختلطة يعزز إمكانياتها ويرفع من ثقة السوريين والعالم بأسره فيها، إذ إنها تضمن إصدار أحكام نزيهة ومنصفة، وتؤكد على أن الانتقام

ليس هو الهدف، وأن الملاحقة لن تشمل مجموعة عرقية أو دينية معينة، بل ستلاحق كبار الجناة، وسيمنح مثل ذلك الخيار ثقة أكبر من المجتمع الدولي بالنظام الجديد والتزامه بالعدالة والمصالحة، ويُثبت أنه لا مكان لسياسات الثأر أو الانتقام ضمن برنامجه، ولذلك فإن مسألة بناء الثقة في تلك المحكمة تمثل أهمية بالغة.

جدير بالذكر أن هذه الفكرة طُرحت من قبل جامعة الدول العربية عام ٢٠١٢، إلا أن الجامعة لم تتخذ أي إجراء للمضي قدماً في تحقيق هذه الفكرة. وكان السفير الأمريكي السابق لشؤون جرائم الحرب، ديفيد شيفر، قد اقترح آنذاك إنشاء محكمة مختصة تغطي كلاً من سوريا والعراق، وذلك بتوقيع معاهدة بين الأمم المتحدة وحكومة ملتزمة بتوفير العدالة للضحايا. وبين شيفر أن هذه المحكمة ستقوم على مبدأين أساسيين، هما: «الولاية العالمية» والذي تستطيع من خلاله أي دولة أن تحاكم أي شخص قام بجرائم ضد الإنسانية، والثاني مبدأ «الولاية القضائية المحلية لإحدى الدول خارج حدود الدولة» وفقاً لمبدأ الأثر، والذي هو متبع في المحاكم الأمريكية والعديد من المحاكم الأخرى، ولكن هذا الاقتراح لم تتم الاستجابة له لعدة أسباب لوجستية ومادية وسياسية، بالإضافة إلى سبب رئيس يتمثل في عدم توفر أية موافقة عربية مجاورة على القيام بهذه الخطوة الجريئة.

٣- تشكيل تحالف بين المنظمات الوطنية لدعم جهود المساءلة: في ظل الظروف القهرية التي تمر بها البلاد، يبقى مجال الحراك القانوني والقضائي متاحاً ولكن خارج المؤسسات الرسمية، حيث يتعين على الجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني تشكيل آليات تنسيقية وتحالفات فاعلة لتوثيق الانتهاكات وحفظها بطرق قانونية لتقديمها للقضاء الذي سيقام في سوريا المستقبل.

ويمكن أن يعمل ذلك التحالف أو الآلية التنسيقية المشتركة على عدة ملفات أبرزها:

- إنشاء وحدة قانونية خاصة من قبل خبراء قانونيين مستقلين بشرط أن تكون الدول ذات الصلة على استعداد للتعاون طواعية أو من خلال اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. علماً بأنه لن يكون لهذه الوحدة أثر قانوني على الأرض إلا أنه سيشكل ضغطاً على النظام السوري، وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء بما في ذلك المملكة المتحدة التي بدأت بتأييد هذا النهج.

- دعم الجهود الدولية التي تبذلها بعض الدول لمحاسبة النظام على استخدام الأسلحة الكيميائية وتوفير الشهود والمعلومات والدعم لها، وأبرزها مبادرة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (٢٢ يناير ٢٠١٨) التي تتضمن ٣٠ دولة، وتعمل على منع مستخدمي السلاح الكيميائي من الإفلات من العقاب، وتتضمن المبادرة إعداد لوائح بالأشخاص المشتبه بهم» في هذا المجال، وتوعية المجتمع الدولي والرأي العام بالمعلومات التي يتم جمعها حول المسؤولين المتورطين باستخدام الأسلحة الكيميائية، وإنشاء موقع خاص على الإنترنت، وفرض عقوبات، من نوع حرمان من تأشيرات وتجميد أصول مالية.

- دعم الجهود القانونية المبذولة لرفع قضايا ضد رموز النظام في الدول الغربية، وخاصة في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والسويد والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الدعم والتوجيه للضحايا لزيادة فاعلية هذه الجهود، وإطلاق المبادرات بهذا الخصوص.

- تشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق، تعمل على إصدار مواد علمية وموثقة تسهم في معرفة الحقيقة بالنسبة للضحايا وذويهم، وتشمل التعريف بكيفية ارتكاب الجنايات والانتهاكات ومتى وأين ومن الفاعل ولماذا. كما تشمل معرفة مكان دفن الجثث في حال عدم تسليمها لذويها. وتقوم بإجراء البحوث، وإقامة جلسات علنية، وتوظيف كافة الآليات المناسبة الأخرى للتّثبت من الحقائق المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي ترعاها.

- تولي ملف جبر الضرر الذي تعترف الحكومات من خلاله بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن أشكال رمزية كالاعتذار العلني أو إحياء يوم للذكرى. ويعتبر التعويض المالي وجهاً واحداً فقط من أوجه التعويض، ويشمل رواتب تصرف للأرامل والأيتام، ومعاشات تقاعدية ومنح دراسية إلى جانب تقديم الدعم النفسي. كما تتضمن الإجراءات الرمزية اعترافاً واعتذاراً رسمياً من رئيس الدولة السورية المستقبلية باسم المجتمع السوري عن كافة الأخطاء التي تم ارتكابها بحق الضحايا، بالإضافة إلى مبادرات تخليد ذكرى الضحايا.

- وضع محددات وطنية لإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والاقتصادية والتربوية والثقافية، وتفكيك آلية الانتهاكات البنيوية بالوسائل المناسبة وضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب، وبناء مؤسسات قائمة على الكفاءة والشفافية وتكافؤ الفرص.

- وضع أطر قانونية جديدة للمرحلة الانتقالية تتضمن اعتماد تعديلات دستورية، والانضمام للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتشجيعها.

- توفير الاستشارات المجتمعية لمساعدة ملايين المتضررين في المطالبة بحقوقهم، والحصول على التعويضات اللازمة، وإجراء المشاورات الوطنية لجبر الضرر وتحقيق المساءلة والمصالحة الشامل الذي سيتم اعتماده.

الإطار الدولي للمساءلة:

١-**المحكمة الجنائية الدولية:** وهي منظمة حكومية دولية ومحكمة دولية مقرّها لاهاي بهولندا، وتتمتع بصلاحية محاكمة الأفراد على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الدولية. والغرض من المحكمة الجنائية الدولية هو استكمال النظم القضائية الوطنية القائمة، وبالتالي لا يجوز لها ممارسة ولايتها القضائية إلا عند استيفاء شروط معينة، كأن تكون المحاكم الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على مقاضاة المجرمين. وقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية عملها في مطلع يوليو ٢٠٠٢، وهو التاريخ الذي دخل فيه نظام روما الأساسي حيز التنفيذ[(١)].

وفي الوقت الحالي تُعتبر «المحكمة الجنائية الدولية» الجهة القضائية الوحيدة القادرة على محاسبة مجرمي الحرب، إلا أن عدم توقيع النظام على نظام روما الأساسي جعل مطالبة المحكمة بالتدخل في القضية السورية يحتاج لقرار من الأمم المتحدة، الأمر الذي عرقلته كل من روسيا والصين

(١) نظام روما الأساسي: معاهدة متعددة الأطراف تعمل كوثيقة تأسيس للمحكمة الجنائية الدولية. تصبح الدول طرفاً فيه عبر التصديق عليه، وتصبح بالضرورة دولاً أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، وهنالك نحو ١٢٣ دولة طرف في نظام روما الأساسي وبالتالي أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

بتكرار استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار بإحالة الملف السوري إلى تلك المحكمة. كما أن الرغبة غير متوفرة أساساً في إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية عند الدول الرئيسية في مجلس الأمن، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن مجلس الأمن، منذ تأسيس المحكمة، لم يقم إلا بإحالة ملفين اثنين إلى محكمة الجنايات الدولية: ملف دارفور وملف ليبيا.

ولا يعني ذلك أن مجال المحكمة الجنائية الدولية لا يزال مغلقاً، فهنالك أربعة طرق يمكن للمحكمة الجنائية الدولية امتلاك الصلاحية في سوريا من خلالها، هي:

١. إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية من مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

٢. أن تمنح سوريا طواعية الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لحالات معينة فقط.

٣. انضمام سوريا للمحكمة الجنائية الدولية من خلال الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

٤. إطلاق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً من تلقاء نفسه.

ويجدر التنبيه إلى أهمية العمل على استصدار تقدير نيابي بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: فعلى الرغم من أن سوريا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، إلا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يمكنه إذا قّرر ذلك التحقيق في سوريا بمبادرته الخاصة، وسيكون لمثل هذا القرار أهمية كبيرة لو تم التوصل إليه.

٢- إنشاء محكمة دولية خاصة بسوريا: يمكن لمثل هذه المحكمة أن تضمن عدالة حقيقية وفعالة لمحاسبة كبار المرتكبين في سوريا. ولكن تشكيل هذه المحكمة معقّد للغاية، لأنه أيضاً يستند إلى وجود رغبة دولية في ذلك. أضف إلى ذلك الكلفة العالية جدّاً لإقامة هذه المحكمة والعدد المحدود جدّاً الذي يمكنها محاكمته، كحال المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة. إن العالم قد فقد شهيته لإنشاء مثل هذه المحاكم، التي أثبتت نزاهتها ولكنها لم تثبت نجاعتها. وقد حاولت بعض الدول طرح فكرة إقامة محكمة دولية خاصة على غرار «محكمة الحريري»، ولكن مثل هذا الإجراء يتطلب قراراً من مجلس الأمن، والذي سيلقى نفس مصير مشاريع القرارات التي حاولت تجريم نظام الأسد في مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي والصيني المزدوج.

٣- مقاضاة رموز النظام عبر مفهوم الولاية القضائية العالمية[١]: والذي يمثل مجالًا واسعاً

(١) يعتبر مبدأ الاختصاص القضائي العالمي أحد الأدوات الأساسية لضمان منع وقوع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والمعاقبة عليها في حال ارتكابها من خلال فرض العقوبات الجنائية، وهو يشكل استثناء لمبدأ الإقليمية في القوانين الوطنية، فهو ينطلق من فكرة الدفاع عن المصالح والقيم ذات البعد العالمي، ومنح أي قاضٍ وطني الحق في توقيف ومحاكمة المشتبه به بارتكاب الجرائم المذكورة في اتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة وجنسية مرتكبها أو جنسية الضحايا. ويتم ممارسة هذا المبدأ عندما لا تطَّلع دولة جرت فيها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني بمسؤوليتها لاتخاذ إجراءات قانونية في مباشرة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتلك الانتهاكات ومحاكمة مرتكبيها.

لرفع قضايا ضد رموز النظام في الدول الغربية التي تسمح تشريعاتها ومحاكمها بملاحقة المشتبه بارتكابهم مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان بغض النظر عن جنسياتهم، ومكان ارتكاب الجريمة المزعومة، وتقديمهم إلى محاكمها، علماً بأن الاختصاص القضائي العالمي ليس بديلاً عن الاختصاص الوطني، بل يشكل امتداداً له في منع إفلات المجرمين من الملاحقة والمحاسبة، وهو بهذه الصفة، يقوم بمهمة النظر في الجرائم وملاحقة مرتكبيها نيابة عن المجتمع الدولي، وهي مهمة ترتكز على التضامن الإنساني للدفاع عن مصلحة الشعوب والدول برمتها وحمايتها جنائياً ومنع المجرمين المتهمين بجرائم خطيرة من التمتع بحق اللجوء.

وبناء على ذلك المفهوم فإنه يمكن ملاحقة مجرمي الحرب في محاكم بعض الدول المحلية تحت الولاية القضائية العالمية للدولة والتي تسمح بمحاكمة جرائم معينة حتى دون تورّط مواطنيها أو أراضيها. ويمكن استخدام الولاية القضائية العالمية ضد مسؤولين حاليين أو سابقين في نظام الأسد ممّن يزورون أو يقيمون الآن في أوروبا والولايات المتحدة.

ويمكن أن يكون هذا الخيار أكثر قابلية للتطبيق لدى فرار كبار قادة النظام إلى أوروبا في فترة ما بعد الأسد، تماماً كما حاكمت فرنسا الزعماء الرونديين المشتبه بتورطهم في جرائم الإبادة الجماعية، وقد سبق الحديث عن القضايا التي تم رفعها في السويد وألمانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا من خلال مفهوم الولاية القضائية العالمية.

٤- مقاضاة رموز النظام عبر مفهوم «الولاية القضائية المحلية»: يمكن رفع دعاوى ضد مجرمي الحرب من خلال الولاية القضائية المحلية على أساس ازدواج الجنسية، ووفقا لذلك يمكن أن يحاكم الأفراد من قبل دولتهم، حيث يحمل العديد من الجناة والضحايا جنسيات مزدوجة، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تستخدم الولاية القضائية المحلية ضد مزدوجي الجنسية الذين عادوا من سوريا، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، حيث مارست تلك السلطات في حق متهمين ثبت انتماؤهم إلى تنظيمات إرهابية مثل «داعش» و«القاعدة».

كما يمكن لعائلات مزدوجي الجنسية الذين تعرّضوا لانتهاكات على يد عناصر النظام المطالبة بالتعويضات من نظام الأسد عن طريق محكمة محلية، حيث رفعت عائلة ستيفن سوتلوف (صحفي أمريكي قتل على يد داعش) دعوى قضائية في محكمة اتحادية أمريكية ضد النظام، واتهمت فيها الأسد بتوفير المال، والمواد، والدعم العسكري لداعش مّما «أدى إلى اختطاف وقتل ستيفن سوتلوف».

المجالات المتاحة لدعم جهود المحاسبة:

على الرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات السورية في مجال المحاسبة، إلا أنه لا يزال هنالك مجال كبير للعمل مع السلطات الغربية لضمان محاسبة رموز النظام وجلبهم للعدالة، حيث يمكن إقامة علاقة تعاون مع وحدات جرائم الحرب المتخصصة ضمن صفوف أجهزة إنفاذ القانون والادعاء، وعلى رأسها «شبكة الإبادة الجماعية التابعة للاتحاد الأوروبي» ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (Eurojust) وهي عبارة عن جهاز تعاون قضائي في الاتحاد الأوروبي، مهمته مساندة وتعزيز التعاون بين جهات التحقيق والادعاء داخل الاتحاد في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة،

وتتمتع بآلية تنسيق بين أجهزة الادعاء لتبادل المعلومات يطلق عليها «شبكة نقاط الاتصال الخاصة بالأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم الحرب» (شبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية)، حيث تعقد شبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية اجتماعات نصف سنوية يتبادل خلالها المحققون والمدعون من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، وكذلك النرويج، وسويسرا، وكندا، والولايات المتحدة، ويتبادلون الخبرات وطرق العمل، وتوفر الشبكة منتدًى مهمته الأساسية تسهيل التعاون وتشارك المعارف داخل الاتحاد الأوروبي في ما يتصل بالجرائم الدولية الخطيرة. حيث يتعين على المنظمات السورية المعنية بملف المساءلة التعاون مع تلك الشبكات، وإمدادها بالموارد الكافية للاطِّلاع بولايتها وتقديم الدعم المعلوماتي لها.

ويمكن في الوقت نفسه الاستفادة من وحدات جرائم الحرب المتخصصة ضمن هيئات إنفاذ القانون والادعاء بهدف التصدي للجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة بالخارج، وخاصة ألمانيا التي كانت أول دولة يُدان فيها شخص على جرائم إبادة جماعية بناء على مبدأ الولاية القضائية العالمية بعد إنشاء وحدات جرائم الحرب في ٢٠٠٩، والتي تمكن من خلالها قاضي الادعاء الألماني التحقيق في جرائم دولية خطيرة ارتكبت في رواندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق. كما حصل الادعاء في السويد من طرفه على أول حُكم إدانة في جرائم الحرب عام ٢٠٠٦، بشأن فظائع ارتُكبت خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣، ثم فُتحت ٦ قضايا أخرى منذ إنشاء وحدات جرائم الحرب السويدية، بحق أفراد اتُهموا في جرائم دولية خطيرة وقعت أثناء النزاعات في كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا والعراق. علماً بأن هنالك وحدة متخصصة في جرائم الحرب في جهاز الشرطة السويدي، وهو مكلف حصراً بالتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة، ويوجد كذلك «فريق ادعاء جرائم الحرب» يتبع للادعاء السويدي، ويتكون من ٨ معاونين للمدعي العام، يعمل ٤ منهم بدوام كامل على هذه القضايا، ويقودون التحقيقات في الجرائم الدولية الخطيرة ويتعاونون عن كثب مع هيئة جرائم الحرب، ولا يحتاجون إلى تصريح من القضاء لفتح تحقيقات رسمية، كما هو الحال في دول أخرى، ما يؤدي إلى التعجيل بالإجراءات. ولدى الشرطة الاتحادية الألمانية وحدة متخصصة تُدعى «الوحدة المركزية لمكافحة جرائم الحرب والجرائم المتصلة بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي» (Zentralstelle für die Bekämpfung von Kriegsverbrechen und weiteren Straftaten nach dem Völkerstrafgesetzbuch)، والتي يعمل فيها ١٣ ضابطَ شرطة، وتتعاون بشكل روتيني مع مترجمين وباحثين وعاملين بالدعم الفني منتدبين من الشرطة الاتحادية، وكذلك تتعاون مع استشاريين خارجيين. بالإضافة إلى «وحدة جرائم الحرب» التابعة للادعاء الاتحادي، والمعنية بالملاحقة القضائية في الجرائم الدولية الجسيمة بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي.

كما يتعين العمل على رفع المزيد من القضايا ضد النظام من خلال توظيف قوانين دول الاتحاد الأوروبي في مجال محاسبة مرتكبي الجرائم الجسيمة في سوريا، وخاصة منها السويد التي اعتمدت في يونيو ٢٠١٤ قانون: «المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب»، وتنطلق بنوده من نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، إذ يتضمن صلاحيات الملاحقة القضائية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ويضم مختلف

أشكال المسؤولية الجنائية المستخدمة عادة في القانون الجنائي الدولي، بما يشمل مسؤولية القيادة، ويمنح صلاحيات النظر في أمر جرائم الحرب التي وقعت قبل بدء نفاذ القانون في ٢٠١٤ بموجب قانون العقوبات السويدي بصفتها «جرائم ضد القانون الدولي». ووفقاً لقانون العقوبات السويدي، فالمحاكم السويدية تتمتع بولاية قضائية عالمية «خالصة» في شأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ما يعني عدم الحاجة إلى صلة تربط السويد بالجريمة حتى تفتح ملاحقة قضائية بشأنها، حتى إذا كانت قد ارتكبت خارج السويد ولم يكن الجاني أو الضحايا مواطنين سويديين أو مقيمين على أراضي السويد، ويتمتع الادعاء بسلطة تقديرية في اختيار المضي قدماً في القضية بناء على الأدلة المتوفرة له، لكن الادعاء ملزم بالتحقيق في حال وجود أدلة كافية. وكذلك ألمانيا التي دمجت نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بقوانينها المحلية عن طريق قانون الجرائم ضد القانون الدولي في ٢٠٠٢، ويُعرِّف قانونها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بالاتساق مع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، كما ترد نصوص مهمة عن مسؤولية القيادة بصفتها من ضمن أشكال المسؤولية الجنائية. بموجب القانون الألماني، مما يمنح السلطات الألمانية الحق في التحقيق في الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة بالخارج والملاحقة القضائية عليها حتى إن لم يكن للجرائم صلة ما بألمانيا.

وتتطلب تلك المهام الأساسية؛ توفير التأهيل والتدريب المناسب للسوريين العاملين بوحدة جرائم الحرب، بما يتسق مع توفير الشروط اللازمة لمحاكمات عادلة، واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين تدابير الحماية المتوفرة للشهود في المداولات المتصلة بالجرائم الدولية الخطيرة، عند الاقتضاء، لحماية أهالي الشهود في الدول الأخرى. بالإضافة إلى تأهيل الضحايا والشهود في الدول الغربية بصورة خاصة وتوعيتهم بحقهم في تبليغ الشرطة بالجرائم وبالمشاركة في المداولات الجنائية، بما يشمل إتاحة معلومات لهم عن الإجراءات واجبة الاتباع، وتوفير الاستمارات الإلكترونية، وأية وسائل مماثلة مستخدمة في التواصل مع الجمهور، حول كيفية اتصال ضحايا أو شهود الجرائم الدولية الجسيمة بوحدات جرائم الحرب المتخصصة، وترجمة القرارات والأحكام والبيانات الصحفية المهمة والمواقع الإلكترونية التي بها معلومات ذات صلة بالقضايا الخاصة بالجرائم الواقعة في سوريا إلى اللغات المناسبة، كالعربية والإنجليزية، وعقد فعاليات واسعة النطاق بالمؤتمرات الصحفية والفعاليات التي تناقش فيها وحدات جرائم الحرب عملها، في أوساط المجتمع السوري.

ويمكن تعزيز فرص المساءلة والمحاسبة من خلال التعاون مع السلطات القانونية والقضائية لإنشاء قاعدة بيانات مركزية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التابعة لـ «هيئة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القانون» (Europol) وضمان تجهيزها بالدعم الكافي فيما يخص القدرات التحليلية، وتعزيز سبل التعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا وضمان تكامل الأدوار وتفادي تكرار الأعمال في الهيئتين. إضافة إلى تذليل الصعوبات المتعلقة بتوفير المعلومات المطلوبة خارج نطاق الدول المعنية، وتوثيق الانتهاكات خارج حدود الاتحاد الأوروبي، وإجراء المقابلات وتوفير الأدلة والشهود، والتنسيق مع الجاليات السورية في أوروبا لمعالجة مشكلات قلة الوعي، وتخطي حواجز اللغة، وضعف ثقة طالبي اللجوء بالسلطات، والعمل على تحويل المعلومات

التي يتم جمعها إلى أدلة تثبت قيام رموز النظام بانتهاك القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعداد ملفات بهدف تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة بما يتماشى مع معايير القانون الدولي لدى المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثاً: المضي في مسار المحاسبة:

تشهد الساحة السياسية السورية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٨ تحولات كبيرة، حيث تتعرض المعارضة لضغوط كبيرة بهدف الانخراط في عملية إصلاح دستوري تتضمن بقاء بشار الأسد في الحكم، والقبول بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحت رئاسته.

ويبدو أن المواقف الرسمية للعديد من الدول الغربية والوساطة الأممية قد بدأت في التماهي مع الدبلوماسية الروسية التي تدفع باتجاه التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس وقف القتال وتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار وإقامة علاقات طبيعية مع النظام، وذلك كجهد تكميلي للعمليات العسكرية الروسية التي أفضت إلى إعادة سيطرة قوات النظام على مناطق واسعة من البلاد.

وفي مقابل المصاعب التي تواجهها موسكو لإقناع واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى جهود إعادة ستة ملايين مهجر سوري إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، تحظى الدبلوماسية الروسية بدعم متزايد من قبل دول الجوار السوري؛ حيث عبر العديد من المسؤولين المعنيين في تلك الدول عن تأييدهم للمبادرة الروسية بشأن عودة اللاجئين السوريين، وذلك على الرغم من عدم توفر الحد الأدنى من المقومات لضمان عودتهم.

كما شرعت بعض هذه الدول في إقامة اتصالات غير معلنة مع النظام، وإجراء مفاوضات على صعيد التعاون والتنسيق الأمني، ونتج عن ذلك فتح المعابر الحدودية التي بقيت مغلقة لسنوات طويلة، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية في شهر أغسطس الماضي عن فتح سبعة معابر لعودة اللاجئين السوريين، حيث تأمل موسكو في التوصل إلى خطة مشتركة مع واشنطن لعودة اللاجئين إلى الأماكن التي كانوا يعيشون فيها قبل النزاع، وخاصة عودة اللاجئين من لبنان والأردن، وتشكيل مجموعة عمل مشتركة روسية-أمريكية-أردنية برعاية مركز عمان للمراقبة، وتشكيل مجموعة عمل مماثلة في لبنان.

وتتمثل المشكلة الرئيسة في هذا المسار بسعي روسيا إلى إعادة تأهيل النظام في المجتمع الدولي، وتوفير الدعم المالي له دون النظر إلى انتهاكاته الواسعة بحق السوريين عبر سياسات القتل والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب الممنهج وممارسة الإقصاء والتمييز الطائفي وإذكاء الاحتقان المجتمعي.

في هذه الأثناء يدفع تراجع الملف العسكري للمعارضة، وجمود الموقف السياسي الناتج عن تعنت النظام، ومسارعة بعض الدول العربية والغربية لتطبيع العلاقات معه، إلى تعزيز جهود

المحاسبة التي تعاني من عقبات كبيرة أبرزها التكلفة العالية للإجراءات القانونية من محامين ولجان وتنسيق دولي ومحاكم، وعدم وجود جهات ممولة على الصعد الرسمية.

وبالإضافة إلى ضعف التمويل؛ تواجه جهود المحاسبة عقبات أخرى تتمثل في عدم رغبة الدول الفاعلة بالأمم المتحدة في إثارة المواضيع المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمساءلة وجبر الضرر حتى لا يؤثر ذلك بصورة سلبية على جهودها للتوصل إلى تفاهمات مع روسيا وإيران.

وإذا أخذنا في الحسبان عدم وجود أية حالة مسبقة في تاريخ القضاء الدولي لجلب مسؤول على رأس منصبه لمحاسبته على جرائمه ضد الإنسانية، فإن شهية الدول الداعمة تتقلص إزاء اللجوء إلى المسار القانوني لكبح جماح النظام. كما أن العديد من الجهات الحقوقية والإنسانية لا تهتم كثيراً بهذا القطاع في الوقت الحالي، ربما لعدم قناعتها بجدواه.

وبناء على ذلك فإنه بات من المتعين على المؤسسات السورية المعنية بالمحاسبة والمساءلة أن توحد جهودها بهدف وقف التوجهات الدولية لشرعنة نظام الأسد والتغاضي عن جرائمه نظير صفقات سياسية بين الدول الفاعلة.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال إلقاء المزيد من الضوء على الجناة وعلى جرائمهم والسعي إلى إدانتهم، وتجريم كل من يتعامل معهم أو يسعى إلى منحهم الشرعية التي فقدوها جراء الانتهاكات الواسعة التي تورطوا بارتكابها. والتذكير بأن جميع الجناة، بما فيهم رموز نظام بشار الأسد، يعولون على استعادة الشرعية والإمساك بزمام السلطة، بهدف اتخاذ الإجراءات القانونية والقمعية والسياسية لمنع تجريمهم وضمان إفلاتهم من العقاب. الأمر الذي يدفع بالجهات السورية المختصة في مجالات المساءلة والحاسبة وحقوق الإنسان لتكثيف جهودهم في مجالات توثيق الانتهاكات وتحديد الجناة، وضمان محاسبتهم، بحيث لا تسقط جرائمهم بالتقادم، أو تزول من الوجود تحت شعارات المصالحة والحل السياسي.

أما على الصعيد السياسي؛ فتحتاج قوى الثورة والمعارضة إلى تحسين موقفها التفاوضي في ظل التخاذل الأمني والمجتمعي، وزيادة أوراق الضغط لديها في المحافل الدولية، وذلك من خلال دعم جهود المنظمات السورية والدولية لتجريم النظام وإسقاط الشرعية الدولية عنه وجلب رموزه إلى العدالة ومقاضاتهم بشتى الوسائل المتاحة.

ومن شأن تلك الجهود أن تردع النظام عن المضي في سياساته القمعية، وحمله على وقف الانتهاكات الجسيمة التي لا يزال يمعن في ارتكابها، بما في ذلك القتل والإخفاء القسري وممارسة التعذيب الممنهج، وتبني سياسات التمييز على أسس إثنية وطائفية، إذ إن الوسيلة الأنجع لوقف انتهاكات النظام هي تعزيز فاعلية وآليات المحاسبة، وتحقيق الاعتراف الدولي بها، والعمل على تعميق عزلة النظام من خلال الملفات القضائية والقانونية، وتسليط الضوء على الانتهاكات الواسعة التي لا يزال يمعن في ارتكابها.

ومن خلال استقراء التجارب السابقة في رواندا ويوغوسلافيا وغيرها من الدول التي شهدت وقوع انتهاكات واسعة، فإنه من المؤكد أن الجهد المتواصل لاستعادة حقوق ملايين القتلى والجرحى والمعتقلين والمهجرين والنازحين وغيره من المتضررين سيثمر مع العمل الدؤوب والتحلي بالكفاءة والممارسة الاحترافية.

وقد عبر عن ذلك المحامي أنور البني بقوله: «إن الأمر أبعد من أيّة قضية قيد المحاكمة، لأن بناء السلم المستدام يحتاج أن يشعر السوريين بتمكنهم من أدوات تحقيق العدالة، ليعيدوا بناءها كمنظومة متكاملة تحمي عيشهم المشترك في سوريا».

الفصل الثاني

أبرز الانتهاكات التي ارتكبها النظام ٢٠١١ - ٢٠١٨

تعتبر فكرة العدالة أساساً لبناء السلام، وتمثل منطلقاً حتمياً لبناء الدولة السورية الجديدة التي تقوم على مبدأ سيادة القانون، وذلك منذ بدء تطبيق فكرة العدالة الدولية في محاكمة المجرمين النَازيين المعروفة باسم «محاكمات نيورنبيرغ»، والتي أسست لعهد جديد يقوم على احترام قيمة الحياة الإنسانية وتحصينها ضد الانتهاكات وسياسات التعسف، حيث مثلت محاكمات مجرمي الحرب في يوغوسلافيا «سابقاً» وفي رواندا استمراراً لسياسة إنصاف الضحايا عبر إحالة جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى محاكمات دولية.

ويدفعنا ذلك للدعوة إلى إنصاف مئات الآلاف من السوريين الذين قضوا خلال سنوات الثورة عبر إحالة بشار الأسد ومعاونيه ورؤساء أجهزته الأمنية وقادة جيشه للمحاكمة العادلة، إذ إن أية عملية سلام أو تسوية سياسية لابد وأن تقوم على مقومات تضمن نجاحها، وعلى رأسها محاسبة المجرمين ومرتكبي جرائم الحرب، وذلك وفق ديباجة قرار مجلس الأمن (٢١٦٥) الذي أكّد على ضرورة ضمان عدم إفلات منتهكي القانون الإنساني الدولي ومرتكبي التجاوزات لحقوق الإنسان من العقاب، وطالب بجلب المسؤولين عن الجنايات والانتهاكات إلى العدالة.

ولا شك في أن تحقيق العدالة الدولية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ولأحكام القانون الدولي ذات الصلة يتطلب من الأمم المتحدة اتخاذ مواقف حاسمة ضد مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في سوريا، وذلك من خلال تقديمهم إلى العدالة، وعلى رأسهم بشار الأسد ومعاونيه ورؤساء أجهزته الأمنية وقادة جيشه وكل من ثبت اشتراكه في ارتكاب الجرائم بحق السوريين من ميليشيات طائفية لبنانية وعراقية وإيرانية، وخاصة منها ميليشيا الحرس الثوري الإيراني، والتي ثبت بحقها جميعاً ارتكاب الجرائم التي نصت عليها المواد ٦ و٧ و٨ من قانون روما الأساسي، وتورطت جميعها في التسبب بمعاناة الشعب السوري، ويمكن تفصيل أهم الجنايات التي ارتكبتها هذه الأطراف فيما يلي:

أولاً. جرائم القتل العمد والمجازر الجماعية بحق المدنيين:

أقدمت قوات النظام السوري على ارتكاب جرائم القتل العمد والتصفية الجسدية خارج نطاق القانون على نطاق واسع وممنهج مستهدفة المجموعات السكانية المدنية في المدن والقرى السورية بشكل كثيف خلال السنوات الماضية، بطريقة عشوائية، مستخدمة أصناف الأسلحة كافة، بما فيها: الطيران الحربي، والصواريخ البالستية، والبراميل المتفجرة، والغازات السامة، والأسلحة الكيميائية.

وقد تمّ توثيق هذه الجرائم من قبل مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية المشكلة بقرار «د إ-١/١٧» بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١.

وكان النظام السوري قد انتهج سياسة قمع المتظاهرين منذ آذار ٢٠١١، عبر إطلاق النار المباشر عليهم، ومن ثم اتهام المجموعات المسلحة بقتلهم، وإجبار ذوي الشهداء على الادعاء بأن مجموعات إرهابية مسلحة هي من أقدمت على قتل ذويهم، وتبرئة أفرع النظام الأمنية من ارتكاب تلك الجرائم، وقد تمّ توثيق ذلك من قبل العديد من الشهادات الصادرة عن قضاة منشقين وأطباء شرعيين.

ومع ازدياد وتيرة الحراك الشعبي المناهض للنظام؛ أمعنت أجهزة المخابرات في اعتقال المدنيين، ليتجاوز عدد المعتقلين تعسفياً خارج نطاق القانون نحو ٨٠٠ ألف معتقل ومغيَّب قسراً، حيث تم توثيق ما يقارب ٢٥٠ ألف حالة، في حين بقي مئات الآلاف من الحالات غير موثق؛ نظراً لخشية ذويهم من بطش النظام وخوفهم من انتقام فروع الأمن من أبنائهم في المعتقلات، الأمر الذي دفع بالكثير منهم للإحجام عن التصريح بمعلومات عن ذويهم أملاً ببقائهم على قيد الحياة، وإيثارهم دفع مبالغ للمسؤولين عن اعتقالهم لإطلاق سراحهم.

وقد تمّ توثيق مقتل نحو ١٤٠٠٠ معتقل تحت التعذيب، وفق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ناهيك عن قوائم الموت التي أرسلها النظام إلى ذوي المعتقلين في مختلف المحافظات السورية ابتداءً من مطلع عام ٢٠١٨، والتي بلغ مجموعها نحو ١٠٠٠٠ معتقل قضوا نحبهم في الاعتقال، وتم الكشف في تلك القوائم عن نحو ١٣٠٠ مغيب قسراً قضوا تحت التعذيب، في حين برر النظام وفاتهم من خلال تقديم تقارير طبية ملفقة تزعم أنهم قضوا جراء نوبات قلبية ودماغية وتوقف الكلى وأزمات الربو وغيرها من الأمراض، دون تحديد مكان الوفاة أو تسليم جثمان المعتقلين لذويهم.

وفي غضون السنوات السبعة الماضية؛ أقدمت الميليشيات الطائفية التي جندها النظام على قتل ٣٠٢٨ سورياً مدنياً بينهم ٥٣١ طفلاً و٤٧٢ امرأة، في أكثر من ٥٠ مجزرة تطهير طائفي، في مختلف المحافظات، وعلى رأسها حمص التي وقع فيها نحو ٢٢ مجزرة، أسفرت عن مقتل ١٠٤٠ مدنياً، بينهم ٢٠٩ أطفال و٢٠٠ امرأة. ووقعت ثماني مجازر ذات صبغة طائفية في حماة، قتل فيها نحو ١٩٧ مدنياً بينهم ٤٠ طفلاً وامرأة، كما وقعت سبع مجازر أخرى في محافظات درعا وطرطوس وإدلب ودير الزور قتل فيها ٧٦٩ مدنياً.

ويروي الشاهد «يحيى العكش»[1] من أهالي الحولة ما شاهده يوم ارتكاب مجزرة الحولة (٢٠١٢/٥/٢٥) بقوله: «في الساعة الثانية بعد الظهر كان آل السيد وآل عبد الرزاق من بلدة تلدو في

(١) يحيى العكش في مقابلة مع «مع العدالة».

الحولة على موعد مع سكاكين الغدر والإجرام الممنهج، فعلى طريق السدّ ودّع آل عبد الرزاق بالكامل الحياة، وكان عددهم ٨٣ قضوا شهداء بسكاكين (ميليشيا) من الغور الغربية وفلّه وناحية القبو من العلويين والشيعة وعناصر المخابرات السورية المجرمة، وعلى الطريق العام حمص-الحولة وبالقرب من فرع الأمن العسكري وبذات التوقيت ودّع ٥٠ فرداً من آل السيد الحياة، وقضوا جميعهم شهداء بذات السكاكين والمجرمين، بينما نجت طفلة كانت على صدر أمها من آل كردي التي قضت شهيدة لتبقى الطفلة حية ترزق إلى يومنا هذا».

ويمكن تفصيل أهم المجازر التي ارتكبها النظام والميليشيات الموالية له عام ٢٠١١ فيما يلي:

- بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩ ارتكبت قوات النظام مجزرة مروعة بحق المدنيين في درعا عند مساكن ضباط صيدا، حيث قتلوا المتظاهرين بالرصاص الحي المباشر بشكل متعمد، كما تمت تصفية عدد آخر تحت التعذيب منهم الشهيد حمزة الخطيب، وتجاوز عدد الضحايا أكثر من ٣٠٠ قتيل.

- بتاريخ ٢٠١١/٨/٤ تم حصار حماة واقتحامها من قبل قوات النظام، وأسفرت العملية عن مقتل أكثر من ٢٠٠ مدني.

- بتاريخ ٢٠١٢/٣/٩ أقدمت قوات النظام على قتل ٤٧ مدنياً بعد اقتحام قرية كرم الزيتون حمص.

- بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥ نفذت قوات النظام عملية إعدام جماعي لنحو ٦٢ مدنيّاً سوريّاً في قرية تفتناز بمحافظة إدلب.

- بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ اقتحمت قوات النظام قرية القبير قرب مدينة حماة، وقتلت ١٠٠ مدني بينهم ٢٠ طفلاً و٢٠ امرأة.

- بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٢ اقتحمت قوات النظام التريمسة بريف حماة بعد قصف عنيف وارتكبت مجزرة مروعة راح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ مدني، وتم حرق الكثير منهم وتصفيتهم ميدانياً.

- في الفترة ما بين ٢٠ و٢٠١٢/٨/٢٥ قصفت قوات النظام مدينة داريا بعد إغلاق كافة الطرق ومنع سيارات الإسعاف من دخولها، ثم اقتحمت المدينة وقامت بتصفية أهلها، وأسفرت العملية عن مقتل أكثر من ٥٠٠ مدني.

- بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ وقعت مجزرة عين عيسى في الرقة، عندما قصفت طائرات النظام محطة للوقود، وقتل جراء ذلك القصف ٥٥ مدنياً.

- بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٣ أقدم جيش النظام على إعدام ٦٥ مدنيّاً في معرة النعمان.

- في الفترة الممتدة ما بين ١/٢٩ و٢٠١٣/٣/١٤ حدثت مجزرة نهر قويق بحلب حيث تم العثور على أكثر من ٢٣٠ جثة على ضفاف النهر الذي يخترق مدينة حلب، وكانت كافة الجثث مقيدة اليدين ومكممة الأفواه، وعليها آثار تعذيب، وعلى الكثير منها آثار طلقات نارية في الرأس.

- في الفترة الممتدة ما بين ١٦ و٢٠١٣/٤/٢١ ارتكبت قوات النظام مجزرة جديدةِ الفضل وجديدةِ عرطوز بريف دمشق، راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ قتيل، جراء عمليات القصف العشوائي والإعدام الميداني، كما تم حرق العديد من الجثث وتشويهها ومنع دفنها.

- في الفترة الممتدة ما بين ٢ و٢٠١٣/٥/٣ ارتكبت قوات النظام مجزرة بالبيضا في بانياس، والتي راح ضحيتها أكثر من ٧٢ قتيلاً، جراء اقتحام المدينة وتصفية المدنيين فيها.

- بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ ارتكب النظام إحدى أفظع الانتهاكات، عبر استهداف الغوطتين بأسلحة كيميائية أسفرت عن سقوط نحو ١٦٠٠ قتيل أغلبهم من الأطفال.

وفي عام ٢٠١٤ ارتكبت قوات النظام وأجهزة الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المجازر التالية:

- في شهر كانون الثاني وقعت ٣٦ مجزرة، راح ضحيتها ٤٤٤ مدنياً، منهم ١٣٦ طفلاً و٦٢ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٢٨ مجزرة، ريف دمشق مجزرتان، درعا مجزرة واحدة، حمص ٤ مجازر، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر شباط وقعت ٤٢ مجزرة، راح ضحيتها ٦٤٦ مدنياً، بينهم ١٥٧ طفلاً و٩٤ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٣٢ مجزرة، حماة ٤ مجازر، إدلب ٣ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر.

- في شهر آذار وقعت ٢٠ مجزرة، راح ضحيتها ١٧١ مدنياً، بينهم ٣٩ طفلاً و١٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٩ مجازر، ريف دمشق ٤ مجازر، إدلب ٤ مجازر، دمشق مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة، درعا مجزرة واحدة.

- في شهر نيسان وقعت ٣٣ مجزرة، راح ضحيتها ٣٩٤ مدنياً، بينهم ١٤٢ طفلاً و٦١ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٢٠ مجزرة، ريف دمشق ٧ مجازر، حمص ٣ مجازر، دمشق مجزرة واحدة، إدلب مجزرة واحدة، درعا مجزرة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ٣٢ مجزرة، راح ضحيتها ٣١٧ مدنياً، بينهم ٩٦ طفلاً و٤٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٧ مجزرة، درعا ٦ مجازر، إدلب ٤ مجازر، ريف دمشق مجزرتان، حماة مجزرتان، حمص مجزرة واحدة.

- في شهر حزيران وقعت ٣٢ مجزرة، راح ضحيتها ٣٦٨ مدنياً، بينهم ٩٨ طفلاً و٥٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٤ مجزرة، ريف دمشق ٨ مجازر، إدلب ٤ مجازر، دير الزور ٣ مجازر، دمشق مجزرة واحدة، الرقة مجزرة واحدة، درعا مجزرة واحدة.

- في شهر تموز وقعت ٢٥ مجزرة، راح ضحيتها ٢١٧ مدنياً، بينهم ٦٤ طفلاً و٣٨ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٣ مجزرة، درعا ٤ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، إدلب مجزرتان، الرقة مجزرة واحدة، دير الزور مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر آب وقعت ٣٩ مجزرة، راح ضحيتها ٤٣٨ مدنياً، بينهم ١٢٦ طفلاً و٦٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٢ مجزرة، إدلب ٧ مجازر، ريف دمشق ٦ مجازر، درعا ٥ مجازر، حماة ٤ مجازر، الرقة مجزرتان، حمص مجزرتان، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر أيلول وقعت ٢٥ مجزرة، راح ضحيتها ٥٠٤ مدنيين، بينهم ١٠٩ أطفالٍ و٧٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٧ مجازر، حلب ٦ مجازر، دير الزور ٤ مجازر،

إدلب ٣ مجازر، الرقة مجزرتان، حمص مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الأول وقعت ٢٦ مجزرة، راح ضحيتها ٣٩٣ مدنياً، بينهم ١٦٢ طفلاً و٥٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٧ مجازر، إدلب ٧ مجازر، درعا ٦ مجازر، حمص ٥ مجازر، حلب مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ٣١ مجزرة، راح ضحيتها ٣٦٥ مدنياً، بينهم ٨٢ طفلاً و٤٨ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: الرقة ٦ مجازر، حلب ٥ مجازر، درعا ٥ مجازر، حماة ٤ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، إدلب ٣ مجازر، دير الزور مجزرتان، حمص مجزرتان، دمشق مجزرة واحدة.

- في شهر كانون الأول وقعت ٣٢ مجزرة، راح ضحيتها ٣٤١ مدنياً، بينهم ٧٩ طفلاً و٤٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٨ مجازر، إدلب ٦ مجازر، حلب ٤ مجازر، درعا ٤ مجازر، الرقة ٤ مجازر، دير الزور ٣ مجازر، حمص مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

وفي عام ٢٠١٥ ارتكبت قوات النظام وأجهزة الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المجازر التالية:

- في شهر كانون الثاني وقعت ١٦ مجزرة، راح ضحيتها ١٩٥ مدنياً، بينهم ٣٢طفلاً و٢١ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٥ مجازر، حلب ٣ مجازر، حمص مجزرتان، درعا مجزرتان، دير الزور مجزرة واحدة، إدلب مجزرة واحدة، الحسكة مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر شباط وقعت ٣٤ مجزرة، راح ضحيتها ٤٣٤ مدنياً، بينهم ٩١طفلاً و٧٣ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ١٨ مجزرة، حلب ٥ مجازر، إدلب ٤ مجازر، درعا ٣ مجازر، دير الزور ٣ مجازر، اللاذقية مجزرة واحدة.

- في شهر آذار وقعت ٣٢ مجزرة، راح ضحيتها ٣٤٠ مدنياً، بينهم ١٠٢من الأطفال و٤٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ١٠ مجازر، ريف دمشق ٩ مجازر، درعا ٦ مجازر، حلب ٣ مجازر، دير الزور ٣ مجازر، حمص مجزرة واحدة.

- في شهر نيسان وقعت ٥٠ مجزرة، راح ضحيتها ٤٩٢ مدنياً، بينهم ١٠٨أطفال، و٧٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ١٩ مجزرة، حلب ١١ مجزرة، درعا ٧ مجازر، ريف دمشق ٤ مجازر، حمص ٣ مجازر، حماة ٣ مجازر، دير الزور مجزرة واحدة، الحسكة مجزرة واحدة، الرقة مجزرة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ٤٠ مجزرة، راح ضحيتها ٤٩٨ مدنياً، بينهم ١١٨طفلاً و٧٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٤ مجزرة، إدلب ٨ مجازر، دير الزور ٨ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، حمص مجزرتان، حماة مجزرتان، درعا ٣ مجازر.

- في شهر حزيران وقعت ٣٣ مجزرة، راح ضحيتها ٣٩٨ مدنياً، بينهم ١٢٢طفلاً و٧٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ١٤ مجزرة، إدلب ٧ مجازر، حمص ٥ مجازر، ريف دمشق ٣

مجازر، درعا مجزرتان، دير الزور مجزرة واحدة، الحسكة مجزرة واحدة.

- في شهر تموز وقعت ٥٢ مجزرة، راح ضحيتها ٤٧٦ مدنياً، بينهم ١٢١طفلاً و٧٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٢٤ مجزرة، إدلب ٩ مجازر، درعا ٧ مجازر، ريف دمشق ٥ مجازر، حماة ٣ مجازر، حمص مجزرتان، دير الزور مجزرتان.

- في شهر آب وقعت ٤٣ مجزرة، راح ضحيتها ٥٨٢ مدنياً، بينهم ١١٢طفلاً و٧٣ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ١٩ مجزرة، إدلب ١٣ مجزرة، حلب ٤ مجازر، حمص ٣ مجازر، حماة مجزرتان، درعا مجزرة واحدة، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر أيلول وقعت ٣١ مجزرة، راح ضحيتها ٣٣٨ مدنياً بينهم ١٠٦طفلاً و٥١ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٧ مجازر، حمص ٧ مجازر، ريف دمشق ٦ مجازر، إدلب ٥ مجازر، دير الزور ٤ مجازر، درعا مجزرتان.

- في شهر تشرين الأول وقعت ٢٩ مجزرة، راح ضحيتها ٣٧٢ مدنياً، بينهم ٩٧طفلاً و٤٣ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ١١ مجزرة، حلب ٧ مجازر، حمص ٦ مجازر، إدلب ٣ مجازر، حماة مجزرة واحدة، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ١٩ مجزرة، راح ضحيتها ١٨٥ مدنياً، بينهم ٣٨طفلاً و٣٢ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٦ مجازر، درعا ٥ مجازر، دير الزور ٣ مجازر، إدلب مجزرتان، حمص مجزرتان، حلب مجزرة واحدة.

- في شهر كانون الأول وقعت ٢٥ مجزرة، راح ضحيتها ٣٠٤ مدنيين، بينهم ٩٦ طفلاً و٣٨ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ١٦ مجزرة، إدلب ٤ مجازر، حمص مجزرتان، دير الزور مجزرة واحدة، درعا مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

وفي عام ٢٠١٦ ارتكبت قوات النظام وأجهزة الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المجازر التالية:

- في شهر كانون الثاني وقعت ٢٢ مجزرة، راح ضحيتها ١٧٢ مدنياً، بينهم ٤٤ طفلاً و٣٤ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ١٠ مجازر، إدلب ٦ مجازر، حمص ٣ مجازر، حماة مجزرتان، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر شباط وقعت ١٣ مجزرة، راح ضحيتها ٩٥ مدنياً، بينهم ٣٠ طفلاً و٢٣ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٥ مجازر، حمص مجزرة، حلب مجزرة، إدلب ٤ مجازر، درعا مجزرتان.

- في شهر آذار وقعت ١١ مجزرة، راح ضحيتها ١٣٢ مدنياً، بينهم ٣٥ طفلاً و٢٥ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٣ مجازر، دير الزور مجزرتان، الرقة مجزرتان، حمص مجزرتان، حلب مجزرة واحدة، إدلب مجزرة واحدة.

- في شهر نيسان وقعت ١٩ مجزرة، راح ضحيتها ٢٠٢ مدنياً، بينهم ٤٥ طفلاً و٢٠ امرأة، ووقعت

تلك المجازر في المحافظات التالية: الرقة مجزرتان، دير الزور ٣ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، حلب ٦ مجازر، حمص مجزرتان، إدلب مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ١٦ مجزرة، راح ضحيتها ١٣٧ مدنياً، بينهم ٤٦ طفلاً و٢٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ٥ مجازر، حمص ٤ مجازر، ريف دمشق مجزرتان، حلب مجزرتان، دير الزور مجزرتان، الرقة مجزرة واحدة.

- في شهر حزيران وقعت ٢٤ مجزرة، راح ضحيتها ٣١٥ مدنياً، بينهم ١١٢ طفلاً و٥٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ٨ مجازر، الرقة ٥ مجازر، دير الزور ٤ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، حمص مجزرتان، حلب مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر تموز وقعت ٣٤ مجزرة، راح ضحيتها ٣٣٧ مدنياً، بينهم ٨٩ طفلاً و٥٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٧ مجازر، حمص ٤ مجازر، ريف دمشق ٧ مجازر، إدلب ٩ مجازر، دير الزور مجزرتان، حماة مجزرتان، درعا ٣ مجازر.

- في شهر آب وقعت ٣٢ مجزرة، راح ضحيتها ٢٦٣ مدنياً، بينهم ٧٣ طفلاً و٣٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف مشق ٦ مجازر، حلب ٩ مجازر، إدلب ١١ مجزرة، دير الزور مجزرة، الحسكة مجزرة واحدة، الرقة مجزرة واحدة، حمص مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر أيلول وقعت ٢٦ مجزرة، راح ضحيتها ٢١١ مدنياً، بينهم ٦٥ طفلاً و٢٥ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٨ مجازر، ريف دمشق ٥ مجازر، دير الزور ٥ مجازر، إدلب ٣ مجازر، حماة ٣ مجازر، درعا مجزرة واحدة، الرقة مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الأول وقعت ١٣ مجزرة، راح ضحيتها ١٠٦ مدنيين، بينهم ٤٤ طفلاً و١٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٦ مجازر، إدلب ٣ مجازر، حمص مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة، درعا مجزرة واحدة، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ٢٧ مجزرة، راح ضحيتها ٢٥٤ مدنياً، بينهم ١٠٢ طفل و٣٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حلب ٥ مجازر، ريف دمشق ٨ مجازر، حمص مجزرة، إدلب ٦ مجازر، درعا مجزرتان، حماة مجزرة واحدة، دير الزور ٣ مجازر.

- في شهر كانون الأول وقعت ١٨ مجزرة، راح ضحيتها ٢١٥ مدنياً، بينهم ٧٨ طفلاً و٣٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ٩ مجازر، حلب مجزرة واحدة، حمص مجزرة واحدة، ريف دمشق ٣ مجازر، دير الزور مجزرتان، درعا مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

وفي عام ٢٠١٧ ارتكبت قوات النظام وأجهزة الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المجازر التالية:

- أبرز تلك المجازر مجزرة الكيماوي بتاريخ ٢٠١٧/٤/٤ في خان شيخون إدلب.

- في شهر كانون الثاني وقعت ٦ مجازر، راح ضحيتها ٤٨ مدنياً، بينهم ٢١ طفلاً و٨ سيدات، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق مجزرة واحدة، دير الزور ٣ مجازر، حمص مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر شباط وقعت ١٣ مجزرة، راح ضحيتها ١٠٩ مدنيين، بينهم ٣٧ طفلاً و١٣ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ٣ مجازر، ريف دمشق ٣ مجازر، حمص مجزرتان، درعا مجزرتان، الرقة مجزرة واحدة، دمشق مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر آذار وقعت ١١ مجزرة، راح ضحيتها ٨٨ مدنياً، بينهم ٣٤ طفلاً و١٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: إدلب ٤ مجازر، ريف دمشق مجزرتان، حماة مجزرتان، دير الزور مجزرتان.

- في شهر نيسان وقعت ١١ مجزرة، راح ضحيتها ١٨٤ مدنياً، بينهم ٦٤ طفلاً و٣٨ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٤ مجازر، درعا مجزرتان، إدلب مجزرتان، حلب مجزرة واحدة، حمص مجزرة واحدة، دير الزور مجزرة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ٩ مجازر، راح ضحيتها ٨٥ مدنياً، بينهم ٣٦ طفلاً و٢٥ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: حماة مجزرتان، حلب ٣ مجازر، حمص مجزرة واحدة، دير الزور مجزرتان، ريف دمشق مجزرة واحدة.

- في شهر حزيران وقعت ١٠ مجازر، راح ضحيتها ٨٨ مدنياً، بينهم ٤١ طفلاً و١٢ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: درعا ٣ مجازر، حماة مجزرة واحدة، دير الزور ٦ مجازر.

- في شهر تموز وقعت ٨ مجازر، راح ضحيتها ٩٥ مدنياً، بينهم ٤٣ طفلاً و١٩ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: دير الزور ٥ مجازر، ريف دمشق مجزرة واحدة، الرقة مجزرة واحدة، السويداء مجزرة واحدة.

- في شهر آب وقعت ٥ مجازر، راح ضحيتها ٢٩ مدنياً، بينهم ١١ طفلاً و٨ سيدات، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق مجزرتان، دير الزور مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر أيلول وقعت ١٧ مجزرة، راح ضحيتها ١٧٧ مدنياً، بينهم ٥٣ طفلاً و٣٧ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: دير الزور ١١ مجزرة، إدلب ٣ مجازر، ريف دمشق مجزرتان، حماة مجزرتان، حمص مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الأول وقعت ١١ مجزرة، راح ضحيتها ٩٣ مدنياً، بينهم ٢٨ طفلاً و٢٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: دير الزور ٦ مجازر، إدلب مجزرتان، ريف دمشق مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ١٦ مجزرة، راح ضحيتها ١٢٣ مدنياً، بينهم ٣٧ طفلاً و١٨ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: دير الزور ٦ مجازر، ريف دمشق ١٠ مجازر.

- في شهر كانون الأول وقعت ٩ مجازر، راح ضحيتها ٦٥ مدنياً، بينهم ٢٠ طفلاً و٤ سيدات، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: دير الزور مجزرتان، ريف دمشق ٤ مجازر، إدلب ٣ مجازر.

وفي عام ٢٠١٨ ارتكبت قوات النظام وأجهزة الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية المجازر التالية:

- في شهر كانون الثاني وقعت ١١ مجزرة، راح ضحيتها ٩٤ مدنياً، بينهم ٣٦ طفلاً و٢٠ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٧ مجازر، حلب مجزرتان، إدلب مجزرتان.

- في شهر شباط وقعت ٥٣ مجزرة، راح ضحيتها ٥٦٣ مدنياً، بينهم ١٥٨ طفلاً و١٢٢ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق ٤٦ مجزرة، إدلب ٤ مجازر، حلب مجزرتان، حماة مجزرة واحدة.

- في شهر آذار وقعت ٤٠ مجزرة، راح ضحيتها ٦٢٠ مدنياً، بينهم ١٤٢ طفلاً و١٠٥ سيدات، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق٣٩ مجزرة، إدلب مجزرة واحدة.

- في شهر نيسان وقعت ٦ مجازر، راح ضحيتها ١٠٦ مدنيين، بينهم ٢٢ طفلاً و٢٦ امرأة، ووقعت تلك المجازر في المحافظات التالية: ريف دمشق مجزرتان، دمشق مجزرة واحدة، حمص مجزرة واحدة، حلب مجزرة واحدة، حماة مجزرة واحدة.

علماً بأن جميع المجازر موثقة بصورة تفصيلية[1] .

إن ما تقدم عرضه هو نموذج عن آلاف جرائم القتل العمد التي نفذها النظام والميليشيات الطائفية بحق المدنيين السوريين خارج نطاق القانون والقضاء، وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لا تسقط بالتقادم مهما امتد بها الزمن، وهي مجرّمة وفق القانون السوري، ووفق القانون الدولي، ووفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

....

(١) استندنا في هذه الأرقام على قواعد معلومات من مجموعة من الموثقين السوريين؛ بينهم الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والعيادات القانونية: وهي مجموعة من المحامين السوريين في الداخل السوري، تتوزع في عدة مناطق، مركزها الرئيسي في محافظة إدلب، وهيئة القانونيين السوريين: وهي مجموعة من القضاة والمحامين يتابعون الملف القانوني السوري من توثيق للجرائم ومواكبة أي حدث قانوني طارئ وتحليله وصياغة مذكرات قانونية حول كل حدث. (نحتفظ بنسخة كاملة عن كافة التوثيقات الخاصة بالمجازر المذكورة أعلاه، وفيها بالأسماء والزمان كل من قتل بتلك المجازر، وكيفية ارتكابها، والتي حصلنا عليها من الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومن العيادة القانونية).

ثانياً. استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين:

أقدم نظام بشار الأسد على ارتكاب مجموعة هائلة من جرائم الحرب المعرّفة في الفقرتين ١٧ (استخدام السموم أو الأسلحة المسممة) و١٨ (استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة) من المادة (٨) من «ميثاق روما» المؤسس لميثاق محكمة الجنايات الدولية والتي تتضمن استخدام الأسلحة الكيميائية والغازات السامة.

وكذلك قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٣/٢١١٨)، الذي قرر أن: «استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وأن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها».

وأدان القرار بشكل خاص الهجوم الذي وقع في ٢٠١٣/٨/٢١ وأنه انتهاك للقانون الدولي، ودعت المادة (١٥) من القرار إلى محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام السلاح الكيميائي في مجزرة الغوطة (٢٠١٣/٨/٢١)، ودعت الفقرة (٢١) منه إلى فرض تدابير بموجب البند السابع في حال عدم الامتثال لهذا القرار، بما يشمل نقل الأسلحة الكيميائية دون إذن، أو استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وكان تقرير لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٣/٩/١٦) قد وصف الهجوم على الغوطتين بالجريمة الخطيرة، مؤكداً أنه تم بصواريخ أرض-أرض، أطلقت بين الثانية والخامسة صباحاً مما ضاعف من حصيلة الضحايا، خاصة وأن الصواريخ التي تحمل رؤوساً كيميائية لا تحدث صوتاً بعد انفجارها ولا تخلف أضراراً على المباني.

كما أدان مجلس الأمن الاستخدام المتكرر والمكثف والممنهج لغاز الكلور، وذلك في المادة ١٥ من قرار مجلس الأمن (٢٠١٥/٢٢٣٥) والتي ورد فيها: «يعيد تأكيد قراره رداً على انتهاكات القرار ٢١١٨ بفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة»، وما ورد كذلك في القرار (٢٠١٥/٢٢٠٩).

وعلى الرغم من هذه القرارات الأممية الواضحة والصريحة في إدانة النظام باستخدام الأسلحة المحظورة، بما في ذلك السلاح الكيميائي وغاز الكلور؛ فقد أقدم النظام على استخدام الكيماوي أكثر من ٣٠٠ مرة ضد ما يقارب ١٦٦ هدفاً مدنيّاً، في مختلف المدن والبلدات والأحياء والقرى بشتى المحافظات السورية، وأدت تلك الهجمات إلى مقتل أكثر من ٢٠٠٠ مدني تم توثيقهم في تقارير مفصلة، أبرزها تلك الصادرة عن «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» وعن العيادات القانونية في الداخل السوري.

وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني نحو ٣٧ حادثةَ استهداف المدنيين بالأسلحة الكيميائية قبل صدور القرار (٢٠١٣/٢١١٨) فيما يلي:

- بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٣ وقع أول هجوم كيميائي على منطقتي البياضة ودير بعلبة في حمص راح ضحيته ٦ قتلى، وما يقارب ٦٠ حالة اختناق، ١٠ منها خطرة تضمنت ٤ حالات شلل و٣ حالات فقدان بصر.

- بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٥ وقع هجوم كيميائي على منطقة الزعفرانة بريف حمص الشمالي، وأسفر عن ٣٥ حالة اختناق.

وفي عام ٢٠١٣ نفذت قوات النظام ٣٥ ضربة بالسلاح الكيمائي ضد المدنيين السوريين، وذلك على النحو التالي:

- في شهر كانون الثاني ضربة واحدة كيميائية على حي البياضة بحمص راح ضحيتها ٧ قتلى و٣٧ حالة اختناق.

- في شهر آذار وقعت ٥ ضربات كيميائية راح ضحيتها ٣٥ قتيلاً و٣٨٢ حالة اختناق، في المحافظات التالية؛ ريف دمشق ٤ ضربات، حلب ضربة واحدة، وكان أبرز تلك الهجمات استهداف خان العسل بحلب والتي راح ضحيتها ٢٢ قتيلاً.

- في شهر نيسان وقعت ٧ ضربات كيميائية، راح ضحيتها ١٧ قتيلاً بينهم طفلان و٩٦ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: دمشق ضربتان، حلب ضربتان، إدلب ضربة واحدة، ريف دمشق ضربتان.

- في شهر أيار وقعت ١٢ ضربة كيميائية، راح ضحيتها ٤٨ قتيلاً و٧٨٨ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف دمشق ١١ ضربة، دمشق ضربة.

- في شهر حزيران وقعت ٥ ضربات كيميائية، راح ضحيتها ١١ قتيلاً و٩٤ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف دمشق ٣ ضربات، دمشق ضربتان.

- في شهر تموز وقعت ٣ ضربات كيميائية، راح ضحيتها ٨ قتلى و٣٣ حالة، وذلك في المحافظات التالية: حمص ضربة واحدة، دمشق ضربة واحدة، ريف دمشق ضربة واحدة.

- في شهر آب وقعت ضربتان كيميائيتان، راح ضحيتهما أكثر من ١٥٠٠ قتيل غالبيتهم من الأطفال.

وعلى إثر ذلك الهجوم المروع الذي وقع في ٢١ آب ٢٠١٣؛ تم إرغام النظام على الانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية (٢٠١٣/٩/١٤)، والتي نصت المادة الأولى منه على التعهد بالامتناع عن:

أ. استحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية أو احتيازها بطريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، أو نقل الأسلحة الكيميائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي كان.

ب. استعمال الأسلحة الكيميائية.

ج. القيام بأي استعدادات عسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية.

كما نصّت المادة الثانية على التعهد بتدمير الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها أو يحوزها النظام، أو تكون قائمة في أي مكان يخضع لولايته أو سيطرته، ونصت المادة الرابعة كذلك على تدمير أية مرافق لإنتاج الأسلحة الكيميائية يمتلكها النظام أو تكون في حيازته.

إلا أن تلك القرارات الأممية الملزمة وواجبة التنفيذ الفوري غير المشروط لم تردع النظام من الاستمرار في استخدام السلاح الكيميائي وغيرها من الغازات السامة والأسلحة الكيميائية، حيث أمعن النظام في استخدام تلك الأسلحة المحظورة دولياً طوال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٣/٩/١٤، ونيسان ٢٠١٨، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- في شهر أيلول وقعت ضربة كيميائية واحدة في ضاحية جوبر في دمشق بغاز الخردل خلفت ٩ حالات اختناق.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ٥ ضربات كيميائية، خلفت مئات حالات الاختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف دمشق ٣ ضربات، دمشق ضربتان.

وفي عام ٢٠١٤ نفذت قوات النظام ٨٣ هجوماً كيميائياً بحق المدنيين السوريين[١]، على النحو التالي:

- في شهر كانون الثاني وقعت ضربة كيميائية واحدة راح ضحيتها ٤ قتلى و١٤ إصابة في داريا بريف دمشق.

- في شهر شباط وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت ١٢ حالة اختناق في مسرابا بريف دمشق.

- في شهر آذار وقعت ٥ ضربات كيميائية راح ضحيتها ١٠ قتلى و١١٤ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف دمشق ضربتان، دمشق ضربتان، دير الزور ضربة واحدة.

- في شهر نيسان وقعت ١٧ ضربة كيميائية راح ضحيتها ٣٧ قتيلاً و٤٣٠ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف دمشق ٣ ضربات، دمشق ضربتان، ريف حماة ٦ ضربات، إدلب ٥ ضربات، حلب ضربة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ٧ ضربات كيميائية راح ضحيتها قتيلان أحدهما طفل و١٠٢ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ٤ ضربات، إدلب ٣ ضربات.

- في شهر حزيران وقعت ٥ ضربات كيميائية خلفت ٧٨ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: إدلب ضربتان، ريف دمشق ضربة واحدة، درعا ضربة واحدة، حماة ضربة واحدة.

- في شهر تموز وقعت ٣ ضربات كيميائية راح ضحيتها قتيلين و١٢٥ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ضربتان، حلب ضربة واحدة.

- في شهر آب وقعت ٨ ضربات كيميائية راح ضحيتها ٦ قتلى و٢١٨ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ٣ ضربات، دمشق ضربتان، ريف دمشق ضربتان، درعا ضربة واحدة.

- في شهر أيلول وقعت ١٨ ضربة كيميائية راح ضحيتها ١٦ قتيلاً و١٤٠ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ٤ ضربات، ريف دمشق ١٣ ضربة، دمشق ضربة.

- في شهر تشرين الأول وقعت ٧ ضربات كيميائية راح ضحيتها قتيلين و٧٤ حالة اختناق واحتراق بالنابلم، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ضربتان، حلب ضربتان، ريف دمشق ضربتان، درعا ضربة واحدة.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت ٢٠ حالة اختناق في جوبر بدمشق.

- في شهر كانون الأول وقعت ١٠ ضربات كيميائية راح ضحيتها قتيلين و١٥٢ حالة اختناق، وذلك

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

في المحافظات التالية: حمص ضربتان، ريف دمشق ضربتان، دمشق ضربتان، حلب ضربتان، حماة ضربة واحدة، دير الزور ضربة واحدة.

وفي عام ٢٠١٥، نفذت قوات النظام ٧٤ ضربة كيميائية بحق المدنيين[١] على النحو التالي:

- في شهر كانون الثاني وقعت ضربتان كيميائيتان خلفتا ٣٢ حالة اختناق، وذلك في الشيخ مسكين وإبطع بريف درعا.

- في شهر شباط وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت ١١ حالة اختناق بالزبداني في ريف دمشق.

- في شهر آذار وقعت ١٠ ضربات كيميائية راح ضحيتها ١٢ قتيلاً و١٩١ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: دمشق ٣ ضربات، حلب ضربتان، إدلب ٥ ضربات.

- في شهر نيسان وقعت ١٤ ضربة كيميائية خلفت ٢٢٤ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ٤ ضربات، إدلب ٧ ضربات، ريف دمشق ضربتان، ريف درعا ضربة واحدة.

- في شهر أيار وقعت ١٩ ضربة كيميائية راح ضحيتها ٣ قتلى بينهم طفل و٢٨٥ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف إدلب ١٦ ضربة، حمص ضربتان، ريف دمشق ضربتان، وريف درعا (قرية كفر شمس) ضربة واحدة.

- في شهر حزيران وقعت ١٤ ضربة كيميائية راح ضحيتها قتيلان و١٥٧ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: إدلب ٨ ضربات، ريف دمشق ٦ ضربات.

- في شهر تموز وقعت ٣ ضربات كيميائية راح ضحيتها ٥ قتلى و٥٩ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: دير الزور ضربة واحدة، حلب ضربة واحدة، دمشق ضربة واحدة.

- في شهر آب وقعت ٥ ضربات كيميائية راح ضحيتها ٧ قتلى و٥٤ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: حمص ضربة واحدة، دمشق ضربة واحدة، ريف دمشق ٣ ضربات.

- في شهر أيلول وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت ٨ حالات اختناق بحرستا في ريف دمشق.

- في شهر تشرين الأول وقعت ضربتان كيميائيتان راح ضحيتهما ٣ قتلى و٣٦ حالة اختناق، في كل من دمشق وحمص.

- في شهر كانون الأول وقعت ضربة كيميائية واحدة راح ضحيتها ٥ قتلى و١٥ حالة اختناق في ريف دمشق.

وفي عام ٢٠١٦، نفذت قوات النظام ١١٩ ضربة كيميائية بحق المدنيين[٢]، على النحو التالي:

- في شهر كانون الثاني وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت عشرات حالات الاختناق في مضايا بريف دمشق.

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

(٢) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

- في شهر شباط وقعت ضربة كيميائية خلفت حالتي اختناق في عربين بريف دمشق.

- في شهر نيسان وقعت ٩ ضربات كيميائية خلفت أكثر من ١٠٠ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: ريف حلب ٣ ضربات، دير في الزور ضربتان، اللاذقية ضربتان، ريف إدلب ضربتان.

- في شهر أيار وقعت ٣ ضربات كيميائية راح ضحيتها ١٠ قتلى و٥٠ إصابة، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ضربتان، ريف إدلب ضربة واحدة.

- في شهر حزيران وقعت ٤٠ ضربة كيميائية راح ضحيتها أكثر من ٧٥ قتيلاً و١٢٠٠ حالة اختناق وعشرات حالات الاحتراق والتشوهات، وذلك في المحافظات التالية: حمص ضربة واحدة، حلب وريفها ٣٥ ضربة، ريف إدلب ٤ ضربات.

- في شهر تموز وقعت ٣ ضربات كيميائية خلفت ٣٧ إصابة في حلب وريفها.

- في شهر آب وقعت ١٦ ضربة كيميائية راح ضحيتها ٤ قتلى بينهم طفل و٢٤٧ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: حلب وريفها ٦ ضربات، حمص ضربتان، اللاذقية ضربة واحدة، ريف دمشق ٥ ضربات، إدلب ضربتان.

- في شهر أيلول وقعت ١١ ضربة كيميائية راح ضحيتها ٩ قتلى و٢٣٠ إصابة، وذلك في المحافظات التالية: حلب ٣ ضربات، ريف حمص ٦ ضربات، دمشق ضربة واحدة، ريف حماة ضربة واحدة.

- في شهر تشرين الأول وقعت ١٦ ضربة كيميائية راح ضحيتها ٧ قتلى بينهم سيدة و٢٥٦ حالة اختناق وجرحى، وذلك في المحافظات التالية: ريف حماة ٧ ضربات، حلب ٣ ضربات، إدلب ٣ ضربات، ريف حمص ضربة واحدة، دمشق وريفها ضربتان.

- في شهر تشرين الثاني وقعت ٧ ضربات كيميائية في حلب راح ضحيتها ١٦ قتيلاً و١٠٣ إصابات.

- في شهر كانون الأول وقعت ١٢ ضربة كيميائية راح ضحيتها ١٢ قتيلاً بينهم سيدة و٢٥٢ حالة اختناق، وذلك في المحافظات التالية: حلب ٧ ضربات، دمشق ٣ ضربات، حمص ضربتان.

وفي عام ٢٠١٧ نفذت قوات النظام نحو ١٤ ضربة كيميائية بحق المدنيين(١)، على النحو التالي:

- من شهر كانون الثاني وحتى ٢٠١٧/٤/٤ وقعت أكثر من ٩ هجمات كيميائية راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ قتيل بينهم ٣٢ طفلاً و٢٣ سيدة وأكثر من ٧٠٠ إصابة، وذلك في محافظات إدلب وحماة ودمشق وريف دمشق، وكان أبرزها الهجوم الكيماوي على مدينة خان شيخون (٢٠١٧/٤/٤) والذي راح ضحيته ٩١ قتيلاً بينهم ٣٢ طفلاً و٢٣ سيدة و٥٢٠ إصابة بالاختناق والإغماء.

- بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٧ نفذت قوات النظام هجوماً بقنبلتين يدويتين محملتين بالغازات السامة على الجهة الشرقية من حي القابون بدمشق ونتج عنها إصابة شخصين جراء الهجوم.

- في شهر حزيران وقعت ضربة كيميائية واحدة خلفت ٦ حالات اختناق في جوبر بدمشق.

---

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

- في شهر تموز وقعت ٣ هجمات كيميائية خلفت ٢١ حالة اختناق وغثيان وسعال شديد وتوسع حدقي دبوسي في ريف دمشق.

وفي عام ٢٠١٨ نفذت قوات النظام نحو ٤ ضربات كيميائية ضد المدنيين[١]، وهي على النحو التالي:

- في شهر شباط وقعت ضربة كيماوية واحدة نتج عنها ١١ إصابة بحالة اختناق شديد في سراقب بريف إدلب.

- في شهر آذار وقعت ضربة كيماوية واحدة نتج عنها ٢٥ حالة اختناق وغثيان في بلدة حمورية بريف دمشق.

- في شهر نيسان وقعت في دوما بريف دمشق ضربتان كيميائيتان، الأولى نتج عنها ١٥ إصابة والثانية، راح ضحيتها ٥٥ قتيلاً وأصيب نحو ٨٦٠ مدنياً بحالة اختناق وغثيان شديد.

ويجدر التأكيد على أن هذه الهجمات تصنف على أنها جرائم إبادة جماعية و جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق «نظام روما الأساسي»، ولا تسقط بالتقادم مهما امتد بها الزمن فآثارها المؤلمة لن تزول من نفوس السوريين لشدة فظاعتها واستهدافها إبادة مجموعات سكانية كبيرة، ولا بد من محاسبة رئيس النظام بشار الأسد بصفته المسؤول المباشر عن وقوع تلك الهجمات، ومحاسبة قادة جيشه على الانتهاك الصارخ للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، وخاصة منها القرارات: (٢٠١٣/٢١١٨) و(٢٠١٥/٢٢٠٩) و(٢٠١٥/٢٢٣٥)، فضلاً عن انتهاك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مئات المرات.

....

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

ثالثا. الجرائم ضد المرأة السورية:

يدفع النساء والأطفال الثمن الأكثر فداحة في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، إذ إنهم يتعرضون لشتى أشكال القتل والإصابة والامتهان والعنف الجنسي نتيجة لكونهم الفئات الأضعف في المجتمع.

بناء على ذلك يمنح القانون الإنساني الدولي الحصانة والحماية للنساء والأطفال، من خلال حماية عامة بصفتهم جزءاً من فئة المدنيين الذين يتعين تجنيبهم أضرار الحرب، وحماية خاصة تتناسب والسمات التي تميزهم عن غيرهم من المدنيين.

ففيما يتعلق بالحماية العامة؛ نصت المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والتي تتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ على أنه: «للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمايتهم بشكل خاص ضد أعمال العنف أو التهديد».

كما نصت المادة (٥١) من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، والملحقة باتفاقيات جنيف، وكذلك المادة (١٣) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية، على حماية السكان المدنيين بشكل عام وعلى تمتع «السكان المدنيين والأشخاص المدنيين بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وعدم جواز أن يكونوا هدفاً للهجوم وحظر أعمال العنف والتهديد، وعلى حظر الهجمات العشوائية كالقصف بالقنابل وهجمات الردع ضد المدنيين.

أما بالنسبة للحماية الخاصة فقد أقرت قواعد القانون الإنساني الدولي أحكاماً إضافية لتعزيز الحماية والرعاية للنساء والأطفال وخاصة، منها: منع استهدافهم خلال العمليات الحربية، أو قتلهم أو نقلهم أو ترحيلهم من مناطقهم، أو المساس بشرفهم ومعتقداتهم، أو امتهانهم أو إخضاعهم للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية، أو المس بكرامتهم الإنسانية، أو استخدامهم كدروع بشرية، أو أخذهم كرهائن، ونصت المادتان (١٦) و(١٧) من الاتفاقية نفسها على أن تكون هذه الفئات «موضع حماية واحترام خاصين».

ولتعزيز تلك المفاهيم؛ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ الإعلان المتعلق بحماية النساء والأطفال أثناء حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، والذي نص على أنه:

١. يحظر مهاجمة المدنيين وقصفهم بالقنابل، وتدان هذه الأعمال؛ لأنها تلحق بهم آلاماً لا تحصى وخاصة النساء والأطفال الذين هم أضعف أفراد المجتمع.

٢. يجب على الدول المشتركة في منازعات مسلحة أن تبذل كل ما في وسعها لتجنيب النساء والأطفال ويلات الحرب.

٣. يعتبر من الأعمال الإجرامية جميع الأعمال التي تؤلف شكلاً من أشكال القمع والمعاملة القاسية اللاإنسانية للنساء والأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رمياً بالرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرد قسراً.

٤.لا يجوز حرمان النساء والأطفال الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق غير القابلة للتصرف فيها وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥.يشكل استعمال الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية واحداً من أفدح الانتهاكات لبروتوكول جنيف ١٩٢٥ واتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الإنساني الدولي؛ لأنه ينزل خسائر جسيمة بالسكان المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال العزل من وسائل الدفاع عن النفس، ويكون محل إدانة شديدة، ويلزم هذا الإعلان جميع الدول وكذلك صكوك القانون الدولي الخاصة باحترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والتي تتيح ضمانات مهمة لحماية النساء والأطفال.

وتعتبر اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاها الإضافيان هي الصكوك الرئيسة المتعلقة بحماية النساء زمن الحروب، حيث تستفيد النساء من كل ما جاء من ضمانات وحماية مقررة للمدنيين بصفتهن غير مشاركات في العمليات العدائية وبحقوقهن زمن النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى تقرير حماية خاصة لهن نظراً لتحملهن العبء الأكبر أثناء الحرب، حيث تنص كل من المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى، والمادة (١٤) من اتفاقية جنيف الثالثة على أنه: « تعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن»، وأكدت الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة أنه: «يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب».

وعلى الرغم من تلك القوانين والاتفاقيات والصكوك الدولية التي تنص على حماية النساء بشكل خاص في النزاعات المسلحة من القتل والعنف والتعذيب والاغتصاب والخطف والتهجير وغيرها من الانتهاكات، إلا أن ذلك لم يردع نظام بشار الأسد وأجهزته الأمنية من ارتكاب أفظع الانتهاكات بحق النساء السوريات، ضاربين عرض الحائط بكل تلك القوانين ومهددين للسلم والأمن الدوليين بانتهاكاتهم تلك.

ويمكن تفصيل أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها قوات النظام على النحو التالي:

١. القتل:

أقدمت قوات النظام وعناصر فروعه الأمنية على قتل أكثر من ٢٢٠٠٠ ألف امرأة من بداية الثورة السورية وحتى شهر آذار ٢٠١٨، بينهم ما يقارب ١٢٠٠٠ أنثى بالغة ونحو ١٠٠٠٠ أنثى طفلة.

وتنوعت أساليب قتلهن عبر: القصف العشوائي بالصواريخ والمدفعية والبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية والغازات السامة الكيماوية المحرمة دولياً، وصولاً للذبح بالسكاكين عبر مجازر عدة منها الحولة والبيضا وجديدة الفضل وغيرها من المجازر، وكان للقناص نصيبه منهن أيضا وكذلك عبر التعذيب حتى الموت في مراكز الاحتجاز.

ووفقاً لمصادر موثقة؛ فقد قتلت قوات النظام منذ آذار ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣/٤/٣٠ نحو ٧٥٤٣

أنثى سورية بينهن ٢٤٥٤ طفلة و٢٥٧ رضيعة دون الثالثة من عمرهن[1]، وتوزعت الضحايا على بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

حمص: ١٤١١.

ريف دمشق: ١٣٩٧.

حلب: ١٢٨٩.

إدلب: ١٠٨٨.

درعا: ٦٦٧.

دير الزور: ٥٧٧.

حماة: ٤٨٣.

دمشق: ٣٣٩.

الرقة: ٧٥.

اللاذقية: ٧٤.

القنيطرة: ٣٨.

الحسكة: ٢٩.

طرطوس: ١٦.

السويداء: ٥.

وارتفعت حصيلة القتلى في صفوف الإناث على يد النظام حتى ٢٠١٣/٦/١٠ إلى ٨٠١٢ أنثى، بينهن ٢٦٥٤ طفلة و٢٥٩ رضيعة دون الثالثة من العمر.

وبلغت بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ نحو ٩٩١٠ إناث بينهن ٣٣٩٩ طفلة تم قتلهن على يد قوات النظام، حيث شهر آب ٢٠١٣؛ نفذت قوات النظام مجزرتين في البيضا ورأس النبع راح ضحيتهما ٤٥٩ بينهم ٧١ امرأة ٤٣ من رأس النبع و٢٨ امرأة من قرية البيضا تم ذبحهن بالسكاكين.

واستمر عدد القتلى بين النساء في الارتفاع بصورة مطَّردة:

.ففي ٢٠١٣/١١/٢٥ بلغت حصيلة الضحايا على يد قوات النظام ١٠٨٥٣ أنثى بينهن ٣٦١٤ طفلة.

.وفي ٢٠١٤/١١/٢٥ ارتفعت الحصيلة إلى ١٥٣٤٧ أنثى بينهن ٤١٩٤ طفلة.

.وبعد ذلك بعام (٢٠١٥/١١/٢٥) ارتفعت الحصيلة إلى ١٨٩١٧ أنثى بينهن ٥٨٤٨ طفلة، بينهن ما لا يقل عن ٧٤٨ امرأة قتلن برصاص قناصة النظام عمداً ونحو ٥٠ امرأة قتلن تحت التعذيب.

.وفي ٢٠١٦/١١/٢٥ بلغت حصيلة القتلى من النساء على يد قوات النظام ٢٠٢٨٧ أنثى بينهن ٩٤٢٥ طفلة.

....

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

.وفي ٢٠١٧/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة القتلى إلى ٢٠٩١٩ أنثى بينهن ٩٦٢٧ طفلة.

.وبلغ مجموع حصيلة القتلى في صفوف النساء على يد النظام بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨ إلى ٢٢٠٠٠ أنثى بينهن ١٠٠٠٠ طفلة، منهم نحو ٣١٠ نسوة قتلن بالأسلحة المحرمة دولياً.

٢. العنف الجنسي والاغتصاب:

مارست قوات النظام وعناصر أجهزته الأمنية العنف الجنسي بحق المرأة السورية بصورة ممنهجة، حيث تعرضت النساء السوريات للاغتصاب بالدرجة الأولى عبر الوسائل التالية:

١. من خلال الاختطاف.

٢. أثناء الاقتحامات والمداهمات.

٣. داخل المعتقلات والأفرع الأمنية.

وتؤكد المصادر الموثقة وقوع نحو ٧٧٠٠ حادثة عنف جنسي ضد المرأة السورية خلال الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ ونيسان ٢٠١٨، بينهن قرابة ٨٦٤ حادثة حصلت داخل مراكز الاعتقال، ونحو ٤٣٢ حادثة عنف جنسي بحق فتيات دون الثامنة عشرة من العمر، منها حوالي ٣٠٠ حادثة اغتصاب وقعت عام [1]٢٠١١.

ووقعت أوسع حوادث الاغتصاب نطاقاً لدى اقتحام قوات النظام حي بابا عمرو بمدينة حمص في نيسان ٢٠١٢، وكذلك لدى اقتحام مدينة جسر الشغور بإدلب في أيلول ٢٠١١.

وقد تم توثيق ارتكاب قوات النظام أكثر من ٦٠٠٠ حالة اغتصاب للنساء السوريات خلال الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ و٢٥ نيسان ٢٠١٣، بينهن ٤٠٠ حادثة اغتصاب لفتيات تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً في كل من: حي كرم الزيتون وحي الرفاعي وحي بابا عمرو بحمص، وجسر الشغور بإدلب، وكذلك في حماة، وجوبر، واللاذقية، ودمشق، ودرعا، ومن بين تلك الحالات وقع نحو ٧٠٠ حادثة اغتصاب في المعتقلات التابعة للنظام، حيث كان عناصر الأمن يجبرن بعض النساء المعتقلات على السير عاريات وتقديم الشاي والقهوة للضباط وهن عاريات، ونتج عن عمليات الاغتصاب تلك العديد من حالات الحمل القسري.

.وبحلول ٢٠١٣/٨/٢١ ارتفعت حصيلة حوادث اغتصاب النساء من قبل قوات النظام إلى ٧٠٠٠ حادثة.

. ثم ارتفعت مرة أخرى في ٢٠١٣/١١/٢٥ لتبلغ ٧٥٠٠ حادثة، منها ٨٥٠ حادثة اغتصاب في المعتقلات.

.وفي ٢٠١٥/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة حوادث الاغتصاب الموثقة لتبلغ ٧٦٧٢ حادثة، بينها ٧٢٤٤ حالة اغتصاب بحق أنثى بالغة و٤٢٨ اغتصاب بحق طفلة.

....

(١) موثقة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان وهيئة القانونيين السوريين.

. كما تم تسجيل ٨٢ حالة زواج قسري لنساء وفتيات على عناصر من قوات بشار الإرهابية وتهديد الفتيات والأهل في حال الرفض.

. وبحلول ٢٠١٨/٣/٨ بلغت حصيلة حوادث الاغتصاب الموثقة نحو ٧٧٠٠ حادثة، منها ٨٦٤ حادثة اغتصاب في المعتقلات.

٣. الاعتقال التعسفي والتعذيب:

دأب عناصر الأمن على ممارسة الاعتقال التعسفي بحق النساء وتعذيبهن سواء بحجة نشاطهن الثوري أو لمجرد انتمائهن للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ففي الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ وآب ٢٠١٨ قام عناصر النظام باعتقال أكثر من ٨١١٣ أنثى بينهم ٤١٧ أنثى طفلة مازالوا قيد الاعتقال التعسفي أغلبهن مغيبات قسرياً، وتم توثيق مقتل نحو ٤٣ أنثى بالغة تحت التعذيب.

ووثقت المصادر تنامي عملية الاعتقال التعسفي للنساء والتنكيل بهن على النحو التالي:

. من آذار ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣/٤/٣٠ اعتقلت قوات النظام أكثر من ٤٥٠٠ امرأة سورية تعسفياً، وتم توثيق مقتل ٢٥ سيدة منهن تحت التعذيب.

. بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة المعتقلات السوريات إلى ٥٤٠٠ امرأة، بينهن ١٢٠٠ طالبة جامعية، وتم توثيق مقتل ٢٩ منهن تحت التعذيب.

. بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة المعتقلات السوريات إلى ٦٥٠٠ امرأة بينهن ٦٣٠٠ أنثى بالغة، و٢٠٠ طفلة، وتم توثيق مقتل ٣٢ منهن تحت التعذيب.

. بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة المعتقلات السوريات إلى ٧٠٢٩ امرأة، بينهن ٦٧١١ أنثى بالغة، و٣١٨ طفلة، وما لا يقل عن ١١١٥ حالة إخفاء قسري، وتم توثيق مقتل ٣٨ أنثى تحت التعذيب.

. بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥ ارتفعت حصيلة المعتقلات السوريات إلى ٨٤١٣ امرأة، بينهن ٨١١١ أنثى بالغة، و٣٠٢ طفلة، ونحو ٢٤١٨ حالة إخفاء قسري.

وكانت عمليات اعتقال النساء تتم في الغالب عبر مداهمة الأحياء والمناطق أو عبر التوقيف على حواجز النظام، وكذلك من خلال خطف بعضهن في الشوارع العامة، علماً بأن الأرقام الموثقة بعدد المعتقلات هي أقل بكثير من حالات الإخفاء القسري، حيث دأب عناصر الأمن على إنكار وجود محتجزات لديهم.

٤. الاختطاف:

عانت آلاف النساء السوريات من حوادث الاختطاف منذ آذار ٢٠١١، حيث دأب عناصر النظام على اختطاف النساء بهدف حمل أقاربهن من المطلوبين أمنياً على تسليم أنفسهم، باغتصابهن أو تعذيبهن حتى الموت في حال عدم الاستجابة.

ومنذ وصول المختطفات إلى المعتقلات تبدأ رحلة التعذيب المريرة وبشتى صنوف العذاب من الإهانة والشتائم والتعرية والتعذيب الوحشي إلى الاغتصاب والتعذيب حتى الموت، ومن أكثر المدن التي مارس فيها عناصر النظام عمليات خطف النساء ريف دمشق، وحمص التي تأسست فيها مكاتب

شبيهة بالمكاتب العقارية للتغطية على عمليات التبادل في الخالدية وغالباً ما تنتهي عملية الخطف بالتصفية الجسدية.

٥. اتخاذ النساء دروعاً بشرية:

أقدمت قوات بشار الأسد على استخدام النساء كدروع بشرية خلال تنفيذ عمليات الاقتحام أو لغرض الهروب أو التغطية من نيران الاشتباكات وذلك في العديد من المناسبات التي تم توثيقها، ومن أبرزها: الاحتماء بالنساء أثناء محاولة فك الحصار عن حاجز الضهر في الجبل الوسطاني بريف إدلب بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٦، وكذلك أثناء اقتحام حي عشيرة بحمص، بالإضافة إلى الاحتماء بامرأة في حي الميدان بحلب من القناصة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٢.

كما وثقت منظمة «هيومان رايتس ووتش» عام ٢٠١٣ العديد من حالات اتخاذ عناصر النظام من النساء دروعاً بشرية في كل من بلدات: الجانودية، كفر نبل، كفروما، عين لاروز، وإجبارهن على السير أمامهم لاستعادة مناطق من الثوار.

ويمكن العثور على مادة وفيرة من التوثيق للجرائم التي تم ارتكابها بحق المرأة السورية في التقارير الصادرة عن لجان التحقيق الدولية والمنظمات الحقوقية، وعلى رأسها «هيومان رايتس ووتش»، و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان» وغيرها من التقارير التي تؤكد ارتكاب النظام جرائم القتل العمد والعنف الجنسي والخطف والتعذيب والاعتقال التعسفي والتغييب القسري وغيرها من الانتهاكات بحق المرأة السورية، والتي يمكن تصنيفها كجرائم حرب.

وتمثل تلك الانتهاكات في مجملها مخالفات صارخة للقرار (٢٠٠٠/١٣٢٥) الصادر عن مجلس الأمن والذي يتعلق بالمرأة في مراحل السلم والأمن، والذي يدعو «كل الأطراف المشتركة في النزاع المسلح لاتخاذ إجراءات خاصة بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي»، وينص على تقديم أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد النساء إلى العدالة، فضلاً عن مخالفة نظام روما الأساسي، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والذي ينص على أن الاغتصاب والرق الجنسي والحمل القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يمثل انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف ويعد جريمة حرب سواء تم ارتكابه في سياق نزاع مسلح دولي أو غير دولي.

ويدعونا ذلك للمطالبة بمحاسبة النظام وفق مواد القوانين السورية نفسها المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، إضافة إلى المواثيق والقوانين الدولية الملزمة، ومن هذه وتلك:

.المادة (٥٥٥) من قانون العقوبات تنص على أن «من حرم آخر حريته الشخصية بأي وسيلة عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين».

.المادة (٥٥٦) من قانون العقوبات تنص على «تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة أ- إذا تجاوزت مدة حرمان الحرية شهراً، ب- إذا أنزل بمن حرمه حريته تعذيباً جسديّاً أو معنويّاً، ت- إذا وقع الجرم على الموظف أثناء القيام بوظيفته».

. المادة (٥٣٥) من قانون العقوبات، والمرسوم (٣٩) للعام ٢٠٠٤، والذي يقضي «بانضمام الجمهورية العربية السورية لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار (٣٩/٤٦) المؤرخ في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٤، وحدد ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٨٧ تاريخ البدء النفاذ.

. الفقرة (٧) بنظام روما الأساسي، والذي يعتبر الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب جريمة ضد الإنسانية.

. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي شدد على حق الرد في الاعتراف بالشخصية القانونية وحق الفرد في الحرية والأمن على شخصه وعدم التعرض للتعذيب والسلامة الجسدية.

. الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الإخفاء القسري والتي نصت موادها على أنه: «لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي سواء في حالة حرب أو بالتهديد باندلاع الحروب أو بعدم الاستقرار أو حالات أخرى لتبرير الاختفاء القسري.

. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي نص في مطلع مواده على أنه يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وبأن كل فرد يتمتع بحق الحياة والحرية والأمن، والحق بعدم التعرض للتعذيب أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعدم جواز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

وفي نوفمبر ٢٠١٨؛ أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضدَّ المرأة أنَّ العنف الذي يمارَس ضدَّ المرأة في سوريا لا يُشابه أيَّ عنف تعرَّضت له المرأة في أي مكان آخر من العالم، حيث وثَّق التقرير مقتل ٢٧٢٢٦ أنثى يتوزعنَ إلى ١١٨٨٩ أنثى طفلة، و١٥٣٣٧ أنثى بالغة. قتل منهن ٢١٥٧٣ منهم على يد قوات النظام، و١٢٣١ على يد القوات الروسية.

كما أكد التقرير وجود ما لا يقل عن ٩٩٠٦ إناث قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مارس ٢٠١١ حتى نوفمبر ٢٠١٨.

ويقع بشار الأسد وقادة جيشه وأجهزته الأمنية تحت طائلة المحاسبة جراء الانتهاكات الممنهجة التي دأبوا على ارتكابها في غضون السنوات السبعة الماضية بحق المرأة السورية من قتل واغتصاب واختطاف واعتقال تعسفي وإخفاء قسري، وممارسة حجز الحرية مع التعذيب المفضي إلى الموت.

رابعاً. الجرائم والانتهاكات ضد الأطفال:

منح القانون الدولي الإنساني للأطفال حماية عامة واسعة النطاق، وخاصة في حالات نشوب النزاعات والصراعات المسلحة سواء كانت دولية أو غير دولية، حيث يستفيد الأطفال من الحماية العامة الممنوحة للأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية، وكفل لهم المعاملة الإنسانية وتطبيق بنود القانون الدولي الإنساني المتعلقة بإدارة الأعمال الحربية.

كما منح القانون الدولي الأطفال حقوقاً وحمايةً خاصة بهم نظراً لضعفهم، وخاصة منها؛ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧، حيث نص على توفير الحماية الخاصة للأطفال، وأكد بأن الأطفال الذين يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال الحربية لا يفقدون هذه الحماية الخاصة.

ووفق المواد ٢٧-٣٤ من اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، فإن الأطفال غير المشاركين بالأعمال الحربية يتمتعون بالحماية وتطبق عليهم الضمانات الأساسية، سيما حق احترام الحياة والسلامة البدنية والمعنوية، وحظر: الإكراه، والعقوبات البدنية، والتعذيب، والعقوبات الجماعية، والأعمال الانتقامية.

كما يحق للأطفال عند نشوب نزاع مسلح غير دولي التمتع بالضمانات وفق المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف، والمادة (٤) من البروتوكول الإضافي الثاني، والذي نص على تمتع الأطفال بالمبدأ الذي ينص على أنه: «لا يجوز أن يكون كل من السكان المدنيين والأشخاص المدنيين عرضة لأي هجوم».

كما تنص اتفاقية جنيف الرابعة على توفير العناية الخاصة الواجب منحها للأطفال، ويؤكد البروتوكول الإضافي الأول على وجه التحديد مبدأ الحماية الخاصة للأطفال، حيث ينص على أنه: «يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية من أي شكل من أشكال هتك العرض، ويتعين على أطراف النزاع أن يقدموا إليهم العناية والمعونة اللتين يحتاجون إليهما بسبب سنهم أو لأي سبب آخر.

وتكفل اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (والتي انضمت إليها سوريا وصادقت على بنودها) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعهدت جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل، واتخاذ جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بأي نزاع مسلح.

ولعل الوثيقة الأهم بالنسبة لحماية حقوق الطفل المنشأة في إطار الأمم المتحدة وذات الصلة بحقوق الإنسان، هي الإعلان رقم ٣٣١٨ (د.٢٩) الصادر يوم ١٩٧٤/١٢/١٤م، والذي يدعو إلى توفير الحماية للأطفال والنساء على حد سواء في حالات الطوارئ والنزاعات الدولية مؤكداً أنه:

- يُحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل خاصة منهم النساء والأطفال، وتُدان هذه الأعمال الوحشية.

- يُشكل استعمال الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية أثناء النزاع انتهاكاً صارخاً لبرتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥م، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م، ولمبادئ القانون الدولي الإنساني، ويُنزل خسائر جسيمة بالسكان المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال العزّل، وبالتالي يكون محل إدانة شديدة.

- على جميع الدول أن تُقدم ضمانات لحماية الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة، وذلك وفاءً بالالتزامات المترتبة عليها طبقاً لبرتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥م.

وعلى الرغم من تلك القوانين والاتفاقيات الدولية التي نصت على حماية حقوق الطفل والطفولة وخاصة أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية؛ إلا أن النظام السوري وقواته المسلحة وأجهزته الأمنية قد ارتكبوا جرائم حرب بحق أطفال سوريا، وتم توثيق الآلاف من تلك الجرائم من قبل لجان التحقيق الدولية والمنظمات الحقوقية الدولية، والتي تقع ضمن الخانات الرئيسة التالية:

١. قتل الأطفال السوريين:

حيث أقدمت قوات النظام خلال الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٣/١٠/٢٠ على قتل نحو ١٢٠٢٧ طفلاً سورياً بينهم: ٣٦١٤ طفلة و٨٤١٣ طفلاً، منهم ٢٣٤٤ لم يبلغوا العاشرة، و٣٩١ رضيعاً. وتم إعدام نحو ٥٦٠ طفلاً ميدانياً، إما ذبحاً بالسكاكين كما حصل في مجازر الجولة وحي كرم الزيتون وحي الرفاعي بحمص وحي رأس النبع وقرية البيضا في بانياس، أو رمياً بالرصاص كما حصل في باقي المناطق والمحافظات السورية[1].

وتنوعت أساليب قتل الأطفال ما بين القصف، وعمليات القنص، والاقتحامات، والإعدامات الميدانية، والتجويع والحصار.

ويمكن تفصيل عدد القتلى من الأطفال خلال الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٣/٥/٢٠ على النحو التالي:

- حلب: ٢٢٥٢ طفلاً.
- ريف دمشق: ٢١٠٩ أطفال.
- حمص: ١٧٤٣ طفلاً.
- إدلب: ١٤٣٥ طفلاً.
- درعا: ٩٩٩ طفلاً.
- حماة: ٦٩٧ طفلاً.

(١) تمّ توثيقها جميعها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والعيادات القانونية والدفاع المدني، ونحتفظ في «مع العدالة» بنسخة كاملة عن كامل التوثيقات بالتفصيل.

- دير الزور: ٦٤٢ طفلاً.
- دمشق: ٤٩٣ طفلاً.
- الرقة: ١٧٦ طفلاً.
- الحسكة: ٧٠ طفلاً.
- اللاذقية: ٦٣ طفلاً.
- طرطوس: ٤٦ طفلاً.
- القنيطرة: ٢٨ طفلاً.
- السويداء: طفلان.

وأقدمت قوات النظام في الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٧/١٠/٢٠ على قتل أكثر من ٢١٦٣١ طفلاً، منهم ١٢٠٠٤ ذكور، و٩٦٢٧ أنثى، وقتل أكثر من ٤٠٠ طفل بالأسلحة المحرمة دوليّاً كالأسلحة الكيمائية والعنقودية، والغازات السامة، والبراميل المتفجرة، فضلاً عن الذبح بالسكاكين في عدة مجازر حملت طابع التطهير الطائفي وخاصة في الحولة بحمص، وفي بانياس، وجديدة الفضل والقلمون بريف دمشق، وكذلك في ريف حماة الشمالي وريف حلب.

وفي غضون الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛ تم توثيق مقتل نحو ٥١٨ طفلاً بصورة متعمدة من خلال قنصهم، فضلاً عن مقتل نحو ٢٨٩ طفلاً بسبب نقص الغذاء والدواء في العديد من المناطق المحاصرة.

٢. إلحاق الأذى والجروح بالأطفال:

أسفرت العمليات العسكرية التي شنها النظام في المناطق الآهلة بالسكان خلال الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٣/١٠/٢٠ عن إصابة وجرح أكثر من ٣٠٠ ألف طفل سوري، تراوحت إصاباتهم ما بين خطيرة ومتوسطة وخفيفة، منها نحو ١٣٠٠ حالة بتر، و٨٠٠ حالة وفاة متأثرين بجراحهم.

٣. اعتقال الأطفال وتعذيبهم حتى الموت:

أقدم عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على اعتقال أكثر من ١١٧٠٠ طفل سوري في الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٣/١٠/٢٠، وتعرض معظمهم لأشد أساليب التعذيب وأعنفها، حيث تمّ توثيق مقتل نحو ٩٢ طفلاً تحت التعذيب.

٤. اغتصاب الأطفال:

تم توثيق نحو ٤٠٠ حالة اغتصاب ارتكبها عناصر النظام بحق أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً خلال الفترة ٢٠١١/٣/١٨-٢٠١٣/١٠/٢٠، ووقعت أغلب حالات الاغتصاب عند اقتحام المناطق والأحياء السكنية، علماً بأن الرقم المذكور عن العدد الفعلي لجرائم اغتصاب الأطفال، وذلك نتيجة إحجام كثير من ذوي المغتصبين عن التصريح بما حصل مع أبنائهم وبناتهم، كما تم توثيق نحو ٥١٦ حالة عنف جنسي بحق الأطفال من قبل قوات بشار وعناصر أجهزته الأمنية، بما في ذلك: الاغتصاب أو التحرش أثناء المداهمات، والزواج القسري، والعبارات الجنسية، والإجبار على التعري

وملامسة جسد الطفل. وتشير المصادر إلى تعرض فتيات في سن ١٥ عاماً للاغتصاب بأحياء الرفاعي وكرم الزيتون وبابا عمرو بحمص، وكذلك في ريف دمشق، وفي جسر الشغور بإدلب، وفي درعا وحماة واللاذقية وحلب.

٥. تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة:

استخدمت قوات النظام الأطفال كحرس على الحواجز داخل بعض أحياء دمشق، ومع تزايد قتلى قوات النظام اعتمدت الميليشيات المحلية التابعة للنظام بصورة متزايدة على تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاماً، حيث تم توثيق عمليات تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال عام ٢٠١٧، وبلغ عدد الأرقام الموثقة نحو ٣٤٩ طفلاً تم تجنيدهم في صفوف تلك الميليشيات عام ٢٠١٧.

٦. تهجير الأطفال قسراً:

وفقاً لتقديرات موثقة؛ فقد بلغ عدد المهجرين من أطفال سوريا حتى تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٠ ما يقارب مليون وست مئة ألف طفل لاجئ، وارتفع عدد اللاجئين في صفوف الأطفال عام ٢٠١٥ إلى ما يقارب ٣ ملايين طفل لاجئ.

ويظهر مما تقدم من جرائم وقعت بحق الأطفال في سوريا خلال السنوات السبعة الماضية تورط النظام في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وانتهاك حقوق الفئات المشمولة بالحماية الدولية في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية ومنهم الأطفال، حيث ارتكبت قوات النظام وعناصر أجهزته الأمنية عملية إبادة شاملة للشعب السوري دون تمييز بما فيهم الأطفال، واستعملت القصف العشوائي والعنف المسلح ضد الحياة والأشخاص بغرض التدمير الكلي أو الجزئي للشعب السوري، واعتدت على كرامة الأشخاص -بما فيهم الأطفال- بالمعاملة المهينة كالتعذيب والاغتصاب والتجنيد الإجباري.

وقد انعكست تلك الجرائم المروعة على عبارة قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤/٢١٦٥) والتي نصت على: «جزعه الشديد بوجه خاص إزاء استمرار الهجمات العشوائية في المناطق المأهولة بالسكان بما في ذلك الحملة المكثفة من عمليات القصف الجوي واستخدام البراميل المتفجرة في حلب والمناطق الأخرى والقصف المدفعي والضربات الجوية والقيام على نطاق واسع باستخدام التعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن جميع الانتهاكات والاعتداءات الجسمية المرتكبة ضد الأطفال».

وفي نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٨؛ أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال تقريره الثاني عن الأطفال والصراع في سوريا، والذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، سقوط ٣٨٩١ طفلاً وتعرض ٣٤٤٨ آخرين للتشويه في سوريا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

واتهم غوتيريش، في التقرير الذي يوثق الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال بين ١٦ من نوفمبر ٢٠١٣ ونهاية مايو ٢٠١٨، نظام الأسد والجماعات المسلحة بالتجاهل الصارخ لحياة الأطفال وحقوقهم الأساسية، حيث تحققت الأمم المتحدة خلال فترة التقرير من انتهاك جسيم بحق أكثر من ١٢٥٠٠

طفل، وجرى التحقق من ٧٣٣٩ ضحية من الأطفال، بواقع سقوط ٣٨٩١ طفلاً وتشويه ٣٤٤٨ آخرين، مما يدل على زيادة كبيرة ومستمرة في السنوات الخمس.

وبحسب التقرير الأممي فقد نتجت بعض إصابات الأطفال عن أسلحة بطبيعتها عشوائية أو غير متكافئة، كالبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، كما واجه أطفال آخرون، وفيات مروعة بإلقاء الحجارة عليهم أو صلبهم أو تكتيكات وحشية أخرى. كما واجه أطفال آخرون عمليات اختطاف (٦٩٣ حالة تم التحقق منها) والعنف الجنسي (٩٨ حالة).

وتطرق التقرير للهجمات على المدارس والمستشفيات، والاستخدام العسكري لها وتأثيره الكبير على توافر الخدمات الطبية والتعليمية الأساسية، في حين أصبح الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية تكتيكاً مستخدماً، خاصة خلال حصار مجتمعات بأكملها لأشهر، إن لم يكن سنوات، إذ وقع أكثر من ألفي انتهاك في المناطق المحاصرة.

ولا شك في أن تلك الجرائم التي نص عليها مجلس الأمن وتم توثيقها من قبل لجان التفتيش الدولية والمنظمات الحقوقية ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، مما يستوجب محاكمة بشار الأسد بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ومحاسبة جميع قادته العسكريين ورؤساء الأجهزة الأمنية لينالوا جزاءهم العادل جراء ما ارتكبته أيديهم الآثمة من جرائم بحق الطفولة في سوريا.

خامساً. جرائم الميليشيات الطائفية والقوى الرديفة:

عانت قوات النظام في غضون السنوات السبعة الماضية من تهرب الشباب عن الالتحاق بالخدمة العسكرية، وانشقاق أعداد كبيرة من المجندين جراء الجرائم التي ارتكبها قادة الجيش فضلاً عن النقص العددي الذي تكبده الجيش في غضون السنوات السبعة الماضية من الصراع، مما دفع بالنظام لتعويض ذلك النقص من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية على أسس طائفية وحزبية وعقائدية خارج إطار الجيش والقوات المسلحة تتمتع بالاستقلال التام عن الدولة، ومنحها سلطات وصلاحيات تفوق السلطات والصلاحيات الممنوحة لقادة الجيش والقوات المسلحة.

كما فتح النظام لهذه الميليشيات معسكرات جيشه التدريبية، وأمدها بالسلاح والعتاد ودفع لعناصرها الرواتب، وأطلق أيديهم للاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة، ومنحهم حصانة قضائية تحول دون محاسبتهم عن أعمال القتل والنهب والاغتصاب وغيرها من الجرائم التي ارتكبها عناصر هذه الميليشيات.

ومع توسع دائرة الصراع؛ تحولت هذه الميليشيات من يدِ عونٍ للنظام إلى قوات صاحبة نفوذ وسلطة تهدد مؤسسات الدولة، وتفرض نفسها كأمر واقع جديد، لترسّخ انتقال سوريا من مرحلة هيمنة الحزب الواحد إلى دولة ميليشيات من المرتزقة، حيث تم تشكيل مجموعات عسكرية على أسس طائفية وعرقية ومذهبية وحزبية، وتم منحها صلاحيات واسعة في القضاء على المظاهرات، كما أُلزمت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والأحزاب المرخصة بعد عام ٢٠١١ بتشكيل أذرع عسكرية شاركت في الأعمال الإجرامية الطائفية.

الوضع القانوني لهذه الميليشيات:

أولاً، من الناحية الدستورية:

إن تشكيل هذه الميليشيات مخالف لنصوص الدستور السوري وخاصة المواد التالية:

- المادة الحادية عشرة من الدستور السوري والتي تنص على أن: «الجيش والقوات المسلحة مؤسسة وطنية مسؤولة عن الدفاع عن سلامة أرض الوطن وسيادته الإقليمية، وهي في خدمة مصالح الشعب وحماية أهدافه وأمنه الوطني».

- المادة السابعة والأربعون والتي تنص على أن: «تكفل الدولة حماية الوحدة الوطنية وعلى المواطنين واجب المحافظة عليها».

- المادة الخمسون التي تنص على أن: «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة».

ثانياً، من الناحية القانونية:

- إن تشكيل أجنحة عسكرية للأحزاب المرخصة في سوريا بموجب قانون الأحزاب رقم (٢٠١١/١٠٠) يعتبر مخالفة لنص المادة (٥)، وخاصة أحكام الفقرتين (و) التي تحظر على الحزب إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة أو التهديد به أو التحريض عليه، والفقرة (ز) والتي تحظُر أن يكون فرعاً أو تابعاً لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

ثالثاً، من ناحية القانون الدولي:

- حيث إن هذه الميليشيات مخالفة للدستور وللقوانين الوطنية، كذلك فإن تشكيلها يعتبر انتهاكاً لمعاهدة حظر المرتزقة لعام ١٩٧٧ والتي عرّفت المرتزق بأنه شخص:

أ. يجند خصيصاً للمشاركة في القتال في صراع مسلح.

ب. يشارك مباشرة في الأعمال العدائية.

ج. أن يكون الباعث الأساسي له للمشاركة في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مكسب مادي وأن يوعد به فعلاً من قبل طرف في الصراع أو من نائبه.

د. ليس من رعايا أحد أطراف النزاع، أو من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة أحد أطراف النزاع.

هـ. ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و. لم يتم إرساله من قبل دولة ليست عضواً في الصراع في مهمة رسمية بصفته عضواً في القوات المسلحة التابعة لها.

أبرز هذه التشكيلات:

م	اسم الميليشيا	القيادة	العدد التقريبي	تاريخ التشكيل	نطاق العمل والانتشار
	أسود العرين	هلال الأسد	١٥٠٠	٢٠١٢	الساحل-حمص-تدمر-حلب-حماة-دير الزور
	صقور الصحراء	أيمن جابر	١٠٠٠	٢٠١٢	الساحل-حمص-تدمر-حلب-حماة-دير الزور
	مغاوير البحر	محمد جابر	١٠٠٠	٢٠١٢	الساحل-حمص-تدمر-حلب-حماة-دير الزور
	حزب الله السوري	تابع حزب الله	١٥٠٠	٢٠١٢	حلب-ريف دمشق- حماة-حمص-دير الزور
	نسور الزوبعة	زياد المعلوف	٧٠٠٠	٢٠١٢	دمشق-الساحل-حمص-حماة-حلب-درعا
	كتائب البعث	القيادة القطرية	١٠٠٠٠	قبل ٢٠١١	كل المحافظات السورية
	الدفاع الوطني	عدة قادة	١٠٠٠٠٠	٢٠١٢	كل المحافظات السورية
	شبيبة خالد بكداش	الحزب الشيوعي	٥٠٠	٢٠١٢	دمشق وريفها وحماة
	ميليشيا آل سلامة	مصيب سلامة	٢٠٠	٢٠١٢	حمص وحماة وريفهما سلمية، وريف حلب الجنوبي-دير الزور
	ميلشيا عفيفة	محمود عفيفة	١٥٠	٢٠١٢	حمص وحماة وريفهما سلمية، وريف حلب الجنوبي

م	اسم الميليشيا	القيادة	العدد التقريبي	تاريخ التشكيل	نطاق العمل والانتشار
	مقاتلي العشائر حركة الاشتراكيين العرب	تركي البوحمد	٥٠٠	٢٠١٢	دمشق وريفها وحمص وريفها وحماة- دير الزور
	أسود الحسين	حسن توفيق الأسد	٧٠٠	٢٠١٢	الساحل-حمص-ريف دمشق-ريف حماة-دير الزور
	أسود الجبل	بسام حسام الدين	٣٠٠	٢٠١٢	الساحل السوري حمص-ريف دمشق-ريف حماة-دير الزور
	المقاومة الوطنية	معراج أورال	٦٠٠	٢٠١٢	الساحل-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	ميليشيا الشواهين		٣٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	مليشيا آل الخليل		٢٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	مليشيا صقر الجبل	علي الشلة	٤٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	ميليشيا الطراميح	أحمد نبهان	٢٥٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	مليشيا سيغاتي	أحمد سيغاتي	٢٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	ميليشيا فوج الجولان	-	٥٠٠	٢٠١٢	حوران-ريف دمشق
	ميليشيا آل الدرويش	أحمد درويش	٥٠٠	٢٠١٢	ريف إدلب الشرقي وحلب الجنوبي وحماة وريفها
	ميليشيا الدقاق	طلال الدقاق	٣٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها وحلب الجنوبي وإدلب
	ميليشيا سقلب	نائل العبد الله	٣٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	ميليشيا محردة	سيمون الوكيل	٤٠٠	٢٠١٢	حماة وريفها-ريف حلب الجنوبي-ريف دمشق
	صقور الظاهر		٣٠٠	٢٠١٢	ريف إدلب الشرقي-حماة

مصادر تمويل هذه الميليشيات:

اعتمدت هذه الميليشيات على مصادر التمويل التالية:

-الرواتب التي يقدمها النظام السوري لها.

- الدعم المالي الذي تقدمه إيران وروسيا.

-الدعم المالي الذي تقدمه غرف التجارة والصناعة والشركات والتجار.

- مؤسسة البستان، إحدى أذرع رامي مخلوف المالية.

- الأتاوات التي تفرضها هذه الميليشيا على الأهالي والتجار.

- عمليات الخطف مقابل الفدية.

- السرقة والنهب أثناء العمليات العسكرية «التعفيش».

- احتكار تهريب السلع الأساسية.

- حصصهم من واردات المعابر بين مناطق النظام والمناطق المحررة.

- تجارة السلاح والأعضاء البشرية.

أبرز المجازر التي ارتكبتها أو شاركت في ارتكابها هذه الميليشيات:

١ . مجزرتا كفر زيتا بريف حماة الشمالي (٢٠١٢): حيث تم حرق ٨ شبان وهم أحياء بإشعال النيران بهم بواسطة الحطب وسكب مادة البنزين، ومن ثم حرق ٣ شبان بمادة الفوسفور.

٢ . مجزرتا اللطامنة بريف حماة الشمالي: الأولى (٢٠١٤/٤/٧) راح ضحيتها ٧٠ قتيلاً ذبحاً ورمياً بالرصاص ومئات الجرحى، والثانية (٢٠١٧/٤/٩) راح ضحيتها ١٠ قتلى من عائلة واحدة ذبحاً.

٣ . مجزرة القبير بريف حماة: راح ضحيتها ١٠٠ قتيل من الأطفال والنساء، منهم ١٠ تم إحراق جثثهم بعد ذبحهم بالسكاكين.

٤ . مجزرة التريمسة بريف حماة: راح ضحيتها ٢٢٠ قتيلاً.

٥ . مجزرة الشيخ حديد بريف حماة: راح ضحيتها ٢٦ قتيلاً ذُبحوا بالسكاكين.

٦ . مجزرة الشنابرة بريف حماة: راح ضحيتها ١١ امرأة تم إحراق جثثهن.

٧ . مجزرة قرية كوكب بريف حماة: راح ضحيتها أكثر من ١٥ مدنياً ذُبحوا بالسكاكين.

وقد شارك في مجازر حماة وريفها كل من: ميليشيا نائل العبد الله، وسيمون الوكيل، وعدوان مصطفى، وعلي الشلي، و أحمد سيغاتي، وطلال الدقاق، وأحمد النبهان، وميليشيا الخليل، وميليشيا آل العلوش.

٨ . مجزرة الحولة بحمص: راح ضحيتها ١١٠ قتلى معظمهم ذُبحوا بالسكاكين أو طُعنوا بالحراب والأدوات الحادة.

٩ . مجزرة بابا عمرو بحمص: راح ضحيتها ١٩ قتيلاً من عائلتين ذُبحوا بالكامل مع أقربائهم باستخدام السيوف والسواطير.

١٠ . مجزرة كرم الزيتون والعدوية بحمص: راح ضحيتها ١٠٠ قتيل أغلبهم قُتلوا ذبحاً.

١١ . مجزرة مزارع آبل بريف حمص: راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً من عائلتين، معظمهم أطفال ونساء وشيوخ، ذُبحوا بالسكاكين والحراب قبل أن يُحرقوا.

١٢ . مجزرة السخنة بريف حمص: راح ضحيتها ٢٢ قتيلاً ذُبحوا بالسكاكين.

١٣ . مجزرة قرية وادي المولي بريف حمص: راح ضحيتها أكثر من ٤٠ قتيلاً معظمهم من الأطفال والنساء.

وقد اشترك في تنفيذ مجازر حمص وريفها مجموعة من الميليشيات الطائفية من قرى ريف حمص الغربي الموالية، وميليشيات الساحل ومصياف، وآل سلامة، ودير شميل، وعلي الشلي، وميليشيا بشر يازجي في منطقة وادي النصارى، وتل كلخ، وقلعة الحصن، وصقور الصحراء، ومقاتلي العشائر التابعة لحركة الاشتراكيين العرب.

١٤ . مجزرة داريا بريف دمشق: راح ضحيتها ٥٠٠ قتيل، ١٣٢ منهم قتلوا في منازلهم.

١٥ . مجزرة دير الزور: راح ضحيتها أكثر من ٥٥٠ قتيلاً تم العثور على جثثهم، بالإضافة إلى عدد غير معروف من المفقودين.

١٦ . مجزرة الذيابية بريف دمشق: راح ضحيتها ٧٠ قتيلاً قضى أغلبهم نحبه ذبحاً بالسكاكين.

١٧ . مجزرة الصنمين بدرعا: راح ضحيتها أكثر من ٦٠ قتيلاً.

١٨ . مجزرة جديدة الفضل بريف دمشق: راح ضحيتها أكثر من ٤٨٣ شخصاً تم قتلهم حرقاً أو ذبحاً بالسكاكين.

١٩ . مجزرة البيضا ورأس النبع ببانياس: راح ضحيتها ٥٠٠ قتيل، حيث تم ذبح النساء والأطفال بالسكاكين، وأحرق الباقون.

٢٠ . مجزرة البيضا الثانية ببانياس: تم إحراق عائلة كاملة مؤلفة من ١٦ شخصاً.

وقد شارك في تلك المجازر التي وقعت في الساحل كل من: معراج أورال، وأيمن جابر، ومحمد جابر، وبسام حسام الدين، وحسن توفيق الأسد، وهلال الأسد الذي قتل لاحقاً.

٢١ . مجزرة كفر زيتا بريف إدلب: راح ضحيتها ٢٤ قتيلاً أعدموا ميدانياً وأحرقت جثثهم.

٢٢ . مجزرة رسم النقل بريف حلب: راح ضحيتها ١٩٥ قتيلاً قضوا ذبحاً وحرقاً قبل إن تُلقى جثثهم في الآبار، على أيدي ميليشيا مدينة السلمية من: آل سلامة، ومحمود عفيفة، ونسور الزوبعة، و«حزب الله» السوري.

المسؤولية القانونية:

لقد تحول قادة الميليشيات إلى أمراء حرب يطمحون إلى المشاركة في السلطة، وتسببوا في تفكيك بنية الدولة والمجتمع السوري حيث لم يسلم منهم المعارضون ولا حتى المؤيدون للنظام.

ولا شك في أن المسؤول الأول عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الميليشيات هو بشار الأسد بوصفه القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، حيث تنص المادة (١٠٥) من الدستور على أن: «رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة، وله التفويض ببعضها»، وهو المسؤول عن إطلاق يد هذه الميليشيا ومنحها الحصانة من المساءلة أو المحاسبة على الجرائم التي ارتكبتها أو شاركت فيها هذه الميليشيات والتي

تصنف جميعها على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وينطبق على فاعليها أحكام نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية وخاصة المواد (٥) و(٦) و(٧) و(٨) من ذلك النظام.

جدير بالذكر أن قوات النظام قد دأبت على تأجيج مشاعر الاحتقان الإثني والطائفي من خلال القيام بعمليات الخطف والقتل واتهام أبناء الطوائف بها لتأجيج الحقد الطائفي بينها، كقتل المعارض الكردي مشعل تمو واتهام الثوار بذلك، كما عمدت إلى توظيف التناقضات والخلافات المذهبية والطائفية، ففي نيسان ٢٠١١، قامت قوات النظام بنقل المعتقلين السنة الى القرى العلوية لمعاقبتهم على أنهم جماعات تكفيرية، وتم ترويج مقاطع فيديو لنساء من حيي «الزهرة» و«النزهة» العلويين وهن يزغردن احتفالاً بارتكاب قوات النظام مجزرة بحق المتظاهرين في ساحة الساعة بحمص (٢٠١١/٤/١٨)، كما قام عناصر استخبارات النظام باغتيال الشيخ وحيد البلعوس في السويداء، واتهموا ثوار درعا بقتله للإيقاع بين الطائفة الدرزية وأهل السنة في حوران.

وعلى الصعيد نفسه؛ أمعنت استخبارات النظام في تأجيج الخلافات بين الإثنيات في المناطق المختلطة، وخاصة المكونات العربية والآشورية والكردية والسريانية في مناطق الجزيرة السورية، وبين العرب والكرد شمال سوريا في الرقة وريف حلب الشمالي والشرقي، حيث قدم عملاء النظام الدعم لبعض العشائر من جهة، وللعصابات الانفصالية الكردية من جهة ثانية لشن عمليات عنف تهدف إلى طرد العرب وتهجيرهم من قراهم بحجة أنها أملاك كانت بحوزتهم قبل «الغمر».

كما وقفت قوات النظام خلف مواجهات القامشلي (٢٠١٦/٤/٢١) بين قوات الحماية الكردية والدفاع الوطني التابعة من أبناء العشائر العربية مدعومة بقوات السورتو السريانية، وأججت الفتن بين المكونات العشائرية مما تسبب بتفكك هذه المكونات نتيجة الصراعات المسلحة التي أوجدها النظام بين هذه المكونات، وعمد إلى طرد أكثر من مئة ألف موظف وموظفة سنيين من وظائفهم وتوظيف آخرين مكانهم من باقي الطوائف.

وبناء على ذلك فإنه يتعين العمل على إحالة بشار الأسد وقادة أجهزته الأمنية الذين تبنوا سياسات التمييز الطائفي، بالإضافة إلى قادة الجيش وعناصر الميليشيات الطائفية، إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمتهم بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى إحالة الداعمين الماليين ومن قدم السلاح والتدريب لها إلى محكمة الجنايات الدولية كونهم شركاء في جرائم التمييز وتأجيج الاحتقان المجتمعي وارتكاب المجازر على أسس طائفية بحتة.

سادساً. حصار المدنيين كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية:

يخالف الحصار الاقتصادي للمدنيين كلاً من: القانون الدولي العام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، إذ لا يسوغ في القانون الدولي فرض الحصار تحت مسمى «العقوبات الاقتصادية» إلا في حالة واحدة تتمثل في إقرار ذلك عن طريق مجلس الأمن الدولي وفق المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، ووفق معايير ومحددات وتدابير تضمن حفظ الأمن والسلم الدوليين أو إعادتهما، وأن يأتي ذلك الإجراء بالتزامن مع اتخاذ إجراءات أخرى تضمن الأمن الجماعي.

ولا ينطبق أي من هذه المعايير على جرائم الحصار التي ارتكبها بشار الأسد ونظامه ضد المدنيين في مختلف المحافظات والمناطق السورية، إذ إن الأصل في الحصار الاقتصادي أنه عقوبة استثنائية مقيدة، وإذا شمل منع توفير الاحتياجات الحياتية الأساسية للسكان المدنيين عُدّ جريمة في فقه القانون الإنساني الدولي، الذي يؤكد على أن يؤخذ بعين الاعتبار القواعد ذات الصلة بحماية السكان المدنيين، بما في ذلك حظر تجويع وحرمان السكان من الحصول على الإمدادات الضرورية لحياتهم، وتمكينهم من تلقي المساعدات الإنسانية، والسماح بمرور البضائع الطبية الخاصة بالمنشآت، والمواد الغذائية و الملابس، وتوفير المقومات الضرورية للأطفال والنساء الحوامل.

وقد نصت المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه: «لا يجوز بأي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشته الخاصة».

حصار المدنيين في سوريا بصفتها عقوبة جماعية:

إن سياسة الحصار ومنع مرور البضائع التي اتبعها النظام في السنوات السبعة الماضية تمثل نمطاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، حيث تؤكد المادة (٣٣) من الاتفاقية على منع اتخاذ تدابير اقتصادية ضد المدنيين وممتلكاتهم، وتمنع حصارهم باعتبار ذلك نمطاً من إجراءات الاقتصاص أو الثأر أو معاقبة المدنيين.

ونصت المادة (٥٤) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف على أنه: «يحظر مهاجمة المواد والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، كالمواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب... مهما كانت البواعث، سواء أكانت بقصد تجويع المدنيين، أو حملهم على النزوح، أو لأية بواعث أخرى».

كما يعد حصار المدنيين جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، طبقاً للمواد (٦ الفقرة ج، ٧ ب وك، المادة ٨ الفقرة ب/٢٥) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث تؤكد المادتان (٥٥ و٥٦) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضمان تدفق الإمدادات الغذائية والدوائية والطبية والخدمية، وتنص القاعدة العرفية (٥٣) على أنه: «يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب».

وعلى الرغم من صدور القرار رقم (٢٠١٤/٢١٣٩) عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع في ٢٠١٤/٢/٢٢؛ والذي: «يلزم كافة الأطراف وخاصة نظام بشار الأسد بالسماح للوكالات الإنسانية

التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بالوصول إلى من هم بحاجة للمساعدة بسرعة وأمان ودون معوقات» إلا أن النظام أمعن في ارتكاب جرائم حصار المدنيين وتجويعهم ومنع المساعدات الإنسانية عنهم لإجبارهم على الاستسلام له والخضوع لفروع مخابراته القمعية.

واستمر النظام في انتهاكاته كذلك على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥/٢٢٥٤) بالإجماع في ٢٠١٥/١٢/١٨، والذي نصت الفقرة (١٢) منه: «يدعو الأطراف إلى أن تتيح فوراً للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى جميع أنحاء سوريا ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها»، لكن النظام لم يمتثل لذلك القرار واستمر في ارتكاب جرائم الحصار المروعة ما أسفر عن مقتل المئات جوعاً، وتهجير مئات الآلاف قسراً نحو الشمال السوري.

ومن أبرز جرائم الحصار التي فرضتها قوات النظام والميليشيات الموالية ضد المدنيين ما يلي:

- حصار معضمية الشام، والذي بدأ في ٢٠١٢/١١/١٨، حيث تم منع إدخال الغذاء والدواء والمحروقات وكافة الاحتياجات الأساسية لأكثر من ١٢٠٠٠ ألف نسمة بينهم ٧٠٠٠ طفل وامرأة، مع قطع تام للكهرباء، ما أسفر عن مقتل ١١ مواطناً بينهم عشر سيدات جوعاً، وانتهت جريمة الحصار تلك بجريمة أخرى هي التهجير القسري لسكان معضمية الشام إلى إدلب في ٢٠١٦/١٠/١٩.

- حصار الحجر الأسود، والذي بدأ في ٢٠١٢/١٢/١٣، واستمر حتى ٢٠١٣/٦/٨، ما أسفر عن مقتل ٤١٦ من المدنيين المحاصرين، ثم أقدم النظام على اقتحام الحي بعد قصفه، وقام باعتقال نحو ٢٧ ألف مواطن للاعتقال ومات منهم العشرات تحت التعذيب، ولا يزال نحو ١٥٠ منهم في عداد المفقودين.

- حصار قدسيا، الذي بدأ في ٢٠١٣/١٠/١٤، واستمر حتى آب ٢٠١٦، حيث تعرض نحو ٤٠٠ ألف مدني للحصار نصفهم من النساء والأطفال، بينهم نحو ٨١٠٠ طفل دون سن العامين، وعمدت قوات النظام إلى نشر قناصة في المباني المجاورة لمنع أية محاولة لتهريب حليب الأطفال أو إدخال الغذاء والدواء والمحروقات، وانتهت جريمة الحصار بجريمة أخرى هي التهجير القسري لأهالي الهامة وقدسيا إلى الشمال السوري.

- حصار الغوطة الشرقية الذي بدأ في ٢٠١٣/١١/١٩، وشمل: دوما، وعدرا، والضمير، والريحان، وحرستا، وزملكا، وعربين، وحمورية، والعتيبة، والعبادة، والأحمدية، وحران العواميد، والمليحة، وشبعا، ودير العصافير، وزبدين، وعين ترما، والبحارية، والقيسا، وتم إطباق الحصار على المنطقة بأسرها من خلال تطويق المنطقة وإنشاء ثلاث حواجز على مداخلها الرئيسة وهي: حاجز المليحة، وحاجز جرمانا، وحاجز مخيم الوافدين، وشمل الحصار أكثر من مليون ومئة ألف مدني بينهم ٣٥٠ ألف طفل منهم نحو ٧٠ ألف رضيع، وأسفر نقص التغذية والدواء عن مقتل أكثر من ٣٩٧ مدنياً منهم ٢٠٦ أطفال أغلبهم حديثو الولادة، ونحو ٦٧ امرأة. كما تم قنص نحو ٧٤ شخصاً حاولوا الوصول إلى السوق الواقعة في مخيم الوافدين قرب دوما، كما أصيب عشرات الآلاف بالتيفوئيد والتهاب الكبد نتيجة تلوث مياه الآبار والأطعمة والهواء، وتفشى مرض السرطان نتيجة تلويث المنطقة واستهدافها

بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث أصيب نحو ٥٤٣ شخصاً بالسرطان توفي العديد منهم بسبب عدم توفر الجرعات. واستمر الحصار حتى شهر شباط ٢٠١٨، حيث شنت قوات النظام وحلفاؤه عملية برية وجوية واسعة النطاق، شملت قصف دوما بالسلاح الكيميائي، وأسفرت عن مقتل أكثر من ١٦٣٠ مدنيّاً، بينهم ٣٣٠ طفلاً، وتهجير عشرات الآلاف قسراً إلى الشمال.

- حصار مضايا، الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٣ واستمر حتى ١٢ نيسان ٢٠١٧، حيث أقدمت قوات النظام على تطويق المنطقة وإنشاء حواجز على مداخلها الرئيسة المتمثلة في: حاجز كازية نبع بردى، وحاجز الوزير، وحاجز المطحنة، وأسفر عن تهجير سكان مضايا والزبداني قسراً إلى الشمال.

- حصار حاجز الشعبة، الذي بدأ في تموز ٢٠١٥، واستمر حتى كانون الثاني ٢٠١٦، حيث قامت قوات النظام بتطويق المنطقة، ومحاصرة أكثر من ٤٣ ألف مدني، بينهم ٣٠٠ عائلة نازحة من الزبداني، ما أدى إلى مقتل نحو ٢٩ مدنيّاً.

- حصار حي الوعر في مدينة حمص، الذي بدأ في ٢٠١٣/١٠/١٠، واستمر حتى آذار ٢٠١٧، حيث تمت محاصرة أكثر من ١٥ ألف عائلة، وفرض سياسة التجويع ومنع دخول الغذاء والدواء والمحروقات إلى الحي، ومن ثم تهجير السكان قسراً.

- حصار حلب، الذي ابتدأ في مطلع عام ٢٠١٦، واستمر حتى ٢٠١٦/١٢/١٦، وشمل نحو ٣٠٠ ألف مدني، حيث أقدمت قوات النظام على تطويق الأحياء الشرقية من مدينة حلب وإنشاء حواجز على مداخلها الرئيسة في: طريق حلب دمشق الدولي، والراموسة، ومدخل حلب الجديدة البحوث العلمية، والشيخ سعيد، وطريق خناصر معامل الدفاع، والكاستيلو، وانتهى الحصار بتهجير سكان الأحياء الشرقية من المدينة عقب حملة عسكرية شاركت فيها القوات الروسية والإيرانية والميليشيات الموالية، وتضمنت قصف المدارس والمستشفيات وتسميم مصادر المياه، ومنع الغذاء والدواء، وأسفرت العملية عن مقتل نحو ١٧١ مدنياً بينهم ٢٧ طفلاً و٢٦ سيدة، وأتبع النظام جريمتي الحصار وقصف المناطق الآهلة بالسكان بتهجير عشرات الآلاف قسراً من سكان حلب نحو الشمال الغربي.

- حصار داريا، الذي بدأ في ٢٠١٢/١١/١٥، واستمر حتى ٢٠١٦/٨/٢٦، حيث فرضت قوات النظام حصاراً خانقاً على المدنيين، ومنعت دخول الغذاء والدواء والمحروقات، وقامت بعمليات قصف يومي بالبراميل المتفجرة، وبالصواريخ والأسلحة الكيميائية والحارقة، وذلك بهدف فصل داريا عن المعضمية، وتم في تلك المرحلة توثيق أكثر من ٩ حالات موت جوعاً، وأكثر من ٤٣١١ حالة اختفاء قسري، ومقتل نحو ٨١٧ مدنيّاً، بينهم ٦٧ طفلاً و٩٨ سيدة، و٥٦ حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، وإلقاء أكثر من ٧٨٤٦ برميلاً متفجراً، وشن ٨ هجمات كيمائية و٣ هجمات بالذخائر العنقودية، وانتهت تلك الجرائم بجريمة تهجير سكان درايا قسراً إلى الشمال.

- حصار مخيم الركبان على الحدود السورية-الأردنية، الذي بدأ في مطلع تشرين الأول ٢٠١٨، حيث عمدت قوات النظام وحلفاؤه إلى إحكام حصار غير إنساني على أكثر من ٦٧٠٠٠ ألف مدني لجأوا إلى مخيم الركبان الحدودي، وذلك عبر التجويع ومنع كافة المقومات الأساسية للحياة خاصة

المياه والدواء، بهدف دفعهم لتسليم أنفسهم، ما أسفر عن مقتل نحو ١٤ مدنيّاً بينهم أربعة أطفال وامرأتان وثلاثة رجال وخمسة من كبار السن.

جدير بالذكر أن الأهداف من عمليات الحصار تلك تعددت، إلا أن السمة الأبرز لها كانت دفع المدنيين للقبول بسلطة النظام القمعية، علماً بأن «منظمة العفو الدولية» قد وصفت تلك العمليات بإستراتيجية «الاستسلام أو الموت جوعا»، في حين وصفها مجلس الأمن بمصطلح «التكتيك الوحشي»، حيث خضع نحو ٤,٦ مليون سوري لتلك الجريمة على يد قوات النظام، وحمل القرار (٢١٣٩) السلطات السورية مسؤولية انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى الرغم من صدور القرارات (٢١٣٩، و٢١٦٥، و٢١٩١، و٢٢٥٤، و٢٢٥٨) من قبل مجلس الأمن إلا أنها بقيت جميعها حبراً على ورق، ولم يبذل المجتمع الدولي جهوداً تذكر لمنع النظام من الاستمرار في انتهاك القوانين الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان ووقف جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.

ولا شك في أن الانتهاكات التي رافقت تلك العمليات الوحشية تصنف ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وتعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، ولاتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩، وللبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف، وللقانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي، ويجب محاكمة مرتكبيها وفق قواعد ومبادئ أحكام القانون الدولي الجنائي وفق المادتين (٦ و٧ و٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

سابعاً. الانتهاكات بحق الإعلاميين:

يزداد تعرض العاملين في مجال الإعلام لخطر الإصابة أو الموت أو الاحتجاز أو الاختطاف أثناء نقل الأخبار في حالات النزاع المسلح.

ولما كانت التقارير الإعلامية الدقيقة التي ترد من مناطق النزاع في سوريا تحظى باهتمام كبير من جانب الجمهور، وتؤثر الصور والأخبار بشكل حاسم في نتاج النزاعات المسلحة؛ فقد تبنى النظام سياسات عرقلة الإعلاميين المدنيين عن أداء مهامهم الإعلامية ومنعهم من نقل الحقائق، ما أدى إلى اتساع نطاق استهداف الإعلاميين واعتقالهم تعسفياً وتغييبهم قسراً وتوجيه الهجمات المباشرة ضدهم بهدف قتلهم دون اعتبار للحماية التي يخولها القانون الدولي الإنساني لتلك الفئة بصفتهم مدنيين غير مشاركين في القتال.

فقد منح القانون الإنساني الدولي حماية كاملة للإعلاميين المدنيين وحتى المراسلين الحربيين بشرط عدم مشاركتهم في الأعمال القتالية، وتشكل أية مخالفة لهذه القاعدة انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول، وخاصة ما نصت عليه المادة (٤/أ) من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة (٧٩) من البروتوكول المعدل الأول والتي نصت على أن يتمتع الصحفيون: «بجميع الحقوق والحماية الممنوحة للمدنيين في النزاعات الدولية»، وعلى أن يكون الصحفيون مشمولون -بصفتهم مدنيين- بالحماية في أوقات النزاع المسلح غير الدولي عملاً بالمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني والقانون الدولي العرفي.

وكذلك بالقاعدة (٣٤) في دراسة اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني العرفي، والتي نصت على أن: «يتمتع الصحفيون بحكم وضعهم كمدنيين بحماية القانون الدولي الإنساني من الهجمات المباشرة شريطة ألا يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. وتشكل أية مخالفة لهذه القاعدة انتهاكاً خطيرا لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول»، فضلاً عن أن التعمد في توجيه هجوم مباشر ضد شخص مدني يرقى إلى جريمة حرب بمقتضى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفق الفقرة «ب/١» من المادة (٨).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعلاميين يتمتعون بحماية قانونية واسعة النطاق في حال وقعوا في قبضة أحد الأطراف المتحاربة، خاصة إذا لم يكونوا من رعايا البلد الذي يقع القبض عليهم فيه، حيث يتيح لهم القانون الاستفادة من جميع أشكال الحماية المناسبة الممنوحة لهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي كافة الأحوال يتمتع الصحفيون وغيرهم من الإعلاميين بالضمانات الأساسية التي تكفلها لهم المادة (٧٥) من البروتوكول الإضافي الأول، كحد أدنى، والتي تحظر بشكل خاص ممارسة العنف إزاء حياة وصحة الأشخاص الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع، ويُحظر ممارسة التعذيب ضدهم بشتى أشكاله وانتهاك كرامتهم الشخصية وأخذهم كرهائن.

كما تقدم المادة نفسها ضمانات لتوفير محاكمة عادلة للشخص المدان بارتكاب جريمة، ويشمل ذلك الإعلاميين المحتجزين سواء وقع الاحتجاز عليهم لأسباب تتعلق بنزاع مسلح دولي أو غير دولي. ويكون الصحفيون، بصفتهم مدنيين، مشمولين بالحماية في أوقات النزاع المسلح غير الدولي، عملاً بالمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني والقانون الدولي العرفي.

وعلى الرغم من تلك القوانين الدولية التي توفر الحماية اللازمة للإعلاميين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، إلا أن النظام قد دأب على انتهاك تلك القوانين، وارتكاب جرائم ممنهجة بحق الإعلاميين خلال السنوات السبعة الماضية، حيث أقدمت قوات النظام في العام الأول من الثورة على قتل نحو ١١٢ إعلامياً محترفاً، بينهم ٤ نساء، ونالت حمص نصيب الأسد حيث قتل فيها ٤٨ إعلامياً، وقتل ١٢ إعلامياً في حلب وتسعة في ريف دمشق بينما توّزع الباقون على باقي محافظات البلاد.

كما بلغ عدد المعتقلين منهم ما يقارب ٦٠٠ ناشط إعلامي، يعتبر أغلبهم في عداد المختفين قسراً حتى نهاية عام ٢٠١٢.

وتفيد المصادر الموثقة بتعرض الإعلاميين لشتى أنواع التعذيب في معتقلات النظام، وبتركيز أجهزة استخباراته على استهداف العناصر الإعلامية في الفترة التالية، حيث ارتفعت حصيلة القتلى من الإعلاميين في نهاية شهر ٤ من عام ٢٠١٣ إلى ١٦٢ إعلامياً قضوا من خلال القصف الممنهج أو القنص عمداً، بالإضافة إلى مقتل ٧ إعلاميين في الاعتقال منهم ٣ سيدات، وبلغ عدد المعتقلين من الإعلاميين ما يقارب ١٤٠٠ ناشط إعلامي في ذلك العام.

ويمكن استعراض تنامي الخسائر في صفوف الإعلاميين نتيجة استهدافهم من قبل النظام فيما يلي:

- بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣٠ ارتفعت حصيلة الضحايا من الإعلاميين على يد النظام إلى نحو ٢٦١ إعلامياً قتلوا سواء بالقصف أو القنص عمداً من بينهم ٢ قضوا تحت التعذيب.

- بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ ارتفعت حصيلة الضحايا من الإعلاميين على يد النظام إلى نحو ٣٢٨ إعلامياً، بينهم ١٢ إعلاميّاً أجنبيّاً، وقضى ثلاثة منهم نحبهم تحت التعذيب.

- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢ بلغت حصيلة الضحايا من الإعلاميين على يد النظام نحو ٥٤٣ إعلامياً، بينهم أكثر من ٤٠ إعلاميّاً قتلوا تحت التعذيب، وبلغ عدد المعتقلين الموثقين من الإعلاميين في الاعتقال نحو ٨٣٣ معتقلاً.

ومن خلال استعراض تلك الانتهاكات، يمكن القول أنَّ النظام قد استهدف الإعلاميين بصورة ممنهجة منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال قتلهم عمداً، واعتقالهم وإخضاعهم لأقسى أنواع التعذيب، وذلك بهدف ثنيهم عن الاستمرار في مهمتهم الإنسانية النبيلة في نقل أخبار الانتهاكات التي يرتكبها النظام.

وتصنف تلك الانتهاكات بحق الإعلاميين على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاك للقانون الإنساني الدولي ولقواعد حماية الصحفيين الواردة فيه، وخاصة منها المادتان (٧ و٨) من نظام روما الأساسي، عبر قتل الإعلاميين عمداً واعتقالهم تعسفاً، وإخفائهم قسراً، وتعذيبهم بوحشية أثناء الاعتقال، الأمر الذي يستوجب جلب بشار الأسد وغيره من الجناة لمحاكمات عادلة لنيل الجزاء الذي يستحقونه جراء تلك الانتهاكات الفظيعة التي تم توثيقها من قبل لجان التحقيق الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية، وعلى رأسها «منظمة العدل الدولية»، و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، وغيرهما من المنظمات العاملة في المجال الحقوقي.

ثامناً. جرائم التعذيب الممنهج:

أسفرت سياسات النظام في ممارسة التعذيب الممنهج وإلحاق الألم الشديد والمعاناة البدنية والعقلية بالمعتقلين تعسفاً إلى مقتل آلاف المعتقلين، والذين تم ذكر أسماء بعضهم ونشر صورهم المروعة، والتي تدل على ارتكاب عناصر النظام انتهاكات فظيعة بحق المدنيين السوريين، حيث شاهد العالم أجمع عشرات الآلاف من الصور والتوثيقات التي سميت بملف «سيزر» أو «قيصر»، والتي أثبتت ممارسة المؤسسات الأمنية للنظام جريمة التعذيب وفق التعريف المحدد في الفقرة (و/١) من المادة (٧) من ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية.

جدير بالذكر أن الجمهورية العربية السورية قد انضمت في آب ٢٠٠٤ إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الصادر عام ١٩٨٤، وبمصادقتها عليه أصبحت بنود تلك المعاهدة ملزمة لها ونافذة بحقها.

وكان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» قد نص في مقدمته على أن الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما عززت بنوده تلك المفاهيم، حيث أكدت في المادة (٣) أنه: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه»، ونصت المادة (٤) على أنه: «لا يجوز استرقاق أحد واستعباده»، كما أشارت المادة (٥) إلى: «الحق في عدم التعرض للتعذيب أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، وكذلك المادة (٩) التي نصت على أنه: «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً»، والمادة (١١) التي أكدت أن: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

وأكدت المادة (٧) من «العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية» لعام ١٩٦٦، على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة»، كما نصت المادة (٣) من «إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥، على أنه: «لا يجوز لأي دولة أن تسمح بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو أن تتسامح فيه. ولا يسمح باتخاذ الظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب أو خطر الحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة أخرى، ذريعة لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

وعرفت المادة (١) من «اتفاقية مناهضة التعذيب» لعام ١٩٨٤، بأنه: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما يقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبة أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

ولضمان التزام سائر الدول الأطراف بذلك؛ نصت المادة (٢) على ضرورة أن: «تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي»، كما أكدت على أنه: «لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيّاً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديد بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب»، وأنه: «لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب».

وطالبت المادة (٤) من الاتفاقية بأن: «تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤاً ومشاركة في التعذيب»، وأن: «تجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة».

وعلى الصعيد نفسه؛ نصت المادة (٣٥) من دستور الجمهورية العربية السورية على أنه: «لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة ويحدد العقاب بموجب القانون»، كما أكدت المادة (٥٤) على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة يعد جريمة يعاقب عليها القانون».

كما نصت المواد (٣٩١، و٥٤١، و٥٤٢، و٥٤٣) من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي (١٩٤٩/١٤٨) على: معاقبة من يلحق الإيذاء قصداً بشخص ما، وأكدت المادة (٥٣٥) على أنه يعاقب بالإعدام على القتل قصداً كل من ارتكب القتل عمداً».

وعلى الرغم من التزام النظام ببعض الاتفاقيات الدولية، ونص دستوره على حرمة التعذيب، والقوانين الصادرة بمعاقبة من يرتكب تلك الجناية؛ إلا أن مؤسسات النظام قد دأبت على ممارسة التعذيب بشتى صوره وبصورة ممنهجة ضد المدنيين، وخاصة في السنوات السبعة الماضية، حيث وثقت لجان التحقيق الدولية، و«لجنة مناهضة التعذيب»، و«مجلس حقوق الإنسان»، ومنظمات حقوقية وإنسانية منها: «هيومان رايتس ووتش»، و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان» آلاف الانتهاكات التي تم تفصيلها في تقارير صدرت عنها بجرائم التعذيب التي مارستها المؤسسات الأمنية في معتقلات النظام وفروعه الأمنية.

فبعد مرور عام ونصف على اندلاع الاحتجاجات الشعبية، كانت قوات النظام قد اعتقلت أكثر من ١٩٥٠٠٠ ألف مدني، بينهم نحو ٦٠٠٠٠ مختف قسرياً، و٩٠٠٠ آلاف طفل دون الثامنة عشر، و٤٥٠٠ امرأة، ونحو ١٢٠٠ طالبة جامعية، ونحو ٣٥٠٠٠ ألف طالب جامعي، قتل منهم تحت التعذيب حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ أكثر من ١٢١٥ معتقلاً، بينهم ٣٤ طفلاً، و١٧ امرأة، و٢٣ مسناً، من مختلف المحافظات السورية.

وتنوعت أساليب التعذيب التي مارسها عناصر النظام في المعتقلات والفروع الأمنية، أبرزها:

١. وضعيات التعذيب: الشبح، والدولاب، وبساط الريح، والصلب، والتعليق، وتهشيم العظام، والكرسي الكهربائي، والكرسي الألماني.

٢ . ألوان التعذيب: الضرب، وقلع الأظافر، ونتف الشعر، وانتزاع اللحم، والاغتصاب، وتقطيع الأعضاء، وحرق الجلد، والتعريض للبرد القارس، ومنع الرعاية الطبية، والحرمان من دخول الخلاء، وتكديس المعتقلين في غرف صغيرة، وسكب الماء البارد، وتكسير الأضلاع، ومنع المعتقلين من الماء والغذاء، والوقوف الطويل، وصب الزيت المغلي والماء الساخن على الأرجل، وقص الأذن، وتكبيس الأذن والأنف، والتعليق في الهواء، والصعق بالكهرباء.

٣ . التعذيب النفسي: إجبار المعتقلين على مشاهدة الاغتصاب، والتهديد بالاغتصاب، ومشاهدة الموت تحت التعذيب، والتهديد باعتقال الزوجة وتعرية المحارم، والتهديد بالذبح، والتعرية، ووضع المعتقل مع شخص في النزع، أو وضعه مع شخص ميت، وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة، وإهانة معتقدات المعتقل، وأمر المعتقلين بالسجود لصورة بشار الأسد، وإيهام بعضهم بالإفراج عنهم بهدف إجبارهم على الاعتراف بأمور لم يرتكبوها، فضلاً عن ممارسة انتهاكات شنيعة ضد المرضى من المعتقلين وتعرضهم للضرب والتعذيب الممنهج من قبل أطباء المعتقل.

ومن أشد الأفرع الأمنية ضراوة ووحشية في ممارسة التعذيب ضد المعتقلين تعسفياً:

- فرعي المخابرات العسكرية ٢١٥ و٢٢٧.
- فرع المخابرات الجوية في المزة.
- فرع الأمن السياسي بحلب.
- فرعي المخابرات الجوية وأمن الدولة بحلب.
- فرع المخابرات العسكرية في حمص.
- فرع المخابرات الجوية في حماة.
- فرع المخابرات الجوية في درعا.

وذلك على سبيل المثال لا الحصر، إذ إن ممارسة التعذيب كانت ولا تزال شائعة في مختلف السجون والمعتقلات والأفرع الأمنية دون استثناء.

ونتيجة لتلك الانتهاكات الممنهجة ارتفع عدد القتلى جراء التعذيب في صفوف المعتقلين في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٢٣٠٥ مدنيين، بينهم ٨٠ طفلاً و٢٥ امرأة، و٥١ مسناً، ينتمون إلى مختلف المحافظات السورية.

ثم ارتفع عدد القتلى في الاعتقال نهاية عام ٢٠١٤، إلى ٥٨٥٤ مدنياً، بينهم ٩٦ طفلاً، و٣٤ امرأة، كما تضمنت قائمة القتلى إعلاميين ومهندسين ومحامين وأطباء وطلاب جامعيين، وغيرها من المهن.

ولم يكن عام ٢٠١٥ أقل دموية من سابقيه، حيث قتل في معتقلات النظام أكثر من ١٥٤٦ مدنياً، بينهم ٧ أطفال، و٤ سيدات.

وبلغ عدد القتلى تحت التعذيب عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٤٧٦ مدنياً بينهم طفلان و٧ سيدات،

ليرتفع عدد ضحايا التعذيب من بداية الثورة حتى حزيران ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠ آلاف شهيد قضوا تحت التعذيب، بينهم ١٦٠ طفلاً و٦٩ امرأة من شتى محافظات القطر السوري.

وفي عام ٢٠١٧ قتل تحت التعذيب في معتقلات النظام أكثر من ٢١١ مدنيّاً، وارتفع عدد القتلى عام ٢٠١٨ ليبلغ ٩٢٥ مدنياً، بينهم طفل وامرأتان ليتجاوز مجموع عدد القتلى جراء التعذيب بحلول شهر أكتوبر ٢٠١٨ (١١٠٠٠) مدني، بينهم ١٦٤ طفلاً، و٧٠ امرأة.

جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات تقتصر على تعداد القتلى تحت التعذيب، دون محاولة استقصاء المجموع الكلي للضحايا من الذين تعرضوا لشتى الإصابات الجسدية والنفسية أو الذين خرجوا معاقين جراء التعذيب، الأمر الذي ينافي سائر القوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب والقانون الإنساني الدولي والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ويمكن مشاهدة الأنماط المختلفة من التعذيب في التقارير التي تم نشرها في غضون السنوات السبعة الماضية فضلاً عن نحو ٥٠ ألف صورة تم نشرها في ملف «قيصر».

وتؤكد شهادات الناجين وتقارير لجان التحقيق والمنظمات الدولية أن أجهزة أمن النظام قد مارست جرائم القتل العمد والقتل العمد الجماعي بصورة ممنهجة، كما ارتكب عناصرها جرائم التعذيب المفضي إلى القتل، كما عمد النظام إلى إصدار أحكام بالإعدام ومن ثم تنفيذها دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها، الأمر الذي يصنف ضمن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

جدير بالذكر أن مصادقة الجمهورية العربية السورية على اتفاقية مناهضة التعذيب يضع نظام بشار الأسد تحت طائلة القانون الدولي وفق مفهوم «الولاية القضائية الدولية»، حيث نص البند (ج) من المادة الخامسة من الاتفاقية على إمكانية أن تطال الولاية القضائية من يرتكب جرائم التعذيب بحق مواطني أية دولة أخرى. وبناء على ذلك البند قبلت العديد من المحاكم الأوروبية دعاوى مرفوعة من قبل مواطنيهم ضد النظام، وعلى رأسهم ألمانيا، وفرنسا التي أصدرت مذكرات اعتقال بحق ثلاثة من رموز المؤسسة الأمنية، نتيجة وفاة اثنين من رعاياها في معتقلات النظام تحت التعذيب. الأمر الذي يدعونا للمطالبة بتذكير سائر دول العالم الحر على ضرورة تغليب العدالة على السياسة، وعلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفي مقدمتهم بشار الأسد وقادته الأمنيين والعسكريين بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تاسعاً. استخدام الأسلحة البيولوجية(الجرثومية) ضد المدنيين:

تُعرّف الحرب البيولوجية على أنها: «استخدام الكائنات التي تسبب الأمراض للتدمير أو قتل الشعوب وللضرر وتدمير المواد الغذائية والماشية، كالجراثيم العضوية الحية والمنتجات الثانوية من الكائنات الحية، مثل السموم التي تعتبر من أبرز عناصر الحرب الجرثومية».

وبناء على ذلك التعريف؛ فإن الأسلحة البيولوجية تُعدّ أكثر فتكاً من العوامل الكيميائية، إذ إن ١٠ جرامات من «الجمرة الخبيثة» يمكن لها أن تقتل عدداً أكبر من الذين يقتلهم نصف طن من غاز الأعصاب. كما تتعدى عواقب الحروب البيولوجية عواقب الهجوم الكيميائي أو الإشعاعي، وذلك لأنها تهدف إلى نشر الجراثيم والفيروسات والبكتيريا وغيرها من الكائنات الحية وسمومها التي تؤدي إلى نشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات.

ويشمل السلاح البيولوجي كذلك: البكتيريا، والفيروسات، وسموم مصدرها البكتيريا، وتستهدف تلك الأسلحة بصورة خاصة البشر من المدنيين والعسكريين بالإضافة إلى النظام البيئي، ويكون الهدف من استخدامها هو القضاء على الخصم أو التسبب في إضعافه، أو ترويعه إلى الدرجة التي تدفعه للامتثال لمطالب المهاجم.

وتعتبر سوريا من ضمن الدول التي يوجد لديها مخزون من الأسلحة البيولوجية، وذلك ضمن قائمة بالدول التي يُشتبه بوجود برامج لديها لتطوير تلك الأسلحة أبرزها: إيران، وكوبا، وتايوان، والصين، وإسرائيل، وكوريا الشمالية وروسيا، والولايات المتحدة واليابان.

وقد نصت اتفاقية عام ١٩٧٢ على حظر وتدمير الأسلحة الجرثومية، وأكدت على الاستبعاد التام لإمكانية استخدام عوامل جرثومية (بيولوجية) أو مواد سامة كأسلحة.

وعلى الرغم من ذلك فقد أقدم النظام على استخدام تلك العوامل بصورة ممنهجة خلال السنوات السبعة الماضية، حيث فرض على المدنيين أحوالاً معيشية صعبة بشكل متعمد أدت إلى تفشي الأمراض السارية والسريعة العدوى والانتقال بين السكان، وذلك من خلال: تدمير البنى التحتية وخاصة الصحية، والاستهداف المتعمد لشبكات المياه والصرف الصحي مما أدى إلى اختلاط مياه الشرب بالمياه المالحة، ولجوء المدنيين للشرب منها نتيجة عدم توفر البدائل، مما أدى إلى تفشي أمراض خطيرة كالكوليرا وغيرها من الأمراض الفتاكة التي تمتد آثارها لسنوات عديدة وتنتقل بالعدوى وتؤدي للوفاة.

وللإمعان في زيادة حجم الخسائر والوفيات؛ عمد النظام إلى فرض حصار على المناطق المستهدفة، ومنع دخول المستلزمات الطبية الضرورية لعلاج المصابين، وخاصة المضادات الحيوية ومواد التعقيم والضمادات، وغيرها من المستلزمات الأساسية للحفاظ على حياة المحاصرين، بما في ذلك اللقاحات اللازمة للأطفال خاصة وغيرهم من المدنيين ضد الأوبئة والأمراض المعدية.

كما قامت قوات النظام بتدمير المستشفيات وبنوك الدم ومخابر التحاليل الطبية، بهدف مضاعفة الخسائر في صفوف المدنيين والتسريع في ظهور الأوبئة وانتشارها، وتم منع العاملين في صيانة شبكات المياه من الوصول إليها وإصلاحها وأقدمت قوات النظام على اعتقال أي مهندس حاول إصلاح تلك الشبكات.

وعلى الصعيد نفسه: قامت قوات النظام بتعطيل الطاقة ومنع نقل وإتلاف النفايات عمداً بهدف نشر الأوبئة والجراثيم الخطيرة المعدية، ومنع وصول المساعدات الطبية الطارئة القادمة من منظمة الصحة العالمية، حيث شملت إجراءات الحصار منع دخول الأكياس البلاستيكية لنفايات المستشفيات، والقفازات المعقمة، والمضادات الحيوية المصممة لمنع العدوى، ومضادات الالتهاب الرئوي، والمضادات الحيوية الأخرى.

كما منع النظام دخول مجموعات الطوارئ التي أرسلتها «منظمة الصحة العالمية» والقوافل التي أرسلتها منظمة «يونيسيف» إلى المناطق المحاصرة، والتي كانت كافية لعلاج ٢٥,٠٠٠ طفل يعانون من الالتهاب الرئوي وأمراض الإسهال والتهاب البلعوم العقدي وأمراض الكلى والجروح الناجمة عن الالتهابات، وفي إحدى الحالات قام النظام بمصادرة مشابك طبية معقمة تستخدم للحبل السري عند الولادة بهدف الحد من خطر الوفاة بسبب الإنتان الوليدي، من قوافل لجنة «الصليب الأحمر».

وللإمعان في توسيع دائرة الضحايا؛ أقدم عناصر النظام على رمي المئات من جثث قتلى المواجهات في الأنهار والآباء والقنوات المائية مما أدى لتفسخها وانتشار الأمراض في محيطها وانتقالها بالعدوى للسكان، خاصة وأن هذا النوع من العوالم البيولوجية غير مرئي، وعديم الطعم والرائحة، مما يساعد على سرعة انتشاره.

وكان الهدف من فرض الحصار على المدنيين، ومنع وسائل الحياة عنهم من غذاء ودواء ولقاحات، وتلويث المياه عمداً لتنتشر الأمراض والأوبئة الخطيرة، ومنع المضادات الحيوية، وحصر السكان في رقع جغرافية ضيقة مع كثافة عددهم، هو إجبارهم على الاستسلام في حال بقوا على قيد الحياة، علماً بأن النظام لا يزال يمعن في ممارسة هذا النمط من الانتهاكات المروعة حتى الآن، حيث يخضع نحو ٦٧٠٠٠ مدني للحصار في مخيم الركبان الحدودي بين سوريا والأردن، ويُجبرون على شرب المياه الملوثة بالبكتيريا والجراثيم والسموم، وعلى أكل الأطعمة الملوثة، في حين يمنع وصول الغذاء والدواء والمياه العذبة عنهم، ما أدى إلى مقتل عدد من النساء والأطفال والمسنين.

ولا شك في أن الانتهاكات التي ارتكبها النظام بحق المدنيين من حصار وقصف للمستشفيات ومنع لدخول الأغذية والإمدادات الطبية، وتلويث المياه وخلط مواردها بمياه الصرف الصحي وغيرها من الانتهاكات الواسعة بحق المدنيين هي جرائم حرب، وفق ما تنص عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها القانون الإنساني الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الإنساني، واتفاقية حظر الأسلحة الجرثومية، والقانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية الذي تنص المادة (٦) منه على أن «الإبادة الجماعية» تعني :

«إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً»، والمادة (٧) التي تنص على أن «الإبادة وتشمل تعمد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان» هي جرائم بحق الإنسانية، والمادة (٨) التي صنفت «الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩» بأنها نتهاكات حرب، وتشمل: «تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، واستخدام السموم أو الأسلحة المسممة».

وبناء على ذلك فإنه من المتوجب محاكمة بشار الأسد وقادة نظامه الأمنيين والعسكريين على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك نشر البكتيريا والجراثيم والفيروسات، فضلاً عن استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين.

عاشراً. قصف المناطق الآهلة بالسكان بالبراميل المتفجرة:

ألقت قوات النظام خلال السنوات السبعة الماضية أكثر من مئة ألف برميل متفجر شديد الانفجار على المناطق الآهلة بالسكان في مختلف المحافظات والمدن والقرى والبلدات السورية، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وخلّف دماراً هائلاً للأبنية السكنية والبنى التحتية والمستشفيات والمراكز الحيوية المدنية.

وقد جرّم القانون الدولي تلك الانتهاكات، وأكد على ضرورة حماية السكان المدنيين من آثار العمليات العدائية، حيث نص على أنه: «يحرم استخدام أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية في النزاعات المسلحة يكون من طبيعتها التسبب بأضرار مفرطة أو آلامٍ لا داعي لها».

وميز القانون الإنساني الدولي بين المدنيين والمقاتلين في النزاعات، وحظرت المادتان (١١ و١٢) الهجمات العشوائية التي «لا توجه إلى هدف عسكري محدد، والتي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، والتي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الإنساني الدولي وبالتالي فإن من شأنها في كل حالة كهذه أن تصيب أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أعياناً مدنية دون تمييز».

كما حظر أو قيّد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية بهدف حماية المدنيين من آثارها العشوائية وتجنيب المقاتلين إصابات مفرطة لا تخدم أي غرض عسكري، حيث حظرت المادة (٧١) استخدام الأسلحة العشوائية الطابع.

وتعد «اتفاقية الأسلحة التقليدية» لعام ١٩٨٠ إحدى أهم الصكوك القانونية التي تتناول هذه المسألة، حيث حظرت استعمال الأسلحة ذات الأثر العشوائي أو التي تتسبب بطبيعتها في أضرار مفرطة أو آلام لا داعي لها. وحظر البروتوكول الأول من هذه الاتفاقية استعمال الأسلحة التي تتسبب في إصابة بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية، في حين نظم البروتوكول الثاني (المعدل عام ١٩٩٦)، استخدام الألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة القابلة للانفجار ضمن ذلك النوع من الأسلحة.

وفيما يتعلق باستخدام البراميل المتفجرة في سوريا، لخص رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية باولو بينيرو رأيه بقوله: «حقيقة إنهم غالباً ما يسقطوا من على ارتفاع كبير، وغالباً على مناطق مأهولة بالسكان، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة كبيرة جداً في توجيههم نحو هدف عسكري محدد عند استخدامهم بهذا الأسلوب، وعليه فهي طريقة أو أسلوب في القتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد».

وعلى الرغم من كافة القوانين والاتفاقيات والقواعد العرفية الدولية التي تحظر استخدام السلاح العشوائي والهجمات العشوائية ضد المدنيين؛ إلا أن النظام أمعن في إلقاء البراميل المتفجرة في غضون السنوات الماضية على المراكز الحيوية المدنية، وخلف أضراراً بليغة وثقتها تقارير «لجنة التحقيق المستقلة»، و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش».

وكان النظام قد شرع في استخدام ذلك السلاح الفتاك في أغسطس ٢٠١٢ بمحافظة حمص،

ثم ارتكب مجزرة في سلقين بإدلب نتيجة إلقاء طائرة مروحية براميل متفجرة على بنائين سكنيين راح ضحيتها أكثر من ٣٢ قتيلاً، بينهم ٧ أطفال، و٧ نساء، في حين تفحمت ٩ جثث بشكل تام.

والبرميل المتفجر هو سلاح عشوائي يتمُّ حشوه بالمواد المتفجرة والمسامير والقطع المعدنية والرقاقات والقضبان وأحيانا بالمواد السامة أو الحارقة ويتم ذلك في معامل الدفاع والمطارات العسكرية والمدنية، وقد استخدمه النظام بكثافة لقلة تكلفته بالمقارنة مع الصواريخ والقذائف المتطورة، إذ إنه لا يحتوي في الغالب على أي جهاز توجيهي نحو الهدف، ويتم إلقاؤه من المروحيات من ارتفاع عالٍ جداً مما يضاعف من القوة التدميرية، ويزيد من حجم الإصابات ويقلل من دقة إصابة الهدف.

ولم يكتف النظام باستخدام البراميل المتفجرة كسلاح عشوائي لضرب المناطق الآهلة بالسكان فحسب، بل عمد منذ شهر أبريل ٢٠١٦ إلى تصنيع واستخدام سلاح عشوائي جديد، وهو الخراطيم المتفجرة المحشوة بالمواد المتفجرة والمسامير وغيرها من الخردوات، والتي يصل طول الواحدة منها إلى نحو ٨٠ متراً يتم إلقائها على الأحياء السكنية لقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين لطول تلك الخراطيم وشدة انفجارها.

وفي ٢٠١٣/١٢/٢٢؛ استهدفت طائرات النظام حي مساكن هنانو وحي الحيدرية وشارع الفيلات في حي الصاخور بحلب بثمانية براميل متفجرة، ما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٤ مدنياً، بينهم ٨ أطفال و٣ سيدات.

وبحلول مارس ٢٠١٤؛ كانت مروحيات النظام قد أسقطت أكثر من ٥٣٧٥ برميلاً متفجراً في مختلف المحافظات السورية، ما أسفر عن مقتل أكثر من ٦٤٩٣ مدنياً، وتدمير أكثر من ٥٨٤٠ مبنًى بينهم مدارس ومستشفيات ومساجد وكنائس. كان نصيب داريا بريف دمشق وحدها أكثر من ٣٣٠ برميلاً متفجراً سقط عليها من طائرات الأسد.

وارتفع العدد في فبراير ٢٠١٦ إلى نحو ١٩٩٤٧ برميلاً متفجراً راح ضحيتها أكثر من ٨١٣٦ مدنياً، بينهم ٢٢٧٤ طفلاً و٢٠٣٦ امرأةً في مختلف المحافظات السورية، وتجاوز عدد البراميل المتفجرة في ديسمبر ٢٠١٧؛ سبعون ألف برميلٍ متفجر تم إلقاؤها على المحافظات التالية:

١. دمشق وريفها: ٢٢١٤٩ برميلاً.

٢. حلب: ١٣٤٣٦ برميلاً.

٣. درعا: ٩٩٠١ برميلاً.

٤. حماة: ٨٤٨٢ برميلاً.

٥. إدلب: ٧٦٨٢ برميلاً.

٦. حمص: ٣٥٩٨ برميلاً.

٧. اللاذقية: ٢٠١٧ برميلاً.

٨. دير الزور: ٣٥٥ برميلاً.

٩ . القنيطرة: ٣٢٣ برميلاً.

١٠ . الرقة: ٢٥٨ برميلاً.

١١ . الحسكة: ٨١ برميلاً.

١٢ . السويداء: ٥٢ برميلاً.

كما تم إلقاء ٨٧ برميلاً متفجراً يحملون غازات سامة ومواد حارقة، في ٦ هجمات على مناطق مدنية هي:

١ . إدلب: ٤٢ هجمة ببراميل تحوي مواداً سامة.

٢ . حماة: ٢١ هجمة ببراميل تحوي مواداً سامة.

٣ . حلب: ١٨ هجمة ببراميل تحوي مواداً سامة.

٤ . درعا: ٣ هجمات ببراميل تحوي مواداً سامة وهجمة مواداً حارقة.

٥ . ريف دمشق: هجمة بمواد سامة و٣ هجمات بمواد حارقة.

٦ . حمص: هجمتان ببراميل تحوي على مواد سامة.

وبحلول ديسمبر ٢٠١٧؛ كانت تلك الهجمات قد دمرت في مجملها أكثر من ٥٦٥ مركزاً حيوياً مدنياً، منها ١٤٠ مدرسة، و٧٦ مركزاً طبياً، و٥٠ سوقاً تجارياً، و١٦٠ مسجداً.

وحتى شهر أيلول؛ بلغ عدد البراميل التي ألقاها النظام عام ٢٠١٨ (٣٥٠٣) براميلَ متفجرةً على مختلف المحافظات السورية، سقط ضحيتها مئات القتلى من المدنيين، وأسفرت عن تدمير ٣٢ مركزاً حيوياً مدنياً، منها؛ ٩ مساجد، ومدرسة، ومعهد تعليمي، و١٦ منشأة طبية، ومركزان للدفاع المدني، و٢ من الأفران، ومنشأة صناعية واحدة.

وبمطابقة الجرائم التي ارتكبها النظام بالبراميل المتفجرة خلال السنوات الماضية يمكن القول: إنها تمثل جرائم حرب، وتعتبر مخالفة للمواد القانونية والاتفاقات الدولية والقواعد العرفية، كما تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي وللقواعد العرفية ولاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أنواع من الأسلحة التقليدية وخاصة الأسلحة العشوائية، فضلاً عن انتهاك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تعتبر المادة (٨/ب/٢٠) منه أن: «استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة» هو جريمة حرب.

وقد صدرت العديد من الإدانات الدولية والقرارات الأممية ضد استخدام النظام للبراميل المتفجرة، منها على سبيل المثال: القرار (٢٠١٤/٢١٣٩) الذي نص على «التوقف الفوري عن كافة الهجمات على المدنيين ووضع حدّاً للاستخدام العشوائي عديم التمييز للأسلحة في المناطق المأهولة، بما في ذلك القصف المدفعي والجوي، مثل استخدام القنابل البرميلية»، والفقرة الثالثة عشر من

القرار (٢٠١٥/٢٢٥٤) والتي نصت على: «توقف جميع الأطراف فوراً أيَّ هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة».

وعلى الرغم من ذلك إلا أن بشار الأسد قد ضرب بتلك القرارات عرض الحائط، وكثف من تصنيع تلك الأسلحة العشوائية واستخدامها ضد المناطق الآهلة بالسكان، ما أدى إلى مقتل الآلاف من المدنيين السوريين، الأمر الذي يستوجب تطبيق العدالة والقانون بحقه ومحاسبته وشركاءَه عن كافة الجرائم التي ارتكبوها بحق السوريين.

حادي عشر. الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

استمرت المؤسسات الأمنية والعسكرية والمخابرات السورية في نظام بشار الأسد ومن قبله والده حافظ الأسد بممارسة البطش والقمع والإرهاب ضد المواطن السوري وإذلاله بشكل ممنهج.

ولما اندلعت الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ قرر بشار الأسد التعامي عن المطالب الشعبية ومواجهة الحراك الشعبي بأجهزة المخابرات والجيش، مانحاً ضباط وعناصر هذه الأجهزة الحصانة والصلاحيات الكاملة لاقتراف كافة الجرائم الممكنة ضد الشعب السوري، بما ينافي كافة المبادئ المنصوص عليها في الدساتير السورية والقوانين والأعراف الدولية.

وفي غضون السنوات السبعة الماضية أقدم النظام على اعتقال مئات الآلاف من السوريين دون إصدار أية مذكرات قضائية أو قانونية فضلاً عن تغييبه للآلاف بعد اعتقالهم وعدم الاعتراف بوجودهم في معتقلاته الرسمية وغير الرسمية.

وكشفت مصادر موثقة أن قائمة المطلوبين للاعتقال من قبل أجهزة المخابرات عام ٢٠١١ قد تجاوزت مليوناً ونصف المليون سوري، وأقدمت أجهزة الأمن بالفعل على اعتقال أكثر من نصف المطلوبين في تلك القوائم، حيث بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال في سوريا خلال السنوات السبعة الماضية نحو سبع مئة وخمسين ألف سوري، يضاف إليهم عشرات الآلاف من المختفين قسراً، والذين لا يجرؤ ذووهم على توثيق اعتقالهم لدى المنظمات الحقوقية خوفاً من الملاحقة الأمنية وحفاظاً على حياة أبنائهم فيما إذا كانوا على قيد الحياة.

لذلك فإن الأعداد الموثقة للمعتقلين في سوريا لا تعكس الأرقام الفعلية، حيث تؤكد دراسة وثائقية صادرة عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعنوان: «الهولوكست المصور» أنه: «لدى مطابقة ٧٧٢ هوية مع أرشيف الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجدنا أن ١٢٣ حالة من بينهم كانت موثقة لدينا فقط (أي نحو ١٦٪)، ما يعني أن هنالك ٦٤٩ حالة جديدة لم تكن مسجلة (أي ٨٤٪)، وهذا مؤشر يدل على أن كل ما تم توثيقه من انتهاكات وبشكل خاص بحق الضحايا بسبب التعذيب والاختفاء القسري لا يشكل سوى الحد الأدنى».

ويعرف الاختفاء القسري على أنه: «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية الذي يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد ويتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها والحرمان من حماية القانون». وبناء على ذلك فإن عناصر هذه الجريمة هي:

١. الشخص المختفي أو المعتقل المسلوب حريته.

٢. أن تكون الدولة أو أشخاصها هم المسؤولون.

٣. إنكار أجهزة الدولة وجوده أو صلتها أو معرفتها بواقعة الاختفاء أو الاعتقال.

علماً بأن الدولة ملزمة وفق القانون الدولي والقوانين المحلية بمراعاة معايير الاعتقال، والتي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا اعتقال إلا بمذكرة قانونية حسب الأصول، وتؤكد ضرورة احترام كرامة المعتقل وسلامة جسده.

وتجرم بنود الدستور السوري أي صورة من صور الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري أو ممارسة التعذيب، حيث تنص المادة (٣٥) من الدستور السوري على أنه: «لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن القضاء المختص ما عدا حالة الجرم المشهود. وتنص المادة (٥١) على أن: «كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم في محاكمة عادلة»، وتؤكد المادة (٥٤) على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة يعد جريمة يعاقب عليها القانون».

وتنص المادة (٥٥٥/ق.ع.ع) على أنه: «من حرم آخر حريته الشخصية بأي وسيلة كانت عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين». وتؤكد المادة التي تليها (٥٥٦/ق.ع.ع) على تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة، في حال: «إذا تجاوزت مدة حرمان الحرية شهراً، وإذا أنزل بمن حرم حريته تعذيباً جسديّاً أو معنويّاً، وإذا وقع الجرم على الموظف أثناء القيام بوظيفته».

وعلى الصعيد نفسه تجرم الأعراف والمواثيق الدولية جرائم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، حيث يؤكد نظام روما الأساسي على أنها جريمة ضد الإنسانية ولا تسقط بالتقادم ومن حق أهالي الضحايا معرفة مصير أقاربهم والتعويض.

كما أكد البند (١) من الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه: «لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري»، وورد في البند (٢): «لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي سواء في حالة حرب أو بالتهديد باندلاع الحروب أو بعدم الاستقرار أو حالات أخرى لتبرير الاختفاء القسري»، ونص البند (٣) على أن ممارسة الاختفاء القسري العامة أو الممنهجة تشكل جريمةً ضد الإنسانية، فيما نصت المادة (٦) على ضرورة أن: «تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتحمل المسؤولية الجنائية»، وأكدت المادة (١٧) على أنه: «لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول».

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مطلع مواده على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأكدت المادة (٣) أن: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه»، وأضافت المادة (٤) أنه: «لا يجوز استرقاق أحد واستعباده»، ونصت المادة (٩) على أنه: «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً»، كما أكدت المادة (١١) أن: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

ويمكن الإحالة إلى العديد من المراجع القانونية الأخرى التي تجرم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وعلى رأسها العهد الإضافي حول الرق لعام ١٩٥٦، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

وعلى الرغم من تلك القوانين المتواترة والمؤكدة بصورة لا تقبل مجالاً للشك بتجريم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، إلا أن النظام قد دأب خلال السنوات السبعة الماضية على ممارسة تلك الجرائم بصورة ممنهجة ضد مئات الآلاف من السوريين، حيث تؤكد تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان وهيئة القانونيين السوريين والعيادات القانونية وغيرها من المنظمات الحقوقية قيام أجهزة النظام باعتقال أكثر من ٨٠٠ ألف سوري تعسفياً، وتم توثيق ما يقارب ٢٥٠ ألف معتقل منهم فقط،

حيث وثقت هيئة القانونيين السوريين ما يقارب ١٢٣ ألف معتقل، في حين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحو ١٢٠ ألف معتقل بالإضافة إلى نحو ١٠٠ ألف مختفٍ قسرياً، ظهر كثير منهم في صور قيصر وقوائم الموت التي أرسلها النظام في الأشهر الأخير من عام ٢٠١٨ إلى دوائر الأحوال المدنية في المحافظات السورية.

ويعود السبب الرئيس لعدم توثيق هذا العدد الهائل من المعتقلين والمعتقلات إلى إحجام ذويهم عن التصريح بمعلومات عنهم خوفاً عليهم من التصفية أو زيادة التعذيب بحقهم، وأملاً بالتوصل إلى صفقات سرية مع ضباط مخابرات النظام لإطلاق سراحهم لقاء مبالغ باهظة يدفعونها.

وتشير المصادر إلى أن أجهزة الأمن تركز على اعتقال بعض الفئات دون غيرها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر اعتقال الأطباء وعمال الإغاثة، حيث شهد عام ٢٠١٢ اعتقال عدد كبير من الأطباء عرف منهم: غالب وليد رسلان من مواليد حمص، والطبيب الجراح هيثم سعد من مواليد دمشق، والطبيب محمد رفيق عادل موسى من مواليد اللاذقية الحفة، والطبيب سامر رومية من يبرود بريف دمشق، والطبيبة مي الجندلي من حي الميدان بدمشق، والطبيب أيهم غزول من دمشق، في حين تم توثيق اعتقال نحو ٢٣ طبيباً في شهر سبتمبر ٢٠١٣، و٣ أطباء في شهر أكتوبر من العام نفسه.

وعلى إثر الهجوم الكيميائي على الغوطة؛ ازدادت وتيرة الاعتقالات وخاصة في دمشق وحماة واللاذقية على نحو خاص، حيث اعتقلت مخابرات النظام في يوم واحد ١٥٠ مدنيّاً في دمشق ٩٠ منهم دفعة واحدة من سوق الصالحية و٤٦ من ساحة الرفاعية، كما شنت مخابرات النظام حملة اعتقالات كبيرة على ريف حماة وخاصة طيبة الإمام حيث اعتقلت أكثر من ٧٠ مدنياً دون أية تهمة. وبحلول يوليو ٢٠١٣ بلغ عدد المعتقلين في سجن حلب المركزي أكثر من ٤٦٠٠ معتقلٍ تعسفياً بينهم ١٥٠ امرأة وقرابة ٢٥٠ ناشطاً إعلاميّاً أو حقوقيّاً أو متظاهراً، الأمر الذي دفع المعتقلين بالسجن للقيام بعصيان ردّ عليه عناصر النظام بالقمع وإجراء إعدامات ميدانية طالت ٤٩ معتقلاً سياسياً تم دفنهم في ساحة السجن الشرقية لسجن حلب المركزي، كما تم توثيق إصابة ما يقارب ٢٠٠ معتقل على الأقل في سجن حلب بمرض السل وتوفي العديد منهم جراء ذلك.

وتنامت نسبة الاعتقال التعسفي بصورة مطردة:

- ففي عام ٢٠١٤ تم توثيق ١١٧٠٠٠ ألف معتقل تعسفياً.

- وفي عام ٢٠١٥ تم توثيق أكثر من ٦٩٠٩ حالات أخرى، بينهم ٤٥٢ طفلاً و٦٤٣ سيدة.

- وفي عام ٢٠١٦ تم توثيق أكثر من ٧٥٤٣ عملية اعتقال تعسفي بينهم ٢٥١ طفلاً و٤٤٨ سيدة.

- وفي عام ٢٠١٧ تم توثيق أكثر من ٤٧٩٦ عملية اعتقال تعسفي في صفوف المدنيين، بينهم ٣٠٣ أطفال و٦٧٤ سيدة.

- وحتى شهر أكتوبر عام ٢٠١٨ تم توثيق أكثر من ٥٢٢٦ حالة اعتقال تعسفي، بينهم ٣٢٨ طفلاً و٥٨٦ سيدة.

مع التأكيد على أن الحالات الموثقة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جداً من حالات الاعتقال التعسفي التي ينفذها النظام، ويتستر عليها ذوو المعتقل خوفاً على حياة المعتقلين، أو طمعاً في استعطاف عناصر النظام للإفراج عنهم مقابل مبالغ من المال.

أما بالنسبة لحالات الاختفاء القسري، فتفيد المصادر بوجود نحو ٧١٥٣٣ حالة اختفاء قسري خلال الفترة الممتدة ما بين مارس ٢٠١١، وأغسطس ٢٠١٦.

ثم ارتفعت الحصيلة الموثقة لحالات الاختفاء القسري في شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى ٧٦٦٥٦، بينهم ٤٢١٩ سيدة و١١١٦ طفلاً.

وارتفعت الحصيلة مرة أخرى في شهر أغسطس من عام ٢٠١٨ إلى ٨١٦٥٢ حالة اختفاء قسري على يد قوات النظام ومخابراته بينهم ٤٨٣٧ سيدة و١٥٤٦ طفلاً.

كما تم توثيق أكثر من ٧٥٠٠ حادثة عنف جنسي بحق المعتقلات، من بينها أكثر من ٥٢ حالة اغتصاب موثقة قبلن من تعرضن للاغتصاب بالإدلاء بمعلومات عما جرى لهن في معتقلات النظام.

وتتم جرائم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سجون ومعتقلات النظام والفروع الأمنية لأجهزة مخابراته كفروع المخابرات الجوية، وفروع الأمن العسكري، وفروع الأمن السياسي، وفروع أمن الدولة.

ونظراً لازدحام السجون وزنازين الفروع الأمنية، فقد تم وضع عشرات الآلاف من المعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً في مستودعات مؤقتة بالقطعات العسكرية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دمشق: مطار المزة العسكري، ومدرسة أمية، ومدرسة التجهيز، والمدرسة الباكستانية بدمشق، والفرقة العاشرة بقطنا، والفرقة الثالثة بالقطيفة، وبمطار الضمير، والفرقة الرابعة بمستودعات الديماس، والحرس الجمهوري بمستودعات نجها، وبالفرقة الأولى الكسوة.

- حمص: معسكر الحسن بن الهيثم، ومعامل الإسكان العسكري، وكتيبة الدفاع الجوي بالغنطو، والمؤسسة العسكرية للخضار والفواكه، ومعمل الصواريخ.

- حلب: ثكنة هنانو، وإستاد حلب الدولي، ومطار النيرب العسكري.

- حماة: المطار العسكري، واللواء ٤٧، ومعسكر دير شميل الذي يعتبر من أشهر وأكبر المعتقلات.

- اللاذقية: القلعة، وثكنة صلاح الدين، والهودية، والمدينة الرياضية، ومدرسة جول جمال.

- دير الزور: معسكر الطلائع في حي الجورة، ومبنى حاجز البانوراما.

كما قام النظام بإجراء محاكمات وهمية لمئات آلاف المعتقلين غالباً ما تنتهي بتنفيذ أحكام الإعدام دون وجود جريمةٍ في الأصل، الأمر الذي يتنافى مع أبسط المعايير المتبعة في المحاكمات وفق القوانين والمواثيق الدولية، إذ إن للمحاكمة العادلة شروطاً حدّدتها المواثيق الدولية من الضروريّ تطبيقها حتى في القوانين الوطنية وهي:

١ . ضمانات إلقاء القبض وفق القانون.

٢ . ضمانات التحقيق.

٣ . ضمانات الحجز والتفتيش.

٤ . أن تكون المحكمة مختصة ومستقلة وحيادية وليست محكمة استثنائية خلافاً للدستور والقانون.

٥ . علنية المحاكمات وشفوية المرافعات.

٦ . الأصل هي البراءة (فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي باتٍّ).

٧ . الآجال والمدد للبت بالقضايا.

٨ . ضمان حق الدفاع وتوكيل محام للدفاع عن المعتقلين.

٩ . وجود درجات للتقاضي تضمن عدم صدور القرار مبرماً عن محكمة واحدة مشكلة لهذه الغاية غير دستورية.

وقد نصت على هذه الحقوق مقررات مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في جنيف ١٩٥٥، حيث تم إقرار القواعد النموذجية لمعاملة السجناء. علماً بأن النظام لم يطبق أياً من البنود المذكورة أعلاه على مئات آلاف المعتقلات والمعتقلين لديه.

من خلال الانتهاكات التي تم عرضها آنفاً من قبل نظام بشار ومخابراته وميليشياته وخاصة اعتقال المدنيين تعسفياً وإخفاء الآلاف منهم قسرياً في معتقلاته ضارباً بعرض الحائط كافة القوانين الوطنية والدولية التي تحظر وتعاقب على اعتقال الأشخاص تعسفياً أو إخفائهم قسرياً.

وتعتبر تلك الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة (٧/هـ/ط) من نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والمادة (٨/٨) حول جرائم الحرب التي ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

كما تعدّ جرائم النظام ضد الشعب السوري والتي تتضمن القتل العمد، والتعذيب، وأخذ الرهائن، والإبعاد، والحرمان من المحاكمات العادلة، واستعمال العنف ضد الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أنواعه، والتعذيب، مخالفة للاتفاقية الدولية لمواجهة أخذ الرهائن بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم ٣٣/١٤٦. وكذلك للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨، التي تعتبر في مادتها الأولى من الفقرة (٣/هـ) أن أخذ الرهائن هو جريمة إرهابية (٢٨)، بالإضافة إلى القواعد العرفية في القانون الإنساني الدولي الذي تنص بنوده على حظر أخذ الرهائن والاختفاء القسري والحرمان التعسفي من الحرية وعدم إدانة أي شخص أو إصدار أي حكم ضده إلا بمحاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساسية.

وتُخالف هذه الجرائم التي ارتكبها النظام قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص إطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين أو الكف عن ممارسات الاختفاء القسري للأشخاص، وخاصة منها: القرار ٢٠٤٢، والقرار ٢٠١٢/٢٠٤٣، والقرار ٢١٣٩، والقرار ٢٠١٤/٢١٩١، والقرار ٢٢٥٤، والقرار ٢٢٥٨، والقرار ٢٠١٥/٢٢٦٨، وقرارات الجمعية العامة ٦٦/٢٥٣، و٦٧/٢٦٢، و٦٩/١٨٩، و٧٠/٢٣٤.

لقد التزم المجتمع الدولي الصمت والمشاهدة حيال ما يرتكب من انتهاكات وفظائع بحق الشعب السوري رغم تنديدهم بها عبر بيانات وقرارات بقيت حبراً على ورق ولم تنقذ معتقلاً واحداً، ورغم إرسال نظام بشار الإرهابي مؤخراً قوائم موت المعتقلين إلى المحافظات السورية وبشكل علني حيث تجاوز عدد الشهداء من المعتقلين في تلك القوائم ١٠٠٠٠ آلاف معتقل تمت تصفيتهم تحت التعذيب، ورغم كل ذلك، ورغم تحديه للعالم وللأمم المتحدة علناً، وانتهاكه لكافة القوانين والأعراف الدولية، لم نر قرارَ إحالةِ بشار وشركائه إلى قفص العدالة لينال الجزاء العادل جراء ما اقترفت أياديهم الآثمة المجرمة.

ثاني عشر. التهجير القسري والتغيير الديمغرافي:

يعرف القانون الدولي الإنساني التهجير القسري بأنه: «إخلاء غير قانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها»، وتندرج هذه العملية ضمن جرائم الحرب التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفق ما ورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

فوفقاً للمادة (٧/د) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ فإن إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمةً ضد الإنسانية. كما تحظر المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ النقل القسري الجماعي والفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أرض أخرى.

ويعتبر حظر الترحيل القسري من أهم العناصر التي يقررها القانون الدولي اليوم لحماية المدنيين، وذلك لما للترحيل القسري من آثار سلبية ونفسية على حياة المدنيين، حيث يجد المدنيون المهجرون قسراً عن أراضيهم أنفسَهم مجبرين على العيش في ظروف سيئة وغير صالحة للحياة الآدمية كما هو حال ملايين السوريين.

وفي غضون السنوات السبعة الماضية؛ أقدم النظام بشكل متكرر وممنهج على تهجير السكان المدنيين وإجبارهم على مغادرة أماكن سكناهم في محافظات ومدن وبلدات عديدة، منها على سبيل المثال؛ حمص والقصير والوعر وريف حمص الشمالي وريف دمشق كالزبداني ومضايا وقدسيا والغوطة ودوما وحلب الشرقية ودرعا وريف حماة ودير الزور والرقة، وغيرها من المدن والبلدات التي أجبر النظام فيها الأهالي على الهجرة القسرية نتيجة السياسات الوحشية التي مارسها، كحصار هذه المناطق ومنع كافة أسباب الحياة عن سكانها، وتكثيف القصف الممنهج على المناطق الآهلة بالسكان بهدف تهجيرهم.

كما خدمت سياسة التهجير سياسات إيران التوسعية، حيث بادرت السلطات الإيرانية والميليشيات التابعة لها إلى تبني إستراتيجية نشر التشيع في سوريا، وذلك من خلال ممارسة التهجير القسري للسكان المحليين وإحلالهم بعناصر الميليشيات وعوائلهم، وذلك في سياسة تغيير ديمغرافي مارسته إيران على نفس النسق الذي مارسته في العديد من المدن والبلدات العراقية من قبل. الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للتأكيد بأن: «عمليات التهجير القسري التي ينتهجها نظام الأسد ضد المدنيين في سوريا قد ترقى إلى جريمة حرب».

ومن أبرز الوسائل التي مارسها النظام لفرض سياسات التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي في سوريا:

١. **ارتكاب المجازر الجماعية بحق المدنيين:** حيث قامت قوات النظام والميليشيات الحليفة له بالإضافة إلى القوات الإيرانية والطيران الروسي بارتكاب عدد كبير من المجازر والانتهاكات وجرائم الإبادة الجماعية بحق المدنيين السوريين، وذلك بالتزامن مع ممارسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وحصار المدن والبلدات ومنع دخول الدواء والغذاء للأشخاص المدنيين المحاصرين فيها، وخاصة في: حمص القديمة، وحي الوعر، وحلب الشرقية، والغوطة، وداريا، وغيرها من المدن والبلدات

التي تمت مقايضة سكانها إما بالموت المؤكد نتيجة انعدام كل سبل الحياة فيها جراء الحصار الخانق والقصف الجوي، أو إجبارهم على ترك منازلهم وأراضيهم وأرزاقهم إلى مناطق أخرى. وقد أسهمت تلك الجرائم والانتهاكات بشكل أساسي في تهجير السكان المدنيين قسراً من ديارهم وأراضيهم، من خلال بث الخوف في نفوسهم ودفعهم للهجرة القسرية، والمبادرة إلى إسكان مجموعات سكانية موالية للنظام والميليشيات الطائفية الحليفة.

٢. **حصار المدن وقطع مقومات الحياة عنها والتخيير بين الإبادة أو التهجير:** قام النظام والقوى الحليفة له بإطباق الحصار على المناطق الثائرة عليه، والتنكيل بسكانها من خلال جرائم القصف العشوائي، وذلك بالتزامن مع قطع سبل الحياة عن تلك المناطق بالتجويع والحرمان من مقومات الحياة والخدمات الطبية، وحمل المدنيين على توقيع «اتفاقيات مصالحة» أو مغادرة مناطق سكناهم قسراً.

٣. **التزوير والعبث بوثائق السجل العقاري والشؤون المدنية ومنح الجنسية السورية للكثير من الميليشيات الشيعية الطائفية وعائلاتهم:** عمد النظام إلى العبث بسجلات حقوق السوريين وملكياتهم ووثائقهم، وذلك بهدف طمس هوية وحقوق سكان المناطق التي لم تكن موالية له، ففي عام ٢٠١٣ قام عناصر من النظام بحرق إدارة السجلات العقارية والمدنية في محافظة حمص وذلك لطمس هوية السكان الأصليين وإخفاء وثائقهم الثبوتية سواء الشخصية أو وثائق الملكية الخاصة بهم تمهيداً لاستبدالها بوثائق رسمية تعطى للميليشيات الشيعية التي تم تجنسيها وعناصر الميليشيات التي تنتمي إلى طائفة النظام ملكية تلك الأراضي، وذلك بعد مسح وجود أحياء ومناطق عقارية بكاملها عن الخريطة من خلال التدمير والتهجير القسري الذي أفرغ بموجبه مناطق وأحياء كثيرة من محافظة حمص بصورة خاصة.

ونقلت مصادر مطلعة عام ٢٠١٧ عن مسؤولين كبار في لبنان قولهم: إنهم يراقبون ما يعتقدون أنه إحراق منهجي لمكاتب السجل العقاري والأحوال المدنية في المناطق السورية التي استعاد النظام السيطرة عليها، وذلك بهدف منع السكان المحليين من إثبات ملكية المنازل والمكاتب والأبنية التابعة لهم نتيجة حرقها، وخاصة في كل من: الزبداني، ومضايا، والقصير، وداريا، وحمص، وأحياء في محيط دمشق وحلب.

كما أقدمت عناصر تابعة لإيران بالتعاون مع الجهات المعنية بالنظام على تزوير بيانات وقيود السجل العقاري، وتزوير وكالات ووثائق الكاتب بالعدل وغيرها في الكثير من مناطق سورية فيما يتعلق بنقل الملكيات العقارية.

وعلى الصعيد نفسه؛ بادرت وزارة الداخلية إلى منح عناصر القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها الجنسية السورية وتوطينهم في المناطق التي استعادها النظام بدعم روسي-إيراني، بهدف ضمان ولائها له في المستقبل. ونقلت صحيفة الشرق الأوسط[1] عن مصادر مطلعة تجنيس مئات الآلاف من الشخصيات والعناصر والميليشيات الطائفية ومنحها الوثائق الثبوتية الصادرة عن النظام تمهيداً لإسكانها في مناطق محيط دمشق التي سيطرت عليها مؤخراً.

---

(١) الشرق الأوسط، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٦. «نشاط إيراني في سوق العقارات السورية وتحذير من مشروع «استيطاني».

٤. **شراء العقارات:** دأبت السفارة الإيرانية في دمشق على شراء العقارات والأراضي الزراعية والسكنية في مختلف المدن السورية وخاصة في دمشق ومحيطها، وذلك من خلال وكلاء وتجار إيرانيين وبدعم مباشر من النظام، حيث ضخت إيران عبر عناصر من السفارة وضباط إيرانيين وعناصر من أجهزة الأمن والمخابرات وتجار العقارات والسماسرة ملايين الدولارات من أجل شراء عقارات وأراض في مناطق حيوية في سورية لصالح مجموعات ومنظمات وأفراد تابعين لإيران وميليشيا «حزب الله» اللبناني، حيث نقل موقع «السورية نت» (٢٠١٥/٧/٢٨) عن أحد سكان دمشق قوله: إن تجاراً تابعين لإيران اشتروا منازل في قلب دمشق بمبالغ كبيرة، وأنه قد باع منزلاً بحي المزرعة في دمشق بأربعين مليون ليرة سورية لرجل أعمال خليجي تبين فيما بعد أنه يعمل لصالح شركة إيرانية تعمل على شراء العقارات والسيطرة على أكبر قدر ممكن من المنازل في دمشق، وأضاف ذلك الرجل: «بعت منزلي وسافرت إلى تركيا متيقناً أني لن أعود إلى هذه المدينة يوماً لأني لم أكن الوحيد الذي باع بيته لإيران فهنالك الكثير والكثير من الأمثلة لأشخاص باعوا بيوتهم في العدوي والمزرعة وشارع بغداد والمزة والصالحية وأحياء كثيرة في دمشق».

٥. **القوانين والمراسيم التي صدرت عن رأس النظام في سوريا لتكريس التهجير القسري والتغيير الديمغرافي:** في كلمة ألقاها (٢٠١٥/٧/٢٦) أمام وفود رسمية ونقابية قال بشار الأسد: «الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره بل لمن يدافع عنه ويحميه»، مشيداً بدعم إيران العسكري والاقتصادي والسياسي. وعلى إثر إتمام عملية التهجير القسري من داريا، وعقب أداء صلاة عيد الضحى (٢٠١٦/٩/١٢) في المدنية الخاوية والمفرغة تماماً من أهلها، رد بشار الأسد على سؤال لمندوب وكالة سانا عما يتردد عن قضية التغيير الديمغرافي والسكاني في داريا وأمثالها بقوله إن التغيير الديمغرافي يتغير عبر الأجيال، وأضاف: «عملياً سوريا كأي بلد متنوع والحالة الديموغرافية تتبدل عبر الأجيال بسبب مصالح الناس الاقتصادية والحالة الاجتماعية والظروف السياسية»، مما يؤكد نيته في التغيير الممنهج والمخطط له لإقصاء المكون الرئيسي للمجتمع السوري واستبداله بعناصر أجنبية وموالية بناء على مصلحة نظامه الاقتصادية وظروفه الأمنية.

ولتحقيق أهدافه في سياسة التغيير الديمغرافي؛ أصدر بشار الأسد مراسيم وقوانين تتعلق بإعادة التنظيم العمراني وإنشاء وحدات إدارية جديدة في مناطق منظمة ومبنية منذ عقود من الزمن لتكريس هيمنة نظامه، حيث أصدر المرسوم التشريعي رقم ٦٦ (٢٠١٢/٩/١٨) والقاضي بإحداث منطقتين تنظيميتين في مدينة دمشق الأولى في منطقة جنوب شرق المزة تتألف من منطقتين عقاريتين، والثانية جنوب المتحلق الجنوبي وتضم كفر سوسة وقنوات بساتين داريا القدم، وعلى إثر ذلك المرسوم تم منح شركات عقارية إيرانية رخصاً لبناء مشروع أبراج سكنية تدعى الأبراج الإيرانية، ومشروع ماروتا وباسيليا سيتي، وتقع في منطقة ملاصقة للسفارة الإيرانية.

كما يشكل القانون رقم ١٠ (٢٠١٨/٤/٢) والذي تزامن صدوره مع تهجير أهالي الغوطة الشرقية، محوراً أساسياً في سياسة بشار للاستيلاء على عقارات السكان المحليين تحت ذريعة إعادة إعمار تلك المناطق المهدمة في ظل غياب المالكين وتهجيرهم قسرياً وعدم قدرتهم على العودة والدفاع عن حقوقهم.

تأتي سياسات التهجير القسري والتغيير الديمغرافي على الرغم من صدور العديد من القرارات الدولية الشاجبة لتلك الانتهاكات، وعلى رأسها القصف العشوائي المفضي إلى التهجير القسري، ومنها القرار (٢٠١٥/٢٢٥٤) الصادر عن مجلس الأمن، والذي تضمن في أحد بنوده إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المناطق المحاصرة.

ونشرت صحيفة «غارديان» البريطانية (٢٠١٦/٨/٢٩) تحقيقاً مفصلاً أماط اللثام عن تواطؤ بعض موظفي الأمم المتحدة مع نظام الأسد من خلال توجيه المساعدات المقدمة بملايين الدولارات للنظام، عبر برنامج المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لمتضرري الحرب في سوريا.

وأشارت صحيفة الغارديان في تحقيقها إلى أن النظام استغل هذا البرنامج لمصلحته من خلال شركات محددة تابعة له ولأعوانه، سُمح لها دون غيرها بالتعامل مع الأمم المتحدة، واتضح لاحقاً بأنها شركات عائلية يمتلكها رامي مخلوف – ابن خال بشار الأسد – وأسماء – زوجة بشار الأسد – ووالدها، وذلك في تجاهل كامل لخضوع تلك الشركات لعقوبات اقتصادية من طرف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، مما حول المساعدات الأممية للشعب السوري إلى أدوات لتشديد الحصار عليهم ودفعهم للقبول بالنزوح والتهجير القسري.

وتحت عنوان «مساعدات الأمم المتحدة لا تصل لمعظم المناطق السورية المحاصرة» نشرت الغارديان البريطانية (٢٠١٦/٩/١٢) تقريراً صادماً أشار إلى أن حولي ٩٦٪ من المساعدات ذهبت إلى مناطق النظام، وأكدت الصحافيتان إيما بيلز ونك هوبكنز اللتان أعدتا التقرير أن إستراتيجية الجوع حتى الركوع التي يمارسها النظام بشكل ممنهج ضد المناطق الثائرة والمناهضة له غالباً ما تتوج بهدنة محلية تتوسط فيها الأمم المتحدة وتدعمها، الأمر الذي يفضي إلى خروج المدنيين من بلداتهم ومناطقهم تصاحبهم سيارات الأمم المتحدة البيضاء رباعية الدفع، وأكد التقرير أن عدم وصول المساعدات الأممية إلى البلدات المحاصرة كان سبباً رئيسياً لإخلاء بلدات من سكانها وإرغام سكان هذه البلدات على التهجير القسري.

كما قام الروس بدور رئيس في مساعدة النظام على ارتكاب تلك الجريمة بحق الملايين من السوريين منذ عام ٢٠١٥، حيث أفضى القصف الروسي الممنهج ضد المناطق الآهلة بالسكان إلى إرغام الناس قسراً على الهجرة وسهل عملية التغيير الديمغرافي التي مارسها النظام والقوات الإيرانية الحليفة، والتي نتج عنها تهجير أكثر من ١١ مليونَ سوريٍّ بين لاجئٍ ونازح لم يعد لهم وطن ولا هوية.

ومن ضمن تلك المناطق التي تم تهجير سكانها قسراً نتيجة القصف الروسي وعمليات النظام وحلفائه الإيرانيين:

- داريا (٢٠١٦/٨/٢٦): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- خان الشيح (٢٠١٦/١١/٢٦): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- أحياء حلب الشرقية (٢٠١٦/١٢/٢٠): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- حي الوعر (٢٠١٧/٣/١٣): تم حصاره وقصفه وتجويع سكانه والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- وادي بردى (٢٠١٧/٤/١٤): تم حصاره وقصفه وتجويع سكانه والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- الزبداني ومضايا (٢٠١٧/٤/١٢): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم فيما عرف باتفاق المدن الأربعة.

- الرقة (يوليو ٢٠١٧): تسبب القصف الروسي على الأحياء السكنية لريف الرقة الشرقي بتهجير المدنيين من مدن معدان والسبخة.

- دير الزور (أغسطس ٢٠١٧): تسبب القصف الروسي لريف الدير الغربي قرى شامية وكذلك لقرى الريف الشرقي إلى تهجير المدنيين وتشريدهم في الصحراء والخيام.

- ريف حماة الشرقي وريف إدلب الشرقي والجنوبي وريف حلب الجنوبي (ديسمبر ٢٠١٧-مارس ٢٠١٨): تسبب القصف الجوي بالصواريخ والقذائف المدفعية للنظام وحلفائه بهجرة ونزوح أكثر من ٤٥٠ ألف مدني.

- الغوطة الشرقية (٢٠١٨/٤/١): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- ريف حمص الشمالي (٢٠١٨/٥/٧): تم حصاره وقصفه وتجويع سكانه والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

- درعا (٢٠١٨/٧/٨): تم حصارها وقصفها وتجويع سكانها والتضييق عليهم حتى تهجيرهم.

وكان لجرائم القصف والحصار والتجويع والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الدور الأساسي في تهجير أكثر من ١١ مليون مدني سوري ما بين مهجر إلى خارج سوريا ومهجر نازح قسرياً في الداخل السوري، حيث يقيم في تركيا ما يقرب من ٤ أربعة ملايين سوري، وفي الأردن نحو مليون ونصف المليون سوري فروا من بطش نظام بشار وبراميل الموت والمعتقلات، وفي لبنان أكثر من مليون ونصف المليون سوري تم تهجيرهم من قبل ميليشيات «حزب الله» وإيران وعصابات النظام، وفي أوروبا أكثر من مليون لاجئ سوري، ناهيك عن ملايين السوريين المهجرين من مكان سكناهم الأصلية إلى محافظات ومدن سورية أخرى.

ولا بد من محاكمة نظام بشار الأسد وحلفائه على الجرائم التي ارتكبوها بحق ملايين السوريين، وخاصة فيما يتعلق بجريمة التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب معاقبة مرتكبي تلك الجرائم وسوقهم خلف قضبان العدالة.

الفصل الثالث

القائمة السوداء

الفريق بشار حافظ الأسد



معلومات عامة

مكان الولادة: دمشق

١٩٦٥/٩/١١

موقع الخدمة الحالي

رئيس الجمهورية
القائد العام للجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس الجمهورية وحتى الوقت الراهن	٢٠٠٠/٧/١٧
٢	فريق القائد العام للجيش والقوات المسلحة	٢٠٠٠
٣	عقيد	١٩٩٩
٤	مقدم	١٩٩٧
٥	رائد	١٩٩٥
٦	نقيب	١٩٩٤
٧	ملازم أول	١٩٨٨
٨	طبيب عيون	١٩٨٨

ولد بشار الأسد في محافظة دمشق بتاريخ ١٩٦٥/٩/١١ وهو الابن الثالث لحافظ الأسد بعد بشرى وباسل، درس في كلية الطب بجامعة دمشق وتخرج منها عام ١٩٨٨ وبعدها تطوّع في الجيش والقوات المسلحة بإدارة الخدمات الطبية اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١م، حيث تخرّج برتبة ملازم أول تحت الاختبار اعتباراً من ١٩٨٨/٨/٦م، ثم عمل في طب العيون بمشفى تشرين العسكري عام ١٩٩٢، وسافر بعدها إلى لندن حيث تابع اختصاصه في لندن حتى العام ١٩٩٤.

وبعد وفاة أخيه الأكبر عاد بشار إلى دمشق ليخضع لعملية تأهيل مكثفة، حيث عُين رئيساً لمجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية التي تقود النشاط المعلوماتي في سوريا ١٩٩٤، ورُفّع إلى رتبة نقيب (تموز ١٩٩٤)، ثم إلى رائد (تموز ١٩٩٥)، ثم إلى مقدم (١٩٩٧)، ثم إلى عقيد (كانون الثاني ١٩٩٩)، وتسلم في هذه الأثناء العديد من الملفات أبرزها؛ الملف اللبناني.

وعلى إثر وفاة والده حافظ الأسد في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ أصدر نائب رئيس الجمهورية آنذاك عبدالحليم خدام المرسوم التشريعي رقم ٩ القاضي بترفيع بشار الأسد وعمره ٣٤ عاماً و١٠ أشهر إلى رتبة فريق متجاوزاً بذلك الرتب (عميد-لواء-عماد)، كما أصدر المرسوم رقم ١٠ القاضي بتعيين بشار حافظ الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، وذلك بالتزامن مع تعديل مجلس الشعب الدستور السوري بإجماع أعضائه حيث تم خفض الحد الأدنى لعمر الرئيس من ٤٠ عاماً إلى ٣٤ عاماً بهدف تمكين بشار من تولّي منصب الرئاسة عقب ترشيحه من قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأصبح بشار الأسد أول رئيس عربي يخلف والده في حكم دولة ذات نظام جمهوري، وانتخب أميناً قطرياً لحزب البعث العربي الاشتراكي للقطر السوري في المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٧ حزيران ٢٠٠٠.

وفي شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٠ تزوج من أسماء الأخرس بنت العائلة السُنية الحمصية التي درست ونشأت في بريطانيا، ورزق منها بثلاثة أبناء هم حافظ (٣ كانون الأول ٢٠٠١)، وزين (٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣)، وكريم (١٦ كانون الأول ٢٠٠٤).

في أول خطاب له أو ما يعرف بخطاب القسم[١] أمام مجلس الشعب السوري بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧، أطلق بشار الأسد وعوداً بالإصلاح والانفتاح والتطوير، متحدثاً عن مسيرة جديدة من «التطوير والتحديث»، لكن أجهزة الأمن سرعان ما بادرت إلى وأد مظاهر الانفتاح التي عرفت باسم «ربيع دمشق»، واستمرت الدولة على سيرتها القمعية في الداخل والخارج، حيث تمّ اتهام أجهزة الاستخبارات السورية بالوقوف وراء العديد من الانتهاكات وأعمال القمع الدخلي والخارجي، لعل أبرزها اغتيال رفيق الحريري الذي اضطر النظام إلى سحب قواته من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، وذلك بالتزامن مع توتر العلاقات مع العديد من الدول العربية.

ولدى انطلاق المظاهرات السلمية في آذار ٢٠١١؛ انتهج نظام بشار الأسد سياسة القمع واستخدام الأسلحة الثقيلة في مواجهة المحتجين، حيث اجتاحت قوات الأمن الجامع العُمري في مدينة درعا في آذار مما أدى إلى مقتل ٣١ مدنياً، واعتقال العشرات من أبناء درعا، تبعتها عمليات قمع واسعة النطاق في سائر المدن التي شهدت مظاهرات احتجاج ضد النظام، وخاصة في: درعا، وبانياس، ودوما، وحمص (حيث ارتكبت مجزرة في نيسان ٢٠١١ راح ضحيتها ما يقارب ٥٠٠ شخص)، وجسر الشغور، ومدينة حماة التي اقتحمها جيش النظام[٢] في شهر آب ٢٠١١، وقتل زهاء ١٠٠ مدني، كما سقط عدد كبير من الجرحى، وذلك بالتزامن مع عمليات اجتياح مماثلة في كل من: دير الزور، والبوكمال.

وفي ٨ آب ٢٠١١؛ قام بشار الأسد بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة رئيس الجمهورية

---

(١) خطاب القسم:

https//:www.youtube.com/watch?v=dsNwHs9B6RI

(٢) وثائقي اجتياح مدينة حماة:

https://youtu.be/qZejluGjEeY

بإقالة العماد علي حبيب وزير الدفاع من منصبه وتعيين العماد داود راجحة وزيراً للدفاع، حيث إن العماد حبيب لم يكن راضياً عن إدارة الملف الأمني والعسكري بهذه الطريقة، وهو ما يثبت أن بشار الأسد هو المسؤول عن تطور الأحداث باتجاه التصعيد العسكري، حيث قال في خطابه الشهير أمام مجلس الشعب السوري (٣٠ آذار ٢٠١١): «إذا أردتموها حرباً فلتكن حرباً»، ووصف المتظاهرين بأنّهم «مجرمين»، و«جراثيم».

ونتيجة لتوغل قوات الجيش في قمع المتظاهرين واستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين؛ انتشرت ظاهرة انشقاق الضباط ابتداء من المقدم حسين هرموش الذي أعلن انشقاقه في ٩ حزيران ٢٠١١[١]، ثم تتالت عمليات الانشقاق حتى تم الإعلان عن تأسيس «الضباط الأحرار»، ومن ثم «الجيش السوري الحر» في ٢٩ تموز ٢٠١١.

وكان بشار الأسد قد اعترف أن الثورة لم تصبح مسلحة إلا بعد شهر رمضان (آب) عام ٢٠١١[٢]، مما يؤكد وقوفه خلف سياسة استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين، إذ لم يكن هنالك سبب لقتل المتظاهرين وتصفية المعتقلين في الفترة الممتدة ما بين آذار وأيلول ٢٠١١، حيث سقط في الفترة الممتدة ما بين مارس وتشرين الثاني نحو ٣٥٠٠ قتيل، وآلاف الجرحى، وعشرات الآلاف من المعتقلين، وتجاوز عدد الوفيات، بنهاية نيسان عام ٢٠١٢، ما يقارب ١٣ ألف قتيل.

ولدى سيطرة الجيش الحر على مناطق شاسعة من البلاد؛ قامت القوات المسلحة للنظام باستهداف المناطق المحررة بقذائف المدفعية والصواريخ، ومن ثم بالطيران المروحي عبر أبشع سلاح أعمى عرفته البشرية حتى الآن وهو البرميل المتفجر، ثم تدخل الطيران الحربي ضد الشعب السوري، مما أدى إلى حركات نزوح واسعة في درعا ودمشق وحمص وحماة وإدلب خارج سوريا، نحو الأردن ولبنان وتركيا وغيرها من الدول، كما أدت العمليات العسكرية للنظام إلى تدمير المدن والحواضر السورية وارتكاب أفظع الجرائم في التاريخ الحديث بحق الشعب السوري، والتي أدت في نهايتها إلى ما آل عليه الأمر لاحقاً حيث فاق عدد القتلى ٧٠٠ ألف قتيل من الشعب السوري، وعشرات الآلاف من المعتقلين ونحو ١٢ مليون نازح، منهم ٦ مليون داخلياً، و٦ مليون خارج البلاد.

ويعتبر بشار الأسد المسؤول الأول والمباشر عما حدث – ويحدث – من انتهاكات في حق السوريين، باعتبار تبوئه لمنصبي رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، وباعتبار تبعية الأجهزة الأمنية والميليشيات وفرق الدفاع الوطني له، وبحكم توليه صلاحيات واسعة وفق الدستور السوري.

وتضم قائمة الاتهامات التي يتعين محاسبة بشار الأسد عليها ما يلي:

* إزهاق أرواح مئات الآلاف من الشعب السوري من مدنيين ومقاتلين من المعارضة، ومن قوات الجيش والقوات المسلحة الذين اختاروا الانشقاق أو من تم اعتقالهم، وتغييبهم قسرياً.

....

(١) انشقاق حسين هرموش:

https://youtu.be/9z7nO8FiMEA

(٢) اعتراف بشار بسلمية الثورة في بدايتها:

https://youtu.be/LYLpZ-b501c

* إصدار مراسيم جمهورية تشرع المحاكم الميدانية ومحاكم الإرهاب والتي تمّ تعيين قضاتها من قبل رئيس الجمهورية، والمسؤولة عن إصدار أحكام بالإعدام على الآلاف من السوريين على خلفية الثورة السورية، والتي تمّ تنفيذها في السجون والمعتقلات.

* الإشراف المباشر على الأجهزة الأمنية والميليشيات المحلية والخارجية، والتي ارتكبت أعمال القتل والتدمير والتعذيب والقتل والاغتصاب الممنهج، والتمييز ضد المرأة، والجرائم بحق الأطفال، وسياسات التجويع والحصار، والتهجير القسري.

* استخدام السلاح الكيميائي ضد الشعب السوري في عدة أماكن وعلى رأسها الغوطة الشرقية، وكذلك في مدينة خان شيخون.

* تشريد ما لا يقل عن ١٢ مليون نازح داخل الحدود ولاجئ خارجها.

* تدمير المدن والحواضر والبلدات والقرى السورية على رأسها: ريف دمشق، وحمص، وحلب، وغيرها من المدن والحواضر.

* اعتقال مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري وإخفائهم قسرياً في سجون الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس، وتحولها لمسالخ بشرية، وتمثل اعترافات النظام بمقتل آلاف المعتقلين في السجون فضلاً عن الصور التي نشرها الشاهد «قيصر» أدلة إثبات على تلك المجازر المروعة.

* إدخال ميليشيات طائفية أجنبية، وتأسيس ميليشيات محلية على أسس طائفية وإثنية وعشائرية؛ لارتكاب أفظع الجرائم وتأجيج الاحتقان الطائفي والتمييز والكراهية المجتمعية، وعلى رأس الميليشيات الإجرامية الطائفية يقف كل من: «حزب الله» اللبناني، و«أبو الفضل العباس»، و«فاطميون»، و«زينبيون»، وغيرها من الميليشيات.

* إدخال القوات الإيرانية، ودفعها لارتكاب جرائم بحق المدنيين السوريين على أسس طائفية، وعلى رأسها: قوات «الحرس الثوري الإيراني»، وفرق من الجيش الإيراني، وتشكيلات من المتطوعين والخبراء الإيرانيين الذي كان لهم دور أساسي في عمليات القمع والقتل والتدمير الممنهج.

* إدخال القوات الروسية إلى سوريا، والتعاون معها لارتكاب أعمال القصف الممنهج للمناطق الآهلة بالسكان والقتل الجماعي للمدنيين، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب السوري.

* التورط في دعم المنظمات المتطرفة والراديكالية، وعلى رأسها؛ التنظيمات الانفصالية الكردية، والميليشيات الراديكالية الفلسطينية، وجماعات «القاعدة»، و«داعش» التي ثبت تواطؤها مع النظام منذ عام ٢٠٠٥، وحتى عام ٢٠١٨.

* تقويض الأمن المحلي والمجتمعي، وتدمير النسيج الاجتماعي السوري، وإذكاء الاحتقان الطائفي، وتبني سياسات التمييز والإقصاء والتهميش المجتمعي، بما في ذلك تجنيس الجماعات الطائفية الأجنبية، والاستحواذ على العقارات والأملاك والأراضي ومنحها لعناصر تلك الميليشيات، وإصدار القوانية والمراسيم الرئاسية بالاستحواذ على الأملاك الخاصة لمئات الآلاف من السوريين.

* تحويل فرق المؤسسة العسكرية إلى تشكيلات طائفية، وتوظيف الجيش والقوات المسلحة إلى

أداة قمع ضد الشعب السوري بدلاً من حمايته وصيانة حدود البلد ومنع التعديات الخارجية.

* ارتكاب الجرائم الاقتصادية والفساد المالي والإداري، بما في ذلك توظيف المؤسسة العسكرية في عمليات زراعة الحشيش وبيع المخدرات، وغسيل الأموال، والانتفاع الشخصي، وما نتج عن سوء إدارة المال العام من تدهور الاقتصاد، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وتفشي البطالة، وتدمير البنى التحتية، وهروب رأس المال، وظهور شريحة منتفعة من الأقارب والأصهار وأبناء العشيرة من أصحاب الثروات المشبوهة، مقابل إقصاء سائر فئات المجتمع.

* الاستهداف الممنهج للبنى التحتية وتدمير قطاعات: الخدمات، والصحة، والتعليم، والزراعة، وحقول النفط والغاز، والثروات الطبيعية المائية والمعدنية، والمطارات والموانئ.

* وبناء على تلك الانتهاكات المروعة التي لم يشهد التاريخ المعاصر لها شبيهاً منذ الحرب العالمية الثانية؛ فإن بشار الأسد هو المسؤول الرئيس بحكم المناصب التي تولاها، والصلاحيات التي مارسها، والمسؤوليات التي باشرها طوال فترة رئاسته الممتدة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٨، ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي مع الجهود التي يبذلها السوريون لمحاسبته على تلك الجرائم، وجلبه للعدالة وضمان عدم إفلاته من المحاسبة والعقاب.

اللواء ماهر حافظ الأسد



معلومات عامة

مكان الولادة: دمشق

١٩٦٧/١٢/٨

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة الرابعة	٢٠١٨
٢	قائد اللواء ٤٢ دبابات	٢٠٠٩
٣	ضابط في الفرقة الرابعة	

موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة الرابعة

ولد ماهر الأسد في ١٩٦٧/١٢/٨، وهو ثالث أبناء حافظ الأسد.

درس الهندسة الميكانيكية في جامعة دمشق، وبعد تخرجه التحق بالكلية الحربية، وتدرج في الرتب العسكرية بسرعة حيث تولى منصب قائد اللواء ٤٢ دبابات في الفرقة الرابعة، ورُقي في تموز ٢٠١٧ لرتبة لواء.

وفي شهر نيسان من عام ٢٠١٨ عُين قائداً للفرقة الرابعة دبابات في الجيش السوري.

"ولماهر الأسد تاريخ دموي سابق للثورة، حيث شارك بشكل مباشر في ارتكاب مجزرة سجن صيدنايا عام ٢٠٠٨".

ولدى اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ تولت الفرقة الرابعة الدور الرئيس في عمليات القمع التي ارتكبتها قوات النظام نتيجة لعدة اعتبارات، أهمها: أن الفرقة الرابعة هي وريثة سرايا الدفاع التي ارتكبت مجازر في ثمانينات القرن الماضي ضد أبناء الشعب السوري وخصوصاً في مدينة حماة ١٩٨٢، كما أن أغلب عناصر الفرقة الرابعة هم من الطائفة العلوية التي ينحدر منها بشار وماهر الأسد.

ويعتبر اللواء ماهر الأسد المسؤول المباشر عن كافة الجرائم التي ارتكبتها الفرقة الرابعة منذ بداية الثورة على الرغم من أنه لم يكن قائد الفرقة بشكل رسمي حتى نيسان من عام ٢٠١٨، إذ إنه كان القائد الفعلي للفرقة منذ كان برتبة عميد.

ونتيجة لجرائمه المتعددة وسجله الدموي، فقد ورد اسم اللواء ماهر الأسد في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، والذي نقل عن أحد المقاتلين المنشقين من الجيش السوري، والذي خدم في الفوج ٥٥٥ مظليين، الفرقة الرابعة، فإن قائد الفوج العميد جمال يونس، والذي يتبع مباشرة لماهر الأسد؛ أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين أثناء انتشار القوات في المعضمية.

ونقل التقرير عن عسكري آخر يدعى عمران تأكيده أن الأوامر قادمة من ماهر الأسد، وأنه: «في البداية مع بدء المظاهرة قال لنا العميد جمال يونس ألا نطلق النار. لكن بعد ذلك بدا وكأنه يتلقى أوامر إضافية من ماهر. يبدو أنه كانت معه ورقة ما عرضها على الضباط، ثم صوب الضباط بنادقهم نحونا وقالوا لنا أن نطلق النار مباشرة على المتظاهرين. فيما بعد قالوا: إن الورقة كانت فيها أوامر من ماهر باستخدام كل الوسائل الممكنة».

وتحدثت صحيفة «دي فيلت» الألمانية في تقرير لها بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥ عن جرائم ماهر الأسد، حيث وصفته بالمتوحش، وبأنه المجرم الذي يلعب دوراً في قمع الشعب السوري.

ونتيجة لتورطه في هذه الانتهاكات والجرائم المروعة ضد الشعب السوري، فقد تم إدراج اللواء ماهر الأسد في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣] والأمريكية، ومن أبرز الجرائم التي ارتكبتها الفرقة الرابعة في المراحل الأولى من الثورة:

* المجازر ضد المدنيين في مدينة درعا ومدينة نوى لدى اندلاع الثورة في آذار ٢٠١١.

* المجازر التي ارتكبتها الفرقة الرابعة في ريف دمشق وخصوصاً في معضمية الشام، وداريا، والقابون، وزملكا، ودمر، ودوما، والعباسية، وحرستا، وأحياء جوبر، وبرزة، وتشرين.

* المجازر التي ارتكبتها الفرقة الرابعة في مدينة حمص، وخصوصاً في أحياء بابا عمرو، والخالدية، والبياضة.

* الجرائم التي ارتكبها عناصر الفرقة الرابعة في حماة وريفها، وخصوصاً في اقتحام مدينة حماة في شهر آب من عام ٢٠١١، ولاحقاً ريف حماة الشمالي والجنوبي.

* المشاركة في المعارك التي أدت لتهجير أهالي معضمية الشام، وداريا، ووادي بردى، والغوطة الشرقية، ودرعا، والقنيطرة، والتي نتج عنها مقتل عشرات الآلاف، وتشريد مئات الآلاف.

....

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٤٣.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوروبية ٢.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٥.

* الاعتقالات العشوائية التي قام بها عناصر الفرقة الرابعة في دمشق وريفها بحق عشرات الآلاف من أبناء الشعب السوري، حيث تم توثيق مقتل المئات منهم تحت التعذيب في سجون الفرقة. ويعتبر العميد غسان بلال مدير المكتب الأمني في الفرقة الرابعة المسؤول المباشر عن تلك الانتهاكات.

جدير بالذكر أن الفرقة الرابعة ضمت ميليشيات لواء الإمام الحسين الشيعي إلى صفوف قواتها بشكل رسمي عام ٢٠١٨.

ولتمويل جرائمه وتشكيل الميليشيات الطائفية الرديفة؛ يتعامل اللواء ماهر الأسد مع رجال أعمال يمثلون واجهات للشركات العملاقة التي يمتلكها هو أو تلك التي يمتلك فيها حصصاً كبيرة، ومن أبرزهم: رجل الأعمال محمد حمشو، وسامر فوز وغيرهما ممن يديرون شركات آل الأسد التجارية بأموال الشعب السوري.

كما استعان ماهر الأسد بمجموعة من قادة الألوية بالفرقة الرابعة، أبرزهم: اللواء أوس أصلان، واللواء جمال يونس، والعميد جودت إبراهيم الصافي، والعميد غسان بلال، والعقيد غياث دلّا، وغيرهم من الضباط الذين يجب محاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب السوري.

اللواء زهير توفيق الأسد



معلومات عامة

مكان الولادة: القرداحة اللاذقية

الاختصاص: سرايا الدفاع - الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة الأولى	٢٠١٦
٢	قائد اللواء ٩٠	٢٠١١

موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة الأولى ميكانيك

اللواء زهير الأسد ابن توفيق الأسد، هو الأخ غير الشقيق لحافظ الأسد.

خدم لدى تخرجه من الكلية الحربية في سرايا الدفاع والتي كان يقودها رفعت الأسد، ثم تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء ركن، وعُين قائداً للفرقة الأولى ميكانيك.

ولدى انطلاق الثورة السورية (٢٠١١)؛ كان يتولى قيادة «اللواء ٩٠» في القنيطرة برتبة عميد، ويعرف هذا اللواء باسم «الحيطة» ويعرف كذلك باسم اللواء «٩٠ دبابات» وهو مستقل عن الفرق العسكرية ويتبع مباشرة لهيئة الأركان العامة في دمشق.

ويعتبر اللواء زهير الأسد المسؤول المباشر عن كافة الجرائم التي ارتكبها عناصر «اللواء ٩٠» في ريف دمشق الغربي والقنيطرة ودرعا، ومن أبرزها:

١ . عمليات القتل التي حدثت نتيجة قصف المنطقة التي عرفت باسم «مثلث الموت» (منطقة التقاء القنيطرة ودرعا ودمشق)، إضافة إلى مسؤوليته عن تدمير ممتلكات الأهالي وتهجيرهم قسراً.

٢ . مشاركة عناصر اللواء قوى الأمن في اقتحام كناكر بريف دمشق الغربي في شهر تموز من عام ٢٠١١ مما أدى لمقتل ١١ شخصاً، وجرح آخرين، واعتقال أكثر من ٣٠٠ مدني.

٣ . الاعتقال التعسفي لعدد كبير من أهالي المنطقة المعروفة باسم «مثلث الموت»، ومبادلة المعتقلين بأسرى من شبيحة وعناصر قوات النظام المأسورين لدى مقاتلي المعارضة.

ولدى ترفيعه لرتبة لواء وتعيينه قائداً للفرقة الأولى المدرعة؛ مارس اللواء زهير إجرامه بشكل أكبر، وخصوصاً في منطقة ريف دمشق الغربي، حيث فرض اللواء زهير حصاراً خانقاً على المناطق الخاضعة للمعارضة، ومنع إدخال المواد الغذائية إليها، واستمرت قواته في تنفيذ عمليات القصف العشوائي على تلك المناطق وحصارها.

كما أشرف اللواء زهير الأسد على عملية المفاوضات مع ممثلي أهالي تلك المناطق وبالأخص «زاكية»، و«خان الشيح»، و«الديرخبية»، حيث هددهم بالمزيد من العمليات العسكرية إن لم يستسلموا أو يخرجوا من المنطقة، وهو ما تم فعلاً، حيث تعرضت تلك المنطقة لهجوم عنيف من قبل قوات النظام مما أدى لمقتل وإصابة العشرات من أهالي المنطقة التي يسكنها مهاجرون فلسطينيون إضافة لسوريين، وعلى إثر تلك الجرائم تم تهجير آلاف المدنيين.

وفي أثناء مشاركته في العمليات بتدمر ومنطقة البادية السورية؛ كوّن اللواء زهير شبكة لتهريب النفط، عبر التعاون مع عناصر تنظيم «داعش»، حيث امتلك أكثر من عشر محطات وقود في محافظة اللاذقية.

واستغل كرام الأسد، ابن اللواء زهير الأسد، نفوذ والده للقيام بعمليات تشبيح في القرداحة واللاذقية بشكل عام، حيث عمل على تسليح مقاتلين لتنفيذ جرائمه، خصوصاً في منطقة «حضر» الدرزية في ريف دمشق الغربي، كما زج اللواء زهير بالميليشيات الفلسطينية ومنها جيش التحرير الفلسطيني في المعارك التي دارت في المنطقة، وقامت علاقة تعاون وثيق بين رئيس قسم المخابرات العسكرية سابقاً العميد مفيد وردة، واللواء زهير الأسد في ارتكاب الجرائم ضد المدنيين، كون مقر قيادة الفرقة الأولى التي يقودها اللواء زهير تقع في مدينة الكسوة.



اللواء زهير الأسد مع أحد قادات جيش التحرير الفلسطيني

العماد فهد جاسم الفريج



موقع الخدمة الحالي

متقاعد

معلومات عامة

مكان الولادة: الرهجان - حماة

١٩٥٠

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة - مدرعات

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
٢	وزير دفاع - نائب القائد العام	٢٠١٢. ٢٠١٨
٣	رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة	آب ٢٠١١
٤	نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة	أيلول ٢٠١١

ولد العماد فهد جاسم الفريج عام ١٩٥٠ في قرية الرهجان بريف حماة الشرقي، وتخرج من الكلية الحربية باختصاص مدرعات عام ١٩٧١، ثم تدرج في الرتب العسكرية حتى تعيينه نائباً لرئيس هيئة الأركان عام ٢٠٠٥، وتم ترفيعه لرتبة عماد في ٢٠٠٩.

ولدى اندلاع الثورة السورية كان الفريج نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة العماد داود راجحة، ثم خلفه رئيساً لهيئة الأركان، لدى تولي الأخير منصب وزير الدفاع خلفاً للعماد علي حبيب في أيار ٢٠١١.

ولدى مقتل العماد داود راجحة في تفجير خلية الأزمة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨، عُين العماد فهد جاسم الفريج وزيراً للدفاع، وبقي في منصبه حتى إقالته في ٢٠١٨/١/١، حيث قام بتنفيذ كافة المهام التي أوكلت إليه بما في ذلك ملاحقة من وصفهم: «فلول العصابات الإرهابية المجرمة»، معتبراً أن البلاد تتعرض لمؤامرة «صهيو-أميركية» تهدف إلى زعزعة استقرارها.

ويُعتبر العماد الفريج مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي ارتكبتها قطعات الجيش السوري نظراً لمنصبه كنائب لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة منذ بدء الثورة السورية

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ وحتى شهر آب من عام ٢٠١١، حيث ارتكبت القوات الخاصة تحت إمرته جرائم مروعة بحق المدنيين في كل من: درعا، وإدلب، وحماة.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، شهادةً لعنصر منشق من الجيش أطلق عليه اسم «حبيب»، وكان يتبع بصورة مباشرة للعميد الفريج أثناء عملية وقعت في ٢٥ نيسان ٢٠١١ بدرعا، حيث تلقت وحدته أوامر من العميد رمضان محمود رمضان. قائد «الفوج ٣٥» قوات خاصة. أوامر بإطلاق النار على المدنيين.

كما نقل عن شخص اسمه «سالم». وهو ضابط منشق من «الفوج ٤٦» قوات خاصة. قوله: إنه شهد ضرب وإهانة المحتجزين في مخيم الطلائع بإدلب، والذي كان يُستخدم كمركز ومقر للقوات الخاصة هناك، مؤكداً أنه في الفترة ما بين تموز إلى أيلول ٢٠١١: «راحت المخابرات تجلب المحتجزين إلى المخيم، عادة من ١٠ إلى ٣٠ شخصاً، حوالي التاسعة إلى العاشرة مساءً، بعد كل مظاهرة (وكانت تحدث يومياً)، كان المحتجزون يصطفون وهم معصوبو الأعين، ويُجبرون على الجلوس على ركبهم ويتم ضربهم، وكان عناصر الأمن يشتمونهم ويضعون أقدامهم فوق رؤوسهم. كان ذلك يحدث خارج المبنى، أمام مكتبي. وكان يتم ضربهم في انتظار العماد فهد جاسم الذي يشرف على العمليات في إدلب حتى يحضر ويعاين المحتجزين. كما كانت المخابرات تجلب بعض صغار الجنود، بينهم رجال من وحدتي، يقولون لهم: إن المحتجزين إرهابيون، ويجبرونهم على ضربهم، وعندما يصل العماد الفريج كان يشتم المحتجزين بسبب مشاركتهم في المظاهرات، ثم يأخذونهم إلى السجن القريب. السجن تحت حراسة جنود من وحدتي، فكنت أحياناً أذهب إلى هناك. كانوا يضعون المحتجزين هناك ليلاً، في حجرة لا تزيد عن ستة في سبعة أمتار، دون طعام أو ماء».

كما يعتبر العماد الفريج مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي ارتكبتها قطعات الجيش السوري نظراً لمنصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة، منذ آب عام ٢٠١٢ وحتى توليه منصب وزير الدفاع في ٢٠١٢/٧/١٨.

ويعتبر مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوري من تموز ٢٠١٢، وحتى تاريخ انتهاء خدمته بتاريخ ٢٠١٨/١/١، من خلال عمله كوزير دفاع، حيث تولى عملية التنسيق ما بين القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وما بين هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة عبر إصداره أوامر بتحريك وحدات وقطعات الجيش والمذيلة بتوقيعه، ويتحمل مسؤولية كافة الدماء التي أريقت والتدمير الذي طال أغلب المدن والمناطق السورية، ولا تقل مسؤوليته في تلك الجرائم عن كل من: بشار الأسد، والعماد علي أيوب الذي خلفه في المنصب. وإن كان العماد فهد جاسم الفريج خارج الخدمة حالياً إلا أن جرائمه بحق الشعب السوري لا تسقط بالخروج من الخدمة كما أنها لا تسقط بالتقادم.

وفي أثناء خدمته عمد العماد الفريج إلى تجنيد عدد كبير من عشيرة الحديدين التي ينتمي إليها لمساعدة النظام السوري على قمع الاحتجاجات في محافظة حماة، كما أن قريبه، اللواء جمعة

الجاسم، الذي شغل منصب مدير إدارة المدفعية والصواريخ، يتحمل مسؤولية عدد كبير من المجازر التي ارتكبت بحق الشعب السوري.

وبناء على هذا السجل الدموي، فقد تم إدراج العماد فهد جاسم الفريج في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣] بسبب مسؤوليته المباشرة عن قمع المتظاهرين والجرائم التي تم ارتكابها بحق المدنيين.

وتشير المصادر إلى أن إقالته من الجيش جاءت نتيجة إلحاح من قبل القوات الروسية بسبب قضايا فساد مرتبطة به وبنجله، حيث استفاد من وجود ثغرة قانونية في قانون خدمة العلم والذي تسمح الفقرة (ح) من المادة ٢٥ منه بـ: «استبعاد من ترى القيادة العامة استبعاده من الخدمة الاحتياطية» حيث تم إلغاء هذه الفقرة بالكامل بطلب روسي في شهر تموز من عام ٢٠١٧.

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٤٧.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٥٧.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٦٢.

العماد علي عبدالله أيوب



موقع الخدمة الحالي

نائب القائد العام - وزير الدفاع

معلومات عامة

مكان الولادة: الهلولية - اللاذقية ١٩٥٢

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة - مدرعات

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	وزير الدفاع	٢٠١٨
٢	رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة	تموز ٢٠١٢
٣	نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة	أيلول ٢٠١١
٤	قائد الفيلق الأول	حتى أيلول ٢٠١١
٥	قائد الفرقة الرابعة	
٦	قائد اللواء ١٠٣ حرس جمهوري	
٧	ضابط في الفرقة الأولى	

تخرج علي عبدالله أيوب من الكلية الحربية باختصاص مدرعات في نهاية عام ١٩٧٣، وتدرج في مختلف الرتب والمناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عماد، وعين وزيراً للدفاع عام ٢٠١٨.

وقد خدم أيوب في صفوف الفرقة الأولى بلبنان عام ١٩٨٢، ثم التحق بصفوف الحرس الجمهوري حتى وصل إلى قيادة «اللواء ١٠٣»، وعين بعدها قائداً للفرقة الرابعة، وتولى بعد ذلك قيادة الفيلق الأول في الجيش السوري. وفي شهر أيلول ٢٠١١ عُين نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة، وتمت ترقيته إلى رتبة عماد بتاريخ ٢٠١٢/١/١.

وعلى إثر تفجير خلية الأزمة في تموز ٢٠١٢، عُين أيوب رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة خلفاً للعماد فهد جاسم الفريج الذي أصبح وزيراً للدفاع. وفي ٢٠١٨/١/١ أصدر بشار الأسد قراراً بتعيين العماد على عبدالله أيوب وزيراً للدفاع خلفاً للعماد فهد جاسم الفريج.

ويعتبر العماد أيوب مسؤولاً مباشراً عن الجرائم التي ارتُكبت بحق السوريين، وخاصة منها الانتهاكات التي ارتكبتها الفرق الخامسة والسابعة والتاسعة والخامسة عشرة قوات خاصة، والتي تشكل بمجموعها الفيلق الأول الذي كان يقوده اللواء علي عبدالله أيوب قبل ترفيعه، وذلك خلال الفترة آذار-

أيلول ٢٠١١، وخاصة منها الجرائم التي ارتكبتها وحدات الفرقة الخامسة والسابعة والتاسعة التي كانت تنتشر في درعا، والفرقة الخامسة عشر التي ارتكبت انتهاكات واسعة في كل من السويداء وجسر الشغور في الأشهر الأولى من اندلاع الاحتجاجات السلمية.

كما يعتبر العماد عبد الله أيوب مشاركاً رئيساً في كافة الجرائم التي ارتكبتها قطعات الجيش السوري نظراً لمنصبه كنائب لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة وذلك منذ أيلول ٢٠١١ وحتى تموز ٢٠١٢.

ولدى توليه منصب رئيس لهيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة في تموز ٢٠١٢ وحتى بداية ٢٠١٨، أصبح العماد أيوب مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي تم ارتكبتها قطعات الجيش، وخاصة الجرائم التي وقعت في كل من: الغوطة الشرقية والغربية، وحمص، وحلب، وإدلب، وحماة، ودرعا، واللاذقية، ودير الزور، وغيرها من المدن والبلدات والقرى في سائر أنحاء القطر السوري.

وبحكم المسؤوليات التي تبوأها في منصبه كرئيس لهيئة الأركان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨؛ فإن العماد أيوب يعتبر المسؤول المباشر عن الجرائم التي ارتكبها الطيران الحربي والمروحي، وعن الجرائم التي ارتكبها عناصر شعبة المخابرات العسكرية التابعة لهيئة الأركان، إضافة إلى الجرائم التي ارتكبها عناصر إدارة المخابرات الجوية التابعة للقوى الجوية والدفاع الجوي التابعة لهيئة الأركان العامة. ومن ضمن هذه الجرائم: الهجوم الكيميائي على الغوطة الشرقية، وجرائم الفيلق الرابع اقتحام الذي أعلن العماد أيوب عن تأسيسه بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨، وكذلك الجرائم التي ارتكبها الفيلق الخامس طوعي لصالح قوات النظام.

ويضاف إلى سجل أيوب الدموي مسؤوليته المباشرة عن نزوح ملايين المدنيين داخلياً أو تهجيرهم خارج البلاد، وعن تدمير البنية التحتية والعمرانية لعدد كبير من المدن، على رأسها: حمص، وحلب، ودوما، وداريا، وكذلك عن الجرائم التي ارتكبها عناصر الميليشيات الأجنبية، وما نتج عن ذلك من تدمير بُنية النسيج المجتمعي السوري.

جدير بالذكر أن أيوب يعتبر من أبرز المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها القوات الروسية، إذ إنه قام بالدور الأبرز في تنسيق عمليات القصف الجوي الروسي، والتي أزهقت أرواح آلاف المدنيين، ويتمتع أيوب بعلاقات جيدة مع روسيا[١]، حيث يتقن اللغة الروسية، وخضع لعدة دورات عسكرية هناك، وأصبح يتمتع بحظوة في القوات المسلحة لدى تنامي النفوذ الروسي، وأسفر ذلك عن تعيينه بمنصب وزير الدفاع خلفاً للفريج مطلع عام ٢٠١٨، ولا يزال يتابع من منصبه الجديد أعمال رئاسة أركان الجيش والقوات المسلحة نظراً لشغور المنصب حتى الآن، حيث يتحمل مسؤولية الجرائم التي تم ارتكابها في الغوطة الشرقية، والهجوم الكيميائي الثاني على الغوطة الشرقية إضافة لتهجير أهالي الغوطة الشرقية، وأهالي الحجر الأسود ومخيم اليرموك، وعمليات التهجير القسري لسكان درعا.

....

(١) https//:sptnkne.ws/fXMd



العماد علي أيوب مع العميد سهيل الحسن



العماد علي أيوب مع المجرم الكيماوي الطيار العميد محمد يوسف حاصوري مرتكب مجزرة الكيماوي في خان شيخون بتاريخ ٢٠١٧/٤/٤

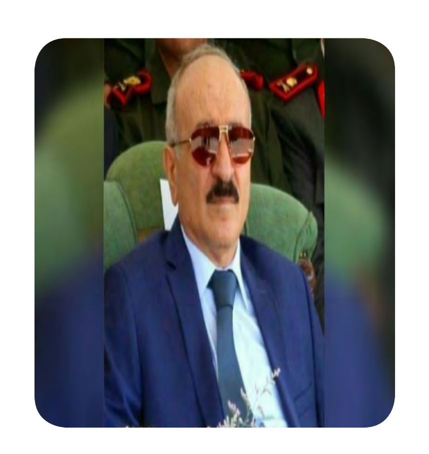


العماد علي أيوب مع الضباط الروس في قاعدة حميميم



العماد علي أيوب مع عناصر حزب الله اللبناني في القلمون الغربي

اللواء محمد خالد رحمون



موقع الخدمة الحالي

وزير الداخلية

معلومات عامة

مكان الولادة: خان شيخون - إدلب

١٩٥٧/٤/١

الاختصاص: كلية حربية - دفاع جوي

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	وزير الداخلية	٢٠١٨
٢	رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٧
٣	نائب رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٦
٤	رئيس فرع المخابرات الجوية المنطقة الجنوبية – حرستا.	٢٠١١-٢٠١٨
٥	رئيس قسم المخابرات الجوية - درعا	٢٠٠٤
٦	إدارة المخابرات الجوية	-

ولد محمد رحمون في خان شيخون بريف إدلب الجنوبي عام ١٩٥٧، وانخرط في السلك العسكري، حيث تخرج من الكلية الحربية باختصاص دفاع جوي وتم فرزه إلى إدارة المخابرات الجوية.

وفي عام ٢٠٠٤ تولى رئاسة قسم المخابرات الجوية في درعا برتبة مقدم، ثم تدرج في الرتب العسكرية والمناصب الأمنية حتى تسلم رئاسة فرع المخابرات الجوية في المنطقة الجنوبية والكائن في مدينة حرستا. وهو الفرع المسؤول عن محافظات المنطقة الجنوبية (دمشق وريفها، ودرعا، والقنيطرة، والسويداء) برتبة عميد، وذلك عام ٢٠١١، حيث أشرف على عمليات الاعتقال والاقتحام في مناطق حرستا، وعربين، ودوما، وأحياء برزة والقابون، وتولى عمليات التحقيق والتعذيب التي كانت تتم في الفرع الذي اعتُقل فيه وقتل عشرات الآلاف السوريين تحت التعذيب، كما تم إجبار من تبقى من المعتقلين على «دعم المجهودات الحربية» من خلال إجبارهم على حفر خنادق وأنفاق بالقرب من مبنى الفرع، ويطلق على فرع المخابرات الجوية بحرستا فرع الموت.

ووفقاً لشهادة خمس معتلقين تمكنوا من الفرار من فرع المخابرات الجوية بحرستا، نشرها تقرير مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (٢٠١٣) بعنوان «رحلة الهروب من الجحيم» فإن الفرع الذي كان يرأسه

العميد محمد رحمون، قد مورست فيه فظاعات غير مسبوقة، إذ يذكر «الدكتور سهيل نشيواتي» والذي تم اعتقاله لمدة عامين، التجاوزات الخطيرة فيه بقوله: «تمت مداهمة المنطقة التي أقطن بها وذلك بالتعاون مع مرشد، والمداهمة كانت مؤلفة من أكثر من ١٠٠ عنصر لاعتقادهم أنني أدير اجتماعات مع شباب جامعيين لمساعدة أهالي الخارجين عن القانون، أما عن المعاملة فحدث ولا حرج، فأنا لم أصل إلى الفرع إلا كل أعضاء جسدي محاطة بالدماء وعدة كسور بينها كسر بالجمجمة، وأثناء التحقيق والتعذيب كنت أفقد الوعي واستيقظ بالصدمات الكهربائية بإشراف رئيس الفرع شخصياً العميد محمد رحمون، وعند استراحتهم وأنا مقيد مغمض العينين وعارٍ تماماً كانوا يطفؤون السجائر بمقعدي وأنا جالس بعجلة السيارة تسمى(الدولاب) ومُنع عني الطعام والشرب تماماً».

وجاء في شهادة الناشطة «هنادي فيصل الرفاعي» عن تجربة اعتقالها في فرع المخابرات الجوية بحرستا مدة ٧ أشهر: «بتاريخ ١٥ آذار/مارس/٢٠١٢ وأثناء محاولتي تأمين أحد الضباط المنشقين في منطقة النبك ظهر لي وللأشخاص الذين كانوا برفقتي حاجز طيار للنظام استوقفنا، وعرف عناصر الحاجز الضابط المنشق فأنزلوه مع الآخرين وبدؤوا بضربهم، وتركوني في السيارة بعد أن أخذوا المفتاح، ولكني كنت أحتفظ بنسخة في حقيبتي وكان المكان خالياً من الأبنية والناس، وحينها سارعت بتشغيل السيارة وهربت فلحقوا بي في سيارة أخرى مع إطلاق نار لمسافة ١٥ كلم تقريبا حتى فقدت السيطرة ووقفت فأمسكوا بي، وتم تحويلي ومن معي إلى فرع المخابرات الجوية في حرستا، وهناك أدخلنا إلى مكتب العميد «محمد رحمون» في الطابق الثالث من المبنى وتم ضربنا على الدولاب في مكتبه، حيث كانت أيدينا مقيّدة إلى الخلف وعيوننا مغمضة».

وتحدث تقرير صادر عن الخارجية الفرنسية بعنوان التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري عن قسوة التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون في فرع المخابرات الجوية في حرستا، برئاسة العميد رحمون، والذي اتهم بالمشاركة في مجزرة الكيماوي (٢٠١٣) والتي أودت بحياة حوالي ١٤٠٠ شخص بينهم أطفال ونساء بالغوطة الشرقية، وذلك لارتباطه بأحد المشرفين على عمليات تجارب الأسلحة الكيماوية في «الوحدة ٤١٧» التابعة للمخابرات الجوية، ووفقاً لمعلومات مؤكدة فإن رحمون تسلم ملف الكيماوي بعد أن ترأسه اللواء علي مملوك عدة سنوات قبل الثورة.

ويخضع اللواء محمد رحمون «لعقوبات الخزانة الأمريكية» منذ بداية عام ٢٠١٧، مع ١٧ مسؤولاً و٦ كيانات، لدورهم في ارتكاب جرائم وحشية ضد الشعب السوري.

وفي مقابل العقوبات الأمريكية؛ بادر النظام إلى مكافأة العميد رحمون على جرائمه، حيث تمت ترقيته إلى رتبة لواء، وعُين نائباً لرئيس شعبة الأمن السياسي اللواء نزيه حسون مطلع عام ٢٠١٧، ثم عُين رئيساً للشعبة عقب تقاعد حسون، وتم إيفاده للمشاركة في مؤتمر أستانة والذي عقد بعد اتفاق روسي-تركي-إيراني عام ٢٠١٧.

ويعتبر اللواء رحمون المسؤول المباشر عن المجازر والانتهاكات المروعة التي تم ارتكابها في حرستا ودوما والقابون وبرزة وتشرين، وذلك في أثناء رئاسته لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري لعشرات الآلاف من الشباب والنساء والأطفال

الذين قُتل الكثير منهم تحت التعذيب. كما عُرف عن اللواء رحمون اعتقاله لمئات السيدات وأطفالهن بهدف الضغط على شباب عوائلهن من أجل تسليم أنفسهم للفرع الذي مارس فيه أبشع أساليب الإجرام وأطلق يده لعناصر الفرع، البالغ عددهم حوالي ١٠٠٠ عنصر، في عمليات الاقتحام التي كان يقوم بها الفرع في ريف دمشق في المناطق التي اقتحمها مراراً وتكراراً.

وفي ٢٠١٨/١١/٢٦ أصدر بشار الأسد المرسوم رقم ٣٦٠ القاضي بتعيين اللواء محمد خالد رحمون وزيراً للداخلية خلفاً للواء محمد الشعار، وتم تعيين اللواء ناصر ديب رئيساً لشعبة الأمن السياسي خلفاً للواء محمد رحمون.

يذكر أن اللواء محمد رحمون متزوج من سيدة تنتمي للطائفة العلوية وتنحدر من مدينة القرداحة مسقط رأس حافظ الأسد.

اللواء محمد إبراهيم الشعار



موقع الخدمة الحالي

وزير الداخلية السابق

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية ١٩٥٠

الاختصاص: الجيش والقوات والمسلحة – شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	وزير الداخلية	٢٠١١. ٢٠١٨
٢	قائد الشرطة العسكرية	
٣	رئيس فرع المنطقة ٢٢٧ في دمشق	٢٠٠٦
٤	رئيس فرع الأمن العسكري في حلب	
٥	رئيس فرع الأمن العسكري في طرطوس	
٦	خدم في لبنان كأحد ضباط شعبة المخابرات العسكرية	

ولد محمد الشعار بمدينة الحفة في ريف اللاذقية عام ١٩٥٠، وانتسب للجيش والقوات المسلحة عام ١٩٧١، حيث تدرج بالرتب العسكرية، وتولى عدة مناصب في شعبة المخابرات العسكرية، منها توليه مسؤولية الأمن في طرابلس بلبنان في ثمانينيات القرن الماضي، ورئيس الأمن العسكري في طرطوس، ورئيس فرع الأمن العسكري في حلب، ورئيس فرع المنطقة ٢٢٧ التابع لشعبة المخابرات العسكرية، ثم تولى رئاسة الشرطة العسكرية. وعلى الرغم من بلوغه سن التقاعد إلا إنه عُين في ١٤ نيسان ٢٠١١ وزيراً للداخلية حتى نوفمبر ٢٠١٨.

ويُعتبر اللواء الشعار أحد أعمدة الإجرام بلبنان في عهد غازي كنعان، حيث ارتكبت القوات السورية تحت إشرافه في طرابلس -بالتعاون مع الميليشيات العلوية في جبل محسن- مجزرة باب التبانة في كانون الأول ١٩٨٦، والتي راح ضحيتها نحو ٧٠٠ مدني من أهالي المدينة بعضهم من الأطفال، وأُطلق

عليه منذ ذلك الحين لقب «سفاح طرابلس»، وشاركه في تلك الجريمة كلٌ من: غازي كنعان، وعلي حيدر، وعلي عيد، وطارق فخر الدين[١].

ونظراً للدور الإجرامي الذي مارسه بلبنان؛ فقد اعتمد النظام على اللواء الشعار في ارتكاب المزيد من الانتهاكات في كل من لبنان وسوريا، حيث يُعتبر أحد أبرز الضالعين في ارتكاب مجزرة سجن صيدنايا عام ٢٠٠٨.

ولدى توليه وزارة الداخلية، بعد مرور حوالي شهر على اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ أمعن الشعار في ممارسة دوره الإجرامي، حيث جعل من بعض المخافر ومراكز شعبة الأمن السياسي أهدافاً لأعمال تخريبية مفتعلة تم إلصاقها بالمتظاهرين السلميين، وخاصة في مدينة حماة، حيث نسق مع أجهزة المخابرات تلك الاعتداءات التي تسببت في مقتل عناصر من قوى الأمن الداخلي بهدف إظهار المحتجين السلميين على أنهم قتلة.

جدير بالذكر أن اللواء محمد الشعار كان أحد أعضاء خلية الأزمة، وهو الوحيد الذي نجا من التفجير في مكتب الأمن الوطني بدمشق في ٢٠١٢/٧/١٨، والذي أدى إلى مقتل العماد داود راجحة وزير الدفاع، ونائبه العماد آصف شوكت، والعماد حسن توركماني، واللواء هشام بختيار مدير مكتب الأمن الوطني.

ويعتبر اللواء محمد الشعار مسؤولاً عن العديد من الجرائم والانتهاكات بحق الشعب السوري ومن أبرزها:

* عمليات قمع الثورة السورية والمتظاهرين عبر أجهزة وزارة الداخلية.

* كافة الجرائم والانتهاكات المرتكبة في سوريا خلال فترة وجوده كعضو في خلية الأزمة منذ توليه منصبه حتى ٢٠١٢/٧/١٨، وذلك لأن خلية الأزمة هي من كانت تقرر طريقة التعامل مع المتظاهرين والثورة بالمشاورة مع بشار الأسد.

* كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر قوى الأمن الداخلي خلال مساعدتهم لقوات النظام في المناطق الثائرة.

* كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر شعبة الأمن السياسي في سوريا، كون الشعبة تتبع إدارياً لوزارة الداخلية.

* كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر قوات حفظ النظام التي تشرف على عملها وزارة الداخلية.

* كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر وحدة المهام الخاصة التابعة لوزارة الداخلية.

* كافة الانتهاكات والجرائم التي وقعت في السجون التابعة لوزارة الداخلية.

ونظراً للجرائم التي ارتكبها اللواء الشعار بحق الشعب السوري، فقد تم إدراجه في قوائم العقوبات الغربية منذ منتصف عام ٢٠١١، حيث يخضع للعقوبات البريطانية[٢] والأوربية[٣] والكندية[٤].

(١) https//:www.metransparent.com/spip.php?article23591

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٧٤.

(٣) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٨٢.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ٠٧.



اللواء محمد الشعار أثناء اجتماعه بعدد من ضباط قوى الأمن الداخلي





اللواء واصل خالد السمير العويد



موقع الخدمة الحالي

نائب رئيس هيئة الأركان العامة

مكلف بتسيير أمور هيئة الأركان العامة

معلومات عامة

مكان الولادة: حيالين

ريف حماة الشمالي الغربي

الاختصاص: ضابط مشاة في الجيش السوري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	نائب رئيس هيئة الأركان مكلف بتسيير أمور الهيئة	٢٠١٨
٢	قائد الفرقة الخامسة	٢٠١٥
٣	رئيس أركان الفرقة الخامسة	٢٠١٢
٤	قائد اللواء ٨٨ الفرقة ٧	-

ولد واصل السمير في قرية حيالين بريف حماة الشمالي الغربي عام ١٩٥٨، وتخرج من الدورة ٣٢ بالكلية الحربية اختصاص مشاة، وعمل بعد تخرجه مدرباً عسكرياً في كلية الشؤون الفنية ثم نُقل بعد ذلك إلى الفرقة السابعة، وتدرج في المناصب العسكرية حتى شغل منصب قائد اللواء ٨٨ في الفرقة نفسها، حتى تم نقله إلى الفرقة الخامسة في درعا حيث شغل منصب رئيس أركان الفرقة الخامسة منذ عام ٢٠١٢، وعين قائداً للفرقة عام ٢٠١٥، واستمر في قيادتها حتى مطلع عام ٢٠١٨ حيث تم تعيينه نائباً لرئيس هيئة الأركان وتم تكليفه بتسيير أمورها بعد أن تم تعيين اللواء علي أيوب وزيراً للدفاع.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ شارك اللواء واصل السمير في عمليات القمع بدرعا، وخاصة في المناطق المحيطة بمدينة إزرع حيث يقع مركز قيادة الفرقة، حيث تورط في ارتكاب العديد من الانتهاكات عبر قيادته العمليات الهجومية، والتخطيط للعمليات العسكرية في الفرقة الخامسة، ويعتبر أحد أبرز المسؤولين عن مجزرة إزرع عام ٢٠١٣، إضافة لمسؤوليته عن عمليات القصف التي نفذتها الفرقة الخامسة والتي أدت إلى قتل المئات من المدنيين وتدمير منازلهم في المنطقة المحيطة بألوية الفرقة الخامسة، ومنها مجزرة الحراك في تموز ٢٠١٢.

ووفقاً لمصادر مطلعة فقد شارك اللواء واصل السمير في عمليات الحصار التي فرضتها قوات النظام على عدة بلدات في مناطق درعا ومنها بلدة محجة، وتعاون مع العميد وفيق ناصر في فرض مصالحات على تلك المناطق والبلدات، ونفذ خلال وجوده في الفرقة الخامسة عدة عمليات عسكرية أدت إلى مقتل عدد كبير من السوريين، وخاصة منها عملية «الكتيبة المهجورة» شرقي «إبطع» (٢٠١٦/١٠/٣١)، والتي راح ضحيتها أكثر من ٦٠ شخصاً، واعتقال عدد غير معروف، كما اتهم اللواء السمير بتصفية ٤٠ مدنياً بإعدامهم ميدانياً قرب مطار «خلخلة» عام [١] ٢٠١٤.

ويعتبر اللواء واصل السمير، مسؤولاً عن كافة الجرائم التي ارتكبتها الفرقة الخامسة منذ توليه رئاسة أركانها عام ٢٠١٢ وحتى نقله إلى رئاسة أركان الجيش في عام ٢٠١٨، وبعد ذلك يعتبر مسؤولاً عن العمليات التي يقوم بها الجيش منذ بداية ٢٠١٨، وذلك لتوليه مهمة تسيير أمور هيئة الأركان العامة في الجيش والقوات المسلحة.



اللواء واصل السمير برفقة العماد فهد جاسم الفريج

....

(١) زمان الوصل،

https//:www.zamanalwsl.net/news/article/93148/



اللواء واصل السمير برفقة العميد وفيق ناصر

اللواء سليم حربا



موقع الخدمة الحالي

نائب رئيس هيئة الأركان العامة
رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب

معلومات عامة

مكان الولادة: القرداحة-اللاذقية

الاختصاص: ضابط

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	نائب رئيس هيئة الأركان	٢٠١٨
٢	قائد قوات النظام في المنطقة الشمالية	٢٠١٥
٣	محلل سياسي	٢٠١٢ - ٢٠١٥
٤	مدير كلية الحرب العليا الأكاديمية العسكرية العليا	٢٠١١

ينحدر سليم حربا من منطقة القرداحة التابعة لمحافظة اللاذقية، وهو حاصل على شهادة دكتوراة في العلوم العسكرية من روسيا، وقد دأب على الظهور كمحلل إستراتيجي في القنوات الفضائية وفي الصحف والمواقع الإخبارية منذ عام ٢٠١٢.

وكان حربا قد خدم قبل ذلك مديراً لكلية الحرب العليا، وهي إحدى كليات الأكاديمية العسكرية العليا برتبة عميد، ثم أُوعز له بالظهور كمدني للدفاع عن النظام على القنوات الإعلامية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، لكنه تدرج في الرتب العسكرية خلال الفترة نفسها حتى وصل لرتبة لواء عام ٢٠١٥.

ولدى بدء التدخل الروسي في أيلول ٢٠١٥؛ ظهر اللواء سليم حربا ببزته العسكرية مرة أخرى في مهرجان «سوريا أقوى» الذي نظمته وزارة الثقافة التابعة لحكومة النظام، وكذلك في جبل النوبة بريف اللاذقية الشمالي في كانون الأول ٢٠١٥، ثم تولى قيادة العمليات العسكرية في ريف اللاذقية الشمالي بدعم روسي، وشاركت معه في العمليات ميليشيا «صقور الصحراء» التي ظهر قائدها، محمد جابر، برفقة حربا.

وفي شباط ٢٠١٦؛ عُين حربا مديراً عاماً للمنظمة الأوروبية للأمن والمعلومات في سوريا بناء على تكليف رسمي من قبل الأمين العام للمنظمة السفير الدكتور هيثم أبو سعيد، وفي شهر أيار من

العام نفسه كُلّف حربا بقيادة قوات النظام في المنطقة الشمالية بما في ذلك عمليات حلب، والتي أدت إلى مقتل وتهجير عدد كبير من أبناء مدينة حلب وتدمير عدد كبير من منازل الأحياء الشرقية من المدينة.

وفي كانون الثاني ٢٠١٧؛ شارك اللواء حربا ضمن وفد النظام إلى أستانة، بالإضافة لعدد من ممثلي النظام كاللواء عدنان حلوة المتهم بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب السوري، والعقيد سامر بريدي، ورئيس الوفد بشار الجعفري.

ويعتبر اللواء حربا المسؤول المباشر عن العمليات التي أسفرت عن مقتل وتهجير عدد كبير من المدنيين في مناطق ريف اللاذقية الشمالي وشرقي سكة الحجاز في أرياف حماة الشمالي الشرقي، وإدلب الشرقي، وحلب الجنوبي، وذلك في أواخر العام ٢٠١٧، حيث قاتل إلى جانب قائد «قوات النمر» سهيل الحسن.

وفي نيسان ٢٠١٨ عُين اللواء حربا نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة، وشارك في معارك السيطرة على الغوطة الشرقية في الفترة نفسها، ما أدى إلى مقتل أكثر من ألف مدني وتهجير أكثر من ١٠٠ ألف نسمة من الغوطة الشرقية، كما شارك بنفسه في معارك السيطرة على أحياء التضامن واليرموك والقدم، وشارك في أيلول ٢٠١٨ في الاجتماع العسكري والأمني الذي عُقد في بغداد بمشاركة العراق وإيران وروسيا وسوريا كرئيس للوفد السوري.

وفي كانون الأول ٢٠١٨، عُين اللواء سليم حربا رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في حلب خلفاً للعميد مالك عليا الذي تم تعيينه بمنصب قائد الحرس الجمهوري.





من مشاركة اللواء سليم حربا في اجتماعات الأستانة



اللواء سليم حربا في أول ظهور له في أيلول من عام ٢٠١٥ بعد ارتدائه البزة العسكرية

اللواء علي يونس مملوك



موقع الخدمة الحالي

مدير مكتب الأمن الوطني

معلومات عامة

مكان الولادة: دمشق ١٩٤٩

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

إدارة المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير مكتب الأمن الوطني	٢٠١٢
٢	مدير إدارة المخابرات العامة	٢٠٠٥-٢٠١٢
٣	مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠٠٣-٢٠٠٥
٤	رئيس فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية	١٩٧٠

ولد علي مملوك في مدينة دمشق عام ١٩٤٩ لأسرة علوية مهاجرة من لواء إسكندرون، وله تاريخ طويل في تأسيس أركان القمع والمؤسسات الأمنية، حيث شارك اللواء محمد الخولي في جهاز المخابرات الجوية، وأوكلت إليه مهمة رئاسة فرع التحقيق في المخابرات الجوية، وتدرج في مناصبها حتى تسلم إدارتها ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ويعتبر الصندوق الأسود لأسرار النظام السوري.

ويعود السجل الجنائي لمملوك إلى ثمانينات القرن الماضي، حيث نشر المركز الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سوريا قائمة (٢٠٠٢) تضم ٧٦ ضابطاً طالبت بمحاكمة هؤلاء الضباط بسبب ارتكابهم جرائم أو الإيعاز بارتكابها، فقد كان مملوك برتبة مقدم عندما أوكلت إليه مهمة الإشراف على البرنامج الكيمائي للنظام، كما كان أحد الضباط المشرفين على تجارب الأسلحة الكيميائية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، وعلى استخدامها ضد معتقلين سياسيين بسجن تدمر في «الوحدة ٤١٧» التابعة للمخابرات الجوية والواقعة بالقرب من استراحة «الصفا» في منطقة أبو الشامات بالبادية السورية، حيث تم تجريب الأسلحة الكيمائية على المعتقلين، ومن ثم محو آثار الجريمة في المنطقة عبر قصفها بالطيران الحربي.

وفي عام ٢٠٠٥ تولى مملوك رئاسة جهاز المخابرات العامة «أمن الدولة»، وعمل على تطوير الإدارة وتزويدها بأساليب جديدة للمراقبة وقمع الحريات العامة في سوريا، وأصبح منذ ذلك الحين الواجهة

المخابراتية للنظام السوري، حيث أوكلت إليه مهمة التنسيق مع أجهزة الاستخبارات العالمية بما فيها الأمريكية والأوربية والإيرانية وبعض الأجهزة العربية، مما أتاح له مجال الإمساك بعدد كبير من ملفات النظام خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ كلّف بشار الأسد علي مملوك بمهمة قمع المظاهرات نظراً لما يملكه من باع طويل في تقنيات القمع، كما أنيطت إليه مسؤولية غرفة العمليات بإدارة المخابرات العامة، حيث تم تخصيص مقر لاجتماع خلية الأزمة كل يوم جمعة، وهو اليوم الذي كانت تنطلق فيه المظاهرات الشعبية، وكان مملوك يقدم كافة تقاريره لبشار الأسد مباشرة باعتبار تبعية جهاز أمن الدولة مباشرة لرئاسة الجمهورية.

ونظراً لسجله القمعي؛ فقد وضعت الولايات المتحدة اللواء علي مملوك ضمن قائمة العقوبات ضد منتهكي استخدام تقنيات الحاسوب بإيران وسوريا في نيسان ٢٠١٢، وذلك نتيجة إشرافه على برنامج للاتصالات موجه ضد مجموعات المعارضة، حيث شمل البرنامج الدعم التكنولوجي والتحليلي الذي قدمته وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية. ووفقاً لبيان وزارة الخزانة الأميركية فإن اللواء علي مملوك عمل مع الإيرانيين على تأمين التكنولوجيا والتدريب إلى سوريا بما في ذلك تكنولوجيا الرقابة على الإنترنت، كما طلب من إيران تأمين التدريب لجهاز المخابرات العامة السورية حول أساليب الرقابة على وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من أدوات الإنترنت الأخرى، وأكد البيان تورط مديرية المخابرات العامة السورية في ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد المدنيين، شملت الاعتقال التعسفي وسوء معاملة المعتقلين ووفاتهم أثناء احتجازهم لدى جهاز المخابرات العامة.

وفي أعقاب عملية اغتيال خلية الأزمة في سوريا تم تعيين اللواء علي مملوك على رأس مكتب الأمن الوطني خلفاً لهشام بختيار والذي قُتل «متأثراً بجراحه» (تموز ٢٠١٢)، حيث أشرف مملوك، ومن مكتب الأمن الوطني، على عمل كافة أجهزة المخابرات، وزودها بتوجيهات عامة فيما يتعلق بعمليات القمع والانتهاكات والمجازر التي ارتكبت بحق السوريين في المعتقلات وأقبية التعذيب.

ويعتبر علي مملوك المسؤول المباشر عن ارتكاب الانتهاكات التالية:

* الجرائم التي ارتكبها عناصر إدارة المخابرات العامة في الفترة الممتدة ما بين بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى شهر تموز من عام ٢٠١٢.

* الجرائم التي ارتكبتها أجهزة المخابرات السورية الرئيسية الأربعة: إدارة المخابرات العامة، وإدارة المخابرات الجوية، وشعبة المخابرات العسكرية، وشعبة الأمن السياسي، وما ارتكبه قادة أجهزة الأمن تحت إشرافه من انتهاكات وعلى رأسهم: اللواء جميل الحسن، واللواء رفيق شحادة، واللواء محمد رحمون، واللواء محمد محلا، واللواء نزيه حسون، واللواء محمد ديب زيتون، واللواء أديب سلامة، والعميد جودت الأحمد، والعميد قصي ميهوب، والعميد وفيق ناصر.

* وقد امتد إرهاب اللواء علي مملوك إلى خارج سوريا، حيث اتُهم بتزويد الوزير اللبناني الأسبق ميشال سماحة بمتفجرات وأموال من أجل تنفيذ مجموعة من التفجيرات والاغتيالات في لبنان، وقد تم الإلقاء القبض على ميشال سماحة الذي اعترف بدور علي مملوك في التخطيط لتلك العمليات

الإرهابية. وفي شهر تموز ٢٠١٦، أصدرت صحيفة «نيويورك تايمز» «تقريراً» حمّل فيه أقرباء الصحفية الأمريكية ماري كولفين المراسلة الحربية لوكالة «صاندي تايمز» البريطانية النظام السوري مسؤولية قتل ابنتهم، وفي ٢٠١٦/٧/٩ تم رفع دعوى رسمية تحمل الرقم «Case ١:١٦-cv-١٤٢٣.» أمام محكمة فيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن على الجمهورية العربية السورية، حيث اتهم أقرباء الصحفية عشرة مسؤولين سوريين من ضمنهم: ماهر الأسد، وعلي مملوك، ورفيق شحادة بتهمة قتل الصحفية ماري كولفين في حي بابا عمرو في ٢٠١٢/١/٢٢ بالإضافة إلى قتل المصور الصحفي الفرنسي ريمي أوشليك.

وبناء على هذا السجل الدموي فقد تم إدراج اللواء علي مملوك في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣]، والتي حملته المسؤولية المشتركة عن الجرائم التي تم ارتكابها بحق الشعب السوري.

وعلى الرغم من التهم الموجهة إلى علي مملوك على المستوى الدولي؛ إلا إنه دأب في السنوات الماضية على زيارة العديد من العواصم العربية والعالمية، حيث زار كلاً من مصر، وروسيا، وإيطاليا بوساطة من مدير الأمن العام اللبناني عباس إبراهيم، والتقى وزير الداخلية الإيطالي ورئيس الاستخبارات الإيطالية، ولم يتم اعتقاله على الرغم من ورود اسمه في قائمة العقوبات السوداء، مما يثير التساؤلات حول جدية الاتحاد الأوربي في الوقوف بوجه الأعمال الإرهابية.



لقاء علي مملوك مع ممثلي المخابرات الروسية والإيرانية والعراقية في روسيا

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٩٥.
(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٣.
(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٦.



اللواء علي مملوك مع ممثل الاستخبارات الروسية في دمشق



اللواء علي مملوك مشاركاً في لقاء جمع بشار الأسد
برئيس لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي

اللواء جميل حسن



موقع الخدمة الحالي

متقاعد

معلومات عامة

مكان الولادة: القرنية - حمص ١٩٥٢

الاختصاص: المخابرات الجوية

م	الموقع	ملاحظة
	مواقع الخدمة السابقة	
١	مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠٠٩ - ٢٠١٩
٢	فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشرقية	٢٠٠٩
٣	مسؤول مطار المزة العسكري	٢٠٠٧
٤	إدارة المخابرات الجوية	

يعتبر اللواء جميل حسن مدير إدارة المخابرات الجوية أحد أعتى مجرمي الحرب في سوريا، وهو صاحب المقولة الشهيرة: «أنا على استعداد لقتل مليون شخص وبعدها خذوني إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي».

ولد في قرية القرنية بمحافظة حمص عام ١٩٥٢، وانتسب إلى الكلية الحربية عام ١٩٧٢ باختصاص دفاع جوي، وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة لواء بتاريخ ٢٠٠٩/١/١، وعُين مديراً لإدارة المخابرات الجوية بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١، خلفاً للواء عبدالفتاح قدسية.

ونظراً لسجله الدموي في قمع المعارضين؛ فقد تم التمديد للواء الحسن كمدير لإدارة المخابرات الجوية سبع مرات على التوالي منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨، وكان آخر تمديد له بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٨ حتى تاريخ ٢٠١٨/٧/١٨ بموجب مرسوم صادر عن بشار الأسد مخالفاً بذلك كافة الأنظمة والقوانين الناظمة لخدمة الضباط في الجيش السوري، وذلك من أجل الإبقاء عليه كمدير لإدارة المخابرات الجوية التي تعتبر من أسوأ الأجهزة الأمنية السورية وأكثرها إجراماً.

وكان اللواء جميل حسن قد خدم كمعاون لمدير إدارة المخابرات الجوية إبان تكليف اللواء عبدالفتاح قدسية مديراً للإدارة، وعمل قبلها رئيساً لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الشرقية في ديرالزور عام ٢٠٠٩، حيث اشترك مع اللواء جامع جامع رئيس فرع المخابرات العسكرية في ديرالزور

آنذاك بممارسة الإساءات وارتكاب الانتهاكات بحق المدنيين والتدخل في الحياة العامة وفي دوائر الدولة وابتزاز المواطنين ونشر التشيع في محافظتي ديرالزور والرقة.

ومع انطلاق الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ ظهر جميل حسن كأحد أبرز المتورطين في أعمال الاعتقال العشوائي والابتزاز والسرقة والتعذيب وقتل المتظاهرين، حيث وجه رؤساء فروعه في المحافظات السورية بقتل المتظاهرين وتوقيف أعداد كبيرة منهم، والاندساس في صفوف المتظاهرين ومن ثم إطلاق النار عليهم، وتصفية المسؤوليين غير المرضي عنهم في الدولة، وافتعال التفجيرات في الوحدات الشرطية ودوائر الدولة ودوريات كتائب حفظ النظام التابعين لوزارة الداخلية، كما حدث في حي الميدان بدمشق، وفي حماة وحلب وديرالزور وغيرها.

وقد مارس اللواء جميل حسن خلال فترة الثورة سياسة تمييز طائفي مقيتة، حيث بادر إلى نقل معظم العناصر والضباط السُنة من إدارة المخابرات الجوية وإعادتهم للخدمة في صفوف الجيش، واستبدلهم بعناصر وضباط من الطائفة العلوية حتى بلغت نسبة العلويين في الإدارة نحو ٩٩٪.

كما منح اللواء حسن صلاحيات مطلقة لكافة الوحدات العسكرية، وخاصة منها المطارات ووحدات الدفاع الجوي والقوى الجوية، لانتقاء العناصر والضباط من هذه الوحدات والاستحواذ على أسلحتها، والسيطرة على المطارات التابعة لها واستخدام طائراتها في مهام القمع الممنهج.

ويعتبر اللواء جميل حسن أحد المسؤولين بشكل مباشر عن كافة عمليات القتل التي تمت بواسطة طائرات النظام الحربية والمروحية، حيث أطلق اليد للعميد سهيل الحسن بشكل خاص، ولرؤساء أفرع وأقسام المخابرات الجوية بشكل عام لقصف وقتل وتشريد واعتقال المدنيين دون حسيب أو رقيب.

وفي مقابلة مع وكالة سبوتنيك الروسية تحدث اللواء جميل حسن عن ضرورة الحسم العسكري على شاكلة ما وقع في مدينة حماة عام ١٩٨٢، حيث كان مشاركاً في المجازر التي ارتكبتها قوات النظام بالمدينة وكان برتبة ملازم أول آنذاك، وتحدثت شهادات موثقة عن دور الحسن في قتل واعتقال وتعذيب عدد كبير من أهالي مدينة حماة، والمشاركة في عمليات اغتصاب النساء والفتيات لدى اجتياح المدينة.

وهي السياسات نفسها التي دأب على ممارستها والإيعاز باعتمادها في فروع إدارة المخابرات الجوية منذ عام ٢٠١١، حيث تحدث عنصر أمن منشق يدعى «آفاق أحمد» عن تلقيه أوامر مباشرة من جميل الحسن بقتل كافة المحتجين المتوجهين لفك الحصار عن مدينة درعا بعد أن طوقتها قوات النظام، وهي الحادثة التي سميت فيما بعد «مجزرة صيدا»، والتي قتل خلالها حمزة الخطيب وتامر الشرعي إثر تعرضهما لأبشع عمليات التعذيب قبل مقتلهما حالهما كحال عشرات الآلاف من الشعب السوري.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، عن عنصر مخابرات منشق يدعى «عمر»، وكان مساعداً في مكتب المدير بوحدة العمليات

الخاصة التابعة للمخابرات الجوية فرع دمشق، قوله: إن عملية مجزرة صيدا تمت وفق أوامر مباشرة من قبل اللواء جميل حسن، وقد تمكن «مركز توثيق الانتهاكات» من توثيق ٩٨ وفاة بدرعا في ٢٩ نيسان ٢٠١١، في حين قدر «عمر» أن عدد القتلى بلغ ١٢٠ شخصاً.

وقال «عمر»: «استشار مديري، العقيد سهيل حسن في وحدة العمليات الخاصة نائبه، فواز قبير، واتفقا على تنظيم كمين للمتظاهرين قرب الإسكان العسكري في صيدا. تمت المحادثة في المكتب الذي أعمل فيه. كما ناقشا ما سيُقال لوسائل الإعلام: حيث اتفقوا على القول أن من خرجوا في مسيرات إلى درعا إسلاميين جاؤوا لاختطاف النساء والأطفال من مناطق يغلب عليها العنصر المسيحي. ثم رأيت سهيلاً يتصل باللواء جميل حسن، مدير المخابرات الجوية، ليحصل على موافقته على العملية. وكان بينه وبين اللواء حسن خط مباشر، وقد استخدم هذا الخط. لم أتمكن من سماع ما قاله اللواء جميل حسن، لكن افترضت أنه وافق على المهمة، لأنه بعد ذلك بقليل، بدأت القوات تغادر القاعدة في المزة إلى درعا. وعندما عادت القوات في المساء، جلبوا معهم ١٢٠ جثماناً لمتظاهرين قتلى وضعوهم في القاعدة، وكذلك ١٦٠ معتقلاً. وقد رأيت القوات تُنزل الجثامين من الحافلات وسألت أحد الجنود عن عددهم. وكلفني سهيل الحسن بترتب قافلة لمصاحبة الشاحنات التي ستعيد الجثث إلى درعا».

والمسؤولون عن هذه المجزرة وغيرها من المجازر في دمشق وريفها وحلب بشكل مباشر هم:

الاسم	المنصب
اللواء جميل حسن	مدير إدارة المخابرات الجوية
اللواء أديب سلامة	مدير إدارة المخابرات الجوية وسابقاً رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية
اللواء عبد السلام فجر محمود	رئيس فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية
اللواء غسان إسماعيل	نائب مدير إدارة المخابرات الجوية سابقاً رئيس فرع العمليات الخاصة في إدارة المخابرات الجوية
العقيد سهيل حسن	رئيس فرع العمليات في إدارة المخابرات الجوية ولاحقاً رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية
العقيد قصي ميهوب	ضابط من الادارة، تم إرسالة إلى درعا في بداية المظاهرات للإشراف على العمليات هناك

كما ورد اسم اللواء جميل حسن في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش صدر في عام ٢٠١٢، تحت عنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية

منذ مارس/آذار ٢٠١١»، حيث وردت شهادات إدانته في الصفحات ٤٩-٥٠ من التقرير.

يذكر أن اللواء جميل حسن خاضع للعقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية، منذ عام ٢٠١١ وذلك لإشرافه المباشر على عمليات العنف التي كان يقوم بها عناصر إدارة المخابرات الجوية ضد السوريين.

كما ذكرته سامانثا باور، مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الأمن ضمن قائمة تضم أسماء مسؤولين عسكريين في النظام عام ٢٠١٦، مؤكدة وجود تقارير موثقة تؤكد ارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين السوريين بأشكال عدة، وتوعدتهم بالملاحقة.

والحقيقة هي إن إجرام اللواء جميل حسن قد فاق جميع أقرانه من قادة الأجهزة الأمنية، حيث أصدرت إدارته حوالي ٣٣ ألف مذكرة اعتقال، عدا عن عشرات آلاف المغيبين قسرياً، والقتلى منهم جراء التعذيب الممنهج، حيث تحدث تقرير منظمة العفو الدولية **«إنه يحطم انسانيتك»** التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا عن أساليب التعذيب التي مارستها أجهزة المخابرات، ووثقت في تقرير صدر عام ٢٠١٥ بعنوان: **«لو تكلم الموتى»** الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية العديد من عمليات القتل التي نفذتها تلك الأجهزة بقيادة اللواء حسن.

جدير بالذكر أن اللواء جميل حسن هو الأب الروحي للعميد سهيل الحسن وميليشياته، ولديه علاقة ممتازة مع روسيا، حيث يحتفظ في مكتبه بثلاث أعلام روسية إضافة لعلم النظام، وقد قام بتكريم عدد من المنتسبين لقوات «النمر»، ومنحهم شهادات تقدير روسية تم إصدارها من قبل قائد القوات الروسية في سوريا. وفي ٧ يوليو ٢٠١٩ صدر قرار بإعفاء جميل الحسن من منصبه وتعيين اللواء غسان جودت إسماعيل خلفاً له.












Syrian Arab
Armed Forces

اللواء محمد ديب زيتون



موقع الخدمة الحالي

متقاعد

معلومات عامة

مكان الولادة: الجبة - القلمون

١٩٥١/٥/٢٠

الاختصاص: إدارة المخابرات العامة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير إدارة أمن الدولة	٢٠١٢- ٢٠١٩
٢	رئيس شعبة الامن السياسي	٢٠٠٩
٣	إدارة أمن الدولة	

في السنوات التي سبقت الثورة كان اللواء محمد ديب زيتون يعمل في رئاسة شعبة الأمن السياسي، وفي أعقاب انفجار خلية الأزمة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨؛ تم تعيينه مديراً لإدارة أمن الدولة والتي تُعرف باسم «جهاز المخابرات العامة» خلفاً للواء علي مملوك والذي عُين مديراً لمكتب الأمن الوطني.

ولمحمد زيتون سجل قديم في عمليات القمع؛ إذ إنه تولى ملفات التحقيق مع مجموعة «إعلان دمشق» عام ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الحين يعتبر زيتون من المقربين من بشار الأسد في ملفات القمع السياسي، خاصة وأن شعبة الأمن السياسي تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية.

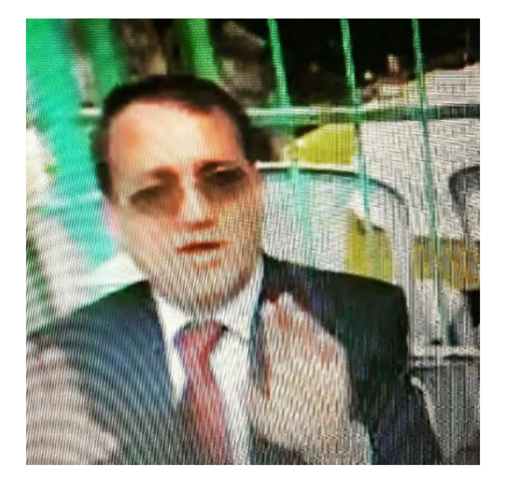
ومن أبرز الانتهاكات التي تورط بها اللواء زيتون ما يلي:

- كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر شعبة الأمن السياسي خلال وجوده في منصب رئاسة الشعبة خلال الفترة الممتدة ما بين بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى تموز من عام ٢٠١٢، وتم وضعه على رأس قائمة من ٧٧ مسؤولاً أمنياً تورطوا في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، حيث يؤكد تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» تصدر فرع الأمن السياسي مشهد القمع في مدينة درعا، وتورطه في ارتكاب عدد من كبير من المجازر والاعتقالات بحق المدنيين، بما في ذلك اعتقال الأطفال، وإطلاق النار على متظاهرين وقتل عدد منهم في عدة حوادث وقعت ما بين مارس وأبريل ٢٠١١. الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي لفرض حظر سفر وتجميد أصول اللواء محمد ديب «٢٠١١/٥/٩» جراء دوره في "أعمال العنف ضد المتظاهرين».

- وفي مقابلات مع أربع من ضحايا التعذيب أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش تورط اللواء محمد ديب زيتون بالإضافة لعدد من ضباط الأمن السياسي في ممارسة التعذيب الممنهج، وذلك وفق تقرير أصدرته المنظمة عام ٢٠١٢ بعنوان: «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، حيث تحدث الشهود في الصفحات ٥٥-٥٩ من التقرير عن كيفية تعرضهم للتعذيب على أيدي عناصر إدارة الأمن السياسي، وفي أفرع الأمن السياسي في كلٍّ من إدلب، وحمص، واللاذقية، ودرعا.

- ويعتبر اللواء زيتون مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر إدارة أمن الدولة منذ بداية تسلمه إدارة أمن الدولة في تموز ٢٠١٢ وحتى الآن، حيث تابع زيتون مسيرته الإجرامية خلفاً للواء علي مملوك، ومارست أفرع إدارة المخابرات العامة تحت سلطته أسوأ أنواع التعذيب وامتهان الإنسانية داخل سجونها، إضافة لجرائمها خارج تلك السجون، ويمكن العثور على توثيق دقيق لبعض تلك الانتهاكات في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر عام ٢٠١٥ بعنوان: «الموت في كل مكان»[١] حول جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب، وخاصة حول الجرائم التي ارتكبها فرع أمن الدولة بحلب.

- كما تورط اللواء زيتون في عمليات القمع والحصار والتنكيل الجماعي بحق المدنيين في حمص، وخاصة في حي الوعر، والتي أسفرت عن تهجير أهل الحي قسراً.



ونتيجة لسجله الإجرامي بحق الشعب السوري؛ فقد تم إدراج اللواء محمد ديب زيتون في قوائم العقوبات البريطانية[٢] والأوربية[٣] والكندية[٤] والأمريكية ، حيث اشترك في العديد من الأعمال الإجرامية مع اللواء علي مملوك وعملا سوية في عدد الملفات ذات الحساسية العالية وخصوصاً فيما يتعلق بإقامة علاقات وإجراء اتصالات مع أجهزة الاستخبارات الخارجية، حيث سافرا إلى العديد من الدول، أبرزها إيطاليا التي زاروها منتصف عام ٢٠١٦ عبر طائرة خاصة والتقيا مسؤول المخابرات الخارجية الإيطالية. وفي يوليو ٢٠١٩، صدر قرار بإعفاء اللواء محمد ديب زيتون وتعيين اللواء حسام لوقا مديراً لإدارة أمن الدولة خلفاً له.

وليس لزيتون ظهور إعلامي أو صورة منشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولم يتم العثور إلا على الصورة المرفقة مع هذا التقرير.

وفي شهر يوليو ٢٠١٩ صدر قرار بإحالة اللواء محمد ديب زيتون للتقاعد وتعيين اللواء حسام لوقا خلفاً له.

....

(١) للمزيد راجع الصفحة ٤٤ من التقرير.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢٥٨.

(٣) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٦.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٠.

اللواء حسام محمد لوقا



موقع الخدمة الحالي

مدير إدارة المخابرات العامة

معلومات عامة

مكان الولادة: خناصر - حلب

الاختصاص: ضابط في مخابرات النظام

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير إدارة المخابرات العامة	٢٠١٩
٢	رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٨
٣	معاون مدير إدارة المخابرات العامة	٢٠١٦
٤	رئيس فرع الأمن السياسي في حمص	٢٠١١
٥	رئيس فرع الأمن السياسي في حماة	٢٠١١

ينحدر حسام بن محمد نوري آنية لوقا من بلدة خناصر بريف حلب الشرقي، وهو شركسي الأصل[١]، تخرج من الكلية الحربية في عام ١٩٨٤، ثم انتدب عام ١٩٨٧ إلى وزارة الداخلية وكان وقتها برتبة ملازم حيث تم تعيينه بقسم شرطة حي الشعار، وتدرج في الرتب والمناصب حتى تولى رئاسة قسم الشعار وهو برتبة مقدم، وتم ندبه إلى شعبة الأمن السياسي، حيث استلم رئاسة قسم أمن الشرطة في فرع حلب، ونقل بعد ذلك إلى قسم الأمن السياسي في عفرين.

وفي فترة لاحقة نُقل لوقا إلى فرع دمشق حيث عين رئيساً لقسم الدارسات، وعُين بعد ذلك رئيساً لقسم قطنا بالأمن السياسي، ثم أعيد إلى فرع دمشق وخدم في تلك الفترة مع اللواء رفيق شحادة الذي كان يرأس فرع الأمن السياسي في دمشق، وأصبح معاوناً لرئيس فرع الأمن السياسي في حمص.

وفي عام ٢٠٠٤ تسلم لوقا رئاسة فرع حمص وبقي في المنصب حتى عام ٢٠٠٩، حيث تم نقله تأديبياً إلى مركز الشعبة بدمشق بتهمة هدر المال العام وباختلاس أموال الدولة[٢]، حيث قام ببناء منزل مخصص لرئيس الفرع كلف خزينة الدولة عشرات الملايين وبشكل يتجاوز حدود المعقول وتمت إحالته

(١) نزح أجداد اللواء حسام لوقا إلى خناصر في الموجة الثالثة من موجات نزوح الشراكس في منطقة القوقاز على إثر الغزو الروسي لأراضي السلطنة العثمانية في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩١٩.

(٢) كوَّن حسام لوقا شبكات فساد مع محافظ حمص الأسبق إياد غزال.

إلى لجنة تحقيق، إلا أن حظوته عند رئيس شعبة الأمن السياسي آنذاك أتاحت له مجال الاستمرار بعمله في شعبة الأمن السياسي.

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ عُين لوقا رئيساً لفرع الأمن السياسي بحماة، حيث تورط في ارتكاب عدد من المجازر بحق أبناء المدينة التي تم اجتياحها من قبل الجيش والشبيحة، وفي ٢٠١١/١٢/٢٩ تم نقله إلى حمص رئيساً لفرع الأمن السياسي ونائباً لرئيس اللجنة العسكرية والأمينة في المدينة، وتورط في تلك الفترة بارتكاب عدد من المجازر وعمليات التعذيب داخل مبنى الفرع، كما اتهم بتجنيد عدد كبير من أهالي خناصر بريف حلب الشرقي في الميليشيات التابعة للنظام، ولعب دوراً محورياً في ضمان استمرار إمدادات النظام لمدينة حلب عن طريق خناصر بعد أن كان مقاتلو المعارضة قد سيطروا على الطريق الدولي دمشق-حلب المار بإدلب.

وفي شهر مايو ٢٠١٤ تولى حسام لوقا مهمة التفاوض مع مقاتلي المعارضة للخروج من أحياء حمص القديمة، وبقي في رئاسة فرع الأمن السياسي في حمص حتى شهر حزيران من عام ٢٠١٦ حيث تم تعيينه معاوناً لمدير إدارة المخابرات العامة اللواء محمد ديب زيتون.

في شهر أيار من عام ٢٠١٧ وبعد تهجير أهالي حي الوعر تم اختيار اللواء حسام لوقا لرفع علم النظام في الحي الذي ارتكب به عدداً من المجازر، ولدى سيطرة قوات النظام على محافظة درعا؛ لعب اللواء حسام لوقا دوراً في تجنيد شباب المحافظة بالحرس الجمهوري وكان يخبر الوجهاء أن روسيا لن تدوم طويلاً في سوريا وأن الحامي الوحيد لهم هو النظام السوري. ونظراً للدور الذي مارسه في تلك الفترة؛ فقد تم تعيينه رئيساً لشعبة الأمن السياسي خلفاً للواء محمد رحمون الذي تم تعيينه وزيراً للداخلية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٩.

وفي ٧ يوليو ٢؛ عُين اللواء حسام لوقا مديراً لإدارة المخابرات العامة خلفاً للواء محمد ديب زيتون، كما تم تعيين اللواء ناصر العلي خلفاً له.

يذكر أن اللواء حسام لوقا مدرج في العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية بسبب مسؤوليته عن عدد من الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

اللواء ناصر العلي



موقع الخدمة الحالي

رئيس شعبة الأمن السياسي

معلومات عامة

مكان الولادة: مقطع حجر- منبج -حلب

الاختصاص: ضابط في شعبة الأمن السياسي

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٩
٢	رئيس فرع الأمن السياسي في دمشق	٢٠١٤
٣	رئيس فرع الأمن السياسي في طرطوس	٢٠١٣
٤	رئيس فرع الأمن السياسي في حلب للمرة الثانية	٢٠١٢
٥	رئيس فرع الأمن السياسي في درعا لثاني مرة	٢٠١١
٦	رئيس فرع الأمن السياسي في حلب لأول مرة	
٧	رئيس فرع الأمن السياسي في درعا لأول مرة	

ينحدر ناصر العلي من قرية مقطع حجر التابعة لمنطقة منبج بريف حلب الشرقي، وهو سني من عشيرة الحديدين، وتربطه صلة قرابة بوزير الدفاع الأسبق العماد فهد جاسم الفريج.

تطوع اللواء ناصر العلي في ثمانينيات القرن الماضي في كلية الشرطة، وبعد تخرجه برتبة ملازم تم فرزه إلى شعبة الأمن السياسي، وتم تعيينه بعد ذلك ضابطاً برتبة ملازم أول في فرع الأمن السياسي بحلب.

وفي الأمن السياسي، تنقل ناصر العلي في عدة أقسام هي: الدراسات والطلاب والأحزاب، وانتدب إلى قسم الأمن السياسي في عفرين، وعين بعد ذلك ضابطاً برتبة رائد في فرع الأمن السياسي بدير الزور، ثم نُقل إلى فرع التحقيق في دمشق برتبة مقدم، ونقل بعدها إلى فرع الأمن السياسي بدرعا حيث تمت ترقيته لرتبة عقيد وتعيينه رئيساً لفرع الأمن السياسي.

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ كان ناصر العلي رئيساً لفرع الأمن السياسي

في مدينة حلب برتبة عميد، إلا أن بشار الأسد قرر إعادته إلى فرع الأمن السياسي بدرعا خلفاً للمجرم العميد المجرم عاطف نجيب (ابن خالة بشار الأسد) والذي نُقل من منصبه نتيجة الأفعال الشنيعة التي تورط فيها وتسببت بحراك شعبي كبير في المحافظة وتمتد بعد ذلك إلى باقي المحافظات السورية.

وفي أثناء خدمته بدرعا؛ شارك ناصر العلي في محاولات إخماد الحراك الشعبي، وكان أحد الضباط الذي شاركوا في عمليات قوات النظام في محافظة درعا وبالأخص بمركز المحافظة، حيث تم توجيه عدة اتهامات للعميد ناصر بالقيام باحتجاز المعتقلين في ظروف سيئة فضلاً عن القيام بعمليات تعذيب ممنهجة بحقهم والتي أدت لمقتل عدد كبير منهم تحت التعذيب.

كما عمد ناصر العلي إلى تشكيل ميليشيات موالية للنظام من أبناء قريته مقطع حجر وقسم من أبناء عشيرة الحديدين في المنطقة بالتعاون مع قريبه العماد فهد جاسم الفريج.

ولدى دخول فصائل المعارضة مدينة حلب، وسيطرتهم على أجزاء منها؛ أُعيد تعيين ناصر العلي رئيساً لفرع الأمن السياسي بالمدينة في أغسطس ٢٠١٢، ليتابع مسيرته الإجرامية بحق أبناء الشعب السوري، إذ إنه لم يتوان عن المشاركة في قصف مدينة منبج التي ينحدر منها، وذلك وفقاً لإفادة النقيب المنشق عبدالرحمن التاجر الذي قال في شهادته: «العميد ناصر العلي رئيس فرع الأمن السياسي بحلب، هو المسؤول عن قصف مدينة منبج كونه ابن المدينة وكان هناك أشخاص يتواصلون مع العميد لإعطائه الإحداثيات»[١]، كما أنه حوّل أعلى المبنى الذي كان يقطن به بالقرب من منطقة الزهراء بمدينة حلب لمكان تمركز قناصة النظام.

وفي عام ٢٠١٣ نُقل العلي إلى مدينة طرطوس رئيساً لفرع الأمن السياسي في المحافظة، حيث بقي فيها لعدة أشهر ثم عُين رئيساً لفرع الأمن السياسي بدمشق في منتصف عام ٢٠١٣.

وفي ٧ يوليو ٢٠١٩ صدر مرسوم بتعيينه اللواء ناصر العلي رئيساً لشعبة الأمن السياسي خلفاً للواء حسام لوقا الذي تم تعيينه مديراً لإدارة المخابرات العامة، وذلك عقب إزاحة اللواء ناصر ديب من منصب معاون رئيس شعبة الأمن السياسي وتعيينه مديراً لإدارة الأمن الجنائي من أجل إتاحة المجال لتسمية اللواء ناصر العلي رئيساَ لشعبة الأمن السياسي كون ناصر ديب قبل ناصر العلي في تسلسل الأقدمية العسكرية.

يذكر أن اللواء ناصر العلي مدرج في **العقوبات البريطانية**[٢] **والأوروبية**[٣] **والكندية**[٤] منذ عدة سنوات بسبب مسؤوليته عن عدد من الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

....

(١) أورينت نت، نقيب اتهمته صحيفة نرويجية يرد: أنا عبدالرحمن التاجر.. وهذه قصتي!،

http://tiny.cc/xg4c9y

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٣٦.

(٣) ترتيبه في العقوبات الأوربية ١٠٥.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ١١٠.



اللواء عبدالفتاح سليمان قدسية



موقع الخدمة الحالي

نائب مدير مكتب الأمن الوطني

معلومات عامة

مكان الولادة: حماة ١٩٥٣

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

القوات الخاصة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	نائب مدير مكتب الأمن الوطني	تموز ٢٠١٢
٢	رئيس شعبة المخابرات العسكرية	٢٠٠٩
٣	مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠٠٥
٤	ضابط في إدارة المخابرات الجوية	
٥	الحرس الجمهوري	
٦	القوات الخاصة	

خدم عبدالفتاح قدسية في القوات الخاصة، وفي الحرس الجمهوري حيث رُقي إلى رتبة عميد وأصبح من المقربين من باسل الأسد، ثم انتقل إلى إدارة المخابرات الجوية حيث تدرج بالرتب العسكرية حتى تولى قيادة إدارة المخابرات الجوية عام ٢٠٠٥.

وتولى عملية التحقيق في اغتيال القيادي في «حزب الله» اللبناني عماد مغنية بدمشق عام ٢٠٠٨، وعُين إثر ذلك رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية عام ٢٠٠٩، واستمر في منصبه ذلك حتى تموز من عام ٢٠١٢ حيث تم تعيينه نائباً لمدير مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، وتعيين اللواء رفيق شحادة خلفاً له.

ويعرف اللواء قدسية بقسوته في التعامل مع المعارضين ونزعته الطائفية، وله أعداء كثر في السلك الأمني أبرزهم اللواء جميل الحسن الذي يكن له عداوة شديدة.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان اللواء عبدالفتاح قدسية على رأس شعبة المخابرات العسكرية، والتي مارست دوراً أساسياً في عمليات القمع، كونها الجهاز الأكبر من بين أجهزة المخابرات الأربعة التابعة للنظام، وكان اللواء عبدالفتاح قدسية أحد أعضاء خلية الأزمة التي تم تفجير مقرها في تموز من عام ٢٠١٢.

ويعتبر قدسية أحد أكبر الضباط المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر شعبة المخابرات العسكرية خاصة وعناصر باقي الأجهزة الأمنية في سوريا، ومن أبرز الاتهامات الموجهة إليه:

* المسؤولية المباشرة عن كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر شعبة المخابرات العسكرية في الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ وتموز ٢٠١٢، وذلك خلال توليه منصب رئيس الشعبة، حيث كان له دور أساسي في عمليات القمع والاعتقال التعسفي في درعا ودمشق وريفها، كما يعتبر مسؤولاً عن الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في مدينة حماة قبل أن يسيطر عليها النظام بشكل كامل، وكذلك الجرائم والانتهاكات في حمص وريفها وفي مدينة النبك.

* المسؤولية المباشرة عن كافة الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في أفرع وأقسام شعبة المخابرات العسكرية سواء المركزية أو الفرعية في فترة رئاسته لها، وعلى رأسها: فرع فلسطين(١)، وفرع التحقيق العسكري(٢)، وفرع المنطقة(٣)، وفرع الدوريات(٤)، وعن جرائم ضباط تلك الأفرع والأقسام، وعلى رأسهم: اللواء وفيق شحادة، والعميد ياسين ضاحي، والعميد وفيق ناصر، والعميد لؤي العلي، والعميد محمد زمريني، والعميد مازن الكنج، والعقيد مفيد وردة، وغيرهم.

* المسؤولية المشتركة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة المخابرات الأربعة في سوريا، بحكم منصبه كنائب لمدير مكتب الأمن الوطني الذي يشرف على عمل هذه الأجهزة.

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فقد ورد اسم اللواء عبد الفتاح قدسية في عدد من التقارير الدولية التي وثقت الجرائم والانتهاكات في سوريا ومنها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، وتقرير «أقبية التعذيب» الذي وثق الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية، وتقرير «لم نر مثل هذا الرعب من قبل» الذي وثق ارتكاب قوات الأمن السورية جرائم ضد الإنسانية في درعا، وتقرير«لو تكلم الموتى» الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية» الذي وثق عمليات القتل التي نفذها أجهزة المخابرات السورية، وتقرير منظمة العفو الدولية «إنه يحطم إنسانيتك» التعذيب والمرض والموت في سجون

....

(١) شهداء تحت التعذيب في فرع فلسطين ٢٣٥:

https//:www.safmcd.com/martyr/index.php?id7=

(٢) شهداء تحت التعذيب في فرع التحقيق العسكري ٢٤٨:

https://www.safmcd.com/martyr/index.php?id=5

(٣) شهداء تحت التعذيب في فرع المنطقة ٢٢٧:

https//:www.safmcd.com/martyr/index.php?id4=

(٤) شهداء تحت التعذيب في فرع الدوريات ٢١٦:

https//:www.safmcd.com/martyr/index.php?id3=

سوريا» الذي وثق أساليب التعذيب الممنهجة التي اتبعتها المخابرات السورية في قمع الشعب السوري.
كما تم إدراج اللواء عبدالفتاح قدسية في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣] والأمريكية بسبب مسؤوليته عن عدد كبير من الجرائم والانتهاكات التي وقعت ضد المدنيين.

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢١٨.
(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٩.
(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٣.

اللواء ناصر سميع ديب



موقع الخدمة الحالي

رئيس شعبة الأمن السياسي

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة - اللاذقية

الاختصاص: الشرطة - الأمن السياسي

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	مدير إدارة الأمن الجنائي	٢٠١٩
٢	نائب رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٨
٣	معاون رئيس شعبة الأمن السياسي بدمشق	٢٠١٧
٤	رئيس الفرع الاقتصادي بالأمن السياسي في دمشق	٢٠١١
٥	رئيس فرع الأمن السياسي في حماة	٢٠٠٩
٦	رئيس فرع الأمن السياسي في اللاذقية	٢٠٠٤
٧	ضابط في الأمن السياسي	١٩٩٥

ينحدر اللواء ناصر ديب من منطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية من عائلة علوية. انتسب في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم باختصاص شؤون إدارية. وفي عام ١٩٨٧ تم ندبه إلى وزارة الداخلية حيث عمل في عدد من قيادات الشرطة بالمحافظات السورية كضابط في أقسام المالية وأقسام الآليات والمركبات.

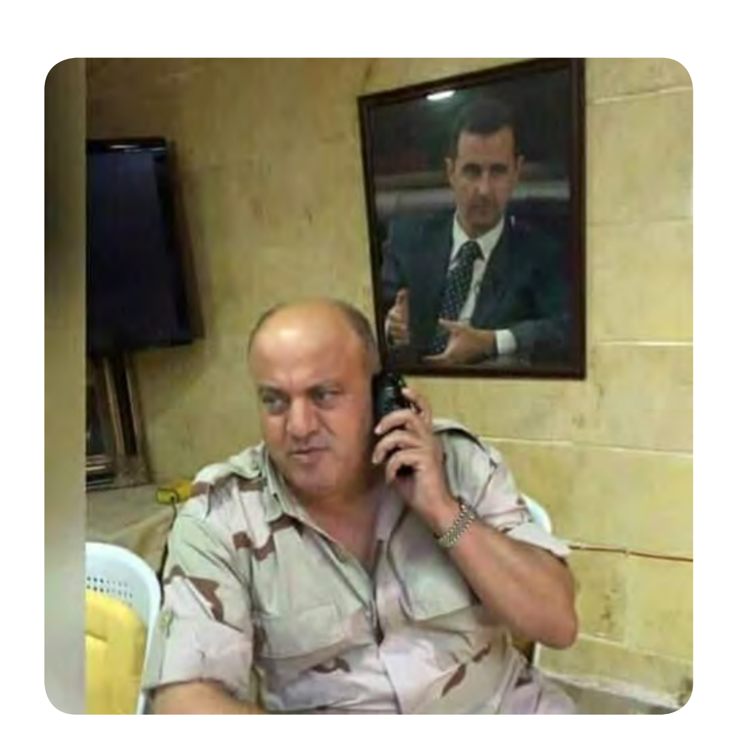
وفي عام ١٩٩٥ تم فرزه إلى شعبة الأمن السياسي، حيث عمل كضابط في فروع اللاذقية وحلب ودرعا وحماة، وفي عام ٢٠٠٤ تم تعيينه رئيساً لفرع الأمن السياسي في اللاذقية، واستمر بها حتى عام ٢٠٠٩، لينقل بعد ذلك إلى حماة رئيساً لفرع الأمن السياسي بها حتى آب ٢٠١١، وتسبب في هذه الفترة بقتل عدد من المدنيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية.

وفي العام نفسه؛ ادعى ناصر ديب أنه مريض بالقلب وحصل على تقارير طبية مزورة لإثبات ذلك، وتم نقله إلى مقر شعبة الأمن السياسي بدمشق بوساطة من رئيس الشعبة آنذاك اللواء محمد ديب زيتون، حيث كُلف برئاسة الفرع الاقتصادي حتى عام ٢٠١٧.

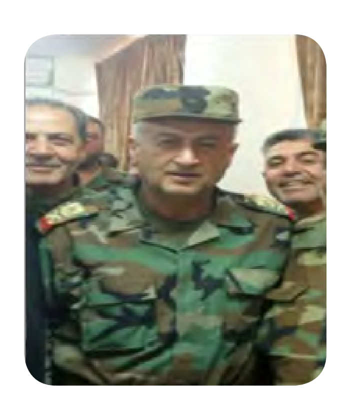
واستمر اللواء ناصر ديب في منصبه معاوناً لرئيس شعبة الأمن السياسي حتى تاريخ ٢٠١٩/٧/٧،

حيث تم تعيينه مديراً لإدارة الأمن الجنائي التابعة لوزارة الداخلية، حيث تمت إزاحته من منصب معاون رئيس شعبة الأمن السياسي من أجل إتاحة المجال لتسمية اللواء ناصر العلي رئيساً لشعبة الأمن السياسي كون ناصر ديب يأتي قبل ناصر العلي في تسلسل الأقدمية العسكرية.

وتتحدث المصادر عن جمع اللواء ناصر ديب ثروة كبيرة تقدر بملايين الدولارات وامتلاكه عدداً من السفن التجارية، وذلك من خلال استغلال الوظائف التي تولاها، حيث يُتهم بتلقي الرشوة والفساد والاختلاس، كما يصفه المقربون منه بضعف الشخصية والخوف وعدم القدرة على القيادة.



اللواء طلال شفيق مخلوف



موقع الخدمة الحالي

قائد الحرس الجمهوري

معلومات عامة

مكان الولادة: القرداحة - اللاذقية ١٩٥٨/١٢/١

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

الحرس الجمهوري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الحرس الجمهوري	٢٠١٦
٢	نائب قائد الحرس الجمهوري	٢٠١٥
٣	قائد اللواء ١٠٥ حرس جمهوري	٢٠١١

التحق طلال مخلوف منذ مرحلة مبكرة في الجيش السوري، وترقى في الرتب والمناصب بسرعة كبيرة نتيجة لانتمائه إلى عائلة مخلوف التي تنحدر منها أنيسة مخلوف والدة بشار الأسد، بالإضافة إلى قربه من باسل الأسد حيث انتسب معه لدورة المهندسين القياديين.

ومع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١؛ كان طلال مخلوف قائداً للواء «١٠٥ حرس جمهوري» برتبة عميد، وهو لواء هجومي من ألوية الحرس الجمهوري، وكان له دور بارز في عمليات قمع وقتل المحتجين العزل المشاركين في المظاهرات السلمية والاعتصامات بدوما وحرستا في ريف دمشق، وكذلك في نوى بمحافظة درعا.

ونتيجة لسجله الإجرامي، فقد ورد اسم طلال مخلوف في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، وبحسب شهادات مقاتلين من «اللواء ١٠٥» الذي كان يقوده طلال مخلوف، فإنه قد أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، ومن الأمثلة على أوامر القتل التي وثقتها «هيومن رايتس ووتش»:

- «أحمد»، جندي من الحرس الجمهوري، كان متمركزاً بدوما في نيسان ٢٠١١، والذي أكد أن العميد طلال مخلوف قائد اللواء «١٠٥ حرس جمهوري»، أعطى وحدته أوامر شفهية بـ «وقف المظاهرات وإطلاق النار إذا رفض الناس التفرق».[٥٢]

- «جمال»، جندي آخر من اللواء «١٠٥»، والذي أكد بدوره أن العميد طلال مخلوف أعطى

أوامر شفهية بـ «إطلاق النار على المتظاهرين»، قائلاً: «في ٢٧ آب كنا على مقربة من مشفى الشرطة في حرستا. تقدم منّا حوالي ١٥٠٠ متظاهر مطالبين بالإفراج عن متظاهر مصاب كان داخل المستشفى، كانوا يرفعون أغصان الزيتون، ولم تكن معهم أسلحة. كان هناك نحو ٣٥ جندياً من الجيش وحوالي ٥٠ عنصراً من المخابرات عند نقطة التفتيش، كان معنا أيضاً سيارة جيب عليها مدفع آلي. عندما اقترب المتظاهرون لمسافة تقل عن ١٠٠ متر، فتحنا النار. سبق وتلقينا أوامر بأن نفعل هذا من العميد. أصيب خمسة متظاهرين بالرصاص، وأعتقد أنه قد مات واحد أو اثنين منهم».

وفي قائمة العقوبات التي أصدرتها سويسرا نهاية عام ٢٠١١، كان طلال مخلوف من ضمن ١٩ شخصية عسكرية ومدنية، كما أنه خاضع لعقوبات رديفة من قبل الاتحاد الأوربي نتيجة الجرائم التي ارتكبها أو شارك في ارتكابها بحق المدنيين.

كما يخضع اللواء طلال مخلوف لعقوبات من الحكومة البريطانية منذ عام ٢٠١٥، وكذلك «لعقوبات الخزانة الأمريكية» منذ بداية عام ٢٠١٧ بالإضافة، وذلك في قائمة نشرتها الخزانة الأمريكية تضم ١٧ مسؤولاً في النظام السوري، وستة كيانات أخرى تتبع للنظام السوري، لدورها في ارتكاب النظام السوري لجرائم وحشية ضد أبناء الشعب السوري.

وتشير المصادر إلى استخدام مستودعات اللواء «١٠٥» الذي كان يقوده طلال مخلوف من أجل تخزين مواد كيميائية من «المعهد ١٠٠٠» التابع للبحوث العملية، حيث تم نقل مواد كيميائية على مدار أسبوع قبل قدوم المراقبين الدوليين إلى سوريا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨، في نيسان ٢٠١٣.

ولطلال مخلوف دور بارز في إبرام صفقات السلاح التي تم استخدامها ضد المدنيين العزل، حيث كشفت مصادر عسكرية عن قيامه بإبرام صفقة سلاح أمريكية الصنع من أوكرانيا نهاية عام ٢٠١٤، وذلك عن طريق ضابط في وزارة الدفاع الأوكرانية يسمى Peter Mehed، حيث تم شحن تلك الأسلحة إلى سوريا عبر ميناء أوديسا، ويمكن الاطلاع على كامل التقرير باللغة الأوكرانية، وعلى المستندات المتعلقة به في نهاية هذا التقرير.

وفي مطلع كانون الثاني ٢٠١٦، عُين اللواء طلال مخلوف قائداً للحرس الجمهوري خلفاً للواء بديع حسن علي، حيث كان اللواء طلال نائباً له في الفترة السابقة، وكان للحرس الجمهوري تحت قيادته الدور الأبرز في المجازر التي ارتُكبت بحلب الشرقية، حيث قام عقب بسط السيطرة عليها بمنح كل جندي شارك في المعركة مكافأة مقدارها ٥٠ ألف ليرة سورية، وخاصة في مناطق بني زيد والليرمون والكاستيل، وكذلك للجنود الذين قاتلوا في ميدعا وحوش الفارة بغوطة دمشق.

كما شاركت قوات الحرس الجمهوري تحت قيادته في الجرائم والانتهاكات التي وقعت أثناء حملة النظام للسيطرة على وادي بردى وعلى الغوطة الشرقية، ويتحمل اللواء طلال كافة الجرائم التي ارتكبها اللواء «١٠٥» بشكل خاص والحرس الجمهوري بشكل عام طوال فترة قيادته لهما، حيث قُتل الآلاف وشرد مئات الآلاف من أبناء حلب وحمص ودمشق وريف دمشق في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية ووادي بردى.




IVAN
SIDORENKO



صورة تجمع اللواء طلال مخلوف مع المدعو أبي عجيب القيادي في ميليشيات أبي الفضل العباس والتي تم إلحاقها بالحرس الجمهوري



MINISTRY OF DEFENCE OF UKRAINE

Ukraine, Kyiv, 03168, 6 Povitroflots'kyi Ave, phone: +380 (044) 2357218 email: admou@mil.gov.ua

2 December 2014

To: Talal Makhlouf
Brig. Gen.

This is to inform you that the first batch of equipment is formed in entire accordance with all of your latest suggestions and includes the following items:

assault rifle 5.45 mm AK-74 x 600 pcs
battle rifle 7.62 mm SCAR-H x 725 pcs
sniper rifle 8,58 mm APR 338 x 62 pcs
mortar 60 mm M224A1, LM-60K Commando x 16pcs
mortar 81 mm M252 x 95 pcs
mortar 120 mm M120 x 8 pcs
man-portable air-defense system SA-18 Grouse x 75 pcs
individual field medical kit MOJO123 IFAK Aid Bag x 12000 pcs
thermal goggle binocular NO/TG7 x 340 pcs
thermal eye L-3 Renegade 320 x 340 pcs

The shipment is to be effected strictly within the time limits of the schedule approved as part of the agreement.

Thank you for being so attentive to details. Hope we can continue to have opportunities to work together.

Sincerely

Deputy Minister
Ministry of Defence of Ukraine
Colonel

P. Mehed



Игорь Б　　　　　　　　　　　　　　　　　　10 декабря 2014 г., 11:51
Получатель: evgen krtz　　　　　　　　　　　　　　　　Скрыть детали

Приветствую.

Дали добро на отправку груза. Можете приступать, корабль готов к погрузке. Еще раз сверьте все по согласованному перечню заявки сирийцев.

all of your latest suggestions and includes the following items:

assault rifle 5.45 mm AK-74 x 600 pcs
battle rifle 7.62 mm SCAR-H x 725 pcs
sniper rifle 8,58 mm APR 338 x 62 pcs
mortar 60 mm M224A1, LM-60K Commando x 16pcs
mortar 81 mm M252 x 95 pcs
mortar 120 mm M120 x 8 pcs
man-portable air-defense system SA-18 Grouse x 75 pcs
individual field medical kit MOJO123 IFAK Aid Bag x 12000 pcs
thermal goggle binocular NO/TG7 x 340 pcs
thermal eye L-3 Renegade 320 x 340 pcs

The shipment is to be effected strictly within the time limits of the schedule approved as part of the agreement.

Thank you for being so attentive to details. Hope we can continue to have opportunities to work together.



Игорь Б 9 декабря 2014 г., 10:07
Получатель: evgen krtz Скрыть детали
Ответ:

Хорошо. Скажи своим, чтобы обязательно перепроверили количество и комплектность.

Наименование	*Ед. измерения*	*Количество*
штурмовая винтовка калибра 5.56 мм SCAR-L	*Шт.*	725
штурмовая винтовка калибра 7.62 мм SCAR-H	*Шт.*	725
снайперская винтовка APR 338 калибра 8,58 мм	*Шт.*	62
60 мм миномет типа M224A1, LM-60K Commando	*Шт.*	16
81 мм миномет типа M252	*Шт.*	95
120 мм миномет типа M120	*Шт.*	8
ПЗРК типа Stinger	*Шт.*	75
Аптечка индивидуальная MOJO132 IFAK Aid Bag	*Шт.*	12000
Цифровой бинокль-тепловизором NO-TG7	*Шт.*	725
Цифровой прицел-тепловизор Renegade 320	*Шт.*	725

8 декабря 2014 г., 16:56 пользователь evgen krtz <evgenkrtz@gmail.com> написал:

> Привет. С 72 и 92 бригад сняли по две машины, сейчас меняют номера и тенты, к вечеру закончат. Завтра Камазы будут готовы к отправке из Белой Церкви.
> Детали маршрута: E95/M05; далее съезд на трассу E50/M12 после Умани; поворот на T0202; поворот на T0207; поворот на P71; поворот на P54/P71; поворот на P71; поворот на P75 (Балта); выезд на T1603; поворот на T1603; P33; T1614; поворот на T1616/T1634; поворот на E95/M05.
> Схема маршрута.
> Ориентировочное время в пути 7ч.30 мин.
> Отправка запланирована на 22:00. Прибытие в 5:30.

Додаток 1

Щодо
пріоритетних потреб матеріально-технічної допомоги Збройним Силам України

Летальне ОВТ		
№	**Найменування**	**Кількість**
1.	Стрілецьке озброєння сил спеціальних операцій і боєприпаси до нього:	
	*a. Гвинтівка снайперська калібру 7,62*51 мм типу APR 308, SAKO TRG, AX*	120
	b. Гвинтівка снайперська напівавтоматична калібр 308 Win (7,62х51 мм) типу Heckler&Koch, M110.	30
	*c. снайперська гвинтівка APR 338 калібру 8,58*70 мм*	100
	d. штурмова гвинтівка калібру 5,56 мм. SCAR-L	1000
	e. штурмова гвинтівка калібру 7,62 мм. SCAR-H	1000
	f. крупнокаліберні снайперські гвинтівки калібру 12.7 та 14.5 типу Barrett M107(M82) з прицілом AN/PVS-10	150
	g. набої калібр 5.56×45mm	200000
	h. .308 набої калібр 7,62х51мм НАТО	150000
	i. .338 набої калібр 8,58х70 мм НАТО	100000
	j. .50 набої калібр 12,7х99 мм НАТО	80000
2.	60 мм міномет типу M224A1, LM-60K Commando	40
3.	Міни до 60 мм міномету M224A1	20000
4.	81 мм міномет типу M252	145
5.	Міни до 80 мм міномету M252	43500
6.	120мм міномет типу M120	40
7.	Міни до 120мм міномету типу M120	16000
8.	Ручні гранатомети типу MGL-140	720
9.	Постріли до ручного гранатомету типу MGL-140	72000
10.	Пускові пристрої для переносних протитанкових ракетних комплексів типу Javelin (TOW II)	80
11.	Ракети до ПТРК Javelin (TOW II)	420
12.	Переносні зенітно-ракетні типу Stinger	150
13.	Бронетранспортери типу MRAP	280
14.	Автомобілі типу HUMMER для комплектування 4 легких маневрених бригад	4х328= 1312
15.	Сигнальні міни натяжного принципу дії типу M-49 (49A), MK-2, MiE.Mle50(56)	20000
16.	Радіопідривники з можливістю передачі сигналу від 2 до 10 км. типу "1670 remote firing device	40 к-тів

	Не летальне ОВТ	
1.	Радіолокаційні станції контр-батарейної боротьби типу:	
	a. AN/TPQ-49 (V)	24
	b. AN/TPQ-36 (V)	8
	c. AN/TPQ-37 (V)	4
	d. EQ-36 (AN/TPS-53)	5
2.	Безпілотні літальні апарати (для ведення тактичної розвідки і забезпечення вогневого ураження)	15
	a. Радіус дії до 2 км.	80
	b. Радіус дії до 25 км.	20
	c. Радіус дії до 50 км.	15
	d. Радіус дії до 100 км.	5
3.	Радіостанції типу:	
	a. RF-7800V-HH 10 Вт	320
	b. RF-7800M-DS001	32
	c. RF-7800H-MP 150 Вт	90
	d. RF-7800M-HH001 50 Вт	90
	e. RF-7800H-MP 20 Вт	94
	f. RF-7800H-MP 400 Вт	6
	g. RF-7800W-OU	48
4.	Медичне обладнання та засоби евакуації	
	a. вертольоти медичної евакуації типу UH-1	4
	b. мобільний медичний госпіталь з медичним устаткуванням	4 к-ти
	c. броньований санітарний транспорт	20
	d. санітарні автомобілі типу HUMMER	32
	e. медичні комплекти типу S.T.O.M.P.	261
	f. аптечка індивідуальна MOJO132 IFAK Aid Bag	52000
	g. джгут кровоспинний (турнікет)	14500
5.	Тактичне та стрілецьке обладнання:	
	a. окуляри нічного бачення (AN/PVS-15 + L4 NVG HEAD MOUNT);	1500
	b. цифрові тепловізійні приціли (Renegade – 320)	1500
	c. цифровий тепловізійний бінокуляр (NO-TG7)	1500
	d. коліматорні тактичні приціли (MICRO T-1 2 MOA (CompM4s)	3000
	e. лазерні цілепоказчики (BOB Laser BOB-26-III 50mW (532nm. 1xCR23A)	500
	f. голографічні приціли (EOTECH EXPS2 65 MOA)	100
	g. окуляри нічного бачення для пілотів вертольотів	50
6.	Системи раннього попередження нападу та охорони периметру	100
7.	Акустичні системи виявлення пострілів зі стрілецької зброї (мобільні)	100

اللواء جمال محمود يونس



موقع الخدمة الحالي

رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية

معلومات عامة

مكان الولادة: منطقة القرداحة - اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية	٢٠١٨
٢	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حمص	٢٠١٦ - ٢٠١٧
٣	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حماة كما تولى رئاسة اللجنة في ٢٠١٧	٢٠١٤- ٢٠١٥
٤	قائد الفوج ٥٥٥ – الفرقة ٤	٢٠١١ - ٢٠١٣

يعد اللواء جمال يونس من أبرز الشخصيات التي ارتكبت جرائم إنسانية وانتهاكات واسعة النطاق ضد الشعب السوري، ففي بداية الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١، كان يونس قائداً للفوج «٥٥٥» التابع للفرقة الرابعة برتبة عميد ركن، وربطته علاقة وطيدة بماهر الأسد الذي كلفه بمهام قمع المتظاهرين في محافظة ريف دمشق، وكان له سجل دموي في الانتهاكات التي وقعت بمعضمية الشام، وداريا، والقابون، وزملكا بريف دمشق، بالإضافة إلى العمليات التي تمت تحت قيادته في مدينة نوى بريف درعا الشمالي، حيث أصدر أوامر مباشرة بإطلاق النار على المتظاهرين والاعتقال التعسفي لشبان تلك المناطق.

ولا يتحفظ يونس على نزعته الطائفية المغالية، وحقده الدفين على مخالفيه من أبناء الطوائف الأخرى، إذ دأب على القول أن والده من شيوخ الطائفة العلوية وأنه أحد أعضاء المجلس العلوي، واعتبار أبناء السنة أعداء لطائفته، مما دفعه لارتكاب جرائم وانتهاكات واسعة على أسس طائفية بحتة، حيث شارك إثر نقله مع وحدته العسكرية (الفوج ٥٥٥) إلى محافظة حمص أواخر عام ٢٠١١ في الأعمال القتالية بأحياء بابا عمرو والخالدية والبياضة، وتورط من خلال هذه الأعمال بقتل المئات من المدنيين نتيجة إعطائه أوامر لضباطه وعناصره باستخدام كافة الأسلحة المتاحة لدى وحدته ضد المدنيين، ومنها: العربات المدرعة «BMP»، والمدافع الرشاشة، والهاون، وراجمات الصواريخ الكورية.

وبالإضافة إلى سجله الدموي في درعا وحمص وريف دمشق، يعتبر اللواء جمال يونس مسؤولاً

بصورة مباشرة عن الدمار والقتل والتهجير الذي حصل في مدينة حماة وريفها الشرقي والجنوبي وريف حماة الشمالي إضافة إلى ريف إدلب الجنوبي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث قام الفوج «٥٥٥» تحت إمرته بجرائم واسعة النطاق، وتم تكريمه من قبل مركز الإمام المهدي «الشيعي» مكافأة على الجرائم التي ارتكبها في تلك المنطقة.

وفي أثناء خدمته بريف حماة الشرقي تورط جمال يونس في تجارة النفط مع تنظيم «داعش» قبل انحساره من ريف حماة الشرقي، حيث ورد اسمه في برقية مسربة بهذا الخصوص تحمل الرقم ٤٢١١ تاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ صادرة عن الفرع «٢١٩» التابع لشعبة المخابرات العسكرية.

كما ورد اسمه في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، ووفقاً للمقاتل المنشق عن الفوج ٥٥٥ «أسامة» فإن قائد الفوج جمال يونس: أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين أثناء انتشار قواته بالمعضمية في ضواحي دمشق.

وأكد عسكري منشق آخر يدعى «عمران» أن جمال يونس قدم للضباط تحت إمرته ورقة من ماهر الأسد تتضمن تعليمات «باستخدام كل الوسائل الممكنة» لقمع المتظاهرين؛ «فصوب الضباط بنادقهم نحونا وهددونا بالقتل إن لم نطلق النار مباشرة على المتظاهرين».

ودفع تراكم الأدلة الموثقة ضد جمال يونس بالمجلس الأوروبي لإضافته ضمن قائمة العقوبات التي صدرت عام ٢٠١٢. إلا أن ذلك لم يردعه عن الاستمرار في سجله الإجرامي؛ ففي عام ٢٠١٤؛ عُين اللواء جمال يونس رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حماة خلفاً للواء شوقي يوسف إضافة لعمله كقائد للفوج «٥٥٥»، وشهدت المحافظة في تلك المرحلة ارتكاب جرائم غير مسبوقة في حق المدنيين، بالإضافة إلى الشروع في تجنيد مقاتلين بالفيلق الخامس عقب تكليفه بهذه المهمة خلفاً للواء موفق أسعد نائب لرئيس هيئة الأركان العامة. كما عُين رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حمص في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وفي ٢٠١٨/٢/٢١، صدر قرار من بشار الأسد بتعيينه رئيساً اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية ليكون مركز عمله بمحافظة ديرالزور خلفاً للواء شوقي يوسف.

م	العنوان	الرابط	السنة
	العميد جمال يونس رئيس اللجنة الامنية في حماة يتجول في مورك ويلتقي العقيد سهيل الحسن	https://goo.gl/5RnJfT	٢٠١٤
	العميد جمال يونس مع اللواء جميل الحسن العميد سهيل الحسن في ريف حماة		٢٠١٥

اللواء رفيق محمود شحادة

موقع الخدمة الحالي

تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة

معلومات عامة

مكان الولادة: مواليد ١٩٥٤ قرية الشراشير - جبلة - اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

الحرس الجمهوري

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة	٢٠١٧
٢	رئيس اللجنة الأمنية في المنطقة الشرقية	٢٠١٧
٣	هيئة التدريب في وزارة الدفاع	٢٠١٦
٤	رئيس شعبة الأمن العسكري	٢٠١٢-٢٠١٥
٥	نائب رئيس شعبة الأمن العسكري	٢٠١١-٢٠١٢
٦	رئيس اللجنة الأمنية في حمص	٢٠١٢
٧	رئيس الفرع ٢٩٣ شؤون الضباط	٢٠١٠
٨	فرع الأمن العسكري في طرطوس	
٩	فرع الأمن السياسي في دمشق	٢٠٠٤
١٠	كتيبة حراسة حافظ الأسد	٢٠٠٠
١١	ضابط في الحرس الجمهوري	قبل ١٩٩٩

يُعد اللواء رفيق شحادة من ضباط الحرس القديم، وأبرزهم في المرحلة الجديدة، حيث كان قائداً لكتيبة حرس حافظ الأسد برتبة عميد حتى عام ٢٠٠٠. وعلى إثر خلاف مع اللواء ذو الهمة شاليش نُقل رفيق إلى الأمن السياسي؛ حيث ترأس فرع الأمن السياسي في منطقة الميسات بدمشق، ثم عاد إلى الحرس الجمهوري لفترة من الزمن، وعين بعد ذلك رئيساً لفرع الأمن العسكري في طرطوس، ومن ثم رئيساً للفرع «٢٩٣» المختص بشؤون الضباط التابع لشعبة المخابرات العسكرية ومقره دمشق.

ولدى اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١؛ كان رفيق شحادة يشغل منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحمص، كما تولى منصب نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية التي كان يرأسها اللواء علي مملوك قبله.

ويعتبر اللواء رفيق شحادة مسؤولاً مباشراً عن مجزرة الساعة في مدينة حمص، والتي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى من أبناء مدينة حمص، إضافة لمسؤوليته عن كافة الانتهاكات التي ارتكبتها قوى الأمن بمحافظة حمص وخصوصاً في بابا عمرو وتلبيسة والرستن.

وعلى إثر تفجير «خلية الأزمة (٢٠١٢) عُين اللواء رفيق شحادة رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية خلفاً للواء علي مملوك الذي أصبح رئيساً لمكتب الأمن الوطني.

وفي أثناء رئاسته لهذا الجهاز – الذي يعتبر الأكثر قوة وتعداداً من بين الأجهزة الأمنية للنظام – مارس شحادة وعناصره مختلف الانتهكات والممارسات الإجرامية بحق السوريين، حيث تورط في قتل واعتقال وتغييب عشرات الآلاف من السوريين، إضافة إلى اغتصاب المئات من النسوة في أقبية شعبة المخابرات العسكرية، واعتقال وقتل المئات من الضباط والعسكريين بتهمة معارضة النظام أو شبهة الانشقاق عنه.

وفي شهر آذار ٢٠١٥؛ صدر قرار بوضع اللواء رفيق شحادة تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة «بشار الأسد»، وتم تعيين بدلاً منه اللواء محمد محلا، وذلك نتيجة مسؤولية اللواء رفيق شحادة عن مقتل اللواء رستم غزالي رئيس شعبة الأمن السياسي آنذاك بعد ضربه من قبل عناصر شحادة نتيجة خلافات تتعلق بالفساد.

يذكر أن اللواء رستم الغزالي من الأشخاص المتهمين باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، إضافة للواء غازي كنعان والذي صادف أنه انتحر عام ٢٠٠٥ في مكتبه في ذات العام، يضاف إليهما اللواء جامع جامع والذي قُتل في ديرالزور في ٢٠١٣، مما يثير شبهة تصفية جميع الأشخاص الذين لهم علاقة باغتيال رفيق الحريري.

وفي تموز ٢٠١٦ أصدرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً تناول تفاصيل الدعوى التي رفعها أقرباء المراسلة الصحفية ماري كولفين (رقم «Case ١:١٦-cv-١٤٢٣».) أمام محكمة فيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن ضد الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠١٦/٧/٩، حيث اتهم أقرباء الصحفية عشرة مسؤولين سوريين، أبرزهم: ماهر الأسد وعلي مملوك ورفيق شحادة بتهمة قتل كولفين بحي بابا عمرو في ٢٠١٢/١/٢٢، وبقتل المصور الصحفي الفرنسي ريمي أوشليك، عبر قصف قوات النظام أحد الأبنية التي كان يستخدمهما المراسلان كمركز صحفي.

وقدمت العائلة عدة أوراق رسمية تثبت قيام النظام السوري باستهداف المركز الإعلامي بقذائف المدفعية بهدف القتل، وذلك بعد أن تناهى إلى علم اللواء علي مملوك ونائبه رفيق شحادة وصول الصحفيين، كولفين وأوشليك، إلى حي بابا عمرو بحمص من خلال جهات استخباراتية بلبنان في شباط ٢٠١٢. وفي ٢٠١٢/٢/٢١؛ اعترضت شعبة الاستخبارات العسكرية إشارات هواتف الصحفيين، حيث اتصل أحد المخبرين التابعين للشعبة في بابا عمرو بالمدعو خالد فارس (أحد قادة ميليشيات «فرقة الموت» وهي ميلشيا محلية موالية للنظام) وحدد له موقع المركز الإعلامي، وبناء على ذلك فقد تم استهداف المركز فجر يوم ٢٠١٢/٢/٢٢ بقذائف المدفعية مما أدى لمقتل كولفين وأوشليك، وإصابة الصحفية الفرنسية أديت بوفير التي تمكنت من العبور إلى لبنان برفقة زميلها الصحفي ويليام دانيال.

وفي شهر حزيران من عام ٢٠١٧ أصدر بشار الأسد قراراً بتعيين اللواء رفيق شحادة رئيساً للجنة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية، خلفاً للواء موفق أسعد نائب رئيس هيئة الأركان العامة، حيث قام بانتهاكات واسعة النطاق أثناء رئاسته للجنة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية، وخاصة في مدينة دير الزور.

ويعتبر رفيق شحادة من أكثر الضباط إثارة للجدل في سلك النظام؛ حيث أوغل في الفساد واستغل منصبه لتحقيق مصالح شخصية، إذ عين ابنه مضر في وزارة الخارجية السورية وقام بتحويله إلى دبلوماسي ليعمل في السفارة السورية في لندن، وعند إغلاقها لاحقاً تم نقله إلى السفارة السورية في أوكرانيا، علماً أن تعليم مضر بن رفيق شحادة لا يتجاوز الثانوية العامة، وله أخوين هما: «الإعلامي» شريف شحادة، وآخر يعمل ضابطاً في الجيش السوري.

ووفقاً لمعلومات موثقة فإن لرفيق شحادة دور في تصفية عدد من ضباط النظام الذين كانوا يملكون معلومات حساسة من شأنها أن تؤثر على النظام السوري لدى المجتمع الدولي وقضية قتل رفيق الحريري، وأبرزهم:

- اللواء غازي كنعان الذي قتل عام ٢٠٠٥، عندما كان رفيق شحادة رئيساً لفرع الأمن السياسي بدمشق، وكان غازي كنعان آنذاك وزيراً للداخلية وقبلها رئيساً لشعبة الأمن السياسي.

- اللواء جامع جامع الذي قتل بدير الزور عام ٢٠١٣، وكان رفيق شحادة نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية، وكان اللواء جامع جامع رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في دير الزور، وتفيد المعلومات بتسريب اللواء رفيق شحادة مكان تواجد اللواء جامع جامع لجماعات منسوبة للمعارضة بهدف التخلص منه.

- اللواء رستم غزالي الذي قتل عام ٢٠١٥، وكان اللواء رفيق شحادة رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، في حين كان اللواء رستم غزالي رئيساً لشعبة الأمن السياسي.

- العميد عصام زهر الدين الذي قتل بديرالزور عام ٢٠١٧، وكان اللواء رفيق شحادة رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية، وكان هناك خلاف شديد بين المذكورين أعلاه بالإضافة للعميد جمال رزوق الذي كان في الفترة نفسها رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في ديرالزور والذي قُتل لاحقاً مطلع عام ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى دوره في تصفية ضباط النظام؛ يعتبر اللواء رفيق شحادة من أبرز المسؤولين لدى النظام في ارتكاب الجرائم بحق السوريين، وذلك من خلال المسؤوليات والمناصب التي تولاها، حيث أصدر خلال عمله كرئيس للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حمص أوامر عسكرية بقتل المتظاهرين، وتورط في ارتكاب جرائم ضد النساء والأطفال بصورة ممنهجة، حيث ينسب إليه القول إن المدنيين من أهل هذه المناطق يمثلون: «القاعدة والحاضنة الشعبية للإرهابيين».

وفي فترة ترؤسه لشعبة المخابرات العسكرية؛ أصدر شحادة أوامر لرؤساء فروعه في المحافظات باستخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، واستهداف المناطق الآهلة بالسكان، مستغلاً في ذلك قربه من القيادة السورية وسطوته وسيطرته على الجيش وقوى الأمن.

كما يعتبر مسؤولاً عن توقيف نحو مئة ألف مواطن سوري في فروع الاستخبارات العسكرية المنتشرة بمختلف المحافظات دون مسوّغ قانوني، وهو المسؤول الأول كذلك عن المجازر التي ارتكبت في السجون العسكرية والمشافي العسكرية باعتبار تبعية هذه الوحدات له.

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فإن اللواء رفيق شحادة يخضع «لعقوبات الخزانة الأمريكية» منذ عام ٢٠١٧ بالإضافة إلى ١٧ مسؤولاً في النظام السوري، وستة كيانات أخرى تابعة للنظام لدورها في ارتكاب النظام السوري لجرائم وحشية ضد أبناء الشعب السوري.

م	العنوان	الرابط	السنة
	تقرير صحيفة النيورك تايمز بخصوص مقتل الصحفية كولفين واتهام اللواء رفيق شحادة	https://goo.gl/DWsKM3	٢٠١٦
	ملف الدعوى الرسمي الذي يحمل الرقم Case ١:١٦-cv-١٤٢٣. المؤلف من ٣٣ صفحة باللغة الإنكليزية حيث تكرر اسم اللواء رفيق شحادة سبع مرات	https://goo.gl/XSFSLi	٢٠١٦
	عقوبات الخزانة الامريكية على ٦ مؤسسات و١٨ شخصية في النظام السوري من ضمنهم اللواء رفيق شحادة	https://goo.gl/EuPwLP	٢٠١٧
	اللواء رفيق شحادة - قناة المنار	https://goo.gl/hn83YZ	٢٠١٧
	اللواء رفيق شحادة يهئ قوات النظام بفك الحصار عن مدينة ديرالزور	https://goo.gl/RgKdgE	٢٠١٧
	زيارة العماد فهد جاسم الفريج لديرالزور ويظهر اللواء رفيق شحادة بجانبه	https://goo.gl/9aBX4G	٢٠١٧
	زيارة العماد علي عبد الله أيوب لديرالزور ويظهر اللواء رفيق شحادة بجانبه	https://goo.gl/36t2nM	٢٠١٧
	مقابلة مع وكالة سبوتنيك الروسية	https://goo.gl/E6qMyd	٢٠١٧

اللواء وجيه يحي محمود



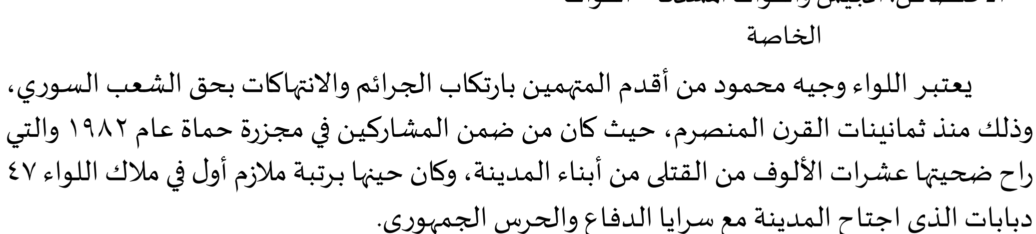
معلومات عامة

مكان الولادة: طرطوس

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة - القوات الخاصة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في اللاذقية	٢٠١٣
٢	قائد الفيلق الثالث	٢٠١٢
٣	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حماة	٢٠١٢
٤	قائد الفرقة ١٨ دبابات	٢٠١٢



يعتبر اللواء وجيه محمود من أقدم المتهمين بارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق الشعب السوري، وذلك منذ ثمانينات القرن المنصرم، حيث كان من ضمن المشاركين في مجزرة حماة عام ١٩٨٢ والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من القتلى من أبناء المدينة، وكان حينها برتبة ملازم أول في ملاك اللواء ٤٧ دبابات الذي اجتاح المدينة مع سرايا الدفاع والحرس الجمهوري.

ومنذ ذلك الحين؛ تدرج اللواء وجيه محمود حتى تم تعيينه قائداً للفرقة «١٨» دبابات في مدينة حمص لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية، حيث أوكلت إليه مهمة نشر عناصر فرقته وآلياتهم الثقيلة في مدينة حمص في نيسان ٢٠١١.

ونظراً لرصيده الإجرامي السابق؛ فقد كُلف اللواء وجيه (بصفته قائداً للفرقة ١٨) باقتحام المدينة مرة أخرى بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١ بعد حصارها لشهر كامل، وأسفرت العمليات العسكرية آنذاك عن مقتل حوالي ٩٥ مدنياً وإصابة عدد كبير من أهالي المدينة.

ثم شاركت دبابات الفرقة ١٨ بعد ذلك في معارك حي بابا عمرو بحمص، حيث يعتبر اللواء وجيه محمود مسؤولاً مباشراً عن عمليات القتل والتهجير التي نفذتها الفرقة، وهو أحد المسؤولين عن مقتل الصحفية الأمريكية ماري كولفين والمصور الصحفي الفرنسي ريمي أوشليك في تموز ٢٠١٦، حيث تحدثت الدعوى الرسمية رقم «Case ١:١٦-cv-٠١٤٢٣» بتاريخ ٢٠١٦/٧/٩، عن دور الفرقة ١٨ دبابات في ارتكاب الجريمة، وذلك في الفقرتين ٣٣ و٣٤ من الدعوى.

ووفقاً لشهادة نشرها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، فقد أكد عسكري منشق عن النظام مشاركة اللواء ١٣٤ والفرقة ١٨ في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بتلبيسة في مطلع أيار ٢٠١١، حيث أجرى عناصر الفرقتين مداهمات يومية معتقلين أي شخص يزيد عمره عن الرابعة عشر، وذلك بالتزامن مع قيامهم بأعمال نهب وحرق للمحلات التجارية.

كما قامت الفرقة ١٨ دبابات بنشر الحواجز العسكرية في مدينة حمص وأريافها وارتكبت المئات من المجازر بحق المدنيين، بتوجيهات مباشرة من اللواء وجيه الذي أمر ضباطه وعناصره باستخدام الأسلحة الثقيلة في قصف مواقع آهلة بالسكان.

وازدادت وحشية وجيه محمود لدى ترؤسه للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حماة أواخر عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٢ حيث كان ينسق أعماله الاجرامية مع العميد سهيل الحسن واللواء جمال يونس، وعُرف بسياسة زرع المتفجرات في المناطق الثائرة بمدينة حماة وإلصاق ذلك بالمعارضة.

ويعتبر المسؤول الأول عن جميع أعمال القتل والمجازر التي ارتكبت في محافظة حماة خلال فترة عمله فيها، ومنها مجزرة القبير بريف حماة الغربي، ومجزرة مشاع الأربعين بمدينة حماة، وحرق كامل قرية التمانعة بسهل الغاب في ريف حماة الغربي وقتل العشرات من أهلها وتشريد الباقي منهم.

كما يعتبر اللواء المحمود مسؤولاً مباشراً عن ارتكاب مجازر أخرى، أبرزها مجزرة مدينة صوران بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٥، عندما كان رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية، حيث أصدر أوامر للواء ٣٣ باقتحام المدينة بمدرعاته ودباباته، وإطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد كبير من أهل المدينة.

كما ارتكبت قوات الفرقة ١٨ تحت إمرة اللواء وجيه محمود في حي مقبرة باب النصر بمدينة حمص في ٢٠١١/٦/٥، حيث حدث احتكاك بين مشيعي جنازتين، وبين عناصر من الفرقة ١٨ في إحدى الحواجز بالمدينة، فأصدر اللواء محمود أوامر لعناصر الحاجز بفتح النار بشكل كثيف على المشيعين مما أدى إلى مقتل ٣٠ مدنياً.

وارتكبت القوات نفسها مجزرة أخرى في حي كرم الزيتون بمدينة حمص بتاريخ ٢٠١١/١٢/٤، راح ضحيتها ٢٥ شهيداً أثناء اقتحام الفرقة الحي وقصفه بالدبابات.

ومن المجازر التي شاركت قوات اللواء وجيه المحمود بارتكابها مع الفوج ٥٥٥ التابع للفرقة الرابعة: مجزرة حي مشاع الأربعين بمدينة حماة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٤.

ونتيجة لسجله الإجرامي في حماة وحمص؛ فإن اللواء وجيه محمود يخضع لعقوبات الاتحاد الأوربي منذ تشرين الثاني ٢٠١١، كما يخضع للعقوبات البريطانية التي قضت بتجميد أرصدته.

اللواء زيد صالح



موقع الخدمة الحالي

نائب قائد الحرس الجمهوري

قائد الفيلق الخامس

معلومات عامة

مكان الولادة: القطيلبية - جبلة - اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفيلق الخامس	٢٠١٨
٢	نائب قائد الحرس الجمهوري	٢٠١٧
٣	قائد الفرقة ٣٠ حرس جمهوري	٢٠١٧
٤	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب	٢٠١٦
٥	الحرس الجمهوري	
٦	اللواء ٦٢ الفرقة العاشرة	٢٠١١
طالما احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس هيئة الأركان مع مناصبه الأخرى.		

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية بسوريا في آذار ٢٠١١؛ كان زيد صالح يقود اللواء ٦٢ ميكا في الفرقة العاشرة ميكا برتبة عميد، حيث قاد عدة عمليات عسكرية في المناطق القريبة من قطنا بريف دمشق وأسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين واعتقال عدد غير معروف منهم، وذلك في المعارك التي أدت إلى سيطرة قوات النظام على مدينة الشيخ مسكين في ريف درعا الشمالي الغربي.

وكوفئ زيد صالح على ذلك الإنجاز بنقله للحرس الجمهوري حيث تم ترفيعه إلى رتبة لواء، وتسليمه منصب رئاسة أركان الحرس الجمهوري.

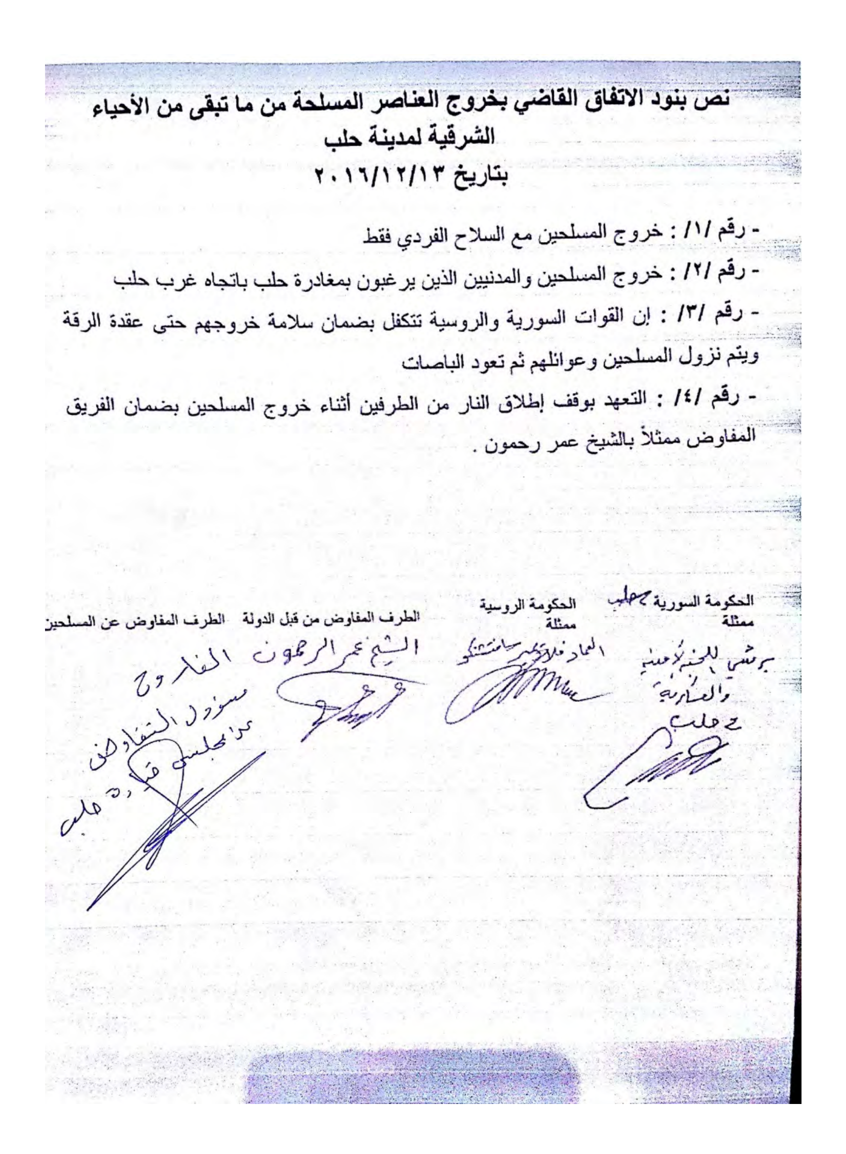
كما عُين قائداً اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب في آب ٢٠١٦ خلفاً للواء أديب محمد، حيث قاد تشكيلات الحرس الجمهوري في المدينة وكان له الدور الأكبر في السيطرة على أحياء مدينة حلب الشرقية بمساعدة القوات الروسية نهاية عام ٢٠١٦.

ويعتبر اللواء صالح المسؤول المباشر عن كافة عمليات القتل التي راح ضحيتها حوالي ١٣٧٠ مدنياً خلال الحملة العسكرية على أحياء حلب الشرقية، والتي استمرت من ٢٠١٦/١١/١٥ وحتى ٢٠١٦/١٢/٢٣، يضاف إليهم المئات من القتلى في صفوف المدنيين طوال فترة تواجده في رئاسة اللجنة

الأمنية والعسكرية في مدينة حلب، وقيامه بتهجير عشرات الآلاف من أبناء المدينة.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠١٧؛ أصدر بشار الأسد قراراً بتشكيل الفرقة ٣٠ حرس جمهوري، على أن تضم كافة القوات العاملة في حلب، وتسمية اللواء زيد صالح قائداً لها، حيث استمر في منصبه حتى شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٧، وتم تعيينه نائباً لقائد الحرس الجمهوري اللواء طلال مخلوف، وفي مطلع عام ٢٠١٨ صدر قرار بتعيين اللواء زيد صالح قائداً للفيلق الخامس اقتحام الذي تشرف عليه روسيا بشكل مباشر.

وكان للواء صالح الدور الرئيس في عمليات التهجير، حيث أشرف على إبرام العديد من الاتفاقيات التي أدت لخروج المدنيين من الأحياء الشرقية من حلب، ومن ضمن هذه الاتفاقيات الوثيقة أدناه:



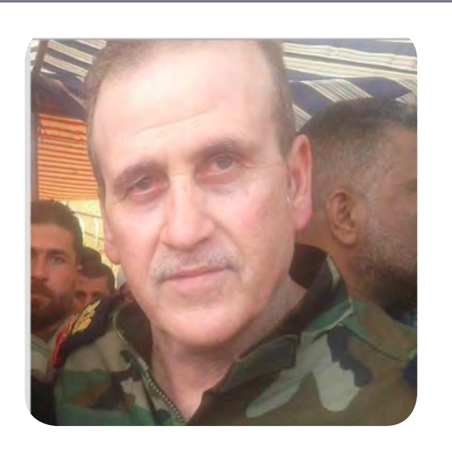
نص بنود الاتفاق القاضي بخروج العناصر المسلحة من ما تبقى من الأحياء الشرقية لمدينة حلب

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٣

- رقم /١/ : خروج المسلحين مع السلاح الفردي فقط
- رقم /٢/ : خروج المسلحين والمدنيين الذين يرغبون بمغادرة حلب باتجاه غرب حلب
- رقم /٣/ : إن القوات السورية والروسية تتكفل بضمان سلامة خروجهم حتى عقدة الرقة ويتم نزول المسلحين وعوائلهم ثم تعود الباصات
- رقم /٤/ : التعهد بوقف إطلاق النار من الطرفين أثناء خروج المسلحين بضمان الفريق المفاوض ممثلاً بالشيخ عمر رحمون .

الحكومة السورية ممثلة	الحكومة الروسية ممثلة	الطرف المفاوض من قبل الدولة	الطرف المفاوض عن المسلحين
		الشيخ عمر الرحمون	

اللواء غسان جودت إسماعيل



موقع الخدمة الحالي

مدير إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: جنينة رسلان - دركوش - ريف طرطوس

المولد: ١٩٦٠

الاختصاص: إدارة المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٩
٢	نائب مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٨
٣	فرع أمن الدولة في السويداء	٢٠١٦
٤	رئيس فرع المهام الخاصة	٢٠١١

برز اسم غسان جودت لدى خدمته في إدارة المخابرات الجوية، كرئيس فرع المهام الخاصة برتبة عميد، حيث شارك عناصر هذه القوة مع الفرقة الرابعة في عمليات قمع المتظاهرين بمدينتي داريا والمعضمية في تموز ٢٠١١.

ووفقاً لشهادة أحد المنشقين عن فرقة العمليات الخاصة، والتي نشرها تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، فإن: «العقيد غسان إسماعيل قائد وحدة العمليات الخاصة أعطى أوامر شفهية بإطلاق النار على المتظاهرين، وقت أن تم إرسال وحدته لقمع مظاهرة في داريا أثناء عملية أخرى في يونيو، مع الفرقة الرابعة»، وكانت أوامره تنص على ما يلي: «لا تطلقوا النار في الهواء، صوبوا مباشرة [على المتظاهرين]».

كما يعتبر غسان إسماعيل المسؤول المباشر عن الاختفاء القسري لآلاف المدنيين، وعن تصفية عدد كبير من المعتقلين في سجن المزة العسكري، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي في تموز ٢٠١٢ لتضمين اسمه في الحزمة ١٧ من عقوباته على النظام في قائمة تضم ٢٧ مسؤولاً في النظام.

وفي عام ٢٠١٥ قامت المملكة المتحدة بتجميد أرصدة غسان إسماعيل ضمن إجراءات اتخذتها بحق مجموعة من ضباط النظام المسؤولين عن الانتهاكات بحق السوريين.

وعلى الرغم من تكرر الإدانات بحق غسان سلامة؛ فقد عينه بشار الأسد خلفاً للعميد محمد مخلوف في رئاسة فرع أمن الدولة في السويداء بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠، حيث تورط سلامة مع العميد

وفيق ناصر الرئيس السابق لفرع الأمن العسكري في المنطقة الجنوبية (حالياً رئيس فرع الأمن العسكري في حماة) في عمليات الخطف المتكررة التي حدثت في السويداء.

وفي بداية عام ٢٠١٨ تمت ترقية غسان لرتبة لواء، وعُين في آذار ٢٠١٨ نائباً لمدير إدارة المخابرات الجوية. وللواء غسان عدد من الإخوة الذين قضوا في العمليات العسكرية للنظام، منهم العقيد عمار الذي قُتل بعد أسره من قبل مقاتلي المعارضة في أيلول ٢٠١٢، وشقيقه زياد الذي كان يقاتل في صفوف الشبيحة وقتل في العام نفسه. وله شقيق آخر هو العميد سامر إسماعيل، يعمل قاضياً في محكمة الإرهاب.

وفي ٧ يوليو ٢٠١٩ تم تعيين اللواء غسان إسماعيل مديراً لإدارة المخابرات الجوية خلفاً من اللواء جميل حسن بعد أن مكث اللواء جميل في إدارة المخابرات الجوية عشر سنوات متتالية، وكان قد تم التجديد للواء غسان إسماعيل بداية عام ٢٠١٩ في منصبه، قبل أن يعين مديراً للإدارة.



اللواء رمضان الرمضان



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة التاسعة دبابات

معلومات عامة

مكان الولادة: المحروسة - ريف حماة

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

القوات الخاصة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة التاسعة دبابات	٢٠١٧
٢	نائب قائد الفرقة ١٥ قوات خاصة	٢٠١٢
٣	قائد الفوج ٣٥ قوات خاصة	٢٠١١

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان رمضان الرمضان قائداً للواء ٣٥ قوات خاصة التابع للفرقة الخامسة عشرة قوات خاصة برتبة عميد ركن.

وبرز نجمه في هذه الفترة من خلال عمليات القمع التي تورط فيها، بالإضافة إلى تصريحاته الطائفية المقيتة، حيث كان يهدد بجرف درعا وإدلب، رداً على المظاهرات السلمية التي كانت تخرج ضد النظام.

وورد اسم اللواء رمضان في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، حيث أكد أحد المقاتلين المنشقين عن الفوج ٣٥ قوات خاصة المدعو «أمجد»، أنه تلقى أوامر شفهية مباشرة من قائده بفتح النار على المتظاهرين في درعا بتاريخ ٢٥ نيسان عام ٢٠١١. وقال في شهادته: «قائد فوجنا العميد رمضان رمضان كان لا يخرج معنا عادة ويبقى وراء الخطوط الأولى، لكن هذه المرة كان يقف أمام اللواء بأكمله، ويقول: «استخدموا النيران الثقيلة، لن يطلب منكم أحد تفسير استخدامها». في العادة يُفترض بنا أن ندخر الطلقات، لكن هذه المرة قال: «استخدموا ما شئتم من الرصاصات»، وعندما سأله أحدهم علامَ نطلق النار؟ قال: «على أي شيء أمامكم»، وقُتل نحو ٤٠ متظاهراً في ذلك اليوم».

يذكر أن هذا التاريخ هو بداية اقتحام مدينة درعا بالأسلحة الثقيلة من قبل جيش النظام، والذي سقط فيه نحو مئتي قتيل ومئات الجرحى والمصابين.

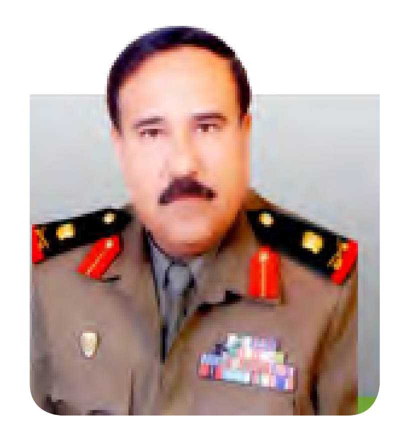
ووفقاً لشهادة أخرى للضابط المنشق «حبيب»، نشرها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/١ والمعنون تحت اسم «لم نر مثل هذا الرعب من قبل» فإن وحدته في درعا تلقت أوامر من العميد رمضان رمضان قائد الفوج ٣٥ قوات خاصة في ٢٥ نيسان بإطلاق النار على المتظاهرين.

وعلى الرغم من وضع رمضان ضمن قائمة العقوبات الأوربية منتصف عام ٢٠١٢ بعد ثبوت إصداره أوامر للجنود بإطلاق النار على المتظاهرين في بانياس ودرعا؛ فقد تم تكليفه بقيادة الفرقة التاسعة، حيث كان برتبة عميد ركن، ثم تم ترفيعه لرتبة لواء وعُين قائداً للفرقة التاسعة، التي شاركت تحت إمرته في معارك حرستا.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠١٨؛ تعرض اللواء رمضان لمحاولة اغتيال مما دفعه لتهديد أهالي مدينة الصنمين البالغ عددهم ٦٠ ألف مدني بإخلاء المدينة نحو مدينة جباب. وكان للواء رمضان دور بارز في دعم شخصيات مشبوهة ادعت الانضمام للمعارضة وما لبث أن عادت إلى حضن النظام، ومنهم المدعو عنتر اللباد المعروف بصِلاته المشبوهة مع صفقات بيع أسلحة وذخائر لجيش خالد بن الوليد المبايع لتنظيم «داعش» والمتمركز في حوض اليرموك بريف درعا الغربي.



اللواء موفق محمد أسعد



موقع الخدمة الحالي

مستشار في وزارة الدفاع

معلومات عامة

مكان الولادة: مضايا - ريف دمشق عام ١٩٥٣

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة
القوى الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مستشار وزير الدفاع	٢٠١٨
٢	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية	٢٠١٧
٣	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حماة	٢٠١٥
٤	نائب رئيس هيئة الأركان العامة	٢٠١٢
طالما احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس هيئة الأركان مع مناصبه الأخرى.		

إثر تعيينه نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة بتاريخ ٢٠١٢/١/١؛ بدأ اسم اللواء موفق أسعد في الظهور للعلن، حيث برز خلال عمليات النظام ضد مناطق القلمون الغربي بمدن الزبداني ومضايا وبلودان، في شباط ٢٠١٢، والتي قتل فيها عدد كبير من المدنيين، وكان اللواء أسعد هو قائد تلك الحملة.

وكشف تقريران للجنة السورية لحقوق الإنسان، أحدهما بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ والثاني بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١، عن مدى وحشية القوات التي كانت تحت إمرة اللواء أسعد، في اقتحام مدينة النبك وما حولها، بالإضافة إلى الحملات التي قادها في كل من حلب واللاذقية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، والتي قُتل خلالها واعتقل وهجر آلاف من السوريين.

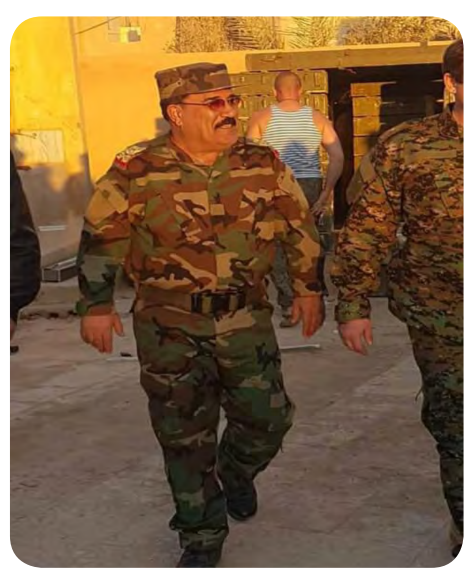
ونتيجة لوحشيته في التعامل مع المعارضين؛ فقد كافأت قيادة النظام اللواء أسعد بتعيينه رئيساً للجنة العسكرية والأمنية في حماة خلفاً للواء جمال يونس عام ٢٠١٥، حيث قاد عدة حملات على ريفي حماة الشمالي والشرقي، مستعيناً بعدة ميليشيات محلية علوية، استخدمها في التجارة بالإضافة إلى أعمال القمع، حيث تورط اللواء يونس في بيع الوقود المهرب من مناطق تنظيم «داعش» في ريف حماة

الشرقي إلى مناطق النظام، وتورطت قواته في عمليات خطف وترويع للمدنيين.

وعلى إثر ذلك تم نقله إلى دير الزور ليتسلم منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية فيها خلفاً للواء محمد حسن عام ٢٠١٧، حيث استمر في مزاولة أعمال الفساد والانتفاع من عملية حصار دير الزور، إذ كان يستحوذ على نصف كمية المواد الغذائية التي ترسلها الأمم المتحدة للمدنيين، ويبيع النصف الثاني بأسعار مضاعفة، كما دأب على احتكار تجارة المواد الغذائية والأدوية القادمة إلى ديرالزور عبر المروحيات العسكرية.

ونظراً لفشله في فك الحصار المفروض على مطار ديرالزور خلال الشهور الستة التي أمضاها رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية للمنطقة الشرقية، فقد تم إعفاؤه من منصبه وتعيين اللواء رفيق شحادة بدلاً عنه، وتم وضعه تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة، حيث عين مستشاراً لوزير الدفاع بعد تسمية العماد عبدالله أيوب وزيراً للدفاع مطلع عام ٢٠١٨.





اللواء أديب نمر سلامة



موقع الخدمة الحالي

معاون مدير إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: ضهر المغر - السلمية - حماة ١٩٥٣

الاختصاص: المخابرات الجوية

م	الموقع	ملاحظة
	مواقع الخدمة السابقة	
١	معاون مدير إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٦
٢	رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية - حلب	٢٠٠٦-٢٠١٦

ينحدر أديب سلامة من قرية ضهر المغر التابعة لمدينة السلمية بريف حماة الشرقي.

تخرج من الكلية الحربية باختصاص دفاع جوي، وتدرج في المناصب والرتب العسكرية حتى بلغ رتبة عميد، وكان على وشك أن يتم تسريحه نهاية عام ٢٠١٠ إلا أن اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ أدى لتمديد خدمته، على شاكلة العديد من الضباط مثل اللواء جميل حسن وغيرهم.

وفي فترة ترؤسه لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية بحلب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ أشرف العميد أديب سلامة على عمليات القتل والاعتقال العشوائي والتعذيب الممنهج التي كانت ترتكب بصورة يومية في فرع المخابرات الجوية بحلب، إضافة إلى عمليات التفجير المفبركة التي كان النظام ينفذها للظهور بمظهر الضحية للإرهاب، حيث كان العناصر التابعون للعميد سلامة يلقون جثث المعتقلين على الطريق القريب من الفرع، كما دأب العميد سلامة آنذاك على ابتزاز أهالي المعتقلين بصورة مباشرة، وليس عن طريق عناصره.

وقد تناول تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠١٢) بعنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١» عمليات التعذيب التي يتعرض لها السوريون في الأفرع الأمنية، وخاصة ما تعرض له أهل حلب من جرائم على يد العميد أديب سلامة في قسم بعنوان: «الموت في كل مكان» جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسورية، والذي تحدث عن جرائم أفرع الأمن المنتشرة في حلب تحت إشرافه.

ونتيجة تلك الانتهاكات المروعة، فقد أُدرج اسم أديب سلامة في قوائم العقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية، إضافة للعقوبات الكندية، حيث كان يشرف بصورة مباشرة على عمليات القتل والاعتقال التعسفي والتعذيب التي كان يقوم بها عناصر فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية (حلب وإدلب) ضد السوريين.

وفي عام ٢٠١٦ أعلنت سامانثا باور. مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الأمن. أسماء مسؤولين عسكريين من قوات النظام، قالت إن تقارير موثقة تؤكد ارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين السوريين بأشكال عدة، وتوعدتهم بالملاحقة، وذكرت باور أسماء ١٢ ضابطاً سورياً قالت إنهم أمروا بشن هجمات على أهداف مدنية أو بتعذيب معارضين، ومن بين الأسماء التي ذكرتها؛ اللواء أديب سلامة، مؤكدة أن الولايات المتحدة «لن تدع من تولوا قيادة وحدات ضالعة في هذه الأعمال يختبئون خلف واجهة نظام بشار الأسد، ويجب أن يعلموا بأن انتهاكاتهم موثقة»، وشددت على أن الولايات المتحدة ستحاسب الوحدات المسؤولة عن قتل المدنيين.

ومن أبرز الجرائم التي ارتبط اسم أديب سلامة بها خلال فترة خدمته بحلب:

* مجزرة حي صلاح الدين بحلب (٢٠١٢/٦/٢٢)، والتي أطلق فيها عناصر الأمن النار على المتظاهرين، بأمر مباشر من اللواء أديب سلامة.

* مجزرة حي الشعار بحلب (٢٠١٢/٧/٢٠)، حيث أطلقت قوى الأمن التابعة لسلامة النار على المصلين في جامع نور الشهداء ما أدى إلى مقتل نحو ٢٦ من المدنيين.

* مجزرة حي الخالدية بحلب (٢٠١٢/٨/٥)، والتي قام فيها عناصر مخابرات القوى الجوية بإعدام ميداني لعدد من المدنيين رمياً بالرصاص بأمر مباشر من اللواء أديب سلامة.

* مجزرة حي العامرية بحلب (٢٠١٢/١١/٢)، حيث اقتحمت قوى الأمن حي العامرية واختطفت عدداً من المدنيين، وقامت بإعدامهم وإلقاء جثثهم في أقبية أحد مباني الحي، وتم التأكد من أن قتلهم كان بأمر مباشر من اللواء أديب سلامة.

* مجزرة نهر قويق بحلب (٢٠١٣/١/٢٩)، والتي راح ضحيتها ١٢٨ مدنياً أطلق عناصر المخابرات النار على رؤوسهم وألقوا بجثثهم في نهر قويق الذي يمر مجراه من مناطق سيطرة النظام إلى مناطق سيطرة المعارضة آنذاك، وتعتبر هذه الجريمة من أبشع الجرائم في حلب في تلك الفترة حيث أكد شهود عيان أن عدداً من الذين تمت تصفيتهم كانوا معتقلين لدى فرع المخابرات الجوية برئاسة اللواء أديب سلامة، في ٣ فيديوهات تم نشرها، وتتوفر العديد من المقاطع والشهادات التي توثق لتلك المجزرة.

* مجزرة قرية الملكية بحلب (٢٠١٣/٢/٢٧) والتي قامت فيها قوى النظام برفقة عناصر من ميليشيات شيعية بارتكاب مجزرة في بلدة المالكية بريف حلب راح ضحيتها ٧٠ من الأطفال والشيوخ، تم إعدامهم رمياً، ثم حرقت منازلهم وذلك بأوامر مباشرة من اللواء أديب سلامة.

* مجزرة قرية عزيزة (٢٠١٣/٤/٤)، والتي اقتحمتها عناصر الأمن، واعتقلت ٢٢ شاباً من أهل القرية، ثم وأعدمتهم ميدانياً ومثلت بجثثهم.

* مجزرة حي الصاخور بحلب (٢٠١٣/٤/١٦)، والتي راح ضحيتها ٣٣ مدنيّاً، أُلقيت جثثهم في المنطقة الواقعة بين إشارات الشيخ خضر وإشارات الميدان في حي الصاخور.

كما اشتركت المخابرات الجوية في ارتكاب العديد من المجازر مع الميليشيات الإيرانية في الأحياء الشرقية من حلب، وخصوصاً في الفترة التي سبقت اجتياح المدينة، وكان لكل من: اللواء أديب، والعميد سهيل الحسن، واللواء زيد صالح، وميلشيا «لواء القدس» الفلسطيني والذي تم تأسيسه من قبل المهندس محمد سعيد، بدعم مباشر من اللواء أديب سلامة والذي تربطه علاقة ممتازة برجل الأعمال حسام القاطرجي، دور في تلك الانتهاكات المروعة.

وتم توثيق عدد كبير من الانتهاكات الأخرى التي وقعت تحت إشراف اللواء أديب سلامة، ومن ذلك إدارته شبكة لسرقة بيوت وسندات تمليك وذلك بعد توجيه تهم وهمية لعدد من المدنيين في مدينة حلب، من أجل إجبارهم على التنازل عن بيوتهم. وفي أيلول ٢٠١٦ عُين اللواء أديب سلامة بمنصب معاون مدير إدارة المخابرات الجوية

وللواء أديب سلامة عدة أخوة، منهم مصيب سلامة، الذي يقود ميلشيا علوية محلية تعمل في منطقة السلمية بريف حماة الشرقي، وتقف هذه الميلشيا خلف مقتل وخطف وتصفية المئات.



اللواء أديب سلامة مع رجل الأعمال حسام قاطرجي والإعلامي شادي حلوة

اللواء أوس علي أصلان



موقع الخدمة الحالي

قائد الفيلق الثاني

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية ١٩٥٨

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفيلق الثاني	٢٠١٦
٢	نائب قائد الفرقة الرابعة	٢٠١٥
٣	قائد اللواء ٤٠ في الفرقة الرابعة	٢٠١١- ٢٠١٤

يتمتع أوس أصلان بنفوذ في المؤسسة العسكرية كونه ابن العماد المتقاعد علي أصلان الذي شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش والقوات المسلحة السورية، وينتمي آل أصلان لنفس القبيلة التي ينتمي لها حافظ الأسد.

وكان علي أصلان أحد الشخصيات الرئيسية التي أمنت انتقال السلطة لبشار الأسد بعد وفاة حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، وقد تخرج أوس من الكلية الحربية برفقة باسل الأسد برتبة ملازم أول مهندس.

وفي عام ٢٠١١ كان أوس أصلان قائداً للواء ٤٠ دبابات التابع للفرقة الرابعة برتبة عميد، حيث شاركت قواته في اقتحام مدن معضمية الشام وداريا، وارتكبت العديد من الانتهاكات خلال تلك الاقتحامات، وخاصة منها؛ معضمية الشام التي وقعت ضحية أعنف حملات عناصر الفرقة الرابعة والمخابرات الجوية (٢٠١١/٥/٩)، حيث تم تطويقها ومحاصرتها مدة أسبوعين متتالين قبل اقتحامها بالآليات العسكرية الثقيلة والدبابات، وأسفرت العملية عن اعتقال نحو ألفي شخص من أبناء المدينة التي تم اقتحامها مرة أخرى في آذار ٢٠١٣، وقتل في تلك العملية نحو ألفي مدني بينهم أكثر من ٦٠ سيدة و١٠٠ طفل، وتجاوز عدد المصابين ٣٠٠٠ جريح بينهم عدد كبير ممن أصيب بإعاقات دائمة.

ويتحمل اللواء أوس أصلان المسؤولية (بالاشتراك مع اللواء جمال يونس والعميد جودت الصافي، فضلاً عن ماهر الأسد الذي كان قائداً للفوج ٤٢ دبابات) عن المجازر التي ارتكبت آنذاك، حيث يشير تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، (٢٠١١/١٢/١٥) بعنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، إلى ممارسات قوى النظام تحت إمرة

أصلان في فرض حصار دائم وطويل على مدينة معضمية الشام مما أضطر أهلها لأكل أوراق الشجر وما توفر لهم، وقامت قواته بقنص كل من يحاول الخروج أو الدخول إليها، كما ارتكبت مجزرة في المدينة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١ راح ضحيتها ٨٦ شخصاً، واستهدفتها بمجزرة أخرى في أيلول من عام ٢٠١٢ قُتل خلالها حوالي ٨٠ شخصاً، بالإضافة إلى ما يُعرف بمجزرة داريا الكبرى في آب ٢٠١٢، والتي راح ضحيتها أكثر من ٧٠٠ شخص بينهم أطفال ونساء وعوائل كاملة.

كما كان لعناصر الفرقة الرابعة الدور الأكبر في تهجير وقتل أهالي حي القابون، الذي تم تطويقه ومن ثم اقتحامه بالآليات الثقيلة في تموز ٢٠١١، واعتقال نحو ١٥٠٠ شخص من أهالي الحي.

وتكررت الانتهاكات في عملية أخرى عام ٢٠١٢، حيث شهد الحي عمليات قصف عشوائي من قبل دبابات الفرقة الرابعة واستمرت الحملة حوالي خمسة أيام أدت لتهجير أكثر من ٩٠٪ من أهله وتجريف قسم منه، ومقتل ١٠٠ شخصٍ على الأقل، واعتقال مئات آخرين، إضافة لعمليات السرقة والتعفيش، كما تم تدمير البنية التحتية والصناعية في الحي بالكامل.

وفي تموز ٢٠١٢؛ اقتحم عناصر اللواء ٤٠ دبابات حي نهر عيشة، بعد قصفه بقذائف الدبابات والأسلحة الرشاشة الثقيلة، مما أدى لمقتل وإصابة عدد كبير من أهالي الحي.

وشارك اللواء ٤٠ دبابات بقيادة أوس أصلان في عمليات اقتحام درعا، وبانياس، والزبداني، متسبباً في مقتل الآلاف من المدنيين. كما شارك في اقتحام حي برزة وتشرين، ومدن ريف دمشق كحرستا وسقبا، وضاحية قدسيا والهامة ووادي بردى مطلع عام ٢٠١٧.

ونتيجة لدوره الرئيس في عمليات القتل وارتكاب الانتهاكات المروعة بحق المدنيين، فقد خضع اللواء أوس أصلان للعقوبات الأمريكية والعقوبات الأوربية والعقوبات البريطانية.

وعلى الرغم من ذلك فقد تم تعيينه عام ٢٠١٥ نائباً لقائد الفرقة الرابعة ليتابع أعماله الإجرامية في مختلف المناطق التي انتشرت بها وحدات الفرقة الرابعة، ثم عُين في نهاية عام ٢٠١٦ قائداً للفيلق الثاني.

ويتمتع بدعم كبير من قبل روسيا، حيث أُشيع أن بشار أراد إقالته من قيادة الفيلق إلا أن روسيا أمرت بإعادته على الفور، وذلك في ظل انتشار شائعات تفيد بتجهيز روسيا للواء أصلان لخلافة بشار الأسد.

اللواء شوقي أحمد يوسف



موقع الخدمة الحالي

نائب رئيس هيئة العمليات
قائد المنطقة الشرقية

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد المنطقة الشرقية	٢٠١٨
٢	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية	٢٠١٨
٣	نائب رئيس هيئة العمليات	٢٠١٦
٤	قائد الفيلق الرابع – اقتحام	٢٠١٥
٥	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في الساحل	٢٠١٣
٦	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حماة	٢٠١٢

ينحدر اللواء شوقي أحمد يوسف من منطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية، ويعتبر من أبرز الضباط الذين اعتمد عليهم النظام في قيادة اللجان الأمنية بحماة والساحل والمنطقة الشرقية، كما يشغل في الوقت الحالي منصب نائب رئيس هيئة العمليات في الجيش والقوات المسلحة وهي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ كافة العمليات العسكرية في الجيش، وكان قد شغل قبل ذلك منصب قيادة الفيلق الرابع-اقتحام مع بداية التدخل العسكري الروسي.

ولدى تعيينه رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بمحافظة حماة عام ٢٠١٢؛ تورط اللواء شوقي في ارتكاب جرائم وانتهاكات واسعة بحق المدنيين، حيث قاد عمليات الاقتحام التي أسفرت عن مقتل واعتقال العشرات من أبناء محافظة حماة وخاصة في ريف حماة الشمالي.

وعمل شوقي في هذه الأثناء على تجنيد عدد كبير من شبان القرى الموالية للنظام ضمن ميليشيا «الدفاع الوطني» وخاصة منهم المنحدرين من ريف حماة الغربي، كما يعتبر المسؤول المباشر عن تهجير أهالي ريف حماة الشمالي من قراهم وبلداتهم وعن الدمار الذي وقع في تلك القرى والبلدات.

ولدى تعيينه قائداً للمنطقة الساحلية ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بالساحل عام ٢٠١٣؛ استمر اللواء شوقي في ممارسة الانتهاكات الواسعة بريف اللاذقية الشمالي، ما أدى إلى قتل مئات

المدنيين وتدمير عدد كبير من القرى والبلدات ونزوح الأهالي عن المنطقة. وتعاون في تلك الفترة مع عدد من الضباط الإيرانيين وعناصر «حزب الله» اللبناني، حيث وضع خططاً بالتعاون معهم في اجتماعات مكثفة تم عقدها بنادي الضباط في اللاذقية في شهر شباط ٢٠١٥، وشارك فيها: اللواء أديب سلامة واللواء شوقي يوسف، واللواء زهير الحمد، والعميد الإيراني حيدر أكبر شامخلي، وعدد من قيادات «حزب الله» اللبناني، حيث تم وضع خطط لتعويض خسائر النظام في جبهة حلب من خلال حشد قوات إضافية من الميليشيات، والزج بها في الأكاديمية العسكرية بحلب، وبكلية المدفعية والتسليح، وبمطار النيرب، ودفعها للتحرك باتجاه نبل والزهراء وطريق الكاستيلو بهدف قطع كافة خطوط الإمداد عن حلب وتطويقها، وهو ما تم لاحقاً بعد عام ونصف تقريباً.



صورة تجمع اللواء شوقي يوسف

مع المجرم محمد جابر قائد قوات صقور الصحراء في ريف اللاذقية الشمالي

وعلى إثر التدخل العسكري الروسي في أيلول ٢٠١٥؛ تم إنشاء الفيلق الرابع اقتحام وتسمية اللواء شوقي يوسف قائداً له، حيث استمر في هذا المنصب حتى حزيران ٢٠١٦، ويعتبر المسؤول المباشر في تلك الفترة عن كافة الانتهاكات التي وقعت أثناء العمليات التي شنها الفيلق الرابع في ريفي اللاذقية وحماة الشماليين.

وفي عام ٢٠١٦ تم نقل اللواء شوقي يوسف إلى هيئة الأركان العامة وتعيينه نائباً لرئيس هيئة العمليات في الأركان العامة، وخلفه في قيادة الفيلق الرابع اللواء حسن مرهج.

وفي مطلع عام ٢٠١٨ تم تكليف اللواء شوقي بقيادة المنطقة الشرقية مع احتفاظه بمنصبه في هيئة العمليات.

يذكر أن اللواء شوقي يوسف قد قام بالتوقيع نيابة عن النظام السوري في اتفاق آستانة الأول نهاية كانون الأول [1]٢٠١٦ إلا أن النظام لم يلتزم بذلك الاتفاق.

ولا يزال اللواء شوقي يوسف يمارس أعماله في المنطقة الشرقية كقائد عسكري فيها حتى الآن، حيث يعمل بشكل وثيق مع الإيرانيين والروس في المنطقة الشرقية بالإضافة لمقاتلي الميليشيات التي تقاتل بجانب قوات النظام، وعلى رأسها قوات «مقاتلي العشائر» بقيادة تركي البوحمد، كما يُسهل للقوات الإيرانية ممارسة أنشطة التشيع والتضييق على السكان المحليين في عبادتهم بدير الزور.



....

(١) الحرة، نص اتفاق الهدنة في سوريا والجهات الموقعة عليه،

https//:www.alhurra.com/a/syrian-crisis-truce.341663/html

إعلان

حول تشكيل الوفود للبدء بالمفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية

إنَّ حكومة الجمهورية العربية السورية التي أعلنت نظام وقف إطلاق النار اعتباراً من ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦

تؤكد أنه لا يوجد بديل للحل الشامل للأزمة السورية، وأنّه لابد من البدء بالعملية السياسية في سورية مسترشدين بالقرار /٢٢٥٤/ لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وتأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وصون الاستقلال الوطني، وسعياً نحو تأمين الاستقرار العاجل في البلاد، وبالتنسيق مع ممثلي روسيا الاتحادية، المسمون لاحقاً بالضامن:

١- تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتشكيل وفد في موعد حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية، وتُحدد حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء الوفد بصورة مستقلة.

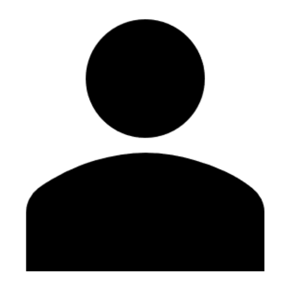
٢- يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المعارض في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ والذي سيجري في مدينة **أستانا** (جمهورية كازاخستان) بمساهمة منظمة الأمم المتحدة.

٣-حسب نتائج العمل المشترك للوفدين كليهما في موعد أقصاه "___" _____ ٢٠١٧ سوف يتم وضع خريطة طريق من أجل تسوية الأزمة السياسية الداخلية في سورية.

٤- سيجري عمل الوفدين كليّهما بتأييد الضامنين.

اللواء [illegible] أحمد يوسف
نائب رئيس هيئة العمليات في الجيش السوري
التوقيع:

اللواء جودت صليبي مواس



موقع الخدمة الحالي

ضابط في إدارة المدفعية والصواريخ

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية رباح

ريف حمص الغربي ١٩٥٤

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	إدارة المدفعية والصواريخ	
٢	اللواء ١٥٥	٢٠١١

ولد جودت صليبي مواس في قرية رباح بريف حمص الغربي عام ١٩٥٤، وانخرط في السلك العسكري، حيث تدرج في المناصب والرتب العسكرية، فانتسب لإدارة المدفعية والصواريخ، ثم انتقل عام ٢٠١١ إلى اللواء ١٥٥ المختص بصواريخ «سكود»، ويقع بالقرب من القطيفة بريف دمشق.

وفي عام ٢٠١٣؛ برز اسم اللواء جودت لدى إطلاق النظام عدداً من صواريخ سكود على مدينة حلب وريفها، مما أدى لتدمير الأحياء الآهلة بالسكان ومقتل المئات جراء عمليات القصف، وأسفرت العملية عن زيادة موجات التهجير من مدينة حلب وريفها.

وفي العام نفسه؛ أشرف اللواء جودت على الهجوم الكيميائي بالغوطة الشرقية، والذي أسفر عن سقوط ١١٢٧ قتيلاً بينهم ٢٠١ سيدة و١٠٧ أطفال، وذلك وفقاً لتقرير الشبكة السورية لحقوق الانسان، ورفعت مصادر من المعارضة تقديرات القتلى إلى ١٤٠٠ شخص، الأمر الذي عززته تقارير المخابرات الأمريكية، والتي أكدت بدورها أن اللواء جودت أشرف شخصياً على إطلاق ١٦ صاروخاً من طراز «أرض-أرض» في الساعة الثانية والنصف صباح يوم ٢١ آب ٢٠١٣.

ويعتبر اللواء جودت صلة الوصل بين وزارة الدفاع السورية والمؤسسة العامة للصناعات التقنية والتي أثبت تقرير منظمة الأمم المتحدة ضلوعها في برنامج تطوير السلاح الكيميائي لقوات النظام.

وفي عام ٢٠١٦ ذكرت المندوبة الأميركية الدائمة في الأمم المتحدة سامنثا باور، اسم اللواء جودت ضمن قائمة تضمنت أبرز قادة النظام المتورطين بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق، ووصفتهم بأنهم «مجرمي الأسد»، وتوعدت بمحاسبتهم قائلة: «اليوم أود تحديد بعض أسماء الأشخاص الذين كانوا منخرطين منذ عام ٢٠١١ في قتل وإصابة المدنيين عبر تنفيذ هجمات عسكرية جوية وأرضية على المدن والمناطق السكنية والبنية التحتية المدنية، لن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لهؤلاء الذين

قادوا وحدات انخرطت في تلك الأفعال بالاختباء وراء واجهة نظام الأسد. نحن نعلم من هم بعض هؤلاء القادة... أعلم الآن أن هؤلاء الأفراد يشعرون بأنهم أفلتوا من العقاب. ولكن عدداً لا يحصى من مجرمي الحرب من قبلهم من أمثال (الرئيس الصربي السابق) سلوبودان ميلوسيفيتش و(رئيس ليبيريا السابق) تشارلز تايلور شعروا بذلك أيضاً. فظائع اليوم موثقة بشكل جيد، وذاكرة العالم المتحضر قوية».

واللواء جودت صليبي مواس خاضع للعقوبات الكندية[١] والبريطانية[٢] والأوربية[٣] نتيجة لدوره الاجرامي الكبير بحق أبناء الشعب السوري.

وفيما يلي عدد من المجازر التي ارتكبها اللواء جودت صليبي مواس من خلال تواجده في اللواء ١٥٥:

- مجزرة حي طريق الباب وحي أرض حمرا (حلب، ٢٠١٣/٢/٢٢) والتي تعرض فيها الحيان لقصف بالصواريخ الباليستية من نوع «سكود» وصواريخ أرض-أرض، وأسفرت عن سقوط ٩٣ قتيلاً.

- مجزرة مدينة حريتان (حلب، ٢٠١٣/٣/٢٩)، والتي تعرضت لقصف صاروخي أسفر عن سقوط ١٢ قتيلاً وعدد كبير من الجرحى.

- مجزرة كفر حمرة (حلب، ٢٠١٣/٦/٢)، والتي تعرضت لقصف بصواريخ «سكود» أسفر عن سقوط ٤٠ قتيلاً وأكثر من مئة جريح.

- مجزرة مارع (حلب، ٢٠١٤/٥/٢٠)، والتي تعرضت لقصف بصواريخ «سكود» أسفر عن سقوط ١٤ قتيلاً بينهم ١١ طفلاً وسيدتان، وإصابة ٢١ آخرين بجروح.

- مجزرة حي السكري (حلب، ٢٠١٦/٥/١٧) الذي تعرض لقصف بصاروخ «أرض-أرض» أسفر عن سقوط مبنى سكني من عدة طوابق، ومقتل ١٢ طفلاً وامرأةً.

- مجزرة دار عزّة (حلب، ٢٠١٦/٨/٨) التي تعرضت لقصف بخمس صواريخ بالستية أسفر عن مقتل خمسة وإصابة حوالي خمسين جريحاً من المدنيين.

وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير صادر عنها (٢٠١٣/٣/٢) إطلاق ٦١ صاروخَ «سكود» من اللواء ١٥٥، استهدف ٥٩ موقعاً آهلاً بالسكان. كما أصدرت تقريراً آخر (٢٠١٣/٦/٩) وثقت فيه إطلاق اللواء نفسه ١٣١ صاروخاً موزعة كما يلي:

* محافظة حلب: ٧١ صاروخاً تسبب بمقتل ٢١٤ شخصاً وجرح أكثر من ٥٨٠ آخرين.

* محافظة الرقة: ١٠ صواريخ تسببت بمقتل ١٤ شخصاً وجرح ٩٢ آخرين.

* محافظة إدلب: ١٩ صاروخاً تسبب بمقتل ٣ أشخاص وجرح ٢٩ آخرين.

* محافظة دير الزور: ١٥ صاروخاً تسبب بجرح ٣ أشخاص.

* محافظة ريف دمشق: ١١ صاروخاً تسبب بمقتل ٢٣ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٣ آخرين.

....

(١) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٩٣.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٩٩.

(٣) ترتيبه في العقوبات الأوروبية ٢٠٩.

* محافظة حماة: ٥ صواريخ تسببت بمقتل ٣ أشخاص وجرح أكثر من ٣٣ آخرين.

* محافظة حمص: استهدفت بعدد غير محدد من صواريخ «أرض-أرض» بعيدة المدى في منطقة القصير، وتسببت في سقوط أعداد يصعب إحصاؤها نتيجة تطويق المنطقة وقطع الاتصالات عنها.

وأرفق التقرير قائمة بأسماء ٢٥٧ قتيلاً من المدنيين، ونحو ١٠٠٠ جريح، جراء ذلك القصف الصاروخي.

يضاف إلى تلك القائمة ١١٢٧ قتيلاً جراء القصف الكيميائي على الغوطة الشرقية في آب ٢٠١٣، وضحايا القصف الكيميائي الثاني الذي أسفر عن مقتل ٨٠ بينهم نساء وأطفال في نيسان ٢٠١٨.

وتم توثيق تورط اللواء جودت موسى في تنفيذ عمليات القصف الصاروخي والكيميائي، بما في ذلك الهجوم الكيميائي على خان شيخون (٢٠١٧/٤/٤) والذي راح ضحيته حوالي ٩٠ قتيلاً بينهم نساء وأطفال. يضاف إليهم مئات القتلى والجرحى وآلاف المهجرين في الفترة اللاحقة جراء استخدام النظام السوري الصواريخ البالستية ضد مناطق آهلة بالسكان، ويتحمل المسؤولية المباشرة على ذلك كل من: اللواء جودت صليبي مواس، واللواء عدنان حلوة، واللواء جمعة الجاسم مدير إدارة الصواريخ والمدفعية.

يذكر أن زوجة اللواء جودت صليبي مواس المدعوة غادة عيسى مواس قُتلت في شهر نيسان من عام ٢٠١٥ بدمشق في ظروف غامضة. ولجودت أخ توأم يدعى موريس، يشغل مديراً لإدارة الخدمات الطبية التابعة لوزارة الدفاع برتبة لواء.

اللواء محمد إبراهيم خضور



موقع الخدمة الحالي

قائد الفيلق الثالث

رئيس اللجنة الأمنية في حمص وريفها

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية

الاختصاص: الحرس الجمهوري الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية في حمص وريفها	٢٠١٨
٢	قائد الفيلق الثالث	٢٠١٨
٣	"تكلف" برئاسة اللجنة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية	٢٠١٧
٤	"تكلف" رئيس أركان الفيلق الثالث	٢٠١٧
٥	"تكلف" برئاسة اللجنة العسكرية والأمنية في حلب	نهاية ٢٠١٧
٦	"تكلف" برئاسة اللجنة العسكرية والأمنية في حمص	بداية ٢٠١٧
٧	قائد الفرقة ١٧	٢٠١٥
٨	رئيس اللجنة العسكرية الأمنية في المنطقة الشرقية، نائب قائد الفرقة ١٧	٢٠١٤
٩	قائد العمليات في القلمون ويبرود	٢٠١٣
١٠	قائد العمليات في برزة والقابون	٢٠١٣
١١	رئيس اللجنة العسكرية الأمنية في حلب	٢٠١٢
١٢	قائد اللواء ١٠٦ حرس جمهوري	٢٠١١

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان محمد خضور قائداً للواء ١٠٦ التابع للحرس الجمهوري برتبة عميد، وتم تكليفه بعمليات في الغوطة الشرقية، حيث ساهم في اقتحام دوما (٢٠١١/٤/٢٥) وأصدر أوامر لعناصره بضرب المتظاهرين وكسر أطرافهم، واعتقال أكبر عدد منهم.

ووفقاً لشهادة المقدم «غسان» (أحد الضباط المنشقين عن اللواء ١٠٦ حرس جمهوري)؛ فإن العميد محمد خضور أمر بضرب المتظاهرين بالعصي ثم اعتقالهم، حيث كان يتم احتجاز المعتقلين في مجلس مدينة دوما، ولدى تنامي أعداد القتلى في صفوف المعتقلين، أصدر العميد محمد خضور أوامر بعدم ضرب الناس على الرأس بقوة، وإنما كسر أطرافهم حتى لا يعودوا للخروج في المظاهرات، وشدد على أن تتم عمليات الضرب والتنكيل في حافلات الأمن وليس في الأماكن العامة.

وأكد المقدم «غسان» أن عمليات الإعدام والتصفية في الغوطة الشرقية كانت تتم تحت مرأى ومسمع العميد محمد خضور والعميد عصام زهر الدين نائب قائد اللواء ١٠٤ حرس جمهوري آنذاك. وعانت مدينة دوما من ويلات الاعتقال والتي أسفرت عن تغييب أكثر من خمسة آلاف شخص، وسقوط نحو مئة قتيل ما بين إعدام مباشر على الحواجز أو تحت التعذيب، إضافة لحملات المداهمة والاعتقال وتكسير وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وسرقة الذهب والمحلات التجارية سواء في المدينة أو في المزارع المنتشرة حولها.

وفي منتصف ٢٠١٢؛ أُرسل اللواء ١٠٦ حرس جمهوري بقيادة العميد محمد خضور إلى مدينة حلب، وتم تعيينه رئيساً للجنة العسكرية والأمنية بحلب (٢٠١٢/١١/٢٩)، وفي هذه الفترة تورط خضور في ارتكاب جرائم قتل واعتقال ونهب واسعة النطاق، وتبنى سياسة التمييز الطائفي، مستهدفاً أبناء السنة بالانتهاكات، حيث ظهر في إحدى حملات قوات النظام من أجل فك الحصار عن مطار منغ العسكري، وهو يخطب بجمع من شباب بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين مؤكداً أنه سيقاتل تحت راية الحسين، وأنه سيرفع راية الحسين في منغ، هاتفاً: «لبيك يا حسين».

وشهدت فترة رئاسة محمد خضور للجنة العسكرية والأمنية بحلب تراجعاً كبيراً لقوات النظام، مما ضاعف من نزعته الإجرامية، حيث أمر العقيد نضال العبدالله، أحد ضباط سجن حلب المركزي، بتصفية السجناء المصابين بمرض السل، نتيجة تفشي المرض وعدم القدرة على علاجهم.

وعلى إثر اتهامه بالفساد والتخاذل؛ عُزل خضور عن قيادة العمليات بحلب، ونُقل لقيادة العمليات العسكرية في حيي برزة والقابون في دمشق، حيث قام بعمليات قصف عشوائية في المنطقة، ما أدى لمقتل وتهجير آلاف المدنيين.

ونتيجة لسياسته الرعناء؛ نُقل خضور في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣ لقيادة العمليات العسكرية في مناطق القلمون الغربي والشرقي بريف دمشق، حيث تولى اقتحام مناطق يبرود ورنكوس وقارة ومزارع ريما والنبك ومناطق أخرى في القلمون بمساعدة «حزب الله» اللبناني والميليشيات العراقية وخصوصاً «لواء ذي الفقار»، حيث وقعت عدة مجازر نتيجة القصف العشوائي، إذ كانت قوات النظام تُسقط نحو ٣٠ برميلاً متفجراً كل يوم، وتنفذ نحو ٢٠ غارة يومية، فضلاً عن إطلاق نحو ثلاثين صاروخ أرض-أرض، وصواريخ «بركان»، والصواريخ قصيرة المدى؛ لإجبار المدنيين على النزوح.

ولدى تهجير السكان؛ تورط خضور وعناصره بعمليات سرقة ونهب وتدمير للمنازل، وتصفية المدنيين الذين اختاروا البقاء في المدينة، ومارس العميد محمد خضور برفقة اللواء سليم بركات. الذي تسلم قيادة الفرقة الثالثة آنذاك. أبشع عمليات القتل والتهجير الممنهج، كما تورط في عمليات تهريب

الآثار من مناطق يبرود ومعلولا وبالأخص من الكنائس المسيحية التاريخية الموجودة في المنطقة، وإلصاق التهمة بفصائل المعارضة وجبهة النصرة.

وفي نهاية عام ٢٠١٤ أُرسل محمد خضور إلى الحسكة، بعد ترقيته لرتبة لواء، وكلف بشن عملية عسكرية للسيطرة على حي غويران الذي تم تدميره بالكامل، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٥ مدنياً وإصابة آخرين، فضلاً عن نزوح الآلاف من الحي «العربي» في المدينة، واعتقال كل من خرج من الحي رغم إبرامهم اتفاقاً مع النظام للخروج الآمن.

وفي عام ٢٠١٥ أسس اللواء محمد خضور، خلال تواجده في الحسكة، ميليشيا «المغاوير»، والتي أشرف على تدريبها الحرس الثوري الإيراني وعناصر من «حزب الله» اللبناني، وتم توظيف عناصر هذه الميلشيا لشن عمليات ترهيب بهدف تهجير أكبر عدد من أبناء مدينة الحسكة عام ٢٠١٥.

وفي نهاية عام ٢٠١٥ عُين اللواء خضور قائداً للفرقة ١٧ في قوات النظام، واستمر فيها حتى تموز ٢٠١٦، حيث ساهم في زيادة معاناة أهالي ديرالزور، وأوغل في الفساد، إذ دأب على نقل عوائل بالمروحيات من ديرالزور إلى الحسكة بأسعار باهظة الثمن، وامتهن المتاجرة بالمساعدات التي كانت ترد إلى المناطق المحاصرة، وسهّل تنقّل كبار التجار في المنطقة الشرقية إلى دمشق، باستخدام طائرات النقل العسكرية لشحن البضائع والمواد الغذائية وبيعها في أحياء مدينة دير الزور التي كانت محاصرة من قبل تنظيم «داعش»، كما عمل على تخصيص مرافقة مسلّحة لبعض التجار في أسواق دمشق نظير مبالغ مجزية، وفرض حماية على العديد من التجار نظير تلقي أرباح باهظة، ومن أبرز شركائه في تلك الفترة محمد سعيد الأشرم (أبو سعيد)، وصالح الخرفان، وذيب المحيميد.

كما جنى اللواء خضور أرباحاً تُقدّر بالملايين من المدنيين الهاربين من حصار تنظيم «داعش» لأحياء في مدينة دير الزور، مقابل السماح لهم بالخروج عبر طائرات الشحن العسكرية إلى مدينة دمشق، وفي بداية عام ٢٠١٧ تم تكليفه برئاسة اللجنة العسكرية والأمنية في حمص.

وفي نهاية عام ٢٠١٧ تم «تكليفه» [1] برئاسة اللجنة العسكرية والأمنية في حلب خلفاً للواء زيد صالح، حيث قام بشن عمليات ضد تنظيم «داعش» في دير الزور، وكوفئ على ذلك بتعيينه رئيساً لأركان الفيلق الثالث، وتولى الإشراف على العمليات التي شنها النظام للسيطرة على مطار أبو الضهور، والتي أسفرت عن تهجير نحو ١٥٠ ألف نسمة ومقتل عدد كبير من المدنيين نتيجة عمليات القصف، فضلاً عن تورطه في سرقة وتعفيش المنطقة بالكامل. وتمت مكافأته بتعيينه مطلع عام ٢٠١٨ قائداً للفيلق الثالث.

جدير بالذكر أن اسم اللواء محمد خضور قد ورد في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، حيث حمله التقرير المسؤولية المباشرة عن أعمال

....

(١) التكليف في الجيش السوري يختلف عن التعيين، حيث يكون التكليف مؤقتاً بإدارة أعمال القطعة العسكرية أو المؤسسة ريثما يتم التعيين لنفس الشخص المكلف أو لشخص آخر، ويكون ذلك بقرار صادر عن القائد العام «بشار الأسد».

القتل في مدينة دوما في الغوطة الشرقية، كما أن اللواء محمد خضور خاضع للعقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية، بسبب إشرافه المباشر على عمليات القتل والاعتقال العشوائي والتعذيب.

وفيما يلي عدد من المجازر التي ارتكبتها قوات النظام تحت قيادته:

- مجزرة فرن الوليد بحي الحيدرية (حلب، ٢٠١٢/١٢/٢) والتي راح ضحيتها ٩ قتلى وعشرات الجرحى، وذلك نتيجة قصف بقذائف الهاون على فرن الوليد في الحي.

- مجزرة فرن الإدلبي بحي بستان القصر (حلب، ٢٠١٢/١٢/٣) والتي راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح بالإضافة لوقوع أضرار مادية كبيرة، وذلك نتيجة القصف المدفعي على الأهالي الذين تجمعوا أمام فرن الإدلبي.

- مجزرة حي جب القبة (حلب، ٢٠١٣/١/٩) والتي راح ضحيتها ٢٧ قتيلاً نتيجة القصف الصاروخي من قبل قوات النظام لأحياء المدينة.

- مجزرة حي جبل بدرو (حلب، ٢٠١٣/٢/١٨) والتي راح ضحيتها ٤٥ قتيلاً، وذلك نتيجة قصف الحي براجمات الصواريخ.

- مجزرة نهر قويق (حلب، ٢٠١٣/١/٢٩) والتي راح ضحيتها نحو ١٢٨ معتقلاً تم إلقاء جثثهم في مجرى نهر قويق.

- مجزرة قرية المالكية (حلب، ٢٠١٣/٢/٢٧) والتي راح ضحيتها ٧٠ قتيلاً، وذلك نتيجة قيام عناصر النظام وميليشيات شيعية عراقية بإعدام الأهالي بالرصاص بينهم أطفال وشيوخ فضلاً عن عمليات حرق المنازل وتعذيب الأهالي.

- مجزرة قرية تل شغيب (حلب، ٢٠١٣/٣/١) التي قام بها عناصر «حزب الله» ضد سكان قرية شغيب بريف حلب الشرقي وراح ضحيتها ٦ قتلى تم حرق جثثهم.

- مجزرة قرية عزيزة (حلب، ٢٠١٣/٤/٤) والتي راح ضحيتها ٢٢ قتيلاً، وذلك نتيجة قيام قوات النظام باقتحام القرية واعتقال العديد من الشبان ومن ثم إعدامهم ميدانياً والتمثيل بجثثهم.

- مجزرة حي الصاخور (حلب، ٢٠١٣/٤/١٦) والتي أسفرت عن مقتل ٣٣ مدنياً أُلقيت جثثهم في المنطقة الواقعة بين إشارات الشيخ خضر وإشارات الميدان في حي الصاخور.





اللواء محمد خضور برفقة العميد سهيل الحسن

اللواء كفاح ملحم



موقع الخدمة الحالي

رئيس شعبة المخابرات العسكرية

معلومات عامة

مكان الولادة: جنينة رسلان-طرطوس

الاختصاص: الحرس الجمهوري

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٩
٢	رئيس اللجنة الأمنية في المنطقة الجنوبية	٢٠١٨
٣	معاون رئيس شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٥
٤	رئيس فرع المعلومات شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٤
٥	رئيس فرع المخابرات العسكرية في اللاذقية	٢٠١٢
٦	رئيس فرع المخابرات العسكرية في حلب	٢٠١٢
٧	رئيس فرع التحقيق العسكري ٢٤٨	٢٠٠٨
٨	شعبة المخابرات العسكرية	٢٠٠٦
٩	الحرس الجمهوري	-

ينحدر كفاح ملحم من بلدة جنينة رسلان التابعة لمحافظة طرطوس، ونظراً لخلفيته الطائفية، فقد تم تجنيده في الحرس الجمهوري حيث عمل تحت إمرة باسل الأسد، وكان بمثابة المراسل بينه وبين رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي، ولدى مقتل باسل الأسد نُقل كفاح إلى شعبة المخابرات العسكرية حيث تسلم رئاسة فرع التحقيق العسكري «الفرع ٢٤٨».

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ شارك كفاح ملحم في قمع المتظاهرين بدمشق وضواحيها، حيث ارتكب مع عناصر «الفرع ٢٤٨» تحت إشرافه عدداً من الانتهاكات بحق أبناء الشعب السوري، بحيث أصبح هذا الفرع من أشد الفروع الأمنية، حيث يتم تحويل المعتقلين إليه من كافة أفرع شعبة المخابرات العسكرية المنتشرة في كافة المحافظات السورية بهدف التحقيق معهم.

ويعتبر ملحم من أبرز المسؤولين عن الانتهاكات التي تم ارتكابها في «الفرع ٢٤٨»، خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

ولدى تدهور الأوضاع الأمنية في مدينة حلب عام ٢٠١٢؛ تم تعيين العميد كفاح ملحم رئيساً لفرع الأمن العسكري هناك، حيث تابع عمله الإجرامي في مدينة حلب، وكان أحد كبار المشرفين على

عصابات الشبيحة، حيث تولى عملية تجنيدهم بشكل مباشر، وتكليفهم بالقيام بعمليات خطف وابتزاز التجار ومبادلة المختطفين بمبالغ مالية ضخمة تصل في نهايتها للعميد كفاح، والذي كان يتقاسمها مع عدد من الضباط وقادة وعناصر تلك المجموعات.

كما أشرف ملحم على عمليات القتل والتعذيب التي تمت في فرع المخابرات العسكرية في مدينة حلب «الفرع ٢٩٠»، والذي قام عناصره بارتكاب تجاوزات كبيرة ضد المعتقلين، حيث وثق تقرير صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» (تموز ٢٠١٢) بعنوان: «أقبية التعذيب الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»[١] ممارسات فرع المخابرات العسكرية في أحياء حلب والجرائم التي ارتكبها عناصر الاستخبارات العسكرية تحت إشراف العميد كفاح ملحم.

وفي نهاية عام ٢٠١٢؛ تم نقل ملحم إلى مدينة اللاذقية رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في المدينة، حيث عمل على تجنيد عصابات الشبيحة وتكليفهم بارتكاب جرائم لصالح لشعبة المخابرات العسكرية، بما في ذلك ممارسة أعمال الخطف والتشبيح بالتعاون مع هلال الأسد، والذي كان يحتجز ضحاياه في المدينة الرياضية باللاذقية. كما شارك ملحم في تلك الفترة في قيادة عمليات قوات النظام بريف اللاذقية الشمالي، حيث يعتبر مسؤولاً مع عدد آخر من ضباط النظام عن الانتهاكات والجرائم التي وقعت في جبلي الأكراد والتركمان في ريف اللاذقية الشمالي.

وفي عام ٢٠١٤؛ عُين ملحم رئيساً لفرع المعلومات بشعبة المخابرات العسكرية، وفي تموز تم ترفيعه لرتبة لواء وتعيينه نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية اللواء محمد محلا حيث أشرف على عدد من العمليات العسكرية في أرياف حماة وحمص وحلب، ويشترك مع اللواء محمد محلا في المسؤولية عن كافة الانتهاكات التي ارتكبتها شعبة المخابرات العسكرية منذ تعيينه عام ٢٠١٥ حتى تموز ٢٠١٨، حيث أصبح رئيساً للجنة الأمنية في المنطقة الجنوبية والتي تشمل درعا والقنيطرة والسويداء.

ونتيجة لإجرامه الكبير بحق الشعب السوري تم إدراج اللواء كفاح ملحم في قوائم العقوبات البريطانية[٢] والأوربية[٣] والكندية[٤] بسبب مسؤوليته عن عدد كبير من الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

....

(١) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش:

https//:www.hrw.org/ar/report2012/07/03/256336/

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢٠٤.

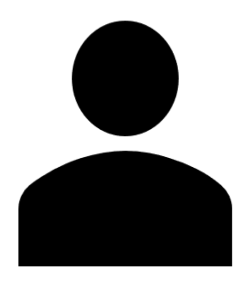
(٣) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٦٦.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ٧٣.



صورة قديمة للواء كفاح ملحم مع باسل الأسد

اللواء نزيه حسون



موقع الخدمة الحالي

تم تسريحه من رئاسة شعبة الأمن السياسي

معلومات عامة

مكان الولادة: القريا - السويداء
الاختصاص: المخابرات الجوية
ولاحقاً أمن دولة وأمن سياسي

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	تم تسريحه من الخدمة	٢٠١٧
٢	رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠١٥
٣	نائب مدير إدارة المخابرات العامة	٢٠٠٣
٤	مطار دمشق الدولي	١٩٩٠
٥	قسم التحقيق – إدارة المخابرات الجوية	١٩٨٥

خدم نزيه حسون في المخابرات الجوية في ثمانينيات القرن الماضي، وتدرج في المناصب حتى وصل إلى رتبة رائد، وشغل منصب معاون رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية الواقع في مطار المزة العسكري، وكان رئيس فرع التحقيق آنذاك علي مملوك برتبة عميد، حيث يتهم كل من حسون ومملوك بإجراء تجارب أسلحة كيميائية على المعتقلين السياسيين.

ونظراً لتوليه منصباً رفيعاً في عملية إدارة البرنامج في الوحدة ٤١٧، فإن نزيه حسون يعتبر مسؤولاً مباشراً عن مقتل ما بين ألفي إلى ثلاثة آلاف معتقل خلال عمله بالبرنامج الذي استمرت مدته من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠، ثم تدرج في المناصب الأمنية حتى عُين نائباً لرئيس إدارة المخابرات العامة عام ٢٠٠٣.

وبحلول عام ٢٠١١ كان اللواء نزيه حسون مسؤولاً عن العمليات العسكرية في الساحل السوري، حيث أشرف على قمع الاحتجاجات السلمية في مدينة اللاذقية وريفها وحمص وريفها، وشكل في هذه الفترة خليةً استخباراتية في لبنان لمتابعة تحركات المعارضين السوريين في بيروت، ولمراقبة تحركات الدبلوماسيين العرب في لبنان.

ونظراً لتورطه المباشر في أعمال القمع والعنف ضد المتظاهرين؛ تم إدراج اللواء نزيه حسون على لائحة العقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية والعقوبات السويسرية.

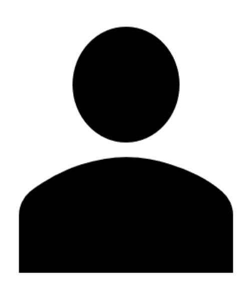
وفي كانون الأول ٢٠١٢ عُين نزيه حسون نائباً لرئيس شعبة الأمن السياسي اللواء رستم غزالي،

وعلى إثر مقتل غزالي عام ٢٠١٥ أصبح حسون رئيساً للشعبة، واستمر في عمله هذا حتى بداية عام ٢٠١٧، حيث تم تعيين اللواء محمد رحمون خلفاً له.

ونظراً لإشرافه على جميع أعمال فروع شعبة الأمن السياسي، فإن اللواء حسون يعتبر المسؤول المباشر عن جميع الجرائم التي تم ارتكابها من قبل عناصر هذه الأفرع، وخاصة فرع التحقيق المركزي الكائن بدمشق منطقة الفيحاء والذي ارتكبت فيه جرائم تصفية جسدية وتعذيب وإعدامات ميدانية.

جدير بالذكر أن اللواء حسون قدم اتفاقاً مع القضاة المسؤولين عن محاكم الإرهاب والمحاكم الميدانية بأن يقوم فرع التحقيق بتثبيت تهمة على المعتقلين، تتضمن إطلاق النار على الجيش وقوى الأمن، وتلفيق إفادات لهم وإجبارهم على التوقيع عليها لإصدار أحكام بالإعدام ضدهم.

اللواء توفيق يونس



موقع الخدمة الحالي

متقاعد

معلومات عامة

مكان الولادة: طرطوس

الاختصاص: إدارة المخابرات العامة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	الفرع الداخلي (٢٥١) في إدارة المخابرات العامة	٢٠١١ - ٢٠١٦
٢	رئيس فرع المخابرات العامة في حماة	

شغل اللواء توفيق يونس منصب رئيس الفرع الداخلي ٢٥١ بإدارة المخابرات العامة، والمعروف بفرع الخطيب، نسبة للشارع الذي يتواجد مقر الفرع فيه بدمشق، وذلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

وفي غضون هذه الفترة أصبح للفرع تحت إدارة يونس سمعة مخيفة في دمشق وريفها، إذ إنه ملأ السجن بالمعتقلين، ومارس ضدهم أسوأ صنوف التعذيب.

كما شارك عناصر فرع الخطيب في عمليات قمع المتظاهرين بالغوطة الشرقية ومدينتي دوما وحرستا، حيث اعتقل المئات من أبناء تلك المناطق إثر اقتحامها أو من خلال حواجز الفرع التي انتشرت في عدّة أماكن في دمشق وحتى إحالته للتعاقد[1].

ويعتبر اللواء توفيق يونس مسؤولاً عن كافة الجرائم والتجاوزات وخاصة منها حالات الاختفاء القسري التي حدثت خلال رئاسته لفرع الخطيب، حيث تفيد شهادات الناجين من الفرع بارتكاب جرائم مروعة بحق المعتقلين، بما في ذلك ممارسة أسوأ أنواع التعذيب في الزنازين الخاصة بالنساء، بما في ذلك الاغتصاب الممنهج من قبل عناصر الفرع.

ووصف أحد المعتقلين السابقين الأوضاع في فرع الخطيب بقوله: «فرع الخطيب الأمني الدّاخلي، أو الفرع ٢٥١، هو من أقذر الفروع العسكريّة السّوريّة سمعةً وهو نموذجٌ حيٌ شاهدٌ على كلّ تلك المُمارسات في السّجون، في هذا الفرع كما روى مُعتقلون أُفرج عنهم، لا تستطيع مُشاهدة الأرضيّة، فقد كانت مغطّاةً بطبقة من الدّماء، وكان اللحم يتساقط من المُعتقلين بعد كلّ جلسة تعذيب».

....

(١) الجرائم بحق الإنسانية لا تسقط بالتقادم أو التقاعد.

وتحدث تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠١٢): «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١» عما يدور من انتهاكات مروعة في فرع الخطيب، حيث نُقل عن معتقل سابق يُدعى بسام قوله: «تم استدعائي للاستجواب مرتين. كانت حجرة الاستجواب في الطابق الثاني. كنا نُضرب من الجميع ونحن في الطريق إليها، كنا ما زلنا معصوبي الأعين، أثناء الاستجواب جلست على ركبتي. راحوا يلكمونني ويركلونني، كان اتهاماً أكثر منه استجواباً، في طريق العودة ألقوني على الأدراج، وكان المعتقل إذا لم يتمكن من التدحرج على السلم يُعاد ويلقى منه فيسقط على الأرض».

كما نقل التقرير عن معتقلة سابقة تُدعى «مروة» قولها: «كنا نسمع طوال الليل والنهار أصوات رجال يُعذبون، هناك شخص ساعد في تنظيم المظاهرات أجبروه على الوقوف على ركبتيه طوال مكوثه في الزنزانة، أثناء التحقيق كانوا يهددوني بالتجريد من الثياب والتعذيب بالدولاب، لم نكن نعرف الوقت فلم نعرف متى موعد الصلاة، لم نتمكن من النوم بسبب أصوات التعذيب، الفتاة الأخرى معنا في الزنزانة قالت لي إنهم صفعوها عدة مرات وركلوها في بطنها. رأيت قوات الأمن تصفع صبياً يبلغ من العمر ١٢ عاماً في الردهة. كما جلبوه ليقول إنه رآنا في المظاهرة، لكن الصبي أقسم أنه لم يرنا من قبل، فصدقوه، كانت الزنازين قريبة من بعضها وهناك ثقوب في الباب كنت استخدمها لأرى ما يحدث في الخارج».

كما تحدث تقرير لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا عن الانتهاكات التي كانت ترتكب في فرع الخطيب، حيث نقل عن معتقل سابق يدعى «ياسر عبدالصمد حسين كرمي» تفاصيل وبلات الاعتقال وأنواع العذاب الذي يتعرض له المساجين، وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة والتي فقدها بعض المعتقلين تحت التعذيب (عشرات الصور سربها قيصر)[1] في القسم ٤٠ التابع لفرع الخطيب نتيجة ممارسات عناصره بحقهم، يذكر أنه قد تم تحويل بسام لاحقاً من القسم ٤٠ إلى فرع الخطيب ليكون شاهداً على ممارسات عناصر القسم والفرع على حد سواء.

وتحدث تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، عن الفرع الداخلي ٢٥١ التابع لإدارة المخابرات العامة، حيث نقل شهادة لعنصر أمن منشق يدعى فهد الحميد، تحدث فيها عن أساليب التعذيب المتبعة في الفرع، قائلاً: «إن طرق التعذيب تباينت عند بداية الثورة بين الصعق بالكهرباء والتجويع وصب الماء البارد، وتوجد في المشافي القريبة أماكن مخصصة لوضع جثث القتلى من المعتقلين، حيث كان الأطباء الشرعيون يعطون تقارير طبية بناء على تعليمات قوى الأمن، تفيد في الغالب أن الموقوف تعرض لجلطة قلبية حادة وأجريت له صدمه كهربائية لإنقاذه تسببت في وفاته».

ووفقاً لفهد الحميد، فإن عمليات التعذيب والتحقيق والقتل كانت توكل لعناصر من الطائفية العلوية لأن الثقة كانت معدومة في أبناء السنة، موضحاً أنه تعرض شخصياً للسجن مدة شهرين بتهمة التعاطف مع الموقوفين. ووصف عمليات التعذيب بأنها كانت قاسية جداً، حيث كانت التعليمات

(١) صور (+١٨) لعدد من المعتقلين الذين لقوا حتفهم في الفرع ٢٥١ برئاسة اللواء توفيق يونس.

للمحققين بأخذ المعلومات من الموقوف بأية طريقة ممكنة، مثل طريقة «بساط الريح» والصعق بالكهرباء، والضرب والتجويع، وأكد أن التهم التي توجه إلى الأطفال كانت دوماً تدور في فلك الانضمام إلى الثوار، وكان الهدف من تعذيبهم هو انتزاع اعترافات منهم.

ونتيجة لتلك الانتهاكات المروعة التي كانت تتم تحت إشرافه المباشر؛ فقد تم إخضاع اللواء توفيق يونس للعقوبات الأوربية[1]، والعقوبات البريطانية[2]، والعقوبات الكندية[3]، بسبب ما توفر من أدلة دامغة على ممارساته الإجرامية بحق السوريين.

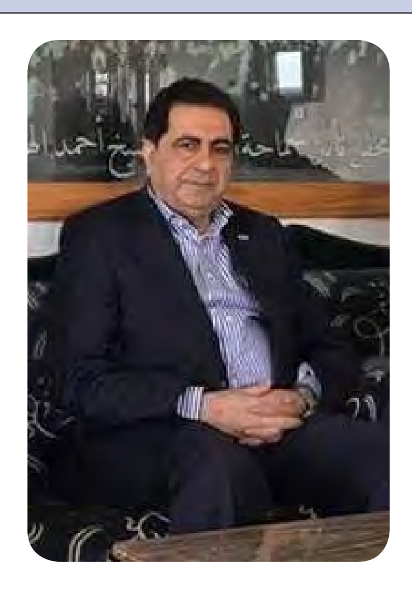
---

(١) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٣١.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢٥٥.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٢٧.

اللواء محمد محمود محلا



موقع الخدمة الحالي

المستشار الأمني الأول لرئيس الجمهورية

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة ١٩٥٩/١/٤
الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة
الحرس الجمهوري

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	المستشار الأمني الأول لرئيس الجمهورية	آذار ٢٠١٩
٢	رئيس شعبة المخابرات العسكرية	نيسان ٢٠١٥
٣	نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية	آذار ٢٠١٥
٤	نائب رئيس شعبة الأمن السياسي	٢٠٠٩
٥	رئيس فرع المعلومات في شعبة الأمن السياسي	٢٠٠٩
٦	الحرس الجمهوري	٢٠٠٨

خدم اللواء محمد محلا في صفوف الحرس الجمهوري، وترقى في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة عميد.

وفي عام ٢٠٠٩ تم انتدابه إلى إدارة الأمن السياسي حيث تسلم رئاسة فرع المعلومات، ثم عين نائباً لرئيس شعبة الأمن السياسي برتبة لواء، وفي ٢٠١٥ نُقل إلى شعبة المخابرات العسكرية ليصبح نائباً لرئيس الشعبة آنذاك اللواء رفيق شحادة، ثم عُين رئيساً للشعبة في نيسان ٢٠١٥ عقب اتهام شحادة بقتل رستم غزالي، واستمر اللواء محلا في رئاسة شعبة المخابرات العسكرية إلى اليوم.

ويعتبر اللواء محمد محلا أحد أبرز المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبها عناصر شعبة الأمن السياسي في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ وحتى آذار ٢٠١٥ وذلك خلال وجوده في منصب نائب رئيس الشعبة.

كما يعتبر اللواء محمد محلا مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي ارتكبتها شعبة المخابرات العسكرية منذ بداية تسلمه رئاسة الشعبة منذ نيسان ٢٠١٥ وحتى الآن، وخاصة منها الجرائم المرتكبة في فرعي: فلسطين «الفرع ٢٣٥»، وفرع التحقيق العسكري «الفرع ٢٤٨»، حيث قُتل آلاف من المعتقلين

جراء التعذيب وتم إرسال شهادات وفاة ملفقة إلى دوائر النفوس، وتم تحديد سبب الوفاة بأزمة قلبية حادة. ومن ضمن الجرائم التي ارتكبت تحت إدارة محلا:

- إصداره قراراً ينص على تخفيض عدد أهالي الأرياف أو الوافدين من خارج دمشق إلى العاصمة، عام ٢٠١٦، ومنعهم من الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة للبيع والشراء والتملك وإيجار المنازل.

- إجراء مصالحات مع مناطق تابعة للمعارضة، ومن ثم الإيعاز لعناصر من الفرقة الرابعة لخرق تلك الاتفاقيات بهدف تهجير أهلها والتنكيل بهم.

- مشاركة عناصر شعبة المخابرات العسكرية في العمليات العسكرية في الغوطة الشرقية وجنوب دمشق، حيث أشرف اللواء محمد محلا على تلك العمليات وما وقع فيها من مجازر مروعة بحق المدنيين.

- مساهمته في تجنيد عدد كبير من الشبيحة لصالح شعبة المخابرات العسكرية، وضم عدد من مقاتلي جيش التحرير الفلسطيني للعمليات العسكرية بالتعاون مع عناصر شعبة المخابرات العسكرية.

وبناء على سجله الإجرامي المروع؛ فقد تم إدراج اللواء محمد محلا على قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣] والأمريكية نتيجة ثبوت مسؤوليته المباشرة عن عدد كبير من الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوري. علماً بأن اللوء محمد محلا من أبرز المحسوبين على التيار الموالي لإيران مقابل التيار الروسي المنافس في سلك الاستخبارات، وقد تم عزله عن منصبه وتعيينه بمنصب المستشار الأمني الأول لرئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٩.



اللواء محمد محلا على جبهات جنوب دمشق

....

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٨٢.

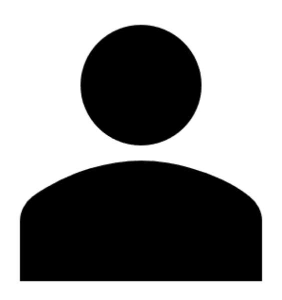
(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٢٠٦.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٢٣٠.



اللواء محمد محلا في زيارته لمحافظة السويداء

اللواء بسام حيدر



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة ٢٠ قوى جوية

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية
الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة
القوى الجوية

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة ٢٠	٢٠١٦
٢	ضابط في الفرقة ٢٠	٢٠١٥
٣	قائد اللواء ٢٤ مستقل والذي يشمل مطاري دير الزور والرقة	من قبل ٢٠١١
٤	ضابط في القوى الجوية	

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار عام ٢٠١١ كان بسام حيدر برتبة عميد، ويتولى منصب قائد اللواء ٢٤ قوى جوية في دير الزور، وهو لواء مستقل، يتبع لقيادة القوى الجوية مباشرة، ويشرف على مطاري ديرالزور والطبقة العسكريين.

وقد عُرف عن العميد بسام حيدر طائفيته المقيتة في تعامله مع المدنيين بدير الزور، حيث اشترك مع اللواء جامع جامع في تولي الشؤون الأمنية بدير الزور، وشارك بنفسه في تنفيذ طلعات جوية ضد المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وساعده في ممارسة الانتهاكات واسعة النطاق نائبه العميد سرحان العلي، والعميد محمود يوسف. ويعتبر العميد بسام حيدر رجل مدير إدارة المخابرات الجوية في المنطقة اللواء جميل حسن.

ويعتبر بسام حيدر المسؤول الأول عن كافة الطلعات الجوية والجرائم التي نفذتها طائرات اللواء ٢٤ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، حيث كانت أسراب اللواء تنطلق من مطاري دير الزور والطبقة، ونتيجة لكثرة تلك العمليات، فقد تم وقف جميع الطلعات التدريبية وتسخير ساعات الطيران لقصف المناطق الثائرة وخاصة في ريف دير الزور، وأرياف الرقة والحسكة وحلب.

ونظراً لتردي وضع مقاتلات النظام، وما نتج عن التحليق المتواصل لطائرات متهالكة فنياً من كثرة الأعطال الفنية؛ فقد طلب العميد بسام حيدر إرسال المزيد من الطائرات إلى اللواء ٢٤ حيث تم إرسال ٤ طائرات «ميغ ٢٣» من مطار السين إلى مطار دير الزور، و٤ طائرات «سوخوي ٢٢» من مطار الشعيرات إلى مطار الطبقة، ونفذت تلك الطائرات (بالإضافة إلى الطائرات الموجودة أصلاً في اللواء ٢٤

تحت قيادة العميد بسام حيدر) آلاف الطلعات الجوية، والتي حصدت أرواح الآلاف من المدنيين في المنطقة الشرقية وشردت عشرات الآلاف منهم.

وتشير المصادر إلى أن العميد بسام حيدر كان المسؤول الأول في التحكم العسكري بأجواء المنطقة الشمالية الشرقية، وقد أصدر تعليمات مستمرة للطيارين بقصف أي تجمع بشري ضمن دائرة نشاط اللواء، حيث تم ارتكاب عدد كبير من المجازر في دير الزور ريفها الشرقي خاصة البوكمال والموحسن»، فضلاً عن مجازر الرقة وعين عيسى وريف الحسكة، وأبرزها:

* مجزرة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي (٢٠١٢/٩/٢٠) [١]: راح ضحيتها أكثر من ٣٠ قتيلًا و١٥٠ جريحاً نتيجة قصف بطائرات الميغ التي استهدفت بعدة صواريخ محطة وقود مكتظة بالمدنيين.

* مجزرة في مدينة دير الزور (٢٠١٢/٩/٣)[٢]: أدت لمقتل عدد من المدنيين وإصابة آخرين ودمار في الأبنية.

* مجزرة مبنى النفوس في دير الزور (٢٠١٢/٩/٢٦): أدت لمقتل ١٥ شخصاً وإصابة آخرين.

* مجزرة حي الجورة في دير الزور (٢٠١٢/٩/٢٧)[٣]: راح ضحيتها ٢٧ شخصاً نتيجة قصف منازل المدنيين.

* مجزرة قرية البصيرة في دير الزور (٢٠١٢/١٢/٢٥): راح ضحيتها ٢٢ شخصاً إثر قصف البلدة.

* مجزرة في الشيخ ياسين بمدينة دير الزور (٢٠١٣/١٠/٢٥)[٤].

* مجزرة استهدفت سوق المازوت في قرية إبريهة (٢٠١٤/٤/١٣)[٥].

* مجزرة في حي الحميدية بمدينة دير الزور (٢٠١٤/٦/٢) راح ضحيتها ٦ من المدنيين نتيجة القصف الجوي.

مجزرة في ناحية الموحسن بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٤/٦/٢١)[٦]: راح ضحيتها ١٨ قتيلًا من المدنيين.

* مجزرة في مدينة الرقة (٢٠١٤/٦/٢٥) راح ضحيتها ١٤ من المدنيين.

* مجزرة في بلدة جديد عكيدات بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٤/٦/٣٠) راح ضحيتها ١٠ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في منطقة الحي الأول بمدينة الرقة (٢٠١٤/٧/١٥) راح ضحيتها سيدة و٤ أطفال من عائلة واحدة.

....

(١) مجزرة عين عيسى: https://youtu.be/fQOwAJW8A84
(٢) مجزرة في دير الزور: https://youtu.be/AujOsHyspfE
(٣) دير الزور: https://youtu.be/BguBLSkNBlc
(٤) مجزرة الشيخ ياسين: https://youtu.be/pchDHst8GAc
(٥) مازوت: https://youtu.be/E-CfPB7jTOI
(٦) مجزرة الموحسن: https://youtu.be/9UGQDaZ1njw - https://youtu.be/ezD69ziQE7M

* مجزرة في المشفى الوطني بمدينة الرقة (٢٠١٤/٨/٢٣) راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم طفلة و٤ من الكادر الطبي.

* مجزرة في دوار النعيم بمدينة الرقة (٢٠١٤/٨/٢٤) راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم طفلة وسيدتان.

* مجزرة في منطقة الشولا على طريق دير الزور-دمشق (٢٠١٤/٩/٣) راح ضحيتها ١٤ قتيلاً بينهم ٨ سيدات.

* مجزرة في مدينة العشارة بريف دير الزور (٢٠١٤/٩/٤) ضحيتها ٨ قتلى بينهم طفلان و٥ سيدات.

* مجزرة في شارع تل أبيض مقابل فرن الأندلس، وفي حي البياطرة بمدينة الرقة (٢٠١٤/٩/٦) راح ضحيتها ٥٤ قتيلاً، و ٤٠ جريحاً جراء قصفهما من قبل الطيران الحربي بصاروخين فراغيين.

* مجزرة في بلدة الصبيخان بريف دير الزور (٢٠١٤/٩/٧) راح ضحيتها ١١ قتيلاً بينهم ٥ أطفال و٣ سيدات جراء قصف مدرسة يقطنها نازحون من بلدات أخرى.

* مجزرة في حي العرضي بمدينة دير الزور (٢٠١٤/٩/١٠) راح ضحيتها ٨ قتلى بينهم طفلتان و٣ سيدات.

* مجزرة في قرية الحصيوة بريف الرقة (٢٠١٤/٩/١٦) راح ضحيتها ٩ قتلى بينهم طفل جراء سقوط طائرة حربية لقوات النظام على أحد الأبنية السكنية.

* مجزرة في مدينة الرقة (٢٠١٤/١١/١١) راح ضحيتها ١٤ قتيلاً بينهم طفلاًن و٥ سيدات.

* مجزرة في مدينة الرقة (٢٠١٤/١١/١٩) راح ضحيتها ٩ قتلى بينهم طفلان وسيدة وإصابة ١٦ شخصاً بجروح.

* مجزرة على المعبر المائي الواصل بين قريتي البوليل والصبحة بريف دير الزور (٢٠١٤/١١/٢٨) راح ضحيتها ٥ قتلى وإصابة ٦ بجروح.

* مجزرة في مدينة الرقة (٢٠١٤/١١/٢٥) راح ضحيتها ٧٣ قتيلاً بينهم ٧ أطفال و٣ سيدات إضافة الى دمار كبير في المنشآت جراء استهدافها من قبل الطيران الحربي بتسعة غارات متتالية.

* مجزرة في مدينة الرقة (٢٠١٤/١١/٢٧) راح ضحيتها ٧ قتلى بينهم طفل وسيدتان.

* مجزرة في مدينة الرقة قرب مسجد الشراكسة (٢٠١٤/١١/٢٨) راح ضحيتها ٦ قتلى بينهم ٤ أطفال.

* مجزرة في قرية حطلة بريف دير الزور (٢٠١٤/١١/٢٩) راح ضحيتها ١٢ قتيلاً بينهم ٥ أطفال و٤ سيدات.

* مجزرة في بلدة الموحسن بريف دير الزور (٢٠١٤/١٢/١٥) راح ضحيتها ٥ قتلى بينهم طفلان.

* مجزرة في بلدة خشام بريف دير الزور (٢٠١٤/١٢/١٥) راح ضحيتها ٦ قتلى بينهم ٣ أطفال وسيدتان.

* مجزرة في مدينة الميادين بريف دير الزور (٢٠١٤/١٢/١٦) راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم ٤ أطفال وسيدة جراء قصف مشفى الطب الحديث بالمدينة بصاروخين من الطيران الحربي.

* مجزرة في بلدة الموحسن بريف دير الزور (٢٠١٥/١/١٨) راح ضحيتها ١٢ قتيلاً بينهم ٤ أطفال و٣ سيدات.

* مجزرة في قرية البو عمرو بريف دير الزور (٢٠١٥/٢/١٠) راح ضحيتها ٥ قتلى بينهم طفلة وسيدة.

* مجزرة في منطقة جسر السياسية (٢٠١٥/٢/٢٣) راح ضحيتها ٦ قتلى.

* مجزرة في مدينة الميادين بريف دير الزور (٢٠١٥/٣/٥) راح ضحيتها ٥ قتلى بينهم طفلة وسيدتان.

* مجزرة في مدينة الميادين بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/٣/٧) راح ضحيتها ٩ قتلى و٣٥ مصاباً.

* مجزرة في حي الحميدية بمدينة دير الزور (٢٠١٥/٣/٢٤) راح ضحيتها ٧ قتلى بينهم ٣ أطفال.

* مجزرة بحي المطار القديم بمدينة دير الزور (٢٠١٥/٥/٢) راح ضحيتها ٨ قتلى من المدنيين.

* مجزرة بقرية البوليل بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/٥/٨) راح ضحيتها ٧ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في قرية البو عمرو بريف دير الزور (٢٠١٥/٥/٠٨) راح ضحيتها ٨ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في بلدة البوليل بدير الزور (٢٠١٥/٦/٤) راح ضحيتها ٧ قتلى و١٠ مصابين.

* مجزرة في بلدة الصالحية بريف دير الزور (٢٠١٥/٧/٢٩) راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم طفلان و١٥ مصاباً.

* مجزرة في مشفى الطب الحديث بمدينة الميادين (٢٠١٥/٨/١٠) راح ضحيتها ٨ قتلى بينهم طفل و٥ سيدات.

* مجزرة في قرية جديد عكيدات بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/٩/١٦) راح ضحيتها ٦ قتلى بينهم ٣ أطفال وسيدة.

* مجزرة في بلدة خريطة بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/٩/١٦) راح ضحيتها ٥ قتلى بينهم ٣ أطفال وسيدة، وإصابة أكثر من ١٠ أشخاص من المدنيين، جراء استهداف الطيران للمشفى الميداني بالبلدة.

* مجزرة في بلدة مراط بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/٩/٢١) راح ضحيتها ١٣ قتيلاً بينهم ٧ أطفال وسيدتان وإصابة أكثر من ٣٠ من المدنيين، جراء استهداف الطيران للمشفى الميداني بالبلدة.

* مجزرة في مدينة الميادين (٢٠١٥/٩/٢٨) راح ضحيتها ٢٥ قتيلاً بينهم ١١ طفلاً و٥ سيدات.

* مجزرة في حي العرضي بمدنية دير الزور (٢٠١٥/١٠/١٩) راح ضحيتها ٥ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في مدينة الموحسن بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/١١/١٧) راح ضحيتها ٩ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في بلدة البوليل بريف دير الزور الشرقي (٢٠١٥/١١/٢٠) راح ضحيتها ٥ قتلى من المدنيين.

* مجزرة في بلدة السوسه بدير الزور (٢٠١٥/١٢/١٢) راح ضحيتها ١٥ قتيلاً بينهم ٧ أطفال و٧ سيدات إضافة لإصابة ١٣ آخرين بجراح.

وبعد سجله الدموي في إزهاق آلاف الأرواح جراء القصف الجوي للمناطق الآهلة بالسكان، تم نقل بسام حيدر في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ إلى مطار الضمير العسكري برتبة لواء، حيث تولى قيادة الفرقة ٢٠ التي تتألف من ثلاثة ألوية وأربعة مطارات على النحو التالي:

* اللواء ١٧: يتمركز في مطار السين.

* اللواء ٣٠: يتمركز في مطاري الضمير والناصرية.

* اللواء ٧٣: يتمركز في مطار خلخلة.

وفي الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، يعتبر اللواء بسام حيدر مسؤولاً عن كافة الجرائم التي ارتكبتها الفرقة ٢٠ قوى جوية وبالأخص المجازر الناتجة عن القصف الجوي للغوطة الشرقية، حيث كانت تنطلق أغلب الطائرات من مطار الضمير العسكري، ملقية القنابل العنقودية الحارقة، والفوسفورية، والقنابل، والخزانات المحرقة المحشوة بالنابالم، والقنابل الفراغية، وقنابل لا يوجد عليها أي نوع من الكتابة، يُعتقد أنها تحوي غازات سامة، تم تزويد الفرقة بها من قبل القوات الروسية.

ووفقاً لمصدر عسكري؛ فإن الذخائر المحظورة دولياً قد تم وضعها في مطاري «الضمير» و«السين» بمستودعات خاصة تحت إشراف مجموعة فنية خاصة مسؤولة عن استلامها وتخزينها وتحميلها على الطائرات وتتبع بشكل مباشر لقائد الفرقة، مؤكداً أن المسؤول المباشر عن استخدامها هو قائد «الفرقة الجوية ٢٠» في مطار «الضمير» اللواء الطيار بسام حيدر.

وأكد المصدر أنه: «يتم استخدام هذه الذخائر بأوامر من القيادة الروسية تأتي إلى قائد الفرقة عبر مدير إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن وقائد القوى الجوية اللواء أحمد بلُّول حيث يقوم قائد الفرقة اللواء بسام حيدر بتحديد الطيارين الذين يستخدمون هذه الذخائر ويقوم بإسناد المهام إليهم بشكل مباشر في مطار الضمير وبشكل غير مباشر من مطار السين عبر قائد اللواء ١٧ العميد الطيار محمد ديبو».

ووفقاً لتقارير استخباراتية فإن طائرة مروحية من طراز MI-٨ أقلعت من مطار الضمير العسكري (٢٠١٨/٤/٧) وألقت براميل متفجرة على مدينة دوما تحوي مواداً سامةً تم تصنيفها لاحقاً على أنها هجمات بغاز السارين السام[١]، وأدى هذا الهجوم إلى مقتل ٨٠ مدنياً كانوا يختبئون في الأقبية التي تم استخدامها كملاجئ؛ خوفاً من عمليات القصف العشوائية التي كانت تشنها قوات النظام على المدينة، والتي أدت لاحقاً إلى تهجير أكثر من ١٠٠ ألف مدني نحو الشمال السوري.

وبناء على هذه المعلومات الموثقة؛ فإن اللواء بسام حيدر يعتبر من مجرمي الحرب، حيث قام سلاح الجوي السوري تحت قيادته بآلاف الطلعات الجوية في مختلف المحافظات السورية والتي أدت إلى مقتل الآلاف، وتهجير وتشريد مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري، إضافة لتدمير القرى والبلدات والمدن فوق رؤوس ساكنيها.

....

(١) مجزرة الكيماوي في دوما تاريخ ٢٠١٨/٤/٧:

https://youtu.be/Bl6h6fd0EKg - https://youtu.be/PeiA_mrdqzY - https://youtu.be/BV2rHo3roSM

اللواء علي ونوس



موقع الخدمة الحالي

قائد الوحدة ٤٥٠
إحدى الوحدات المرتبطة ما بين شعبة المخابرات العسكرية ومركز البحوث العلمي

معلومات عامة

مكان الولادة: صافيتا - طرطوس
١٩٦٤
الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الوحدة ٤٥٠	٢٠١٦
٢	قائد الوحدة ٤١٧	٢٠١١
٣	ضابط في شعبة المخابرات العامة	-

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان علي ونوس أحد ضباط شعبة المخابرات العسكرية برتبة عقيد، حيث شارك في عمليات القمع التي قامت بها شعبة المخابرات العسكرية ضد المدنيين، وتمت ترقيته إلى رتبة عميد مكافأة له في منتصف عام ٢٠١١.

كان ونوس قد تولى مهام خطرة وحساسة، أبرزها ترؤس الوحدة ٤١٧ وهي إحدى الوحدات المسؤولة عن عمليات تجريب الأسلحة الكيميائية على البشر وخصوصاً المعتقلين من حركة الإخوان المسلمين في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وترتبط هذه الوحدة بشعبة المخابرات العسكرية ومركز البحوث العلمية.

وفي مرحلة لاحقة أوكل إلى ونوس رئاسة الوحدة ٤٥٠، حيث أصبح صلة الربط ما بين الوحدة ٤٥٠ وما بين اللواء ١٠٥ حرس جمهوري، والذي كان يقوده اللواء طلال مخلوف قبل أن يتسلم قيادة الحرس الجمهوري.

جدير بالذكر أن الوحدة ٤٥٠ تتولى مهام تحميل الرؤوس الحربية بالمواد الكيمائية لتصبح جاهزة للاستخدام العسكري، ومنذ شهر أيلول من عام ٢٠١٣ تم استخدام مستودعات اللواء ١٠٥ من أجل تخزين مواد كيميائية من المعهد ١٠٠٠ التابع للبحوث العلمية، حيث تم نقل المواد الكيميائية على مدار أسبوع قبل قدوم المراقبين الدوليين إلى سوريا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨.

وتعتبر هاتان الوحدتان من أكبر الوحدات التي يعتمد عليها النظام في ملف الأسلحة الكيميائية.

ويُعد علي ونوس أحد أبرز المسؤولين عن الهجوم الكيميائي على الغوطة الشرقية في عام ٢٠١٣، والذي أودى بحياة ١١٢٧ قتيلاً على الأقل، منهم ٢٠١ سيدة و١٠٧ أطفال وفقاً لتقرير الشبكة السورية لحقوق الانسان، فيما أعلنت المعارضة أن عدد القتلى تجاوز ١٤٠٠ شخص.

واللواء علي ونوس خاضع للعقوبات الأمريكية منذ شهر كانون الأول من عام ٢٠١٧ بالإضافة لعدد من الضباط الآخرين هم: مدير استخبارات سلاح الجو العقيد سهيل الحسن، والعقيد محمد نافع بلال، ومدير دائرة الأمن السياسي اللواء محمد خالد رحمون، والعميد غسان عباس[١].

كما يخضع اللواء علي ونوس للعقوبات الأوربية[٢]، والعقوبات الكندية[٣]، والعقوبات البريطانية[٤]؛ نظراً لنشاطه المتعلق بالأسلحة الكيميائية، حيث قام بنقل قسم من الأسلحة الكيميائية إلى مناطق الساحل السوري وإلى مناطق سيطرة «حزب الله» اللبناني.

....

(١) العميد غسان عباس: يشترك في مسؤوليته عن كافة الجرائم التي ارتكبها العميد علي ونوس.

(٢) رقمه في ملحق العقوبات الأوربية ٢٤٣.

(٣) رقمه في العقوبات الكندية ٢٣٤.

(٤) رقمه في العقوبات البريطانية ٢٥٤.

اللواء رياض حبيب عباس



موقع الخدمة الحالي

قائد الشرطة العسكرية

معلومات عامة

مكان الولادة: عين قيطة - جبلة - اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الشرطة العسكرية	آذار ٢٠١٨
٢	رئيس فرع الأمن السياسي في مدينة حلب	أيار ٢٠١٣
٣	قائد فرع الشرطة العسكرية في مدينة حلب	٢٠١٠
٤	الشرطة العسكرية	٢٠٠١
٥	سرية الموكب	٢٠٠٠

ينحدر اللواء رياض حبيب خرفان عباس من قرية عين قيطة التابعة لناحية بيت ياشوط بمنطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية. وقد بدأ حياته المهنية كضابط عسكري في سرية الموكب تحت قيادة اللواء ذو الهمة شاليش، ثم ترق ليصبح المرافق الشخصي لحافظ الأسد في الفترة الأخيرة من حياته.

وبعد موت حافظ الأسد (٢٠٠٠) نُقل رياض عباس إلى الشرطة العسكرية، وتدرج في الرتب العسكرية حتى شغل منصب قائد الشرطة العسكرية بحلب عام ٢٠١٠.

وفي منتصف ٢٠١٣؛ تم تعيينه رئيساً لفرع الأمن السياسي في مدينة حلب، حيث تورط في ارتكاب انتهاكات واسعة بحق المدنيين.

وفي شهر آذار ٢٠١٨؛ تم تعيينه قائداً للشرطة العسكرية، ثم رُقي إلى رتبة لواء بتاريخ ٢٠١٨/٨/١ مع بقائه قائداً للشرطة العسكرية التي تعتبر مسؤولة عن إدارة أعتى المعتقلات السورية بما فيها سجون: تدمر، وصيدنايا، والبالونة، والقابون، وغيرها من السجون التي عانى فيها كثير من السوريين أسوأ أنواع العذاب المفضي إلى الموت تحت التعذيب قهراً وجوعاً.

وفي أثناء عمله كقائد لفرع الشرطة العسكرية بحلب (٢٠١٠-٢٠١٣)؛ مارس رياض عباس جرائم الاعتقال التعسفي والتغييب القسري والتعذيب ضد كل من يُشتبه بصلته بالاحتجاجات السلمية، وهو المسؤول الأول عن إدارة سجن حلب المركزي والذي ارتكبت به عدد من الانتهاكات بحق أبناء الشعب السوري، إضافة لمسؤوليته عن الانتهاكات التي تم ارتكابها من قبل عناصر الشرطة العسكرية في

المدينة وعلى الحواجز التي انتشرت فيها عام ٢٠١٢، والتي أصبحت مصدر رعب للسكان، نتيجة وضع قناصين تابعين لعباس في البؤر الحساسة من المدينة.

وتعزز إجرام رياض عباس عقب تسلمه رئاسة فرع الأمن السياسي بمدينة حلب عام ٢٠١٣؛ حيث عانى المعتقلون لديه أشد أنواع العذاب والامتهان، حتى إن أحد المقربين قال في وصف العميد رياض عباس: «حتى المؤيدون الذين يُعتقلون في فرع الأمن السياسي عن طريق الخطأ، يخرجون منه للانضمام إلى داعش مباشرة!»

ويعتبر اللواء رياض عباس مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في فرع الأمن السياسي منذ شهر أيار من عام ٢٠١٣، حيث تم توثيق مقتل العشرات من أهالي مدينة حلب تحت التعذيب داخل فرع الأمن السياسي، وفي إحدى الشهادات عن التعذيب في فرع الأمن السياسي في مدينة حلب أفاد «مجد» الذي تم اعتقاله في حلب قائلاً: «كان معنا في الزنزانة فتى فلسطيني من سوريا عمره ١٨ عاماً، وكان يعاني من مشكلة ما في الكبد، وكان هنالك حوالي ١٥ معتقلاً يعانون من المشكلة نفسها هناك. واقتصر علاجهم على تقديم حبوب «باراسيتامول» التي كانت تعطى كعلاج لكل شيء! وذات صباح خر صريعاً وبدأ ينزف من شرجه، وطرقنا الباب طلباً للطبيب لكنه لم يأت. وقالوا إنه سيأتي خلال ١٥ دقيقة. وظللنا نطرق الباب من السابعة إلى الحادية عشرة صباحاً، وظل الفتى ينزف. ولم يأت الطبيب فبقينا نطرق الباب. ولم يفعل الحارس شيئاً غير شتمنا، ورأى الحراس الدم لكنهم لم يفعلوا شيئاً. وفي الساعة ١١ صباحاً قالوا لنا: إن علينا أن نحضره للعلاج وأن ننظف الدم. فأجبرناه على الوقوف حتى نستطيع أخذه وعندما وقف أدركنا أن لحمه يبرز من الشرج... وأخذوه من الزنزانة لكننا رأيناه يسقط على الأرض بعد بضعة أمتار ويلفظ أنفاسه الأخيرة»[١].

وبالإضافة إلى ذلك فإن رياض عباس يعتبر من أبرز المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين في حلب، باعتبار عضويته باللجنة الأمنية والعسكرية خلال الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ وحتى آذار ٢٠١٨، وخصوصاً الفترة التي أدت لسيطرة قوات النظام على الأحياء الشرقية بمدينة حلب في أواخر عام ٢٠١٦، والتي أدت إلى تهجير أكثر من ١٠٠ ألف مواطن ومقتل أكثر من ١٤٠٠ مدني، كما أنه مسؤول عن كافة الجرائم والانتهاكات التي وقعت (ولا تزال تقع) تحت إشراف الشرطة العسكرية منذ تعيينه على رأسها في آذار ٢٠١٨، وخاصة الجرائم المروعة التي وقعت في سجن صيدنايا والبالونة، وعمليات الدفن الجماعي للمعتقلين التي قامت بها قوات النظام تحت إشراف الشرطة العسكرية.

جدير بالذكر أن اللواء رياض عباس ينتمي إلى عائلة معروفة بإجرامها، إذ إن شقيقه العقيد فادي عباس يتولى رئاسة مفرزة المخابرات الجوية في مطار حلب، وله أخ آخر يدعى فواز يعمل في قوات النظام برتبة عقيد.

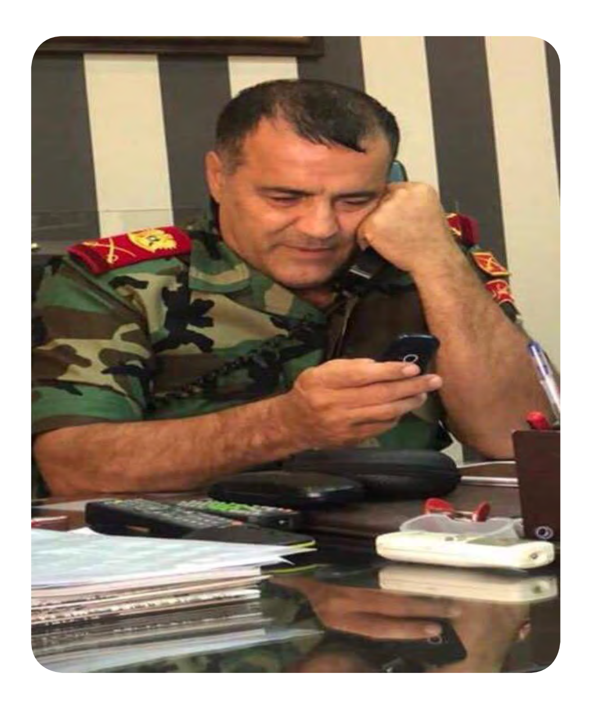
---

(١) مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم ١٩ فبراير/شباط ٢٠١٦ - الصفحة ٦٠.

https//:www.amnesty.org/download/Documents/MDE2445082016ARABIC.PDF



اللواء رياض عباس أثناء عمله في سرية الموكب كمرافق لحافظ الأسد



اللواء رياض عباس بعد ترفيعه لرتبة لواء بتاريخ ٢٠١٨/٨/١

اللواء أحمد بلُّول



موقع الخدمة الحالي

قائد القوى الجوية والدفاع الجوي

معلومات عامة

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤/١٠/١٠

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

القوى الجوية والدفاع الجوي

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد القوى الجوية والدفاع الجوي	٢٠١٢
٢	ضابط طيار في القوى الجوية	-

في تشرين الأول من عام ٢٠١٢ أصدر بشار الأسد قراراً بتعيين اللواء أحمد بلُّول قائداً للقوى الجوية والدفاع الجوي، خلفاً للواء عصام حلاق، وذلك لما عُرف عنه من نزعة إجرامية وولاء مطلق للنظام الذي كان يُعد آنذاك لحملة قصف جوي بالمقاتلات والمروحيات ضد المدن والبلدات والقرى الثائرة.

وعلى الرغم من بلوغ بلُّول السن القانونية للتقاعد عام ٢٠١٢؛ إلا أن بشار الأسد دأب على التجديد له منذ ذلك العام، نظراً للدور الرئيس الذي مارسه في تنفيذ حملات القصف الجوي وتشريد الملايين من السوريين، خاصة وأن سلاح الطيران كان المتسبب الأكبر في حركة النزوح القسري وتدمير البنى التحتية للمناطق المحررة.

ويعتبر اللواء أحمد بلُّول المسؤول الرئيس، بالشراكة مع طياري وملاحي وفنيي القوى الجوية، في قتل مئات آلاف السوريين وتهجير الملايين وتدمير المناطق الآهلة بالسكان، كما يشترك في المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي تمت بواسطة الطيران الحربي، والتي كان آخرها مجزرة الغوطة في شهر نيسان من عام ٢٠١٨.

واللواء بلُّول مسؤول كذلك عن كافة الجرائم التي ارتكبتها الفرقة (٢٠) قوى جوية، وبالأخص الجرائم التي تم ارتكابها في الغوطة الشرقية، حيث كانت الطائرات تنطلق من مطار الضمير العسكري مزودة بالقذائف العنقودية الحارقة والفوسفورية، والقذائف والخزانات المحرقة المحشوة بالنابالم، والقنابل الفراغية، وبقذائف تحوي غازات سامة.

كما يعتبر أحد المسؤولين الرئيسيين عن توفير التسهيلات لسلاح الجو الروسي، وتنسيق عمليات قصف مقاتلاته للمناطق الآهلة بالسكان، وتوفير الأسلحة المحرمة دولياً، والتي كانت تخزن بمطاري «الضمير» و«السين» في مستودعات تشرف عليها مجموعة فنية خاصة تتولى استلامها وتخزينها وتحميلها على الطائرات، وتتبع لقائد الفرقة الجوية (٢٠) بمطار «الضمير» اللواء الطيار بسام حيدر، الذي كان ينفذ الأوامر الصادرة إليه من مدير إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن وقائد القوى الجوية اللواء أحمد بلُّول، بما في ذلك تحديد الطيارين وتكليفهم بمهام القصف، بشكل مباشر في مطار الضمير وبشكل غير مباشر من مطار السين عبر قائد اللواء ١٧ العميد الطيار محمد ديبو.

يذكر أن اللواء أحمد بلُّول خاضع العقوبات البريطانية[١] والكندية[٢] والأمريكية بسبب مسؤوليته عن عدد كبير من الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها بحق الشعب السوري. وفيما يلي نماذج عن المجازر التي ارتكبها الطيران الحربي والمروحي تحت إشرافه:

م	المدينة	المكان	التاريخ	تفاصيل المجزرة
	حلب	الأتارب[٣]	٢٠١٢/١٠/٣١	القصف الجوي للفرن الآلي في مدينة الأتارب، راح ضحيته ١٨ قتيلاً ونحو ٣٥ جريحاً.
	ريف دمشق	الشيفونية[٤]	٢٠١٢/١١/١	القصف الجوي لمزرعة الشيفونية بريف دمشق، راح ضحيته ١٦ قتيلاً.
	إدلب	حارم[٥]	٢٠١٢/١١/٢	القصف الجوي لبلدة حارم بريف إدلب، راح ضحيته ٧٠ قتيلاً.
	ريف دمشق	أوتايا[٦]	٢٠١٢/١١/١٣	القصف الجوي لبلدة أوتايا بالغطة الشرقية، راح ضحيته ٢٦ قتيلاً.
	حماة	حلفايا[٧]	٢٠١٢/١٢/٢٣	القصف الجوي لأحد أفران الخبز ببلدة حلفايا بريف حماة، راح ضحيتها ٩٣ قتيلاً.
	ريف دمشق	المليحة[٨]	٢٠١٣/١/٢	القصف الجوي لمحطة النورس للوقود ببلدة المليحة بريف دمشق راح ضحيتها ٧٥ قتيلاً.
	إدلب	خان شيخون[٩]	٢٠١٧/٤/٤	القصف الصاروخي بمواد سامة في مدينة خان شيخون، ما أدى لمقتل ما يقارب ٩٠ شخصاً.

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢١٨.
(٢) ترتيبه في العقوبات الكندية ٢٢٠.
(٣) الأتارب: https://youtu.be/h0-Qn4IHucw
(٤) الشيفونية: https://youtu.be/jQUGFFqcS_o
(٥) حارم: https://youtu.be/kcepYxzwukI
(٦) أوتايا: https://youtu.be/AE7KHStszo0
(٧) حلفايا: https://youtu.be/Doge0NaS9Fc
(٨) المليحة: https://youtu.be/9FgVjb9V3UI
(٩) خان شيخون: https://youtu.be/0bJw84eXALs

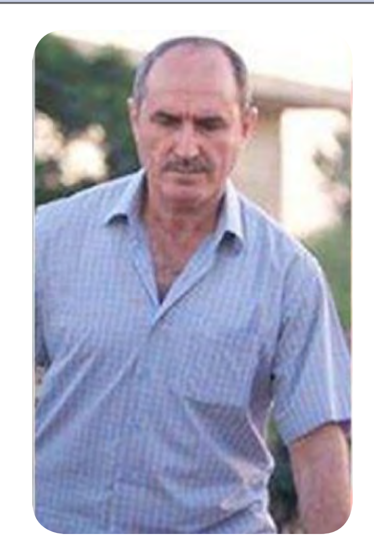
	ريف دمشق	دوما[1]	٢٠١٨/٤/٧	إلقاء مروحية (MI-٨) براميل متفجرة تحوي غاز السارين على مدينة دوما، ما أدى إلى مقتل ٨٠ شخصاً من النساء والأطفال كانوا مختبئين في الأقبية التي تم استخدامها كملاجئ أثناء القصف.

يضاف إلى هذه القائمة المئات من المجازر الناتجة عن عمليات القصف التي ارتكبها سلاح الجو، وجميعها موثق عبر مقاطع فيديو وملفات نصية تثبت الوقائع والتفاصيل.

....

(١) دوما: https://youtu.be/ffVsYYl_r7U

اللواء بسام مرهج الحسن



موقع الخدمة الحالي

مدير المكتب الأمني والعسكري
في القصر الجمهوري

معلومات عامة

مكان الولادة: شين. حمص ١٩٦١

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير المكتب الأمني والعسكري في القصر الجمهوري	٢٠٠٨
٢	الإشراف على الوحدة ٤٥٠ البحوث العلمية	٢٠٠٨
٣	مدير مكتب الاستعلام في القصر الجمهوري	
٤	سرية الموكب	
٥	سرية الحراسة	

ولد بسام الحسن في بلدة شين بريف حمص الغربي عام ١٩٦١؛ وبدأ حياته المهنية في السلك العسكري، حيث عُين ضابطاً في الحرس الجمهوري بسرية الحراسة الخاصة في رئاسة الجمهورية، ثم انتقل بعدها للعمل في سرية الموكب، والتحق بكلية الأركان وتخرج منها برتبة رائد ركن وتسلم بعدها منصب مدير مكتب الاستعلام في القصر الجمهوري.

وعقب حصوله على شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع من جامعة دمشق؛ أصبح مشرفاً على «الوحدة ٤٥٠» التابعة للبحوث العلمية، والمسؤولة عن حماية الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وعلى إثر اغتيال العميد محمد سليمان مدير المكتب الأمني والعسكري في القصر الجمهوري والمستشار العسكري الإستراتيجي الخاص ببشار الأسد عام ٢٠٠٨؛ تم تعيين اللواء بسام الحسن بدلاً عنه.

وفي أثناء عمله بالقصر الجمهوري تورط بسام الحسن في ارتكاب العديد من الانتهاكات بحق الشعب السوري، وخاصة فيما يتعلق بمباشرته للملفات الحساسة المتعلقة باستخدام السلاح الكيميائي، إذ إنه أحد أبرز المسؤولين بصورة مباشرة عن الجرائم الكيميائية التي ارتكبها النظام، حيث تولى مسؤولية تمرير الأوامر العسكرية الموجهة من القصر الجمهوري للوحدات والقطعات الخاصة باستخدامه.

وقد تم توثيق ٢٢١ حادثة استخدام للأسلحة الكيميائية[١] وذلك منذ أول هجوم موثق بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٣ ضد أهالي حي البياضة وحتى تاريخ ٢٠١٨/٤/٧ حيث وقع هجوم بالأسلحة الكيميائية على مدينة دوما بالغوطة الشرقية، حيث أدت تلك الهجمات إلى مقتل ١٤٦١ شخصاً موثقين بالاسم على الشكل التالي:

* ١٣٩٧ مدنياً، منهم ١٨٥ طفلاً، و٢٥٢ سيدة.

* ٥٧ قتيلاً من عناصر عارضة.

* ٧ أسرى من قوات النظام كانوا محتجزين لدى المعارضة.

يضاف إليها إصابة ما لا يقل عن ٩٧٥٣ شخصاً في ذلك الهجوم.

جدير بالذكر أن اللواء بسام الحسن يتولى رئاسة أركان قوات الدفاع الوطني، وهي الميليشيات التي أسسها شبيحة اللجان الشعبية، والتي انتشرت في المناطق الموالية للنظام بحجة حمايتها، وتتمتع بدعم وتمويل سخي من جميعة البستان التابعة لرامي مخلوف وبالأسلحة من مستودعات الجيش.

ويُعرف اللواء بسام لدى عناصر الدفاع الوطني بلقب: «الخال»، كونه خال المجرم صقر رستم أمين عام هذه الميلشيا التي ساهم الحرس الثوري في إنشائها وتدريبها، ونتج عن ذلك إقامة علاقة وطيدة بين اللواء بسام مع قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

ويعتبر اللواء بسام المسؤول المباشر عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الميليشيات تحت راية الدفاع الوطني والتي راح ضحيتها عدد كبير من أبناء الشعب السوري، إضافة لتهجير عشرات الآلاف منهم، ومن أبرز الجرائم التي ارتكبتها هذه الميليشيات:

* رام العنز-حمص (شباط ٢٠١٢): تم توثيق مقتل ٥٠ مدنياً، وعلى جثثهم آثار تعذيب بعد خطفهم على أسس طائفية.

* قرية جوبر-حمص (شباط ٢٠١٢): تمت تصفية أكثر من ١٥٠ مدنياً، بعضهم في سن الخامسة عشر.

* كرم الزيتون-حمص (آذار ٢٠١٢): قتل ما يقارب ٤٠ مدنياً، بينهم أطفال ونساء وحرق آخرين.

* سهل الحولة-حمص (أيار ٢٠١٢): قامت مجموعات من الدفاع الوطني، وبتغطية من قوات العميد هواش محمد قائد غرفة العمليات في حمص، باقتحام جنوب قرية تلدو حيث استمرت العملية أكثر من ثلاث ساعات تم خلالها قتل ١٠٦ مدنيين بينهم ٥٠ طفلاً وعدد من النساء قتل بعضهم ذبحاً بالسكاكين.

....

(١) تقرير الشبكة السورية لحقوق الانسان:
http//:sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/The_Syrian_regime_launched_216_chemical_attacks_including_183_additional_attacks_after_its_attack_on_al_Ghouta.pdf

* القبير-حماة (حزيران ٢٠١٢): اقتحمت قوات الجيش والدفاع الوطني القرية وأطلقوا النار عشوائياً على أهلها، ثم اقتادوا عدداً من الرجال خارج المنازل وذبحوهم بالسكاكين، كما أحرقوا نحو عشرة جثث، وتم توثيق مقتل ٧٨ مدنياً في هذه المجزرة، علماً بأن الميليشيات قد أخذت معها نحو ٣٧ جثة، ولم يتم التعرف على العديد من الجثث التي تم حرقها، ولا يزال ١٥ شخصاً من أهل القرية في عداد المفقودين، وعُرف من بين القتلى ٢٢ طفلاً، وعلى إثر هذه المجزرة الشنيعة انشق القاضي طلال حوشان[١] رئيس النيابة العامة في محردة بعد إجباره على تحميل المعارضة مسؤولية هذه الجريمة.

* الصنمين-درعا (نيسان ٢٠١٣): قامت قوات النظام مدعومة بميلشيا الدفاع الوطني باقتحام بلدة الصنمين وقتل نحو ٦٠ مدنياً فيها، حيث تم ذبح بعضهم بالسكاكين.

كما يُعتبر اللواء بسام مسؤولاً بصورة مباشرة عن تنفيذ عدد من عمليات التصفية والاغتيال، أبرزها اغتيال رجل الدين الشيخ أحمد عبد الواحد في طرابلس (أيار ٢٠١٢)، حيث كلف بسام أحد عملائه الذهاب إلى لبنان وتصفية الشيخ أحمد، وتم تداول وثيقة ممهورة بختم وتوقيع اللواء بسام تنص على تصفية معارضين مدنيين وعسكريين سوريين في الخارج، منهم العميد المنشق زاهر الساكت، والعقيد المنشق ثائر مدلل، والنقيب المنشق علاء الباشا، وشخصيات أخرى ورد ذكرها في الوثيقة الممهورة بختم ديوان رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ آب ٢٠١٣.

ونظراً للجرائم والانتهاكات التي ارتكبها بسام الحسن، فقد تم إدراجه في قوائم العقوبات البريطانية[٢] والأوربية[٣] والكندية[٤] والأمريكية، وخاصة فميا يتعلق بهجمات الأسلحة الكيميائية.

يذكر أن اللواء بسام قد تم ترفيعه في عام ٢٠١٦ إلى رتبة لواء، كما أنه يتمتع بعلاقات قوية مع الضباط الروس والإيرانيين على حد سواء.

....

(١) كان قاضياً رئيس النيابة العامة في محردة، وحقق في هذه الجريمة، يقيم حالياً في السويد بعد أن هاجر إليها.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٨.

(٣) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٢٠.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ٢٣.



اللواء بسام الحسن، رجل الظل في القصر الجمهوري

أوردت هذه الصور شبكة FOX NEWS[(١)]

في تقريرها المتعلق بالأسلحة الكيميائية في سوريا

....

(١) تقرير شبكة FOX News:

http://www.foxnews.com/world/2017/04/07/revealed-first-photos-assad-aide-heading-syrias-chemical-weapons-unit.html

اللواء غسان خليل



موقع الخدمة الحالي

معاون مدير إدارة أمن الدولة

معلومات عامة

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	معاون مدير إدارة أمن الدولة	٢٠١٧
٢	رئيس الفرع الخارجي ٢٧٩	٢٠١٣
٣	رئيس فرع المعلومات ٢٥٥	٢٠١٠
٤	نائب رئيس فرع المعلومات ٢٥٥	
٥	حماية الرئيس	-

يتمتع اللواء غسان خليل بعلاقة قوية مع بشار الأسد، حيث كان من ضمن الفريق المكلف بحمايته، ثم ترق في السلك الأمني حيث عُين رئيساً لفرع المعلومات «٢٥٥» بجهاز أمن الدولة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وهو الفرع المتخصص بالمعلومات العامة للجهاز والدراسات المقدمة إليه، ويحوي عدداً من الأقسام المهمة، مثل: الأديان، والأحزاب السياسية، ومراقبة وسائل الإعلام المحلية والعالمية ومواقع الإنترنت، كما يدير العديد من المواقع الموالية للنظام أو المواقع المشبوهة التي تدعي أنها مع المعارضة، إضافة لنشاطه الدعائي في كتابة التعليقات وإرسال المشاركات في المواقع الإلكترونية، والإشراف على ما يسمى «الجيش السوري الإلكتروني».

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ ارتكب غسان خليل من خلال رئاسته لفرع المعلومات بإدارة أمن الدولة العديد من الجرائم والانتهاكات، حيث عمل على قمع وملاحقة الصحفيين عبر اختراق مواقع التواصل الاجتماعي بهدف القبض عليهم وزجهم في السجون، وعلى رأسهم المدونة السورية طلّ الملوحي.

ومن ضمن الانتهاكات التي ارتكبها؛ عقد صفقة مع قناة BBC العربية بعد الإفراج عن مراسلين للقناة كانت قد اعتقلتهما قوات النظام في محافظة إدلب، حيث أوقع بعدد من أعضاء تنسيقية برزة التابعة للمعارضة بعد إيهام مراسل القناة محمد بلوط أعضاء التنسيقية بأنه سيُعد برنامجاً وثائقياً عنهم، وهو ما أدى لاعتقالهم من قبل فرع المعلومات.

وبناء على هذه الانتهاكات؛ فقد ورد اسم العميد غسان خليل في تقرير منظمة «هيومن رايتس

ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا».

وفي عام ٢٠١٣؛ عُين غسان خليل رئيساً للفرع الخارجي «الفرع ٢٧٩» بتوصية من اللواء علي مملوك الذي كان يرأس إدارة أمن الدولة قبل نقله إلى رئاسة مكتب الأمن الوطني، حيث تؤكد المصادر أن توليه ذلك المنصب كان بتوصية من القيادة الإيرانية نظراً لما قدمه غسان خليل من خدمات كبيرة للقوات الإيرانية لتسهيل عملياتها في سوريا، خاصة بعد أن تولت المخابرات الإيرانية تزويد فرع المعلومات بمعدات تجسس على الاتصالات ساهمت في ارتكاب انتهاكات واسعة بحق السوريين.

وبناء على ذلك التعاون فقد رأت السلطات الإيرانية منح غسان خليل سلطات أكبر من خلال توليه مسؤولية «الفرع ٢٧٩»، الأمر الذي منحه قدرة أكبر على الحركة حيث سافر إلى إيطاليا بصحبة اللواء علي مملوك واللواء محمد ديب زيتون في رحلتهما إلى إيطاليا بهدف تعزيز التعاون مع الاستخبارات الإيطالية، حيث كانت الاستخبارات الإيرانية ترغب في تحقيق اختراق جديد لأجهزة الاستخبارات الأوروبية من خلال تعزيز وضع غسان خليل وتمكينه من إقامة علاقات مع العديد من أجهزة الاستخبارات الدولية، وهو ما تحقق لها بالفعل.

وفي مطلع عام ٢٠١٧، تمت ترقية غسان خليل إلى رتبة لواء وتعيينه بمنصب معاون مدير إدارة أمن الدولة اللواء محمد ديب زيتون.

ونظراً لدوره الرئيس في الانتهاكات التي وقعت بحق ملايين السوريين؛ فقد تم إدراج غسان خليل في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوروبية[٢] والكندية.[٣]

....

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٧٠.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٤٦.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٤٥.

اللواء جمعة محمد الجاسم



موقع الخدمة الحالي

تمت إقالته بنهاية شهر آب من عام ٢٠١٨ بعد تمديد خدمته أربع سنوات كمدير إدارة المدفعية والصواريخ

معلومات عامة

مكان الولادة: صراع - إدلب

١٩٥٤

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	أحيل للتقاعد	آب ٢٠١٨
٢	مدير إدارة المدفعية والصواريخ	قبل ٢٠١١
٣	ضابط في إدارة المدفعية والصواريخ	-

ولد جمعة الجاسم في قرية صراع بريف إدلب الشرقي عام ١٩٥٤، وينتمي لعشيرة الحديديين والمعروفة بولائها للنظام، وهي العشيرة التي ينتمي إليها وزير الدفاع السابق العماد فهد جاسم الفريج.

ويعتبر اللواء جمعة الجاسم مسؤولاً عن كافة الجرائم والانتهاكات وعمليات التدمير التي طالت بيوت ومنازل مئات آلاف المدنيين في سوريا، فضلاً عن تدمير البنى التحتية للمناطق الآهلة بالسكان نتيجة استخدام سلاحي المدفعية والصواريخ، اللذين يعتبران من أشد الأسلحة فتكاً إلى جانب الطيران الحربي والمروحي.

وكان النظام قد بدأ في استخدام سلاحي المدفعية والصواريخ ضد مناطق المعارضة عام ٢٠١١، وعندما تطورت المواجهات شرع في استخدام صواريخ «سكود» أرض-أرض ضد المدن والأحياء الآهلة بالسكان، ما أدى إلى مقتل المئات وتشريد الآلاف من السوريين، حيث أوكل النظام إلى اللواء جمعة تنفيذ عدد من عمليات القصف المدفعي والصاروخي في مدينة حمص، وخاصة حي بابا عمرو، كما قاد معارك في ريف حماة الشرقي وريف حماة الشمالي، وتم توثيق مسؤوليته عن عدد من المعارك[١]، وخاصة الانتهاكات التي وقعت أثناء قيادته للمعارك في محيط مطار السين ومدينة تدمر عام ٢٠١٦.

كما شارك اللواء جمعة الجاسم في العمليات العسكرية بريف إدلب الشرقي، وكوفئ على ذلك

....

(١) زيارة اللواء جمعة الجاسم لفوج حرس الحدود السادس: https://youtu.be/HoMLEJWMLqI

بتعيين شقيقه عبد العزيز الجاسم رئيساً لبلدية سنجار، وتعيين شقيقه الآخر أميناً للفرقة الحزبية في البلدة **(وكان يعمل سابقاً بائعاً لمادة المازوت)**، وتأتي تلك التعيينات استجابةً لتكرر مطالب اللواء جمعة بتنسيب أبناء عشيرته إلى الجيش؛ لتعويض النقص العددي لقوى النظام.

ويعتبر اللواء جمعة الجاسم مسؤولاً مباشراً عن كافة الجرائم التي تم ارتكابها بسلاحي المدفعية والصواريخ، وخاصة منها «اللواء ١٥٥»، حيث وثق تقرير صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان (٢٠١٣/٣/٢) إطلاق عناصر «اللواء ١٥٥» ٦١ صاروخَ «سكود» على ٥٩ موقعاً مدنياً آهلاً بالسكان، وصاروخين فقط على مواقع تابعة للجيش الحر.

كما أصدرت الشبكة تقريراً آخر (٢٠١٣/٦/٩) وثقت فيه إطلاق قوات النظام ١٣١ صاروخاً في المناطق التالية:

* محافظة حلب: ٧١ صاروخاً تسببت بمقتل ٢١٤ شخصاً وجرح أكثر من ٥٨٠ آخرين.

* محافظة الرقة: ١٠ صواريخ تسببت بمقتل ١٤ شخصاً وجرح ٩٢ آخرين.

* محافظة إدلب: ١٩ صاروخاً تسببت بمقتل ٣ أشخاص وجرح ٢٩ آخرين.

* محافظة دير الزور: ١٥ صاروخاً تسببت بجرح ٣ أشخاص.

* محافظة ريف دمشق: ١١ صاروخاً تسببت بمقتل ٢٣ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٣ آخرين.

* محافظة حماة: ٥ صواريخ تسببت بمقتل ٣ أشخاص وجرح أكثر من ٣٣ آخرين.

* محافظة حمص: تم استهدافها بعدد غير محدد من صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى في منطقة القصير، وتسببت في سقوط أعدد واسعة من القتلى والجرحى، لم يتم توثيقها بسبب تطويق المنطقة وقطع الاتصالات عنها.

وتم توثيق قائمة تتضمن ٢٥٧ قتيلاً جراء القصف الصاروخي، منهم ٨٤ طفلاً و٥٤ امرأة، وما يقارب ١٠٠٠ جريح، يضاف إليهم ١١٢٧ قتيلاً من قتلى الغوطة الشرقية جراء القصف بالسلاح الكيميائي (آب ٢٠١٣) كون هذه المجزرة تمت عبر إطلاق صواريخ محملة بالمواد الكيميائية.

وفيما يلي قائمة ببعض المجازر التي ارتكبها سلاح المدفعية تحت قيادة اللواء جمعة الجاسم[(١)]:

م	المجزرة	المحافظة	التاريخ	عدد القتلى	البيان
	مجزرة دير الزور	دير الزور	٢٠١١/٨/٧	٩٠	بتاريخ ٢٠١١/٨/٧ قامت قوات النظام السوري بارتكاب مجزرة في مدينة دير الزور راح ضحيتها ٩٠ قتيلاً وذلك نتيجة قيام قوات النظام السوري بقصف المدينة بالمدفعية الثقيلة وقذائف الدبابات.

....

(١) هناك المئات من المجازر الموثقة بسبب استهداف سلاحي المدفعية والصواريخ للمناطق الثائرة ضد نظام حكم آل الأسد.

	مجزرة بابا عمرو	حمص	٢٠١٢/٢/٨	١٠٠	بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ قامت قوات النظام السوري بارتكاب مجزرة في حي بابا عمرو بمدينة حمص، راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شهيدٍ كحصيلة أولية، وذلك نتيجة القصف بالمدفعية الثقيلة والقذائف الصاروخية وقذائف الهاون وراجمات الصواريخ وطلقات الشيلكا، ما أدى إلى تدمير ٨٠٪ من الحي
	مجزرة الرستن	حمص	٢٠١٢/٢/٩	١٠٦	بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ ارتكبت قوات النظام مجزرة في مدينة الرستن بحمص راح ضحيتها ١٠٦قتلى وذلك نتيجة قصف المدينة بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون.
	مجزرة الفرن الآلي في حي قاضي عسكر	حلب	٢٠١٢/٨/١٦	٤١	بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ ارتكبت قوات النظام مجزرة في حي قاضي عسكر بمدينة حلب راح ضحيتها ٤١ قتيلاً، جراء القصف المدفعي للفرن الآلي في الحي ثم أعيد قصفه للمرةالثانية بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٩ وسقط عدد كبير من القتلى، تم توثيق ٢٥ منهم.
	مجزرة حي الوعر	حمص	٢٠١٤/١/١١	٢٨	بتاريخ ٢٠١٤/١/١١ ارتكبت قوات النظام مجزرة في حي الوعر بمدينة حمص راح ضحيتها ٢٨ قتيلاً بينهم طفل وسيدتان جراء استهداف مدفعية النظام السوري للحي.
	مجزرة مدينة طيبة الإمام	حماة	٢٠١٤/٥/٦	٨	بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ ارتكبت قوات النظام مجزرة في مدينة طيبة الإمام بريف حماة راح ضحيتها ٨ قتلى بينهم طفلة وسيدة جراء استهداف المدينة بقذائف المدفعية.
		المجموع			٣٧٣ قتيلاً

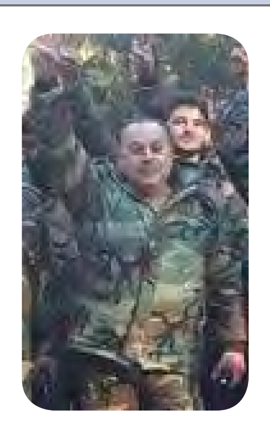
يضاف إلى تلك القائمة؛ آلاف الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، ومئات آلاف المهجرين نتيجة استخدام النظام سلاحي المدفعية والصواريخ ضد مناطق مدنية مأهولة بالسكان، ويتحمل اللواء جمعة الجاسم المسؤولية المباشرة لتلك الجرائم نظراً لتوليه منصب مدير إدارة الصواريخ والمدفعية.

وقد تمت إقالة اللواء جمعة الجاسم في آب ٢٠١٨، وخلفه اللواء أكرم تجور في قيادة إدارة

المدفعية والصواريخ، وذلك بعد أن قام بشار الأسد بتمديد عمله أربع سنوات إضافية، حيث كان من المقرر أن يحال للتقاعد عام ٢٠١٤ إلا أن الأسد احتفظ به لضمان ولائه وولاء أفراد عشيرته في قوات النظام.

وللواء جمعة صلات مباشرة مع العضو السابق في مجلس الشعب السوري الشبيح أحمد درويش، كما يخدم ابنه في صفوف قوات النظام برتبة ملازم أول.

اللواء حسن مرهج مرهج



موقع الخدمة الحالي

قائد الفيلق الرابع. اقتحام

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة-اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في منطقة الساحل	٢٠١٦
٢	قائد الفيلق الرابع اقتحام	٢٠١٥
٣	قائد الفرقة الثامنة	٢٠١٥
٤	قائد اللواء ٣٣ دبابات-الفرقة ٩	٢٠١١

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان حسن مرهج قائداً اللواء ٣٣ دبابات التابع للفرقة التاسعة المتمركزة بالقرب من مدينة الصنمين في ريف درعا الشمالي الغربي.

وشارك اللواء التابع له في الأعمال العسكرية التي قامت بها الفرقة التاسعة بدرعا، حيث ارتكب عناصر اللواء ٣٣ دبابات وقائدهم حسن مرهج عدداً من المجازر بمحافظة درعا.

ففي ٢٠١١/٥/١١ قام اللواء ٣٣ دبابات باقتحام بلدة جاسم، بالاشتراك مع ألوية من الفرقة التاسعة والفرقة السابعة والقوات الخاصة والحرس الجمهوري، وأسفرت العملية عن مقتل ٣١ مدنياً، منهم ستة قتلوا على يد عناصر اللواء ٣٣ بشكل مباشر. كما قام عناصر اللواء نفسه، تحت قيادة حسن مرهج، باحتلال مشفى المدينة وتحويله إلى ثكنة عسكرية ومعتقل مؤقت، مما أدى إلى مقتل عدد من الجرحى والمصابين جراء الإهمال الصحي.

واستمرت مشاركات اللواء ٣٣ دبابات في اقتحام العديد من مدن وبلدات درعا طوال عام ٢٠١١، تحت قيادة حسن مرهج، ففي شهر تموز شارك عناصر اللواء في اقتحام بلدة الصنمين، كما شاركوا في عملية الاقتحام الثاني لمدينة جاسم بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ١٥٠ مدنياً من أهالي المدينة. كما تم إيفاد عدد من عناصر اللواء للمشاركة في عمليات اقتحام حي بابا عمرو نهاية عام ٢٠١١، والتي أدت إلى تدمير الحي وقتل وتشريد أهالي الحي.

وفي ٢٠١٢/٢/١٨ تم نقل اللواء ٣٣ دبابات إلى المنطقة الوسطى (حمص وحماة) وفقاً لأمر تحرك (رقم/ ٥٠٢/٦٣٥٩) حيث تحرك رتل عسكري قوامه ٦٣ آلية مجنزرة و٣٥ عربة، مع كامل الذخيرة

المخصصة للعتاد والأفراد، ولدى وصول حسن مرهج إلى المنطقة الوسطة بدأت سلسلة جديدة من الانتهاكات المروعة بحق المدنيين، حيث تمركز اللواء ٣٣ بالقرب من بلدة كفرالطون بريف حماة الشمالي، وشرع في استهداف قرى المحافظة بدباباته.

وقد شارك حسن مرهج -وكان برتبة عميد آنذاك- في ارتكاب العديد من المجازر؛ أبرزها مجزرة القبير في حزيران ٢٠١٢، حيث تم اقتحام القرية من قبل قوات: اللواء ٣٣، والفوج ٥٥٥ بالفرقة الرابعة، والمخابرات الجوية، والدفاع الوطني، وتم إطلاق النار بصورة عشوائية على الرجال والنساء والأطفال، كما تم اقتياد عدد من الرجال خارج منازلهم وذبحهم بالسكاكين والأسلحة البيضاء، وإحراق عشر جثث، وخطف ٣٧ جثة أخرى، وتم قتل جميع من وقعت أعينهم عليه، ولم ينجُ من تلك المجزرة سوى سيدتين و ثلاثة رجال و طفل عمره سنتين، وبلغ عداد القتلى الموثقة أسماؤهم ٧٨ قتيلاً، بينهم ٢٢ طفلاً، يضاف إليهم نحو ١٠ قتلى أُحرقت جثثهم ولم يتم التعرف على هويتهم، ونحو ١٥ مفقوداً لم يُعرف مصيرهم بينهم فتيات و أطفال.

كما شارك حسن مرهج في الأعمال العسكرية التي أفضت إلى وقوع مجزرة التريمسة بريف حماة الشمالي في ٢٠١٢/٧/١٢، والتي راح ضحيتها ٣٠٥ قتلى، وأكثر من ٣٠٠ جريح وذلك إثر إطلاق عناصر اللواء ٣٣ النار من عربات الشيلكا وقذائف الدبابات والرشاشات الثقيلة ضد بلدة التريمسة، واستهداف مدرستها ومنازلها، كما قام شبيحة النظام من القرى العلوية المجاورة بمحاصرة المدنيين الذين حاولوا الفرار باتجاه الأراضي الزراعية وقتلهم بدم بارد، في حين قامت الميليشيات التي يتزعمها العقيد سهيل الحسن باقتحام المدينة والإجهاز على جميع المصابين واعتقال من تبقى من أهل القرية.

كما ارتكب حسن مرهج، أثناء توليه قيادة اللواء ٣٣ دبابات في المنطقة الوسطى عام ٢٠١٢، عدداً من المجازر في: مورك، وصوران، وطيبة الإمام، وخطاب، وكرناز، واللطامنة، وكفرزيتا، وحلفايا، والتمانعة، وتل ملح والقرى والمزارع المحيطة بها، ما أدى إلى مقتل المئات ونزوح عشرات الآلاف من منازلهم.

ولعل أسوأ هذه العمليات؛ مجزرة اللطامنة (٢٠١٢/٤/٧)، حيث تم تطويق البلدة وقصفها ثم اقتحامها بالآليات والمدرعات، ما أدى إلى مقتل نحو ٧٠ مدنياً، تم توثيق ٥١ منهم، بينما لم يتم التعرف على ٢٠ جثة كانت محروقة وغير واضحة المعالم. وكذلك مجزرة صوران (٢٠١٢/٥/٢٠) التي راح ضحيّتها ٣٤ مدنياً قتلوا على أيدي عناصر اللواء ٣٣، عقب اقتحام المدينة تحت قيادة اللواء حسن مرهج واللواء وجيه المحمود رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حماة، وإطلاق النار بشكل عشوائي من دباباتهم.

وفي عام ٢٠١٤؛ شارك حسن مرهج في مجزرة معرزاف بريف حماة، والتي أسفرت عن سقوط ١٠ قتلى، منهم ٣ سيدات و٦ أطفال، وذلك نتيجة استهداف البلدة بقذائف المدفعية والدبابات.

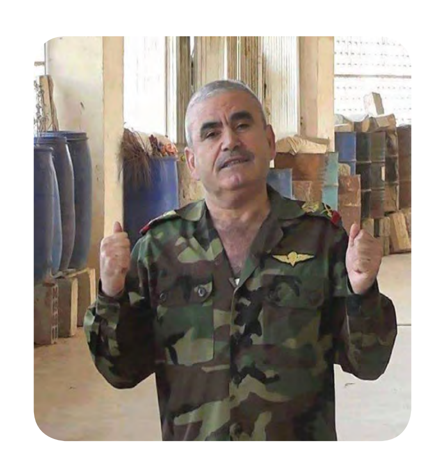
ونتيجة لسجله الدموي في خدمة النظام؛ فقد تم ترفيع العميد حسن مرهج إلى رتبة لواء عام ٢٠١٥، وتسليمه قيادة الفرقة الثامنة والتي أصبح اللواء ٣٣ دبابات أحد ألويتها. وفي نهاية تموز ٢٠١٦؛ عُين اللواء حسن مرهج قائداً للفيلق الرابع اقتحام خلفاً للواء شوقي يوسف، كما تم تعيينه رئيساً

للجنة الأمنية والعسكرية في الساحل السوري، حيث شارك بصورة واسعة في الانتهاكات التي تم ارتكابها في معارك ريف اللاذقية وحلب في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ والتي أدت في نهاية المطاف إلى سيطرة النظام على كامل المدينة، حيث يعتبر اللواء حسن مرهج أحد شركاء هذه الجريمة، كما شارك في المعارك التي جرت بريف حماة الشمالي في شهري آذار ونيسان من عام ٢٠١٧.



اللواء حسن مرهج مع عناصر الفيلق الرابع اقتحام
أثناء توجههم للقتال في مدينة حلب عام ٢٠١٦

اللواء علي أحمد أسعد



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة ١٥ قوات خاصة

معلومات عامة

مكان الولادة: طرطوس

الاختصاص: الوحدات الخاصة
الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في محافظة السويداء	٢٠١٦
٢	قائد الفرقة ١٥ قوات خاصة	٢٠١٣
٣	ضابط قيادي في الفرقة ١٥ قوات خاصة	٢٠١١

يعتبر اللواء علي أسعد من أبرز الضباط الذين يحظون بثقة بشار الأسد باعتبار علاقته بالمجلس العلوي الأعلى.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ كان علي أسعد يشغل منصباً قيادياً في «الفرقة ١٥» قوات خاصة المتمركزة في السويداء، بقيادة اللواء محيي الدين منصور[١].

ونظراً لخلفيته الطائفية[٢]؛ ارتكب علي أسعد انتهاكات واسعة بحق المدنيين في محافظة درعا، حيث شارك في اقتحام منطقة اللجاة في ريف درعا الشمالي الشرقي مع مجموعات من الفرقة التاسعة والفرقة الخامسة، كما أشرف على العمليات العسكرية التي قام بها «الفوج ١٢٧» التابع للفرقة ١٥ في درعا، والتي قام عناصرها بإطلاق النار على المدنيين بشكل مباشر.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» (٢٠١١/١٢/١٥) تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» شهادة لعنصر خدم مع الكتيبة الثالثة، بالفوج ١٢٧ في الفرقة ١٥، قال فيها: «وُجه إليّ الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين عدة مرات، لكني كنت أطلق

....

(١) قتل لاحقاً في معارك جسر الشغور.

(٢) شاهد اللواء علي أسعد يتحدث عن التقية التي يؤمن بها

https//:youtu.be/i4ZHVut8LgA

اللواء علي أسعد يتحدث بشكل طائفي في زيارة لأحد مواقع الفرقة ١٥:

https//:www.facebook.com/100013273093875/videos/458071531311946/

في الهواء بما أنني كنت أعرف أنهم أناس عاديون وليسوا إرهابيين. من أمرونا بذلك هم: العقيد عماد عباس، والرائد زياد عبد الله شدود. قالا: إننا نحارب جماعات إرهابية، وإن علينا التخلص منهم. قالوا لنا أن نقتل أي شخص نراه في الشارع دون أن نسأله أية أسئلة».

وأكد تلك الشهادة الملازم أول أحمد الخلف، والذي تحدث في بيان انشقاقه من «الفوج ١٢٧»[1] عن الممارسات الإجرامية التي قام بها عناصر الفوج في درعا.

وفي عام ٢٠١٣ عُين اللواء علي أسعد قائداً للفرقة ١٥، حيث ضاعف من إجرامه في محافظتي السويداء ودرعا، ويعتبر المسؤول المباشر عن كافة الجرائم التي ارتكبها عناصر الفرقة ١٥، وخاصة منها الانتهاكات التي ارتكبها عناصر حاجز حميدة الطاهر، في درعا المحطة. ونظراً لدوره الإجرامي في خدمة النظام فقد تم تعيينه عام ٢٠١٦ رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة السويداء خلفاً للمحافظ عاطف النداف.

وفي عام ٢٠١٧ شاركت «الفرقة ١٥»، تحت قيادة اللواء علي أسعد، في معارك حي المنشية إلى جانب قوات «حزب الله» اللبناني والفرقة الرابعة، ووقع بينه وبين العميد وفيق ناصر خلاف كبير، حيث طالب اللواء علي بقيادة العمليات بدلاً من «حزب الله»، مهدداً بالانسحاب من المواجهات، إلا أن وفيق ناصر هدده بالقتل إذا سحب قواته من المنطقة.

وفي عام ٢٠١٨ شاركت «الفرقة ١٥» في العمليات العسكرية بدرعا، والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد من أهالي المحافظة، وانتهت بتوقيع اتفاقيات مصالحة مع قوات النظام.

ويعتبر اللواء علي أسعد مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم «داعش» بالتواطؤ معه في محافظة السويداء بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥، وذلك بسبب قيامه بصفته رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في السويداء بسحب أسلحة أهالي ريف السويداء الشرقي دون مبرر قبل هجوم تنظيم الدولة بعدة أيام مما سمح للتنظيم بارتكاب مجزرة في المدينة وريفها الشرقي، وذلك في عملية قتل جماعي أسفرت عن سقوط نحو ٢١٥ قتيلاً، وأكثر من ٣٠٠ جريحٍ، واختطاف نحو ٤٠ شخصاً بينهم نساء وأطفال.

ولم يكتف اللواء علي أسعد بسحب السلاح من أهالي المنطقة؛ بل إنه أمعن بالتواطؤ في ارتكاب الجريمة من خلال منع إرسال مؤازرات من قوات النظام إلى القرى التي اقتحمها عناصر «داعش» حتى وقت متأخر من تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥.

....

(١) https://youtu.be/x9vo_kpIaGI

اللواء محمد كنجو حسن



موقع الخدمة الحالي

مدير إدارة القضاء العسكري

معلومات عامة

مكان الولادة: خربة المعزة - الدريكيش
طرطوس ١٩٦٠
الاختصاص: قاضٍ عسكري
ضابط في الجيش السوري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير إدارة القضاء العسكري	٢٠١٣
٢	رئيس المحكمة الميدانية العسكرية	٢٠١٣
٣	النائب العام العسكري في المحكمة الميدانية العسكرية	

ينحدر اللواء محمد كنجو حسن من قرية خربة المعزة التابعة لمنطقة الدريكيش بمحافظة طرطوس، وقد حصل على شهادة في الحقوق ثم تطوع في الجيش السوري، وتدرج في سلك القضاء العسكري حتى استلم منصب النائب العام العسكري في المحكمة العسكرية الميدانية.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان محمد كنجو النائب العام العسكري في المحكمة الميدانية العسكرية في دمشق برتبة عميد، وتولى من خلال منصبه محاكمة عدد كبير من المدنيين المعتقلين، بالإضافة إلى معتقلين من الضباط وصف الضباط والجنود بتهمة محاولة الانشقاق عن الجيش أو حتى نتيجة الانتماء المذهبي.

ويعتبر محمد كنجو المسؤول الأول عن إصدار آلاف أحكام الإعدام والسجن المؤبد أو السجن لسنوات طويلة بحق المعتقلين. ووفقاً لشهادة أحد الضباط المنشقين فإن كنجو اتفق مع قادة الأجهزة رؤساء أفرع التحقيق في الأجهزة الأمنية على إضافة عبارة في إفادات المعتقلين تنص على ما يلي: «كما أقدمت بالاشتراك مع آخرين على مهاجمة حاجز كذا أو مركز كذا أو النقطة كذا (مناطق عسكرية لقوات النظام) بالأسلحة النارية، مما أدى إلى استشهاد عدد من عناصر هذه المراكز أو الحواجز أو النقاط وإصابة آخرين»[1]، علماً بأن المعتقل يتم إجباره على توقيع الإفادة الخاصة به دون أن يعلم

(١) العربي الجديد، المحاكم الميدانية للنظام السوري... ذراع أخرى للقتل:
https//:goo.gl/Mg1fbq

محتواها، وتعتبر الجملة أعلاه كلمة السر التي يتم الاتفاق عليها بين رئيس فرع التحقيق في الجهات الأمنية والقاضي محمد حسن كنجو لإصدار الحكم بالإعدام على المعتقل، حتى وإن كان بريئاً من التهم المنسوبة إليه.

وتعتبر أحكام هذه المحكمة غير قابلة للطعن، حيث يقوم القائد العام للجيش والقوات المسلحة أو وزير الدفاع بالتصديق على الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة التي يتم تشكيلها بموجب المادة (٣) من المرسوم (١٠٩) بقرار من وزير الدفاع، وتُشكل من رئيس وعضوين، ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد كما لا تقل رتبة كل من العضوين عن نقيب.

وتؤكد إفادات الضحايا أن المحاكمة الواحدة تستغرق من دقيقة واحدة إلى ثلاث دقائق فقط، يكون فيها المحكوم ممنوعاً من الكلام، حيث يتم إخراجه فور صدور الحكم عليه، وعلى الرغم من أن هذه المحكمة كانت لفترة من الزمن برئاسة اللواء شيخ جابر الخرفان، إلا أن محمد كنجو حسن النائب العام العسكري لهذه المحكمة هو الآمر الناهي فيها، واستمر الحال على ذلك حتى ترفيع محمد كنجو إلى رتبة لواء وتنصيبه رئيساً للمحكمة.

وورد في إفادة أحد المعتقلين السابقين في سجن صيدنايا يدعى محمد، قوله[١]: «عند دخول المعتقلين إلى القاضي ليس هناك محاكمة بالمعنى الحقيقي، حيث تكون الجلسة سريعة فقط لإقرار التهم الموجودة في الملف المرفوع من فرع الأمن، حيث بدأ محمد كنجو يقرأ التهم علينا، وكنا ننكر، كان يكلمنا كخصم، وليس كقاض يفترض تمتعه بالحيادية، كان تعامله سياسياً وليس قانونياً... يعلم القاضي ما يفعله عناصر الأمن خارج المحكمة، لكنه ينكر ذلك صراحة، كانت الدماء تنزف من صديقي، بسبب ضربه خارج المحكمة، فسأله محمد كنجو عن سبب نزفها، فقال له اسأل عناصرك في الخارج، هم من فعلوا بي هذا، فقال له كنجو أنت هنا في محكمة، وهذا لا يحصل، فقال له الشاب، الذي استشهد -لاحقاً- في سجن صيدنايا، لست أدري إن كنت في محكمة أم فرع أمني».

كما أفاد المقدم عبد السلام المزعل[٢] أن محمد كنجو قد حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عام وذلك خلال محاكمة مُدتها دقيقة واحدة.

ورد في شهادة أخرى لأحد الضحايا أن كنجو كان يبدل وصف جرم المعتقلين لدى صدور مراسيم عفو رئاسية، بحيث يخضع المتهمون لديه للمادة (٣٠٠) من قانون العقوبات والتي تنص على معاقبة المشتركين في عصابات مسلحة بالأشغال الشاقة المؤبدة، وذلك بهدف استثناء المعتقلين من مراسيم العفو الصادرة بحقهم، ومن ذلك القضية رقم (٦٠٤٥) والتي شملت ١١٦ شخصاً تم اعتقالهم أثناء محاولة فك الحصار عن مدينة درعا عام ٢٠١١، وإحالتهم للقانون المذكور بهدف استثنائهم من مراسيم العفو الصادرة آنذاك[٣].

....

(١) شهادة محمد موثقة لموقع جيرون، المحكمة الميدانية العسكرية – شهاد حية، لعاصم الزعبي:

https//:geiroon.net/archives67203/

(٢) منشق عن الجيش السوري، سبق أن تم اعتقاله لمدة ثلاث سنوات، والافراج عنه لاحقاً.

(٣) القضاء العسكري قد تحول إلى فرع أمني:

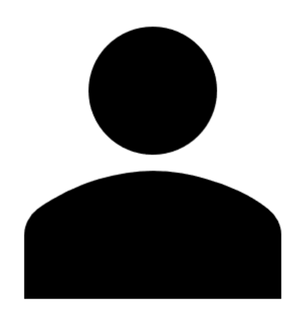
https//:goo.gl/nK65U8

وورد في تقرير صادر عن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا حول قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٩) اسم القاضي محمد كنجو بصفته أحد أبرز القضاة اللذين تعاملوا بطريقة غير إنسانية مع المعتقلين.

جدير بالذكر أن محمد كنجو قد دأب خلال عمله في المحكمة الميدانية العسكرية على ابتزاز عدد كبير من أهالي المعتقلين من أجل الحصول على أموال منهم، وتمكن من جمع ثروة كبيرة من ذوي المعتقلين.

ونتيجة لولائه المطلق للنظام فقد تم ترفيع محمد حسن كنجو إلى رتبة لواء وعُين مديراً لإدارة القضاء العسكري في سوريا ككل، وهي إحدى الإدارات التابعة لوزارة الدفاع، ويعتبر مسؤولاً عن كافة الأحكام الصادرة بحق المعتقلين الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بهم، وعن غيرها من الأحكام التي صدرت ظلماً على آلاف المعتقلين.

اللواء مالك حسن



موقع الخدمة الحالي

ضابط في قيادة القوى الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: مصياف

الاختصاص: لواء طيار
القوى الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	ضابط في قيادة القوى الجوية	٢٠١٨
٢	قائد الفرقة ٢٢ قوى جوية	٢٠١٦
٣	نائب قائد الفرقة ٢٢ قوى جوية	٢٠١٣
٤	طيار قائد سرب سوخوي الفرقة ٢٢	٢٠١١

ينحدر اللواء مالك حسن من منطقة مصياف التابعة لمحافظة حماة، ويعتبر من أبرز ضباط القوى الجوية الذين أجرموا بحق الشعب السوري، وأحد المساهمين بشكل مباشر في قتل المئات منهم وتدمير البنية التحتية على مدار السنوات الماضية.

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١، كان مالك حسن قائداً لسرب طيران في الفرقة (٢٢) برتبة عميد، وشارك في الطلعات الجوية التي شنتها مقاتلات الفرقة (٢٢) على المناطق المأهولة بالسكان وبالأخص في محافظات حمص، وحماة، وإدلب، ودرعا، وحلب.

جدير بالذكر أن مقر قيادة الفرقة (٢٢) يقع في مطار الشعيرات بريف حمص الجنوبي الشرقي ويتألف من ثلاثة ألوية جوية هي:

* اللواء ٧٠ في مطار التيفور (أكبر قاعدة جوية سورية).
* اللواء ٥٠ في مطار الشعيرات.
* اللواء ١٤ في مطار حماة.

وكوفئ مالك حسن على جرائمه بترفيعه لرتبة لواء طيار، وتعيينه نائباً لقائد الفرقة الجوية (٢٢) التي كان يقودها اللواء المجرم سجيع درويش عام ٢٠١٣، واستمر في منصبه حتى منتصف عام ٢٠١٦ حيث تم تعيينه قائداً للفرقة (٢٢).

ويعتبر اللواء مالك حسن مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبتها الفرقة (٢٢) والألوية التي تتألف منها (٧٠-٥٠-١٤)، حيث قامت تحت إشرافه المباشر بشن آلاف الغارات على مختلف المناطق السورية وعلى رأسها محافظات حمص، وحماة، وحلب، وإدلب، ودرعا.

كما يعتبر مسؤولاً مباشراً عن كافة الطلعات الجوية التي خرجت من مطارات التيفور والشعيرات وحماة، والتي أدت إلى قتل وتشريد أهالي مدن وبلدات وقرى بأكملها، إضافة لتدمير عشرات الآلاف من المنازل وغيرها من أبنية الخدمات والبنى التحتية.

ومن أبرز الجرائم التي ارتكبتها الفرقة (٢٢): مجزرة الكيماوي في خان شيخون عام ٢٠١٧، والتي نفذها الطيار المجرم العميد محمد الحاصوري.

ونتيجة للانتهاكات والجرائم المروعة التي ارتكبها اللواء مالك حسن، فقد تم إدراجه على قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوروبية[٢] عام ٢٠١٧، إلا أن النظام كافأه في منتصف ٢٠١٨ بنقله إلى قيادة القوى الجوية، وتعيين اللواء المجرم حسان علي خلفاً له.

---

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٣٧.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٢٤٦.

اللواء المظلي فؤاد أحمد حمودة



موقع الخدمة الحالي

-

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية القلايع - جبلة - اللاذقية

الاختصاص: ضابط في الجيش السوري - القوات الخاصة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حمص	
٢	قائد القوات الخاصة	٢٠١٤
٣	قائد العمليات العسكرية في إدلب	٢٠١٢
٤	نائب قائد القوات الخاصة	٢٠١١

ينحدر فؤاد حمودة من قرية القلايع بجبلة، وقد خدم منذ تخرجه في القوات الخاصة حتى وصل إلى قيادتها.

وكان فؤاد حمودة قد بدأ خدمته في القوات الخاصة بالفوج (٤١) حيث شارك في ارتكاب جرائم وانتهاكات ضد المدنيين خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي بقيادة اللواء هاشم معلا.

ولدى نقل الفوج (٤١) إلى لبنان؛ أصبح فؤاد حمودة رئيس أركان الكتيبة (٨٢) التابعة للفوج، وشارك في العمليات العسكرية هناك، حيث ارتكبت القوات الخاصة انتهاكات واسعة بحق أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني.

ولدى عودة القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥؛ نُقل اللواء فؤاد حمودة إلى قيادة القوات الخاصة، حيث أصبح نائباً لقائد القوات اللواء جمعة الأحمد.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ تم تعيين اللواء فؤاد حمودة قائداً للعمليات العسكرية في إدلب، حيث شارك في عمليات الاقتحام وفي ارتكاب الجرائم المروعة بحق المدنيين في إدلب، إذ كان يأمر جنوده بإطلاق النار بشكل مباشر على المتظاهرين، وورد اسمه في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch» (٢٠١١/١٢/١٥): «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، ووفقاً لضابط منشق خدم في الفوج (٤٦) يدعى «سالم»، فإن «اللواء فؤاد حمودة المكلف بقيادة عملية إدلب أمر القوات بإيقاف المتظاهرين بأي ثمن» وذلك في بداية أيلول من عام ٢٠١١.

كما يعتبر حمودة أحد أبرز المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بجسر الشغور في العام نفسه، حيث ورد في شهادة المصور المنشق عن قناة «الدنيا» يونس اليوسف قوله: «وصلنا إلى حيث التقيت اللواء فؤاد حمودة الذي قال لنا ارتاحوا اليوم، لا تصوروا شيئاً. وغداً سترون ما تصورونه. وسترون وسائل إعلام روسية وتركية تدخلون معهم للتصوير... أين الناس؟ الجميع اختفى. كانت المظاهر عادية لا تخريب لا حرائق، لا دمار. لكننا بعد يومين من الانتظار جلنا من جديد في جسر الشغور فإذا بها خرابة كاملة، وحرائق وتدمير وجثث في كل مكان. تساءلت بيني وبين نفسي. كيف تم هذا؟ لقد دخلنا المدينة مع الجيش وكانت هادئة فارغة لا حرائق لا تدمير لا خراب. كيف تم هذا كله... إنه الجيش السوري التابع للأسد الذي دخل المدينة بعد أن هرب الناس منها. فدمر وقصف وأحرق وخرّب لنصور نحن كل هذا ونعرضه في قناة الدنيا ليقول بشار للعالم: إن التظاهرات هي بقيادة مخربين... حمل الجيش الأسدي المصورين الأتراك والروس ليصوروا الخراب الذي أحدثوه على أنه تخريب المتظاهرين. أصبت بالصدمة فسألت العميد علي رضا. ما الذي حصل لقد كنا هنا منذ يومين، ولم يكن هناك أي تخريب سوى عند المفرزة الأمنية، فردّ عليّ بتهكم: لقد هاجمنا مسلحون وردّينا عليهم فحصل هذا الذي تراه... عندها بدأت أهدئ من اندفاعي. أين المؤامرة؟ زاد الأمر عجباً أن جسر الشغور امتلأت في اليوم التالي من التخريب بالناس. من أين أتى هؤلاء وكلهم من خارج جسر الشغور. وأنا أعرف الناس لأن أمي وأخوالي منها. إنهم من سكان القرى العلوية المحيطة بجسر الشغور، من اشتبرق، جورين. ومن قرى مؤيدة للنظام راحوا يهتفون الله محيي الجيش. هؤلاء مخربون... الأمن بالاتفاق مع تلفزيون الدنيا شريك كبير من خلال إدارته في المؤامرة على الشعب السوري... أُرسل أهالي كثيرون إلى مخيم اللاجئين في تركيا للحصول على معلومات، ثم العودة الى سوريا لنقول للعالم إن السوريين عادوا الى بلادهم»[١].

كما يعتبر اللواء فؤاد مسؤولاً مباشراً عن مجزرة البشيرية[٢] بريف إدلب الغربي (٢٠١٢/٤/٩) والتي سقط فيها عشرة من أبناء البلدة العزل، إضافة لمجزرة سنقرة في سهل الروج (٢٠١٢/٢/١٦) والتي سقط فيها عشرات القتلى والجرحى، ويشاركه المسؤولية كذلك؛ العميد مروان الشبل، والعميد أحمد عوض، والعميد غسان عفيف (قُتل لاحقاً)، وغيرهم.

في هذه الأثناء كان اللواء فؤاد يتمركز بشكل أساسي في معسكر المسطومة والذي أصبح مركزاً لقصف قرى ومدن إدلب بشكل يومي ما أدى لمقتل وجرح المئات من المدنيين، إضافة لتهجير عشرات الألوف فراراً من عمليات القصف العشوائي على قرى ومدن إدلب.

كما شارك اللواء فؤاد في الجرائم التي ارتكبت بريف حلب الغربي في شهر أيار وما يليه من عام ٢٠١٢ بعد أن تم تجميع عدد كبير من قوات النظام في الفوج (٤٦) قوات خاصة بالقرب من مدينة الأتارب.

ونتيجة للانتهاكات والجرائم التي ارتكبها؛ فقد كافأ النظام اللواء فؤاد حمودة بتعيينه قائداً للقوات

(١) https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/02/27/253194.html

(٢) مجزرة البشيرية:

https//:youtu.be/k7f0bOBVkgk

الخاصة خلفاً للواء جمعة الأحمد في وقت لاحق من عام ٢٠١٢، حيث أمعن حمودة في ممارسة إجرامه من خلال الإشراف على عمليات القوات الخاصة، بالإضافة إلى الجرائم التي تم ارتكابها تحت إشرافه عقب تعيينه رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بحمص في تشرين الأول ٢٠١٤، خلفاً للواء أحمد جميل.

وتزامنت تلك الفترة مع تعيين العميد ياسين ضاحي رئيساً لفرع الأمن العسكري في حمص حيث زادت عمليات استهداف حي الوعر المحاصر في تلك الفترة، ما أدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى في عدة مجارز أبرزها مجزرتين بحي الوعر هما:

* مجزرة (٢٠١٤/١٠/١٥) التي راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم طفلان وسيدتان جراء قصف الحي بأسطوانة متفجرة.

* مجزرة (٢٠١٤/١٠/٢٥) التي راح ضحيتها ٧ قتلى بينهم طفل جراء قصف الحي بأسطوانة غاز.

ونتيجة للجرائم التي تورط اللواء حمودة بارتكابها أثناء توليه قيادة القوات الخاصة ورئاسته للجنة الأمنية والعسكرية في حمص؛ فقد تم إدراجه في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣].

....

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٢٨.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٩١.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٩٦.

اللواء عدنان جميل إسماعيل



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة الثالثة

معلومات عامة

مكان الولادة: بيت كمونة-طرطوس

الاختصاص: ضابط في الجيش السوري

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة الثالثة دبابات	٢٠١٥
٢	نائب قائد الفرقة الثالثة	
٣	نائب رئيس أركان الفرقة الثالثة	-
٤	ضابط أمن الفرقة الثالثة	٢٠١١

ينحدر عدنان جميل إسماعيل من قرية بيت كمونة بريف طرطوس الجنوبي الشرقي.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان عدنان يشغل منصب ضابط أمن الفرقة الثالثة برتبة عميد، وكان له دور بارز في عمليات القمع التي قامت بها عناصر الفرقة الثالثة في ريف دمشق وبالأخص مناطق القلمون القريبة من الفرقة التي يقع مقرها بالقرب من بلدة القطيفة، حيث مارس العميد عدنان الدور الأكبر في عمليات التعذيب والقتل الممنهج بحق المتظاهرين، بالإضافة إلى تصفية عدد من مجندي الفرقة ممن كان يرفض إطلاق النار على المتظاهرين، كما يعتبر المسؤول المباشر عن تصفية عدد كبير من المتظاهرين داخل سجون الفرقة الثالثة.

ونتيجة للجرائم التي ارتكبها؛ فقد كافأه النظام بتعيينه نائباً لرئيس أركان الفرقة الثالثة، ورقاه بعد ذلك لمنصب نائب قائد الفرقة حتى عام ٢٠١٥، حيث تم ترفيعه لرتبة لواء وتعيينه قائداً للفرقة الثالثة بدلاً عن اللواء لؤي معلا.

ويعتبر اللواء عدنان أحد أبرز أوجه الإجرام في الفرقة الثالثة، حيث قاد عمليات الفرقة الثالثة في معارك السيطرة على النبك ودير عطية ومعلولا ورنكوس وفليطا وحوش عرب وحفير وصولاً لسهل الزبداني، بالإضافة إلى العمليات التي تم شنها في قارة ويبرود، ومعارك القريتين في ريف حمص الشرقي، والعمليات حول مدينة الضمير ومطار السين.

كما شاركت قطعات الفرقة تحت إمرته في استهداف وقطع الطريق الواصل ما بين مناطق الغوطة

الشرقية وعدرا العمالية نحو البادية السورية، وفي محاصرة هذه المناطق واستهداف سكانها بقذائف المدفعية والدبابات وكافة صنوف الأسلحة.

وتؤكد المصادر أنه كان للواء عدنان إسماعيل دور رئيس في إنشاء مقابر جماعية للمعتقلين الذين يتم قتلهم تحت التعذيب أو أولئك الذين تتم تصفيتهم في الفروع الأمنية أو سجن صيدنايا، ووفقاً لتقرير نشره موقع زمان الوصل فقد تم إنشاء العديد من المقابر الجماعية قرب قيادة الفرقة الثالثة، وتخضع المنطقة لحراسة مشددة تمنع الاقتراب من المكان، حيث كانت عمليات الدفن تتم ليلاً، وتتضمن المقبرة رفات المدنيين الذين قضوا في أماكن عدة، أهمها:

* سجن صيدنايا: وهو المصدر الأول، حيث تم نقل جثث القتلى الذين قضوا في هذا السجن تحت التعذيب إلى تلك المقبرة بعد التنسيق المباشر مع اللواء عدنان إسماعيل.

* سجن الفرقة الثالثة: حيث قضى مئات السجناء تحت التعذيب، وأغلبهم من سكان المنطقة الذين تم اعتقالهم على حواجز الفرقة المنتشرة في منطقة القلمون، وهناك شهادات تؤكد قيام المجرم فراس الجزعة بتصفيتهم داخل السجن.

* حواجز الفرقة: التي كان عناصرها يقومون بتصفيات ميدانية لمدنيين أو ناشطين، وفي بعض الأحيان كان اسم العائلة «الكنية» لعابر هذه الحواجز كافياً لتصفيته على الفور.

* قتلى الاقتحامات والمواجهات: حيث تمت تصفية عدد كبير من المدنيين، خلال اقتحامات الفرقة للقرى والبلدات، ومن أبشعها مجازر رنكوس وعسال الورد.

* مصادر أخرى: حيث كانت تنقل إلى تلك المقابر جثث قتلى قضَوا تحت التعذيب في فروع الأمن، مثل مفارز أمن القطيفة.

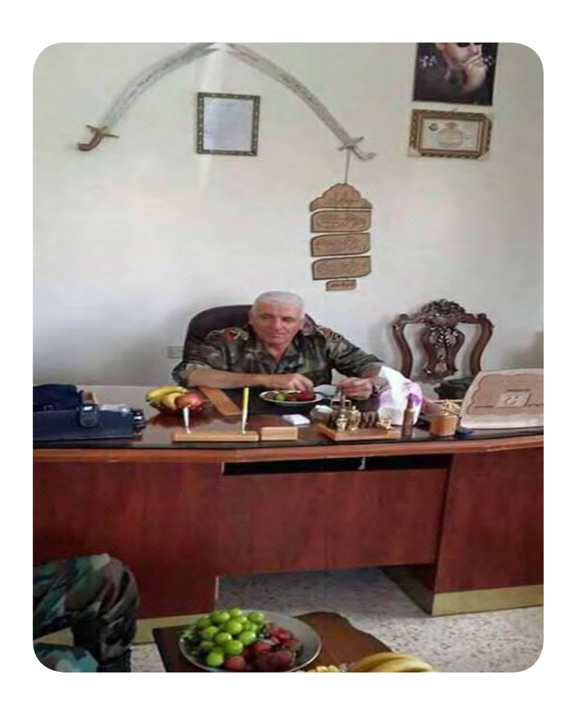
ولم يكتف اللواء عدنان إسماعيل بعمليات القتل والتصفية والتهجير والتنكيل؛ بل حتى حارب سكان الأحياء في لقمة عيشهم عبر فرض الحصار على المدن والبلدات الثائرة ضد النظام، ومنع عنهم مقومات الحياة من أجل فرض تسويات على أبناء تلك المناطق.

وكان يهدد أية مدينة أو بلدة باقتحامها في حال رفضها لعمليات التسوية، وهو ما امتد لاحقاً ليشمل كافة مناطق القلمون، حيث كان اللواء عدنان يأمر بإغلاق الحواجز العسكرية التابعة للفرقة الثالثة والمنتشرة في كافة مدن القلمون ويمنع دخول المواد الطبية والغذائية إليها؛ ليقوم لاحقاً بإدخال تلك المواد عبر سماسرة ومهربين لبيعها في السوق السوداء، ويجني من ورائها ملايين الليرات، ويعتبر اللواء عدنان نفسه الحاكم العسكري المطلق لمنطقة القلمون خصوصاً أنه يشغل منصب قائد اللجنة الأمنية والعسكرية فيها.

ويعتبر اللواء عدنان إسماعيل مسؤولاً بالشراكة مع الأجهزة الأمنية في تنفيذ مئات عمليات الاعتقال التي كانت تتم في مناطق القلمون من أجل سوق المعتقلين للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية في صفوف قوات النظام، كما أنه ساعد وقدم كافة الخدمات المتاحة لديه لمقاتلي «حزب الله» اللبناني وشارك معهم في معارك النبك ووادي بردى وغيرها من مناطق القلمون.

ويعتبر اللواء عدنان إسماعيل من أبرز المشاركين في تأسيس ميليشيات «الدفاع الوطني» و«درع القلمون» بقيادة المقدم فراس جزعة ودعمه بالسلاح والعتاد، ويعتبر المسؤول المباشر عن كافة الجرائم التي ارتكبتها ميليشيا «درع القلمون».

كما ساهمت الفرقة الثالثة تحت قيادته في توفير الصواريخ للواء (١٥٥)، والتي نتج عنها قتل وتهجير الآلاف من أبناء الشعب السوري، حيث قام اللواء المذكور باستهداف مختلف المناطق الثائرة، ما أدى إلى تدمير البنى التحتية ونزوح عدد كبير من أبناء الشعب السوري من مناطقهم، بالإضافة إلى تورطه في تنفيذ جريمة الكيماوي بالغوطة في آب ٢٠١٣. ونظراً للجرائم التي ارتكبها؛ فقد قام النظام بتعيينه قائداً للفرقة الثالثة دبابات، وله ميول طائفية تظهر بصورة واضحة في تعامله مع المدنيين وفي سلوكه تجاههم.



اللواء حكمت موسى سلمان



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة السابعة ميكا

معلومات عامة

مكان الولادة: ريف طرطوس

الاختصاص: ضابط مشاة في الجيش السوري

مو اقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة السابعة ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في القنيطرة	٢٠١٤
٢	قائد قوات النظام في إدلب ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في إدلب	٢٠١١
٣	نائب قائد الفرقة العاشرة	
٤	رئيس أركان الفرقة العاشرة	
٥	قائد اللواء ٦٨ الفرقة السابعة	
٦	ضابط في الفرقة السابعة	

ينحدر حكمت سلمان من ريف طرطوس، ولدى تخرجه من الكلية الحربية برتبة ملازم تم تعيينه في الفرقة السابعة، حيث خدم في اللواء (٦٨) ميكا متنقلاً في المناصب ما بين: قائد فصيل، وقائد سرية، وضابط أمن اللواء (٦٨).

وأصبح بعد ذلك مدرباً في الأكاديمية العسكرية العليا لمدة عامين، وبعد عودته للفرقة السابعة عُين رئيساً لأركان اللواء (١٢١) ميكا، وعين بعد ذلك قائداً للواء (٦٨). وتم نقله بعد ذلك إلى الفرقة العاشرة حيث تولى منصب رئيس أركان الفرقة، ثم نائباً لقائدها، وقائداً للقوات العاملة في إدلب ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية فيها.

وبعد تعيينه نائباً لقائد الفرقة السابعة بأسبوع؛ تم تعيينه قائداً للفرقة السابعة ميكا ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بمحافظة القنيطرة في تشرين الأول ٢٠١٤، ولا يزال اللواء حكمت سلمان يتولى منصب قائد الفرقة السابعة ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في القنيطرة حتى الآن.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ تم تكليف حكمت سلمان بمرافقة الفرقة العاشرة في إدلب لقمع الأهالي، حيث تم تعيينه قائداً للقوات العامة ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في إدلب، ويعتبر مسؤولاً عن كافة عمليات الاعتقال والقتل والتشريد التي نفذتها قوات النظام في محافظة

إدلب حتى أواخر عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى عمليات القصف التي كانت تتم من معسكرات النظام التي تم نشرها في إدلب آنذاك، وهي:

* الحامدية جنوب مدينة معرة النعمان.

* وادي الضيف شرق مدينة معرة النعمان.

* القرميد جنوب مدينة أريحا.

* الطائع جنوب مدينة إدلب.

* الخزانات مدينة خان شيخون.

* الشبيبة على طريق اللاذقية - حلب، بين مدينة أريحا وسراقب.

* المسطومة جنوب مدينة إدلب وهو المعسكر الذي كان يقوده اللواء حكمت بشكل مباشر.

علماً بأن هذه المعسكرات قد أذاقت مدن وبلدات إدلب ويلات القتل والدمار، وساهمت في نزوح عشرات الآلاف من أهالي المحافظة، وتسببت في قتل الآلاف منهم، وفي إحداث عاهات دائمة بمئات الأشخاص، كما نتج عنها تدمير آلاف المنازل في محافظة إدلب. وقد تم توثيق المئات من المجازر التي ارتكبتها قوات النظام تحت قيادة اللواء حكمت سلمان.

وفي نهاية ٢٠١٤؛ نُقل اللواء حكمت سلمان من الفرقة العاشرة بإدلب ليشغل منصب نائب قائد الفرقة السابعة ميكا في ريف دمشق، وبعد ذلك بأسبوع صدر قرار من بشار الأسد بتعيينه قائداً للفرقة السابعة، كما تم تعيينه رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في القنيطرة.

ومنذ ذلك الوقت؛ يعتبر اللواء حكمت مسؤولاً عن الأعمال العسكرية التي قامت بها قوات الفرقة السابعة في ريف دمشق ودرعا والقنيطرة، حيث شارك عناصر الفرقة في معارك السيطرة على مناطق: زاكية، وخان الشيح، والشيخ مسكين، والهبارية، وديرالعدس، وجبل الشيخ، وبيت جن، ومغر المير، وغيرها من المناطق الواقعة ضمن ما يعرف بمثلث الموت (مناطق التقاء محافظات ريف دمشق بدرعا والقنيطرة) والتي شهدت معارك، وقصفاً عنيفاً من قبل قوات النظام، وبالأخص قوات الفرقة السابعة التي شاركت في معارك الغوطة الشرقية.

ولدى سيطرتها على الغوطة؛ ساهمت الفرقة السابعة في معارك الحجرِ الأسود، كما شاركت في حملة الجنوب السوري وفرضت سيطرتها على محافظة القنيطرة، وساعدت الميليشيات الإيرانية وعناصر «حزب الله» وبعض الميليشيات الدرزية على التغلغل في المنطقة الجنوبية.

ويعتبر اللواء حكمت سلمان مسؤولاً بصورة مباشرة عن الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها ضد المدنيين في المناطق الممتدة من إدلب إلى القنيطرة، بما في ذلك إزهاق أرواح آلاف المدنيين وتهجير عشرات الآلاف، وتدمير المنازل والبنى التحتية.



اللواء حكمت سلمان أثناء مشاركته مع عناصر الفرقة السابعة في معارك ريف دمشق

اللواء حسن محمد محمد



موقع الخدمة الحالي

قائد الفيلق الثالث

رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حمص

معلومات عامة

مكان الولادة: عين شقاق - جبلة - اللاذقية ١٩٥٧

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس الفيلق الثالث رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حمص	٢٠١٨
٢	رئيس أركان الفيلق الثالث رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في البوكمال	٢٠١٨
٣	قائد الفرقة ١٧	٢٠١٧
٤	قائد الفرقة ١٧ رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية	٢٠١٦
٥	نائب قائد الفرقة ١٧	٢٠١٥
٦	قائد اللواء ٩١ في الفرقة الأولى	

ولد حسن محمد محمد في قرية عين شقاق بمنطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية عام ١٩٥٧، وتخرج في الكلية الحربية باختصاص مدرعات عام ١٩٧٩، ثم تدرج في المناصب حتى عُين رئيساً لأركان الفيلق الثالث في الجيش، ويعتبر من أبرز الضباط الذين تورطوا بارتكاب جرائم وانتهاكات واسعة بحق المدنيين في ريف دمشق، ودير الزور، والرقة، والحسكة، حيث تنقل في مناصب عدة، واشتهر بقيادته للفرقة ١٧ وهي الفرقة الوحيدة التي تم اجتياح مقر قيادتها وتدمير أغلب ألويتها.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان حسن محمد قائداً للواء (٩١) التابع للفرقة الأولى دبابات برتبة عميد، حيث شارك في عمليات القمع على امتداد مناطق ريف دمشق، سواء في الغوطة الغربية أو الغوطة الشرقية، مؤكداً في مقابلة أجريت معه: «قاتلت في جهات الغوطة الغربية بدمشق، والكسوة، والطيبة، والقدم، ونهر عيشة، والدحاديل، وسبينة، والبويضة، والحجيرة، وداريا، وطريق المطار، والمليحة بريف دمشق عندما كنتُ قائد اللواء (٩١) التابع للفرقة الأولى».

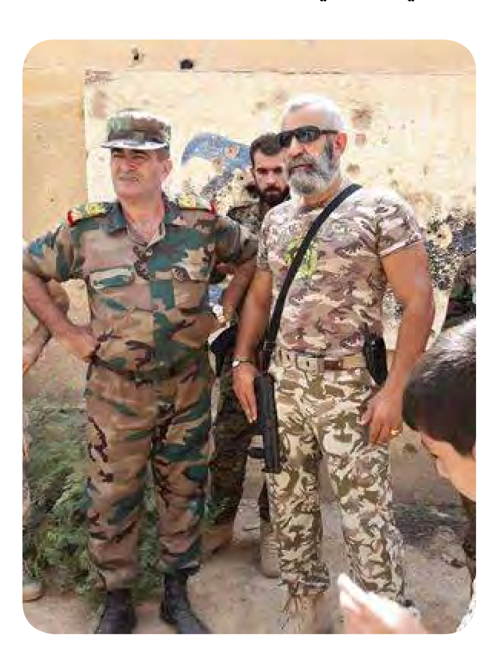
وفي هذه الأثناء؛ ارتكب حسن محمد مع عناصر اللواء (٩١) عدداً من المجازر والانتهاكات بحق أبناء

الشعب السوري، ما أدى إلى مقتل وإصابة آلاف المدنيين، وتهجير عدد كبير من أبناء تلك المناطق، وتدمير ممتلكاتهم.

ونتيجة لإجرامه المفرط؛ فقد كافأه النظام بترفيعه إلى رتبة لواء، وتعيينه نائباً لقائد الفرقة (١٧) في المنطقة الشرقية، ثم عينه في تموز ٢٠١٦ قائداً للفرقة نفسها ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية، حيث ساهم في إطباق الحصار ضد أهالي مدينة ديرالزور، واستغل منصبه في زيادة رصيده المالي من خلال بيع المواد الغذائية للأهالي بأسعار باهظة الثمن على الرغم من أن هذه المواد كانت تقدم من قبل الأمم المتحدة. ويعتبر المسؤول المباشر عن كافة عمليات القتل بحق المدنيين نتيجة القصف المدفعي والصاروخي وقذائف الهاون، إضافة للقصف الجوي، ويشاركه في ذلك عدد من الضباط، أبرزهم: العميد عصام زهر الدين الذي قتل في نهاية عام ٢٠١٧.

وبقي اللواء حسن محمد قائداً للفرقة ١٧ حتى بداية عام ٢٠١٨، حيث تم تعيين اللواء غسان محمد خلفاً له، إثر تعيينه رئيساً لأركان الفيلق الثالث تحت قيادة اللواء محمد خضور، كما عُين رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في مدينة البوكمال، وساهم في هذه الأثناء مع الحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» في عمليات التغيير الديموغرافي التي تمت في المدينة عبر دعم الاستيطان الشيعي لمنطقة البوكمال.

وفي ٢٠١٩/١/٢٧ عُين اللواء حسن محمد قائداً للفيلق الثالث ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بحمص خلفاً للواء محمد خضور، والذي تمت إحالته للتقاعد لإتمامه السن القانوني. يذكر أن اللواء حسن محمد قد تم التمديد له أكثر من مرة من قبل بشار الأسد، وسبق للواء حسن مقابلة الرئيس الروسي في قاعدة حميميم العسكرية أثناء زيارته لها.



اللواء حسن محمد برفقة العميد عصام زهر الدين


رجال الله في أرض الفرات

اللواء أكرم محمد



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع أمن الدولة في طرطوس

إدارة المخابرات العامة

معلومات عامة

مكان الولادة: حمص

الاختصاص: إدارة المخابرات العامة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع أمن الدولة في طرطوس إدارة المخابرات العامة	٢٠١٦
٢	رئيس فرع المعلومات ٢٥٥ إدارة المخابرات العامة	٢٠١٣
٣	رئيس فرع أمن الدولة في حلب إدارة المخابرات العامة	٢٠٠٩

ينحدر اللواء أكرم محمد من محافظة حمص، ويعتبر من أبرز ضباط إدارة المخابرات العامة والمعروفة باسم إدارة أمن الدولة، ففي عام ٢٠٠٩ تم تعيينه رئيساً لفرع أمن الدولة في حلب برتبة عميد، وبقي في منصبه حتى بداية عام ٢٠١٣.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ أوكلت إليه مسؤولية قمع تلك الاحتجاجات، حيث قام باعتقال وقتل المتظاهرين، ونفذ عناصره عمليات القتل تحت التعذيب في وقت مبكر من انتشار المظاهرات بحلب، حيث شكل العميد أكرم مع اللواء أديب سلامة رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية ثنائياً من القتل والإجرام يضاف لهما عدد من الضباط من مختلف الأفرع الأمنية.

ونقل تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠١٢)، بعنوان: «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١» شهادة للطالب في جامعة حلب «سليمان» (والذي تم اعتقاله في آب ٢٠١١) عن عمليات التعذيب التي كان يتعرض لها أبناء الشعب السوري في فرع أمن الدولة، قال فيها:

«أخذوني إلى فرع أمن الدولة، حيث جردوني من ثيابي. كانت يديّ مربوطتين بقيود بلاستيكية من وراء ظهري. كنت عارياً وجالساً على ركبتي. كنا تحت الأرض. راحوا يضربونني باللكمات والهراوات والركلات. كان هناك أشخاص إلى جواري يتعرضون للضرب. كان هناك طفل يبلغ من العمر ٨ أعوام وكان يتعرض بدوره للضرب. سمعت الجنود يسألون بعضهم: «أين الصبي؟» كان في المسجد معنا عندما تم القبض علينا. وهم يضعوننا في الشاحنة قال أحد رجال الأمن للسائق [متحدثاً عن الصبي]. «هذا

الصبي هو هديتك اليوم». لا أعرف ما الذي حدث له. فصلونا وقسمونا حسب الحي. من هم من حماة وحمص تلقوا أسوأ معاملة. لم يكن هنالك أي طعام. في اليوم التالي أخذونا [إلى منشأة أخرى]».

أما «نضال» الذي تم اعتقاله في تموز من عام ٢٠١١، فقد قال في شهادته:

«اتهمني المحقق بأنني على صلة «بالإرهابيين» فأنكرت التهمة. كان يريدني أيضاً أن أعترف بأنني منظم المظاهرات، فرفضت. ثم دخل شخص آخر الحجرة وبدأ يضربني بسوط، وانضم إليه شخص ثالث. دفعوني على الأرض وأجبروني على رفع قدميّ، وبدأوا في ضربي على أخمص القدمين. بعد نصف ساعة أخذوني مرة أخرى إلى الزنزانة، وهم يقولون إن عليَّ التفكير فيما أقوله. ضربوني هكذا مرتين أخريين قبل وضعي في سيارة وأخذي إلى فرع المخابرات الجوية».

وتمثل هذه الشهادات نموذجاً بسيطاً للممارسات الوحشية التي كان يقوم بها عناصر فرع أمن الدولة بحلب تحت رئاسة العميد أكرم محمد، وهنالك حالات كثيرة جرى توثيقها من هذا القبيل.

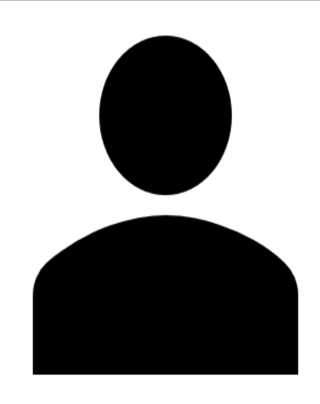
ولدى سقوط أحياء حلب الشرقية بيد المعارضة؛ أصدر العميد حافظ مخلوف قراراً بنقل العميد أكرم محمد من حلب إلى دمشق وذلك في كانون الثاني ٢٠١٣، حيث تولى رئاسة الفرع (٢٥٥) بإدارة المخابرات العامة خلفاً للعميد غسان خليل، وهو الفرع المتخصص بالمعلومات العامة، ويحتوي على كافة الدراسات الأمنية، ويتولى مسؤولية مراقبة نشاط وسائل الإعلام والإنترنت والإشراف على عمل «الجيش السوري الإلكتروني».

واستمر العميد أكرم في جرائمه حتى بعد تعيينه رئيساً لفرع أمن الدولة في طرطوس عام ٢٠١٦، وتم ترفيعه مطلع عام ٢٠١٩ إلى رتبة لواء حيث ينتظر تعيينه في منصب جديد في إدارة المخابرات العامة بدمشق.



اللواء أكرم محمد أثناء تكريمه من قبل اللواء زيد صالح

اللواء بديع سليمان معلا



موقع الخدمة الحالي

قائد المقر الموحد الساحلي

معلومات عامة

مكان الولادة: بسطوير - جبلة - اللاذقية ١٩٦١

الاختصاص: ضابط طيار

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد المقر الموحد الساحلي	٢٠١٨
٢	قائد مطار حميميم	٢٠١٦
٣	قائد اللواء ٦٣ حوامات	-
٤	قائد السرب ٦١٨ حوامات بحرية	٢٠١١

ينحدر اللواء بديع سليمان معلا من قرية بسطوير بريف جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية وينتمي للطائفة العلوية.

اللواء بديع سليمان معلا أحد أعتى مجرمي سلاح المروحيات في النظام السوري والمسؤول عن قتل عدد كبير من أبناء الشعب السوري وتدمير منازلهم وتهجيرهم من مدنهم وبلداتهم وقراهم.

عند انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١ كان اللواء بديع معلا برتبة عميد وكان قائد السرب ٦١٨ مروحيات بحرية التابع لقيادة القوى البحرية في الجيش السوري، وبحسب تقرير نشرته زمان الوصل بعنوان «بعد خدماته الشيطانية.. نظام الأسد يكافئ صاحب فكرة الألغام البحرية» حيث طُلب من العميد بديع دراسة من أجل الوقوف على إمكانية تحميل البراميل في المروحيات البحرية المخصصة أساساً لمكافحة السفن والغواصات المعادية في البحر، إلا أن العميد بديع معلا طرح فكرة على قيادة القوى الجوية ومدير إدارة المخابرات الجوية لاستخدام الألغام البحرية التي يمكن أن تحملها المروحيات من دون أي تعديل على المروحيات البحرية، وذلك بدلاً من إجراء تعديلات لتحميل البراميل المتفجرة حيث كان يملك السرب (٦١٨) في مستودعاته أكثر من ٣٥٠٠ لغم بحري.

وتمت الموافقة على اقتراح العميد «معلا» من قبل اللواء «جميل حسن» مدير إدارة المخابرات الجوية واللواء «أحمد بلُّول» قائد القوى الجوية والدفاع الجوي، حسب المصدر الذي أكد أن العميد «معلا» كان أول طيار في السرب (٦١٨) يقوم بإلقاء أول لغم بحري من مروحية بحرية على هدف بري في

ريف اللاذقية في نهاية عام ٢٠١٤، قبل أن تتوالى طلعات القصف بالألغام البحرية على كافة مدن وقرى سوريا، وخاصة في عام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ حتى نفذت الألغام جميعها من مستودعات النظام.

ولاحقاً كافأ نظام الأسد العميد بديع معلا بتعيينه قائداً للواء ٦٣ مروحيات المتمركز في مطار حماة والذي بدوره كان سبباً في قتل الآلاف من أبناء الشعب السوري على امتداد محافظات حماة وإدلب وحلب واللاذقية، كما إن العميد بديع معلا أحد الأشخاص القائمين على عمليات القصف الكيميائي التي نفذتها قوات النظام من اللواء ٦٣ وبالأخص هجوم تلمنس، حيث ورد اسم العميد بديع معلا ضمن تقرير لمجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ تحت الرقم: S/٢٠١٧/١٧٢ مع مجموعة من الأشخاص الآخرين المسؤولين عن تنفيذ هذا الهجوم **حيث ورد في التقرير:**

العميد بديع معلا.

الوصف: العميد بديع معلا كان يشغل منصب قائد اللواء الجوي ٦٣ التابع للقوات الجوية السورية خلال الفترة المشمولة بالتحقيق التي أجرته آلية التحقيق المشتركة، وبحكم منصبه يفترض أنه سمح باستخدام غاز الكلور في المنطقة الخاضعة لمسؤوليته، بما في ذلك الهجوم على تلمنس الذي أفادت آلية التحقيق المشتركة بأنه تم باستخدام مروحيات انطلاقاً من قاعدة حماة الجوية.

يذكر أنه في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٧ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على قادة في الجيش السوري من أسلحة القوات الجوية والدفاع الجوي والجيش والبحرية والحرس الجمهوري وأيضاً على مؤسسة الصناعات التقنية، حيث أكدت الوزارة أن العقوبات مرتبطة بنتائج تحقيق للأمم المتحدة الذي أكد أن نظام الأسد استخدم غاز الكلور كسلاح ضد المدنيين، ومن بين القادة الذين تم فرض العقوبات عليهم العميد بديع معلا، إضافة للواء ساجي درويش، واللواء طلال مخلوف، وغيرهم.

في عام ٢٠١٦ تسلم العميد بديع معلا قيادة مطار حميميم والذي تشغله القوات الروسية منذ قبل تدخلها العسكري المباشر في سوريا بنهاية شهر أيلول من عام ٢٠١٥، وهو شريك بالجرائم التي تم ارتكابها انطلاقاً من مطار حميميم، يذكر أن القيادة الروسية كرمت العميد بديع معلا في شهر آذار من عام ٢٠١٦ وذلك لقاء الخدمات التي قدمها لهم خلال قيادته لمطار حميميم.

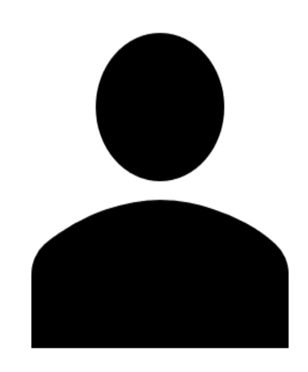
في عام ٢٠١٧ كان العميد بديع معلا رئيساً لوفد عسكري زار روسيا من أجل تزويد النظام بقطع غيار لمروحياته التي أهلكها القصف المتواصل على الشعب السوري.

في بداية شهر تموز من عام ٢٠١٨ تم ترفيع العميد بديع معلا لرتبة لواء وذلك نتيجة لخدماته الإجرامية لصالح النظام السوري بحق أبناء الشعب السوري، ولاحقاً تم تعيين اللواء بديع معلا قائداً للمقر الموحد الساحلي والموجود في «بانياس» التابعة لمحافظة طرطوس.



اللواء بديع معلا أثناء تكريمه من قبل قيادة القوات الروسية في شهر آذار من عام ٢٠١٦

اللواء حسان علي



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة ٢٢ قوى جوية

معلومات عامة

مكان الولادة: ريف الحفة - اللاذقية ١٩٦١

الاختصاص: ضابط طيار

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة ٢٢ قوى جوية	٢٠١٨
٢	قائد المقر الموحد الشمالي	٢٠١٥
٣	قائد اللواء ١٤ الفرقة ٢٢ قوى جوية	٢٠١١

ينحدر اللواء حسان علي من ريف الحفة التابعة لمحافظة اللاذقية وينتمي للطائفة العلوية وهو شديد الطائفية والإجرام على حدا سواء.

اللواء الطيار حسان علي أحد طياري الدورة ٢٩ ويقود الفرقة ٢٢ قوى جوية التي تتمركز بمطار الشعيرات والتي يتبع لها اللواء ٧٠ واللواء ٥٠ واللواء ١٤.

عند انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١ كان اللواء حسان العلي برتبة عميد وكان قائد اللواء ١٤ المتمركز في مطار حماة ويتبع له مطار أبو الظهور وبقي في قيادته حتى شهر كانون الأول من عام ٢٠١٥ وخلال هذه المدة ارتكب مئات المجازر بحق أبناء الشعب السوري وساهم في تدمير مدنهم وبلداتهم وقراهم وتهجيرهم منها، واللواء حسان العلي مسؤول بشكل مباشر عن كافة العمليات الجوية التي انطلقت من اللواء ١٤ وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ - ونهاية ٢٠١٥ في المحافظات القريبة من مناطق عمل المطارين وبالأخص محافظات حماة وحلب وإدلب واللاذقية، ويعتبر اللواء ١٤ مسؤولاً عن أكثر من ٢٠ ألف طلعة جوية منذ بداية الثورة السورية، ومن المجازر التي تم ارتكابها بفعل الطيران الحربي:

* بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٨ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة كفرنبل في ريف إدلب راح ضحيتها ١٨ شهيداً وذلك نتيجة استهداف المدينة من قبل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة معرة النعمان بمحافظة إدلب راح ضحيتها ٤٠ شهيداً نتيجة قيام طيران الحربي باستهداف المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٣ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة سراقب راح ضحيتها ٢٦ شهيداً نتيجة استخدام النظام للطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/١/١١ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة صوران شمال حماة راح ضحيتها ٦ شهداء بينهم سيدة من جراء قصف طائرات النظام على المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢١ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في قرية أم الريش بريف إدلب راح ضحيتها ٥ أطفال من جراء قصف طائرات النظام منازل المدنيين بالصواريخ.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة كفر تخاريم بريف إدلب راح ضحيتها ١٦ شهيداً من المدنيين من جراء قصف المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٥ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة معرة مصرين بريف إدلب راح ضحيتها ٩ شهداء.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في بلدة رام حمدان بريف إدلب راح ضحيتها ٨ شهداء جراء استهداف طائرات النظام الحربي لحافلة ركاب عند دوار البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة أرمناز بريف إدلب راح ضحيتها ٧ شهداء وجرح ٢٠ آخرين من جراء استهداف البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة بقرية كفر بطيخ بريف إدلب الشرقي راح ضحيتها ٩ شهداء من المدنيين نتيجة استهداف البلدة بصواريخ وقنابل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٧ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في ناحية بنش بريف إدلب الشرقي راح ضحيتها ٦ شهداء من المدنيين نتيجة استهداف البلدة بصواريخ وقنابل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٩ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة شنان بريف إدلب راح ضحيتها ٧ شهداء وهم ٥ أطفال وسيدتان جراء قصف الطيران الحربي عدة صواريخ على البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي راح ضحيتها ٦ شهداء بينهم طفلة وسيدتان جراء قصفها بالرشاشات من الطيران الحربي على سوق الخضار بالمدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة كفر تخاريم بريف إدلب راح ضحيتها ٩ شهداء بينهم طفل جراء قصفها بصاروخ من الطيران الحربي.

يضاف إلى تلك المجازر عشرات وعشرات المجازر الأخرى التي ارتكبتها قوات النظام انطلاقاً من مطار حماة.

لاحقاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ تم نقل العميد حسان العلي إلى قيادة المقر الموحد الشمالي وتمت ترقيته إلى رتبة لواء في بداية عام ٢٠١٦، حيث جاءت عملية نقله كخطوة من أجل ترفيعه لرتبة لواء، وبقي في منصبه حتى منتصف عام ٢٠١٨ حيث تسلم اللواء حسان علي قيادة الفرقة ٢٢ خلفاً للواء المجرم مالك حسن، ويعتبر اللواء حسان علي المسؤول عن كافة الجرائم التي ارتكبتها طائرات الفرقة ٢٢ قوى جوية منذ استلامها وحتى تاريخه.

اللواء سجيع درويش



موقع الخدمة الحالي

رئيس أركان القوى الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: القرداحة - اللاذقية

الاختصاص: ضابط طيار

م	الموقع	ملاحظة
	مواقع الخدمة السابقة	
١	رئيس أركان القوى الجوية	٢٠١٦
٢	قائد الفرقة ٢٢ قوى جوية	٢٠١٣
٣	رئيس أركان الفرقة ٢٢	٢٠١٢
٤	رئيس أركان الفرقة ٢٠	٢٠١١
٥	قائد اللواء ١٧	
٦	قائد السرب ٦٩٩	
٧	طيار في السرب ٦٩٩ اللواء ١٧ - الفرقة ٢٠	

ينحدر اللواء سجيع درويش من منطقة القرداحة بريف اللاذقية وينتمي للطائفة العلوية وهو أحد أشد ضباط القوى الجوية إجراماً وطائفية.

اللواء الطيار سجيع درويش أحد ضباط الدورة الخاصة الملحقة بالدورة ٢٣، تدرج سجيع درويش بالرتب العسكرية داخل الفرقة ٢٠ وتقلد بها عدة مناصب في السرب ٦٩٩ التابع للواء ١٧ قوى جوية المتمركز بمطار السين، وشغل أيضاً منصب ضابط أمن اللواء ١٧ وكان حينها برتبة عقيد وكان خلال تلك الفترة مثالاً للُّصوصية والفساد الإداري، حيث أسس شبكة كبيرة من الفساد لسرقة المحروقات ومخصصات اللواء، ولاحقاً تسلم قيادة اللواء ١٧، ومن ثم تسلم قيادة أركان الفرقة ٢٠ قوى جوية، وكان وقتها برتبة عميد، وكان مقرباً من المخابرات الجوية التي ساهمت لاحقاً بترفيعه وتقلده أهم المناصب في القوى الجوية.

في بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ كان العميد سجيع درويش رئيساً لأركان الفرقة ٢٠ وهو مسؤول عن الجرائم التي ارتكبها عناصر الفرقة ٢٠ الذين تم إرسالهم في بداية الثورة للمشاركة في قمع المظاهرات، ولاحقاً الجرائم التي ارتكبها طيارو الفرقة ٢٠ بحق أبناء الشعب السوري حتى تم نقله منها إلى الفرقة ٢٢.

في منتصف عام ٢٠١٢ تم نقل العميد سجيع درويش من الفرقة ٢٠ إلى الفرقة ٢٢ وتسلم قيادة أركان الفرقة وفي بداية عام ٢٠١٣ تم ترفيعه لرتبة لواء وتم تعيينه قائداً للفرقة ٢٢ وبقي في منصبه حتى منتصف عام ٢٠١٦، وتضم الفرقة ٢٢ التي تتمركز قيادتها في مطار الشعيرات بريف حمص الجنوبي الشرقي ثلاثة ألوية رئيسية هي:

* **اللواء ٧٠ في مطار التيفور:** سجل أكثر من ٣٠ ألف طلعة جوية استهدفت وسط وشمال سوريا والمناطق الساحلية، تم استخدام كافة أنواع الذخائر الجوية بما فيها المحرمة دولياً.

* **اللواء ٥٠ في مطار الشعيرات:** سجل أكثر من ٤٠ ألف طلعة جوية تم استخدام كافة أنواع الذخائر الجوية بما فيها المحرمة دولياً بما فيها الكيميائي وتم ارتكاب مجازر عديدة في المناطق الوسطى والساحلية والشمالية من سوريا.

* **اللواء ١٤ في مطار حماة:** سجل أكثر من ٢٠ ألف غارة جوية على المناطق الثائرة.

في الفترة التي تولى بها سجيع درويش منصب رئاسة أركان الفرقة ٢٢ كان قد بدأ النظام السوري باستخدام الطيران الحربي والمروحي بكثرة ضد المناطق الثائرة وتم ارتكاب أفظع الجرائم بحق الشعب السوري حيث يعتبر سجيع درويش مسؤولاً مباشراً مع قائد الفرقة آنذاك اللواء الطيار المجرم علي شاليش بالجرائم التي تم ارتكابها ما بين شهر تموز من عام ٢٠١٢ وحتى بداية عام ٢٠١٣ حيث تم تعيين اللواء سجيع درويش قائداً للفرقة ٢٢، وتم تعيين اللواء المجرم مالك حسن نائباً له في قيادة الفرقة، حيث يعتبر اللواء سجيع درويش مسؤولاً عن:

* الجرائم المرتكبة من قبل طيران الفرقة ٢٢ بحق أبناء الشعب السوري أثناء توليه رئاسة أركان الفرقة ٢٢ من شهر تموز ٢٠١٢ وحتى بداية ٢٠١٣، ويشاركه في المسؤولية اللواء علي شاليش.

* الجرائم المرتكبة من قبل طيران الفرقة ٢٢ بحق أبناء الشعب السوري أثناء قيادة الفرقة ٢٢ من بداية ٢٠١٣ وحتى تموز من عام ٢٠١٦، ويشاركه في المسؤولية اللواء مالك حسن.

* الجرائم المرتكبة من قبل الطيران السوري بالكامل بعد نقله لقيادة القوى الجوية وتسلمه منصب رئاسة أركان القوى الجوية، ويشاركه في المسؤولية قائد القوى الجوية اللواء أحمد بلُّول، بما فيها جريمة الكيماوي في خان شيخون، والجرائم الناجمة عن استخدام البراميل المتفجرة، وكذلك الذخائر الحية المختلفة الأخرى التي تم استخدامها في استهداف المدن والبلدات والقرى وتدميرها وتهجير ساكنيها منها.

يذكر أنه تم نقل اللواء سجيع درويش من الفرقة ٢٠ إلى الفرقة ٢٢ من أجل إتاحة شاغر لتقدمه في الفرقة ٢٢ بمقابل إتاحة الشاغر للواء المجرم بسام حيدر الذي أصبح لاحقاً قائد الفرقة ٢٠ من أجل تقدمها في المناصب واستلام أماكن قيادية في القوى الجوية كونهما من أشد المجرمين في القوى الجوية وأكثرهما طائفية.

فيما يلي عدد من المجازر التي تم ارتكابها من قبل الفرقة ٢٢ قوى جوية والتي قادها اللواء سجيع درويش ما بين ٢٠١٣ ومنتصف عام ٢٠١٦:

* بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٨ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة كفرنبل في ريف إدلب راح ضحيتها ١٨ شهيداً وذلك نتيجة استهداف المدينة من قبل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة معرة النعمان بحافظة إدلب راح ضحيتها ٤٠ شهيداً نتيجة قيام طيران الحربي باستهداف المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة تلبيسة في حمص راح ضحيتها ١٥ شهيداً وذلك نتيجة قيام طيران النظام بغارة جوية استهدفت فرن الخبز بـ ٦ صواريخ ألحقت دماراً هائلاً وجرحى بين المدنيين.

* بتاريخ ٢٠١٣/١/١٣ قام طيران النظام بارتكاب مجزرة في مدينة اعزاز الواقعة شمال حلب راح ضحيتها ٣٣ شهيداً وذلك نتيجة قصف السوق المركزي في المدينة بصواريخ طائرة من طراز سيخوي.

* بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة القريتين في ريف حمص راح ضحيتها ٢٤ شهيداً وذلك نتيجة قصف الطيران الحربي للمدينة.

* بتاريخ ٢٠١٣/٣/١ ارتكبت قوات النظام مجزرة في حي هنانو في مدينة حلب راح ضحيتها ٢٥ شهيداً وأكثر من ١٥ جريحاً وذلك نتيجة إلقاء أربعة قنابل عنقودية على الحي.

* بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨ ارتكبت طائرات النظام مجزرة في حي المرجة في مدينة حلب راح ضحيتها ٤٢ شهيداً وأكثر من ١٠٠ جريح وذلك نتيجة استهداف الحي بستة صواريخ فراغية.

* بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٣ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة سراقب راح ضحيتها ٢٦ شهيداً نتيجة استخدام النظام للطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في حي بستان القصر في مدينة حلب راح ضحيتها ٦٥ شهيداً وأكثر من ٢٠٠ جريح؛ وذلك نتيجة قيام الطيران الحربي بقصف الحي تبعها سقوط قذائف الهاون بشكل عشوائي.

* بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة أورم بحلب راح ضحيتها أكثر من ٣٥ شهيداً حيث قامت طائرة حربية من طيران النظام بقصف مركز اقرأ التعليمي بصاروخ محمل بالفسفور الأبيض تسبب بمقتل ما يزيد عن ٣٥ طالباً وإصابة ما يزيد عن ٧٠ طالباً.

* بتاريخ ٢٠١٤/١/١١ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في مدينة صوران شمال حماة راح ضحيتها ٦ شهداء بينهم سيدة من جراء قصف طائرات النظام على المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢١ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في قرية أم الريش بريف إدلب راح ضحيتها ٥ أطفال من جراء قصف طائرات النظام منازل المدنيين بالصواريخ.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة كفر تخاريم بريف إدلب راح ضحيتها ١٦ شهيداً من المدنيين من جراء قصف المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٥ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة معرة مصرين بريف إدلب راح ضحيتها ٩ شهداء.

* بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في بلدة رام حمدان بريف إدلب راح ضحيتها ٨ شهداء جراء استهداف طائرات النظام الحربي لحافلة ركاب عند دوار البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة أرمناز بريف إدلب راح ضحيتها ٧ شهداء وجرح ٢٠ آخرين من جراء استهداف البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة بقرية كفر بطيخ بريف إدلب الشرقي راح ضحيتها ٩ شهداء من المدنيين نتيجة استهداف البلدة بصواريخ وقنابل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٧ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في ناحية بنش بريف إدلب الشرقي راح ضحيتها ٦ شهداء من المدنيين نتيجة استهداف البلدة بصواريخ وقنابل الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة اللطامنة راح ضحيتها ٦ شهداء بينهم طفلة وسيدتان جراء قصفها بالرشاشات من الطيران الحربي على سوق الخضار بالمدينة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٩ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة شنان بريف إدلب راح ضحيتها ٧ شهداء وهم ٥ أطفال وسيدتان جراء قصف الطيران الحربي عدة صواريخ على البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة كفر تخاريم بريف إدلب راح ضحيتها ٩ شهداء بينهم طفل جراء قصفها بصاروخ من الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة عندان بريف حلب راح ضحيتها ١١ شهيداً بينهم طفل جراء قصفها بصاروخ من الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة إدلب راح ضحيتها ٣٢شهيداً بينهم ١٣ طفلاً و٧ سيدات من جراء استهداف المدينة بالصواريخ.

* بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة جرجناز بريف إدلب راح ضحيتها ١١ شهيداً بينهم ٥ أطفال و٥ سيدات جراء قصف الطيران الحربي عدة صواريخ على البلدة.

* بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في قرية الخوين بريف إدلب راح ضحيتها ٨ شهداء مدنيين بينهم ٧ أطفال من جراء القصف الصاروخي.

* بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة إدلب راح ضحيتها ٢١ شهيداً بينهم ٣ أطفال و٤ سيدات من جراء سقوط طائرة حربية على سوق الخضار في المدينة.

* بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٨ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في مدينة إدلب راح ضحيتها ١٧ شهيداً بينهم ٤ سيدات وذلك من جراء استهداف المدينة بالصواريخ.

* بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ ارتكب طيران النظام الحربي مجزرة في بلدة الزعفرانة بريف حمص الشمالي راح ضحيتها ٦ شهداء من عائلة واحدة بينهم طفل وسيدتان من جراء استهداف منزلهم بالصواريخ.

* بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠ قامت قوات النظام بارتكاب مجزرة في ناحية سرمين بريف إدلب الشرقي راح ضحيتها ١٢ شهيداً من المدنيين نتيجة قصف الطيران الحربي.

* بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧ قصف طيران النظام الحربي بالصواريخ بلدة أبو الظهور بريف إدلب الجنوبي الشرقي مما أدى لمقتل ١٩ شخصاً بينهم ٣ سيدات.

* بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٢ قصف طيران النظام الحربي بالصواريخ أحد التجمعات السكنية في بلدة السخنة بريف حمص الشرقي مما أدى لمقتل ثمانية أشخاص بينهم ٣ أطفال وسيدة.

* بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٨ قصفت طائرات النظام الحربية منازل المدنيين في بلدة تلدو بريف حمص الشمالي أدت لسقوط خمسة قتلى بينهم طفل وسيدة و١٣ جريحاً.

* بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٩ قصف طيران النظام الحربي بالصواريخ مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي مما أدى لمقتل واحد وأربعين شخصاً بينهم ٤ أطفال و٤ سيدات.

* بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٢ قصف طيران النظام الحربي بالصواريخ أحد الأحياء السكنية في مدينة تلبيسة بريف حمص الشمالي مما أدى لمقتل خمس أشخاص بينهم طفل وسيدة.

* بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٣ استهدف طيران النظام الحربي منطقة دوار معرة مصرين في مدينة إدلب بالصواريخ الفراغية مما تسبب بمقتل ثلاثة عشر شخصاً وأكثر من ثلاثين جريحاً.

* بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨غارات جوية قام بها طيران النظام الحربي استهدفت منازل المدنيين في مدينة الرستن مما أدّى لمقتل ثلاثة عشر شخصاً من عائلة واحدة وعشرات الجرحى.

* بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٠ شن طيران النظام الحربي غارتين جويتين استهدفتا قرية

* يوم ٢٠١٦/٦/١ شن طيران النظام الحربي غارتين جويتين استهدف بهما تجمعاً للمدنيين قرب مركز للمحروقات في بلدة سيجر غربي مدينة إدلب، مما أسفر عن مقتل خمسة عشر شخصاً وعشرات الجرحى كحصيلة أولية.

يضاف إلى تلك المجازر عشرات وعشرات المجازر الأخرى التي كان اللواء سجيع درويش مسؤولاً عنها خلال قمع الطيران السوري للمناطق الثائرة ضد نظام الأسد.

ملاحظة: هذه الجرائم الواردة أعلاه جزء بسيط من جرائم الطيران الحربي.

اللواء محمد علي صبح



موقع الخدمة الحالي

قائد الفرقة ١٨ دبابات

معلومات عامة

مكان الولادة: حيالين - مصياف - حماة

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفرقة ١٨ دبابات	٢٠١٦
٢	قائد فوج الكيمياء	٢٠١٦
٣	ضابط في الفرقة ١٤ قوات خاصة	٢٠١١

ينحدر محمد صبح من قرية حيالين مصياف بريف حماة الغربي، ويعتبر من أبرز مجرمي قوات النظام، حيث شارك في عدد كبير من المعارك بحق أبناء الشعب السوري، وتركز إجرامه بشكل كبير في الغوطة الشرقية لمدة ٦ سنوات، وكان وقتها برتبة عميد في الفرقة ١٤ قوات خاصة، وحالياً يقود اللواء محمد صبح الفرقة ١٨ دبابات في حمص.

لدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١، تم فرز محمد صبح مع عدد من عناصر الفرقة ١٤ إلى الغوطة الشرقية حيث ارتكب مع عناصر الفرقة بالإضافة لمجاميع قوات النظام عدداً كبيراً من الانتهاكات والمجازر بحق أبناء الغوطة، ويعتبر العميد محمد صبح شريكاً في عدد كبير من المجازر التي تم ارتكابها في نواحي الغوطة الشرقية منذ عام ٢٠١٢ وحتى تاريخ سيطرة قوات النظام على الغوطة الشرقية وتهجير أهلها في شهر نيسان من عام ٢٠١٨.

يذكر أنه في نيسان من عام ٢٠١٦ تسلم محمد صبح قيادة فوج الكيمياء المتواجد في الغوطة الشرقية خلفاً للعميد يوسف أحمد، وكان له دور في كافة الهجمات الكيميائية التي شنتها قوات النظام على الغوطة الشرقية منذ تسلمه قيادة الفوج، حيث زادت مهام محمد صبح الميدانية وشارك في كافة عمليات الاقتحام التي خاضتها قوات النظام من أجل السيطرة على الغوطة الشرقية.

بعد سيطرة قوات النظام على الغوطة الشرقية وتهجير القسم الأعظم منها نحو الشمال السوري، وكمكافئة له تم ترفيع محمد صبح لرتبة لواء، وتم تعيينه قائداً للفرقة الثامنة عشرة دبابات والمتمركزة في حمص، حيث قاد عمليات الفرقة في ريف حمص الشرقي وفي البادية السورية، ويعتبر مسؤولاً عن كافة العمليات الإجرامية التي ارتكبتها عناصر الفرقة منذ تسلمه قيادتها حتى الآن.





اللواء محمد علي غانم



موقع الخدمة الحالي

رئيس أركان الفرقة ٢٢ قوى جوية

معلومات عامة

مكان الولادة: الكريم - بانياس - طرطوس

الاختصاص: ضابط طيار

مو اقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس أركان الفرقة الجوية ٢٢	
٢	مسؤول بالفرقة الجوية ٢٢	٢٠١٣
٣	قائد السرب ٦٩٩ اللواء ١٧ الفرقة الجوية ٢٠	٢٠١١

ينحدر علي محمد غانم من قرية الكريم التابعة لمنطقة بانياس بمحافظة طرطوس، ويشغل حالياً منصب رئيس أركان الفرقة ٢٢ قوى جوية، ويعتبر مسؤولاً بشكل مباشر عن كافة الأعمال الإجرامية التي ارتكبها قادة وطيارو الفرقة الجوية ٢٢ منذ توليه هذا المنصب، كما أنه مسؤول قبل ذلك عن تنفيذ غارات جوية بحق المناطق الثائرة ضد نظام الأسد، بالإضافة لقيادته للسرب الجوي ٦٩٩ التابع للواء ١٧ في الفرقة الجوية ٢٠.

عند انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١ كان علي غانم برتبة عميد وكان يخدم كقائد للسرب ٦٩٩ جوي التابع للواء ١٧ في الفرقة الجوية ٢٠ وكان مسؤولاً عن تنفيذ غارات جوية كثيرة من مطار السين برفقة طياري السرب، والتي أدت بمجموعها مع بقية تشكيلات اللواء ١٧ لارتكاب عشرات المجازر انطلاقاً من مطار السين الذي بلغ عدد غاراته على المناطق الثائرة أكثر من ١٥ ألف غارة جوية، وكان في حينها العميد علي غانم أحد أهم ثلاثة ضباط في مطار السين بعد العميد ميزر صوان، والعميد عماد نفوري (تمت ترقيتهما لاحقاً لرتبة لواء وتسلما مناصب قيادية).

شارك علي غانم ضمن وفد إلى روسيا حيث: «كان النظام قد أوفد إلى روسيا مع بداية عام ٢٠١٢ وفداً عسكرياً جوياً كبيراً ضم طاقم طيران مؤلف من طيارين برتب عالية (عميد وعقيد) من (اللواء ١٧. السين)، والكلية الجوية (كويرس)، و(اللواء ٦٤ مروحيات قتالية. بلي)، ونفذت تلك الطواقم في روسيا عدة طلعات على الطائرات التي كانت من ضمن صفقة طائرات، ومن الطيارين الذين ذهبوا إلى روسيا (طياران من اللواء ١٧ من مطار السين)، ونفذوا الطيران على طراز من تلك الطائرات حينها العميد الطيار الركن «علي غانم قائد السرب ٦٩٩ ميغ ٢٩»، والعقيد الطيار «كامل سميا» رقم ٣ في السرب، حيث نفذ هذان الطياران.

حينها أربع طلعات مع طيارين روس في أحد مطارات روسيا على الطائرة «٢٩ub-mig» ثنائية المقعد الخاصة بالطائرة «٢٩smt-mig»، وكذا نفذ باقي الأطقم على الطائرة «١٣٠-yk» والمروحية «٢٨-mi».

لاحقاً في عام ٢٠١٣ تم نقل علي غانم إلى الفرقة ٢٢ جوية وذلك من أجل إتاحة الفرصة له من أجل الترقية في الرتب والمناصب القيادية، وهو ما تم فعلاً عبر تعيينه رئيساً لأركان الفرقة ٢٢ قوى جوية كما تمت ترقيته لرتبة لواء، ويعتبر مسؤولاً بشكل مباشر مع كلٍّ من اللواء سجيع درويش، واللواء مالك حسن، واللواء حسان علي في الجرائم التي ارتكبها طيارو الفرقة ٢٢ والتي تتبع لها الألوية (٧٠ - ٥٠ - ١٤) والتي قامت بدورها بشن عشرات الآلاف من الغارات الجوية على مختلف المناطق السورية، وعلى رأسها محافظات (حمص – حماة – حلب – إدلب – درعا) بالإضافة للغارات الجوية التي خرجت من مطارات التيفور والشعيرات وحماة، والتي أدت بمجموعها لقتل وتشريد أهالي مدن وبلدات وقرى بأكملها، إضافة لتدمير عشرات الآلاف من المنازل وغيرها من أبنية الخدمات والبنية التحتية، بالإضافة لمشاركته في المسؤولية المباشرة بحكم منصبه عن مجزرة الكيماوي في خان شيخون التي ارتكبها العميد المجرم محمد حاصوري من اللواء ٥٠ – مطار الشعيرات التابع للفرقة ٢٢ في نيسان من عام ٢٠١٧ ، والتي أدت إلى مقتل ما يقارب من ٩٠ شخصاً بينهم نساء وأطفال وعوائل بأكملها، وكذلك مسؤوليته مع قادة الفرقة ٢٢ عن الغارات الجوية التي تم تنفيذها على مناطق الغوطة الشرقية في شهر نيسان من عام ٢٠١٨ والتي أدت إلى مقتل وجرح المئات من أبناء الغوطة وتهجير القسم الأعظم من أهاليها نحو الشمال السوري.

ما زال اللواءُ علي غانم في منصبه رئيساً لأركان الفرقة الجوية ٢٢، والتي يقودها حالياً اللواء حسان علي، وما زال مستمراً في إجرامه عبر التخطيط لعمليات الفرقة الجوية ٢٢، وكذلك الجرائم التي ارتكبتها الفرقة خلال الفترة الماضية، وبالأخص في فترة سيطرة قوات النظام على مدينة حلب، بأواخر عام ٢٠١٧ وحتى الوقت الراهن.



العميد جودت إبراهيم الصافي



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الأمن السياسي - ريف دمشق

معلومات عامة

مكان الولادة: ديروتان-جبلة-اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الأمن السياسي - ريف دمشق	٢٠١٦
٢	رئيس فرع الأمن السياسي - السويداء	٢٠١٥
٣	الفرقة الرابعة - الفوج ١٥٤	٢٠١١

جودت إبراهيم الصافي هو ابن العماد المتقاعد إبراهيم الصافي، وكان عام ٢٠١١ يخدم في الفوج ١٥٤ في الفرقة الرابعة تحت إشراف ماهر الأسد، والذي أصبح قائداً له في نيسان ٢٠١٨.

وقد عُرف جودت بولائه المطلق للنظام، حيث شارك في قمع المظاهرات السلمية بريف دمشق، وخاصة في معضمية الشام ودُمّر ودوما والعباسية، كما يعتبر المسؤول المباشر عن عمليات الاعتقال الكبيرة التي تمت على حواجز الفوج ١٥٤.

ووفقاً لشهادة الجندي «عبدالله» المنشق عن الكتيبة ٤٠٩، الفوج ١٥٤، الفرقة ٤، والتي نشرها منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، فإن العميد جودت إبراهيم صافي، واللواء محمد علي درغام، أمرا عناصر الكتيبة بإطلاق النار على المتظاهرين في مناطق متاخمة لدمشق وداخلها، قائلاً: «طُلب منّا أن نطلق النار إذا تجمع المدنيون في مجموعات تتألف من أكثر من سبعة أو ثمانية أشخاص. قائد الفوج ١٥٤ العميد جودت إبراهيم صافي وقائد الفرقة اللواء محمد علي درغام أعطونا الأوامر قبل الخروج. الأوامر كانت إطلاق النار على تجمعات المتظاهرين وعلى المنشقين، وأن نداهم البيوت ونعتقل الأفراد»[٥٤].

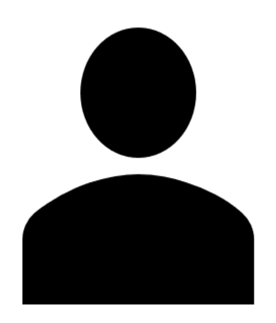
ونظراً لسجله الإجرامي؛ فإن العميد جودت الصافي خاضع للعقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية، في الأعوام ٢٠١٢ والأعوام ٢٠١٣ تباعاً.

وعلى الرغم من ذلك فقد صدر قرار من بشار الأسد (شباط ٢٠١٥) بتعيين العميد جودت الصافي

رئيساً لفرع الأمن السياسي في السويداء خلفاً للعميد محمد حكمت إبراهيم الذي تمت إقالته نتيجة ثنائه على الشيخ الدرزي المعارض وحيد البلعوس والذي تم اغتياله لاحقاً في شهر أيلول من عام ٢٠١٥، ووجهت أصابع الاتهام إلى العميد وفيق ناصر رئيس فرع المخابرات العسكرية في المنطقة الجنوبية باغتيال البلعوس.

وفي ٢٠١٦؛ عُين العميد جودت الصافي رئيساً لفرع الأمن السياسي بريف دمشق، حيث عمل مع العقيد قيس فروة من مرتبات الحرس الجمهوري على فرض اتفاق يقضي بخروج مقاتلي المعارضة من مدينة حلب وتهجير الرافضين للتسوية مع قوات النظام.

العميد جودت الأحمد



موقع الخدمة الحالي

إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: القرداحة - اللاذقية

الاختصاص: المخابرات الجوية

م	الموقع	ملاحظة
١	إدارة المخابرات الجوية	-
٢	رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الوسطى - حمص	
٣	رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشرقية - ديرالزور	٢٠٠٩
٤	ضابط بإدارة المخابرات الجوية	-
٥	المخابرات الجوية - الوحدة ٤١٧	١٩٨٥

بدأ جودت الأحمد عمله كضابط في إدارة المخابرات الجوية، حيث كان أحد المشرفين على برنامج الأسلحة الكيميائية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، حيث تمت تجربة أسلحة كيميائية على معتقلين سياسيين من سجن تدمر في الوحدة ٤١٧ التابعة للمخابرات الجوية والواقعة بالقرب من استراحة الصفا في منطقة أبو الشامات بالبادية السورية، تحت إشرف علي مملوك.

وقُدّر عدد الأشخاص الذين تمت تجربة الأسلحة الكيميائية عليهم بالآلاف، حيث كانت تتم التجارب في مراحلها المبكرة في أجواء مغلقة، وبعد نجاحها كانت تُجرب على المعتقلين في الهواء الطلق، عبر قصف أماكن وجودهم بالطيران الحربي، مما يفسر الخبرة التي اكتسبها طيارو النظام في إطلاق القذائف التي تحمل رؤوساً كيميائية وإصابة الأهداف الأرضية بدقة.

وفي عام ٢٠٠٣؛ رُقي جودت الأحمد إلى رتبة عميد في المخابرات الجوية، وعُين رئيساً لفرع التحقيق في الإدارة، واستمر في منصبه ذلك حتى تعيينه رئيساً لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الشرقية بدير الزور عام ٢٠٠٩، واشتهر في تلك الفترة بإدمانه على شرب الخمر، وبعلاقاته المشبوهة مع أصحاب السوابق الجنائية وشبكات الدعارة.

وفي أواخر عام ٢٠١٠ تسلم منصب رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الوسطى بمدينة حمص، حيث كان له الدور الأساسي في ارتكاب المجازر بحق المدنيين، وفي الكثير من حالات الاختفاء والخطف التي وقعت بحمص عام ٢٠١١، حيث كان يستدعي عصابات الشبيحة إلى مركز قريب من الفرع ويكلفهم بأعمال خطف وتصفية المعتقلين الذين كان يضطر أحياناً لإطلاق سراحهم من الفرع.

كما يعتبر جودت الأحمد المسؤول المباشر عن أشهر مجزرة وقعت في حمص، والمسماة «مجزرة الساعة»، حيث قام عناصره المتمركزون على أسطح الأبنية القريبة من قيادة الشرطة والطريق الواصل بين الساعة القديمة والجديدة بفتح النار بشكل كثيف باتجاه المدنيين مما أدى الى مقتل وجرح عدد كبير من أبناء المحافظة.

وورد اسم العميد جودت الأحمد في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش صدر في عام ٢٠١٢، تحت عنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، في الصفحة ٥٣ و٥٤ من التقرير، كما ورد اسم العميد جودت في القائمة الموحدة للعقوبات المالية في المملكة المتحدة والتي قضت بتجميد أية أرصدة له في المملكة المتحدة، كما تم إدراجه على لائحة العقوبات الأوربية.

ونظراً لفداحة الجرائم التي ارتكبها جودت الأحمد؛ فقد أعلن المساعد أول إبراهيم فرزات من المخابرات الجوية فرع حمص انشقاقه (تموز ٢٠١٢) عن جيش النظام، متهماً ثلاثة من رفاقه في المخابرات الجوية «بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأعمال عنف واغتصاب وقتل.. وهم العميد جودت الأحمد، والمساعد الأول عبد الكريم الطرشة، والمساعد أول حسن العلي».

كما ذكرت السفيرة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة سامنثا باور اسم العميد جودت الأحمد ضمن مجموعة من الضباط الذين اتهمتهم بشن هجمات على أهداف مدنية أو بتعذيب معارضين، وقالت باور: «لن تدع الولايات المتحدة من تولّوا قيادة وحدات ضالعة في هذه الأعمال يختبئون خلف واجهة نظام الأسد. يجب أن يعلموا بأن انتهاكاتهم موثقة، وأنهم سيحاسبون يوماً».

ومن المجازر التي يتحمل العميد جودت الأحمد مسؤوليتها المباشرة:

* مجزرة ساحة الساعة (حمص، ٢٠١١/٤/١٧) والتي راح ضحيتها قرابة ٥٠٠ قتيل نتيجة إطلاق الرصاص على المتظاهرين في باب السباع بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧، حيث تجاوز عدد المعتصمين في الساحة ١٠٠ ألف، وسرعان ما وفدت عربات تحمل عناصر من قوى الأمن، وأطلقت النار بكثافة على المعتصمين لمدة نصف ساعة إلى أربعين دقيقة، ثم جاءت جرافات النظام وحملت القتلى والمصابين ودفنتهم في مقابر جماعية لا يعرف مكانها إلى الآن.

* مجزرة باب دريب (حمص، ٢٠١١/٩/٧) والتي راح ضحيتها ٢٦ قتيلاً نتيجة قصف الحي بالدبابات.

* مجزرة حي الخالدية (حمص، ٢٠١٢/٢/٤) راح ضحيتها ٣٤٢ قتيلاً، نتيجة قصف الحي بالدبابات ومدافع الهاون.

* مجزرة حي كرم الزيتون (حمص، ٢٠١١/١٢/٤) راح ضحيتها ٢٥ قتيلاً، أثناء اقتحام قوات النظام للحي.

* مجزرة فرن اللواء-حي عشيرة (حمص، ٢٠١٢/١/١٦) والتي راح ضحيتها ٦٠ قتيلاً نتيجة استهداف طوابير الخبز بالرصاص الكثيف.

* مجزرة حي بابا عمرو (حمص، ٢٠١٢/٢/٨)، والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ قتيل نتيجة

القصف المدفعي والصاروخي، وقذائف الهاون وراجمات الصواريخ وطلقات الشيلكا، مما أدى إلى تدمير الحي بنسبة ٨٠٪.

* مجزرة حي البياضة (حمص، ٢٠١٢/٢/١٠) والتي راح ضحيتها ٣٠ قتيلاً معظمهم من النساء والأطفال الذين تم ذبحهم بدم بارد من قبل قوى الأمن.

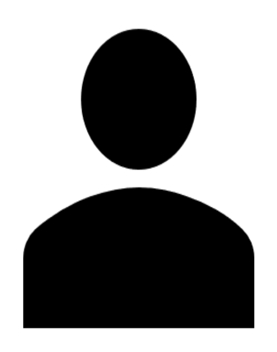
* مجزرة حي بابا عمرو (حمص، ٢٠١٢/٣/٧) والتي راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً، نتيجة اقتحام قوات النظام بساتين بابا عمر وذبح عائلة مؤلفة من ١٣ شخص من آل الزعبي بينهم خمسة أطفال.

* مجزرة حي عشيرة (حمص، ٢٠١٢/٣/٩) راح ضحيتها ٢٢٤ قتيلاً، إثر قصف الحي مدة ١٨ ساعة متواصلة، تلاها اقتحام مئات الشبيحة للحي صباح يوم الأحد ٢٠١٢/٣/١١، حيث قاموا بتنفيذ عمليات الإعدام الميداني واعتقال العشرات من أبناء الحي، واغتصاب الفتيات، وذبح الكثير منهن بالسكاكين.

* مجزرة أحياء كرم الزيتون والعدوية والرفاعي (حمص، ٢٠١٢/٣/١٢) والتي راح ضحيتها ١٤٤ قتيلاً، بينهم ٢٨ طفلاً و٢٣ امرأة، نتيجة قصف الأحياء بالهاون والمدفعية، ومن ثم اجتياح الحي واعتقال العشرات من أبناء الحي وتعذيبهم مدة ساعتين، ومن ثم فصل الرجال في مكان منفصل، واغتصاب النساء والبنات القصر وذبح الأطفال بالسكاكين.

ويعتبر العميد جودت الأحمد المسؤول المباشر عن هذه الجرائم المروعة، كونه هو الذي أمر بها، وأشرف على تنفيذها، وتعاون مع عصابات الشبيحة لقتل أبناء محافظة حمص والتنكيل بهم على أسس طائفية بحتة.

العميد حافظ محمد مخلوف



موقع الخدمة الحالي

ضابط في إدارة المخابرات العامة

معلومات عامة

مكان الولادة: دمشق ١٩٧١/٤/٢

الاختصاص: إدارة المخابرات العامة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	إدارة المخابرات العامة	٢٠١٨
٢	شابط بالمقر العام لإدارة المخابرات العامة	٢٠١٤
٣	القسم ٤٠ في الفرع الداخلي - الفرع الداخلي ٢٥١	٢٠١١

لد حافظ مخلوف عام ١٩٧١، وهو ابن محمد مخلوف[١] الذي سماه بهذا الاسم تيمناً بحافظ الأسد، وهو الأخ الشقيق لرجل الأعمال رامي مخلوف وابن خال بشار الأسد.

وقد انخرط حافظ مخلوف في سلك المخابرات، وتدرج في المناصب حتى ترأس القسم ٤٠ التابع للفرع ٢٥١ والمعروف باسم الفرع الداخلي أو فرع الخطيب والتابع لإدارة المخابرات العامة برتبة عقيد[٢]، ومارس صلاحيات أوسع من منصبه، حيث هيمن على أمن محافظة دمشق وريفها بالكامل، واشتهر في تلك الفترة بنزعته الطائفية وغروره واندفاعه وتهوره، إضافة لدمويته.

ويُعدّ مخلوف من أبرز الدافعين باتجاه الحسم الأمني والعسكري للأزمة، ووفقاً لشهادة للعميد المنشق مناف طلاس[٣]، فإن العميد حافظ مخلوف أفشل مساعي التهدئة في مدينة درعا، وهو الذي أشرف على عملية اقتحام الجامع العمري في مدينة درعا، وذلك بعد أن جمع وجهاء المدينة، وتوعدهم بنزول الجيش في حال استمرار المظاهرات.

كما يعتبر حافظ مخلوف المسؤول المباشر عن مقتل متظاهرين في مدينة دوما (نيسان ٢٠١١)،

---

(١) محمد مخلوف: شقيق أنيسة مخلوف زوجة حافظ الأسد، وله أعمال تجارية قام بها مستفيداً من علاقته بحافظ وابنه بشار، وكان يلقب «زعيم النفط».

(٢) إدارة أمن الدولة سابقاً.

(٣) العميد مناف طلاس، ابن وزير الدفاع الأسبق مصطفى طلاس، وكان قائد اللواء ١٠٤ حرس جمهوري قبل أن ينشق عن قوات النظام بمساعدة المخابرات الفرنسية.

وعن إطلاق النار على مشيعيهم في اليوم التالي، مخلفاً أكثر من عشرين قتيلاً في تلك المجزرة.

واستمر مخلوف على ذلك النسق في ممارساته بدمشق وريفها، وخاصة في دوما، وقطنا، وجديدة الفضل، حيث فقدت تلك البلدات أكثر من ١٢٠ قتيلاً نتيجة إطلاق النار على المحتجين، وذبح بعضهم بالسكاكين، وخاصة في مدخل مدينة قطنا بالقرب من مقر الشرطة العسكرية.

وللمساعدة في تنفيذ تلك الجرائم المروعة؛ أسس حافظ مخلوف عصابة خاصة به، يقودها المدعو مجاهد إسماعيل، وهو ابن أحد الضباط المشاركين في مجزرة حماة ١٩٨٢، حيث كلفه مخلوف بتجنيد أكبر عدد ممكن من أبناء الطائفة العلوية المطلوبين بجنح جنائية، وشكل منهم فرقة تتولى قمع المتظاهرين في أحياء دمشق.

ومن أبرز جرائم الشبيح مجاهد إسماعيل: اقتحام مسجد الرفاعي في دمشق في ليلة السابع والعشرين من رمضان عام ٢٠١١، واقتحام مسجد زيد بن ثابت، وتنفيذ عدد كبير من الاقتحامات والمداهمات التي أسفرت عن اعتقال عدد كبير من المدنيين بينهم نساء وأطفال.

ولدى اقتياد المدنيين إلى القسم ٤٠؛ كان حافظ مخلوف يأمر عناصره بممارسة أسوأ أنواع التعذيب والانتهاكات بحقهم، حيث أورد تقرير لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا شهادة لمعتقل مفرج عنه اسمه «ياسر عبدالصمد حسين كرمي»، تحدث فيها عن مختلف أنواع التعذيب والحرمان من أبسط مقومات الحياة في القسم ٤٠ التابع لفرع الخطيب، حيث توجد زنزانة خاصة بالنسوة والفتيات اللاتي تعرضن لأشد أنواع العذاب بما في ذلك الاغتصاب.

وتشير أصابع الاتهام إلى مسؤولية العميد حافظ مخلوف عن تدبير انفجار منطقة الجسر الأبيض (٢٠١٣) الذي وقع بالقرب من مقر القسم ٤٠ مما أودى بحياة ٤ مدنيين وجرح ١٧ آخرين، خاصة وأن المنطقة تخضع لتدقيق أمني شديد.

ونظراً لسوء سمعته وما لحق بالمدنيين من أذى على أيدي عصابات الشبيحة التابعة له؛ فقد أصدر بشار الأسد قراراً بإعفائه من مهامه في رئاسة القسم ٤٠، ونقله إلى المقر العام لإدارة المخابرات العامة. ثم أصدر قراراً آخر في كانون الثاني ٢٠١٧ بترفيعه إلى رتبة عميد.

وذكر تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، اسم العقيد حافظ مخلوف، محملاً إياه المسؤولية المباشرة عما كان يحدث في الفرع الداخلي التابع لإدارة المخابرات العامة من انتهاكات، بالإضافة إلى الانتهاكاتا لتي تمت في القسم ٤٠ التابع للفرع تحت رئاسته.

وذكرته سامانثا باور، مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الأمن من ضمن أسماء المسؤولين العسكريين من قوات النظام، مؤكدةً أن تقارير موثقة تؤكد ارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين السوريين بأشكال عدة، وتوعدتهم بالملاحقة.

كما أنه خاضع للعقوبات الأمريكية[١]، وللعقوبات الأوربية[٢]، والعقوبات البريطانية[٣]، والعقوبات الكندية[٤] منذ عام ٢٠١١، وقد تم تجميد أمواله في سويسرا والتي رفضت الإفراج عنها أو منحه فيزا لدخول أراضيها لمتابعة قضية الحجز على أمواله.

يذكر أن العميد حافظ مخلوف يتمتع بعلاقات قوية مع المخابرات الإيرانية ومع «حزب الله» اللبناني، ووفقاً لمصادر إعلام عربية فإنه قابل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٤، وقد ظهرت له عدة شركات تعمل بالخفاء في القضية المعروفة باسم «وثائق بنما»، وفي بداية عام ٢٠١٨ أفادت معلومات بعودة العميد حافظ مخلوف إلى إدارة المخابرات العامة، إضافة لدوره في عمليات استيراد الأسلحة لصالح النظام السوري من روسيا وروسيا البيضاء.

....

(١) خاضع للعقوبات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٧ وتم تجديدها لاحقاً في عام ٢٠١١.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٥.

(٣) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٨٨.

(٤) ترتيبه في العقوبات الكندية ٩.

العميد قصي إبراهيم ميهوب



موقع الخدمة الحالي

ضابط في إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: درغامو - جبلة - اللاذقية

١٩٦١

الاختصاص: إدارة المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	إدارة المخابرات العامة قطاع البادية ومحيط مطار دمشق	٢٠١٧
٢	معاون رئيس فرع المخابرات الجوية المنطقة الجنوبية - حرستا. تم إرساله لقسم المخابرات الجوية في درعا	٢٠١١

ولد قصي ميهوب عام ١٩٦١، في قرية درغامو إحدى قرى جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية، وله صلة قرابة مع العميد علي ميهوب الناطق الرسمي باسم الجيش والقوات المسلحة، حيث يعود نسبهما إلى صالح ميهوب، أحد شيوخ الطائفة العلوية في منطقة جبلة.

وقد انتسب إلى السلك العسكري في مرحلة مبكرة، حيث انضم إلى الدورة ٣٢ في الكلية الجوية، وتم فرزه إلى إدارة المخابرات الجوية بعد فشله في أن يكون طياراً حربياً. واشتهر بطائفيته المقيتة منذ أن بدأ خدمته في المخابرات الجوية.

وفي مطلع عام ٢٠١١، كان ميهوب يعمل معاوناً لرئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الجنوبية بمدينة حرستا برتبة عقيد، ويتولى هذا الفرع سائر المهام الأمنية بمحافظات المنطقة الجنوبية (دمشق وريفها، ودرعا، والقنيطرة، والسويداء).

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية بدرعا تم إيفاد قصي ميهوب على رأس قوة من فرع المخابرات الجوية لقمع المظاهرات فيها، حيث استقر بفرع المخابرات الجوية في درعا، وعمل ضمن فريق أمني يرأسه اللواء هشام بختيار رئيس مكتب الأمن القومي، واللواء زهير حمد معاون مدير إدارة المخابرات العامة، واللواء رستم غزالي من شعبة المخابرات العسكرية آنذاك، وضباط آخرون.

وكان ميهوب من أبرز مؤيدي التدخل العسكري لفك اعتصام الأهالي في الجامع العُمري (آذار ٢٠١١)، والتي نتج عنها مقتل ٣١ شخصاً واعتقال العشرات من أبناء درعا، ويعتبر المسؤول المباشر عن عمليات إطلاق النار على المتظاهرين، حيث أعد كميناً أمنياً للمحتجين القادمين إلى درعا، وأمر بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل ٦٠ وإصابة نحو ٣٠٠ بإصابات متفرقة.

كما أشرف ميهوب على اعتقال المئات من أبناء درعا لصالح المخابرات الجوية، ومارس من فرع المخابرات الجوية في درعا أسوأ الانتهاكات من تعذيب وقتل وتلفيق اتهامات للمعتقلين.

ووثق تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، قيام العقيد قصي ميهوب بتوجيه أوامر مباشرة لعناصر المخابرات الجوية بإطلاق النار واستخدام أية وسيلة ممكنة لقمع المحتجين، ونقل عن منشق من المخابرات الجوية بدرعا اسمه «منصور» قوله: إنَّ القائد المسؤول عن المخابرات الجوية في درعا العقيد قصي ميهوب أصدر أوامر لوحدته بـ«إيقاف المتظاهرين بأي طريقة ممكنة» بما في ذلك استخدام القوة المميتة، وأضاف منصور: الأوامر المعطاة لنا كانت إجبار المتظاهرين على التراجع بأية طريقة، بما في ذلك إطلاق النار عليهم. كان أمراً فضفاضاً يسمح بإطلاق النار، وأثناء تواجد الضباط كانوا يقررون متى نطلق النار وعلى من، إذا كان هناك شخص معه ميكروفون أو لافتة، أو إذا رفض المتظاهرون التراجع، كنا نطلق النار، الأوامر الصادرة لنا كانت بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين وحدث هذا عدة مرات، كان معنا بنادق كلاشينكوف وبنادق آلية، وكان هناك قناصة فوق الأسطح.

ويعتبر قصي ميهوب أحد المسؤولين عن الحصار الذي فُرض على مدينة درعا في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١/٤/٢٥ وحتى ٢٠١١/٥/٥، حيث عانى الأهالي بسبب الحصار ونقص مستلزمات الحياة الأساسية، إضافة لحملات الدهم والاعتقال التي نفذتها قوى الأمن فيما بعد حيث شارك ميهوب في اقتحام المدينة، وفي تجميع المعتقلين بالملعب البلدي بدرعا وتصفية نحو ٢٠٠٠ منهم عبر إطلاق النار عليهم.

ولا تقتصر جرائم ميهوب على مدينة درعا فحسب؛ بل امتدت لتشمل ريفها، وخاصة منها: الصنمين، والشيخ مسكين، وداعل، وكفر شمس، وكذلك في صيدا التي وقعت فيها مجزرة[1] نتج عنها مقتل نحو ١٢٠، واعتقال ١٦٠ آخرين. وارتكب ميهوب هذه الجرائم بالاشتراك مع العميد سهيل الحسن، واللواء جميل الحسن، والعميد عبد السلام فجر محمود، والعميد لؤي العلي، والعميد وفيق ناصر.

ونقل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا شهادة لمعتقل اسمه «أحمد أبوعلي» تحدث فيها عن ظروف اعتقاله بقسم المخابرات الجوية في درعا، وأساليب التعذيب التي كان يتعرض لها هو والمعتقلين، ما أدى إلى وفاة العشرات منهم تحت التعذيب الذي كان يتم بإشراف مباشر من قصي ميهوب.

....

(١) هي كمين لقوات النظام السوري شارك بها عدد من الأفرع الأمنية ووحدات الجيش بقيادة المخابرات الجوية أدت لمقتل واعتقال عدد كبير من أهالي محافظة درعا الذين توجهوا لفك الحصار المفروض على مدينة درعا بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩.

ونشرت منظمة هيومن رايتس ووتش (تموز ٢٠١٢) شهادة لأحد المعتقلين في تقرير بعنوان: «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، قال فيها: «ذهبت إلى الجنازة في المقبرة، وبعد أن تركتنا قوات الأمن نخرج من المقبرة، فتحوا النار علينا، فاستلقيت على الأرض، واستمر إطلاق النار ١٠ إلى ١٥ دقيقة، بعد ذلك عندما نهضت قام شخص ما بضربي على مؤخرة رأسي بعصا، فسقطت أرضاً، لكنهم استمروا في ضربي على عيني بعصا، وعندما أفقت وجدت نفسي في فرع المخابرات الجوية. كان هناك ٤ أشخاص في الزنزانة. ثم نُقلت إلى خارج الزنزانة وتعرضت للضرب في الردهة. أخذوني إلى الفناء في الخارج، حيث ضربوني لمدة ساعتين قبل إعادتي إلى الزنزانة ونقلي إلى فرع آخر».

كما نقل التقرير عن شخص يدعى «مروان» اعتقلته المخابرات الجوية من منزله بمدينة داعل قوله: «انتظرنا لساعتين ثم بدأوا في استجوابنا، واحداً تلو الآخر، في زنزانة انفرادية مع شخصين آخرين. ثم أخذونا إلى حجرة التعذيب. كانت حجرة تحت الأرض، وهناك مقعد يجلس عليه المحقق وطاولة، كان هناك شخصان في الحجرة يضربونك بكابل يبلغ طوله متراً، داخله سلك معدني ومن الخارج مغلف بالبلاستيك. اتهموني بالمشاركة في المظاهرات وبحمل السلاح، كنت على ركبتي ويديّ وراء ظهري الآخر، كان يستخدم حذائه في ضربي على فمي، رحت أنزف، أظهروا لي صورة لبشار الأسد وقالوا لي: من هذا؟ قلت: الرئيس. قالوا: لا، هو ربك... وضع أحدهم حذائه على رقبتي ووضع الآخر الصورة تحت أنفي. استمر الوضع هكذا لمدة ساعة. ثم أخذوني إلى الزنزانة وكان فيها نحو ١٣٠ شخصاً، كانت مساحة الزنزانة أربعة في أربعة أمتار، وكان الناس مكومون فوق بعضهم البعض، وواقفون وراقدون. كان هناك ١٠ تقريباً من بين الـ ١٣٠ يعانون من الضرب المبرح، كان من الواضح أن أحدهم جاسوس، لكن لم نعرف من هو داخل الزنزانة».

ولا تقتصر جرائم قصي ميهوب على عمليات القتل المباشر والاعتقالات التعسفية وتصفية المعتقلين في سجون المخابرات الجوية والملعب البلدي، بل تشمل جرائمه تنفيذ عمليات اغتيال بحق معارضين للنظام عبر مجموعة من العملاء تم زرعهم في صفوف المعارضة، وثبت ذلك في عدة حالات منها: تسجيل صوتي تم نشره في عام ٢٠١٢ لأحد عملاء ميهوب الذين تم اعتقالهم من قبل مقاتلي المعارضة.

كما يتحمل ميهوب المسؤولية المشتركة في ارتكاب كافة الجرائم التي وقعت في فرع المنطقة الجنوبية الذي كان يرأسه اللواء محمد رحمون، وعمليات تصفية المعتقلين تحت التعذيب والتي نُشر المئات منها في قضية قيصر[(١)].

وفي عام ٢٠١٤؛ أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على قصي ميهوب، لإصداره أوامر باستخدام القوة القاتلة لوقف الاحتجاجات عام ٢٠١١، وأضاف بيان الوزارة: «إن أوامر ميهوب مسؤولة عن خروق لحقوق الإنسان، وعن مقتل مئات المدنيين بينهم من تعرض للاغتيال، حيث تعرض الكثير من المدنيين للضرب والحرق حتى الموت».

....

(١) صور (+١٨) لمعتقلين تحت التعذيب في أفرع المخابرات الجوية.

جدير بالذكر أن العميد قصي ميهوب خاضع للعقوبات للعقوبات الأوربية[1]، والعقوبات البريطانية[2]، والعقوبات الكندية[3]، كما ورد اسمه في شهادة سامانثا باور، مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الأمن (٢٠١٦) والتي أوردت قائمة بأسماء مسؤولين قالت: إن تقارير موثقة تؤكد ارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين السوريين بأشكال عدة، وتوعدتهم بالملاحقة.

يذكر أن جرائم قصي ميهوب لا تقتصر على الداخل السوري فحسب، بل تمتد إلى لبنان، حيث يعتبر أحد المتهمين بقضية الوزير اللبناني السابق ميشال سماحة إلى جانب اللواء علي مملوك، وذلك في عام ٢٠١٢ حيث تم إلقاء القبض على الوزير ميشال سماحة قبل قيامه بعدة أعمال إرهابية تستهدف شخصيات سياسية وعسكرية ومدنيين لبنانيين عبر القيام بتفجيرات إرهابية.

كما أن العميد قصي متهم باعتقال أحد الموالين للنظام والذي أطلق حملة «وينُن» من أجل تحديد مصير مقاتلي قوات النظام في مطار الطبقة العسكري الذي اجتاحه تنظيم «داعش» عام ٢٠١٤. وفي مرحلة لاحقة تم نقل قصي ميهوب إلى إدارة المخابرات الجوية بدمشق، حيث أصبح رجل الظل لمدير الإدارة اللواء جميل حسن، وتم تكليفه بقطاع البادية والمنطقة المحيطة بمطار دمشق الدولي.

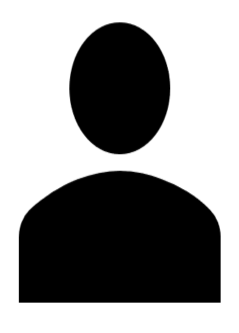
....

(١) ترتيبه في العقوبات الأوربية ١٣٤.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٢٠١.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٤١.

العميد صايل أسعد داود



موقع الخدمة الحالي

مشرف على الدفاع الوطني في حمص

معلومات عامة

مكان الولادة: رباح - ريف حمص

الاختصاص: المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	ضابط بالدفاع الوطني	٢٠١٢
٢	نائب رئيس فرع المخابرات الجوية	٢٠١١

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان العميد صايل أسعد داود يشغل منصب نائب رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الوسطى، حيث أوكلت إليه مهمة قيادة قوات المخابرات الجوية في أغلب عمليات اقتحام أحياء مدينة حمص وريفها، بما في ذلك مدن: الرستن، وتل كلخ، والحولة، والقصير.

ويعتبر المسؤول المباشر عن اعتقال وتعذيب عدد كبير من أبناء محافظة حمص، وتلفيق التهم ضد عدد منهم بالتظاهر أو بشتم القيادة.

ونظراً لدوره البارز في حملة النظام القمعية؛ فقد تمت مكافأته بتعيينه مسؤولاً عن تشكيل قوات الدفاع الوطني نهاية عام ٢٠١١، والإشراف على مكتب التطوع والتسليح في الدفاع الوطني في فرع الحزب بحمص، حيث بادر إلى تشكيل الميليشيات وتسليحها، والتنسيق مع أفرع الأجهزة الأمنية ووحدات الجيش؛ لتزويدهم بمجموعات من المتطوعين المدنيين.

ومن أبرز المجازر التي شارك العميد صايل داود في ارتكابها:

* مجزرة ساحة الساعة (حمص، ٢٠١١/٤/١٨) والتي راح ضحيتها قرابة ٥٠٠ قتيل.
* مجزرة باب دريب (حمص، ٢٠١١/٩/٧) والتي راح ضحيتها ٢٦ قتيلاً.
* مجزرة حي الخالدية (حمص، ٢٠١٢/٢/٤) والتي راح ضحيتها ٣٤٢ قتيلاً.
* مجزرة حي كرم الزيتون (حمص، ٢٠١١/١٢/٤) والتي راح ضحيتها ٢٥ قتيلاً.
* مجزرة فرن اللواء بحي عشيرة (حمص، ٢٠١٢/١/١٦) والتي راح ضحيتها ٦٠ قتيلاً.
* مجزرة حي بابا عمرو (حمص، ٢٠١٢/٢/٨) والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ قتيلٍ.

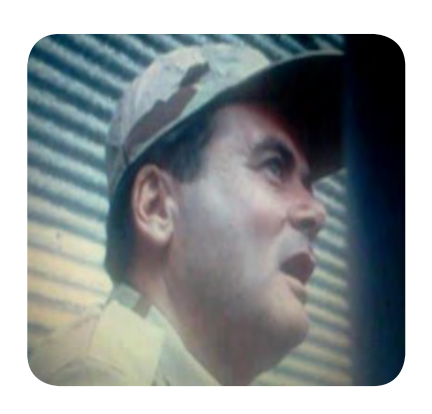
* مجزرة حي البياضة (حمص، ٢٠١٢/٢/١٠) والتي راح ضحيتها ٣٠ قتيلاً.

* مجزرة حي بابا عمرو (حمص، ٢٠١٢/٣/٧) والتي راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً.

* مجزرة حي عشيرة (حمص، ٢٠١٢/٣/٩) والتي راح ضحيتها ٢٢٤ قتيلاً.

* مجزرة أحياء كرم الزيتون والعدوية والرفاعي (حمص، ٢٠١٢/٣/١٢) والتي راح ضحيتها ١٤٤ قتيلاً.

العميد لؤي العلي



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء
الفرع ٢١٧

معلومات عامة

مكان الولادة: طرطوس

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء - الفرع ٢١٧	٢٠١٨
٢	رئيس قسم الأمن العسكري بدرعا ٢٤٥ التابع لفرع الأمن العسكري بالسويداء	٢٠١١
٣	ضابط في فرع الأمن العسكري بالسويداء	

انخرط لؤي العلي في السلك الأمني، وتدرج في المناصب حيث عمل في قسم الأمن العسكري بنوى برتبة ملازم، وكان يتبع لفرع المخابرات العسكرية في السويداء، ثم نُقل إلى قسم الأمن العسكري في إزرع برتبة نقيب، وخدم بعد ذلك في قسم الأمن العسكري بالصنمين ودرعا برتبة مقدم.

وفي عام ٢٠١١، رُفع إلى رتبة عقيد، وتم تعيينه رئيساً لقسم الأمن العسكري بدرعا بعد خضوعه لدورة عسكرية في السودان. وعُرف بتعصبه الطائفي ونزعته الإجرامية في التعامل مع أبناء محافظة درعا، حيث اعتمد عليه النظام في قمع الاحتجاجات السلمية بالمحافظة، فكان أحد المشاركين في اقتحام الجامع العمري بمدينة درعا، والذي أسفر عن مقتل ٣٠ شخصاً، وإصابة واعتقال العشرات.

واشترك مع العميد وفيق ناصر، والعميد سهيل الحسن في التصدي للمتظاهرين الذين حاولوا فك الحصار عن مدينة درعا في ٢٠١١/٤/٢٩ ما أدى إلى مقتل ١٢٠ شخصاً، واعتقال مئات آخرين. ثم شارك في عمليات الدهم والاقتحامات، وفي حصار المدينة خلال الفترة ٢٠١١/٤/٢٥-٢٠١١/٥/٥، ومن ثم اجتياحها، وجمع شبابها في الملعب البلدي، حيث تمت تصفية الكثير منهم بدم بارد.

ووفقاً لشهادة أحد الضباط المنشقين، ويدعى «سليم أبو عمر»، فإن: «الدور الأكبر في العمل العسكري كان للعقيد لؤي علي رئيس الأمن العسكري في درعا، ولكن ما كنت استغربه في تلك الأوقات هو مشاركة عشرات المتطوعين بالأمن العسكري في العمليات، واضعين الأقنعة التي تخفي وجوههم».

وورد اسم العقيد لؤي العلي في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»

الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/١ والمعنون تحت اسم «لم نر مثل هذا الرعب من قبل»، حيث اتهم بالاشتراك في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في درعا، والقيام بعمليات القتل والتعذيب الممنهجة من قبل القوات التي اقتحمت درعا، حيث أشرف العقيد لؤي على كافة العمليات التي قام بها عناصر قسم المخابرات العسكرية في درعا.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، عن ضابط منشق عن الحرس الجمهوري يدعى «عفيف»، قوله: إنه تعرض للاعتقال والتعذيب على يد عملاء المخابرات العسكرية أولاً في درعا، ثم في دمشق جراء دوره في تنظيم المظاهرات في درعا، مؤكداً أن الذين أمروا باعتقاله في درعا هم: العقيد وفيق ناصر، والعقيد لؤي علي، والعقيد أسامة حاجي، والعقيد نضال عبد الله، وهم جميعاً يعرفونه شخصياً. وبعد تفتيشه تفتيشاً ذاتياً وضربه في فرع المخابرات العسكرية بدرعا، نقله عناصر المخابرات إلى الفرع ٢٩١ في دمشق، حيث مكث ثمانية أيام، وتم تعذيبه بالكهرباء والضرب المبرح.

ووفقاً لشهادات من أهالي درعا؛ فإن العقيد لؤي العلي أصدر أوامر عسكرية بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، وكان يبادر بإطلاق النار من سلاحه الشخصي أولاً من أجل تشجيع بقية عناصره على القيام بذلك، وفي إحدى المرات (آب ٢٠١١) قام بقتل أحد المتظاهرين[١] بعد أن أطلق عليه الرصاص في خاصرته ومن ثم توجه إليه وأطلق رصاصتين في فمه من أجل التأكد من موته، وعند محاولة المتظاهرين سحب جثة القتيل، أمر العقيد لؤي عناصره بإطلاق النار عليهم مما أدى لمقتل ثلاثة آخرين وجرح عدداً آخر منهم.

ونظراً لسجله الإجرامي؛ فقد ورد اسم لؤي العلي في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش صدر في شهر تموز من عام ٢٠١٢، تحت عنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، في الصفحتين ٣٨ و٣٩ من التقرير.

كما تحدث تقرير صادر عن الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان بعنوان: «احتجاز النساء في سوريا سلاح حرب ورعب» عن تعرض النساء في مختلف فروع الأمن من تعذيب واغتصاب وغيرها، ووثق عدداً من الشهادات المتعلقة بقسم المخابرات العسكرية في درعا الذي كان يرأسه العقيد لؤي العلي.

وورد في شهادة لمواطن من درعا يدعى عليّاً المسالمة[٢] أثناء اعتقاله، أن عناصر الأمن حاولوا إرغامه على أن يكفر بالله، مؤكداً أن العقيد لؤي العلي، كان يشرف بنفسه على تعذيبه، ويطلب منه أن يكفر بربه ويردد «لا إله إلا بشار»، فيأبى ويعلو صراخه ويسمعه كل المعتقلين بفرع الأمن بترديده: «لا إله إلا الله...لا إله إلا الله... لا إله إلا الله».

....

(١) المتظاهر المهندس معن العودات.

(٢) قُتل لاحقاً بطلقة قناص أثناء مداهمة حي طريق السد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣.

ويعتبر لؤي العلي المسؤول المباشر عما كان يحدث في قسم الأمن العسكري بدرعا من تجاوزات بلغت حد الاغتصاب بحق النساء والأطفال، حيث ورد في تحقيق[١] لموقع ميديا بار الفرنسي[٢] أن العقيد لؤي العلي أطلق العنان لعناصر الأمن العسكري للقيام بما يحلو لهم بحق المعتقلين والمعتقلات.

كما يعتبر المسؤول المباشر عن إصدار الأوامر باستهداف أحياء درعا البلد المحررة والأحياء الخاضعة لسيطرة الأمن العسكري بقذائف الهاون وإلصاق التهمة بفصائل المعارضة، وبشن حملات مداهمة مدعومة بقوات عسكرية ضد عدد من مدن وبلدات محافظة درعا، خاصة في ريف درعا الشرقي في العام ٢٠١٢، ومن أبرز تلك الحملات:

.اقتحام بلدة صيدا في أيار ٢٠١٢.

.اقتحام بلدة الغارية الغربية في حزيران ٢٠١٢.

.اقتحام بلدة الكرك الشرقي في تشرين الأول ٢٠١٢ والتي كانت آخر حملاته قبل استهداف موكبه من قبل فصائل المعارضة على الطريق قرب بلدة خربة غزالة، حيث أصيب بجروح ثم تماثل للشفاء وعاد لممارساته الإجرامية.

والعقيد لؤي العلي خاضع للعقوبات الكندية[٣]، والبريطانية[٤]، والأوربية[٥]؛ نتيجةً لدوره الإجرامي بحق أبناء الشعب السوري. الأمر الذي دفع النظام لترفيعه إلى رتبة عميد، وتعيينه رئيساً لفرع الأمن العسكري بالسويداء خلفاً للعميد وفيق ناصر مطلع عام[٦] ٢٠١٨.

وفي هذه المرحلة توجهت أصابع الاتهام إلى العميد لؤي العلي بارتكاب عمليات الخطف والابتزاز في السويداء، وإنشاء شبكات خاصة به لاختراق صفوف المعارضة، وفرض المصالحات على المدن والبلدات بدرعا، وتهجير سكانها قسرياً، وذلك بالتعاون مع اللواء رمضان رمضان قائد الفرقة التاسعة، والعقيد نزار فندي قائد كتيبة الاقتحام في الفرقة التاسعة، حيث يعتبر هؤلاء الضباط الثلاثة المسؤولون الرئيسون عن الانتهاكات الواسعة التي ارتكبت في محافظة درعا.

---

(١) الترجمة للعربية موقع الجمهورية.

(٢) النسخة باللغة الفرنسية على الرابط.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٦١.

(٤) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٣٦.

(٥) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٥٥.

(٦) تم تعيين العميد وفيق ناصر رئيساً لفرع الأمن العسكري في حماة في بداية عام ٢٠١٨.

العميد مازن هواش الكنج



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الأمن العسكري في حلب

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الأمن العسكري في حلب	٢٠١٨
٢	رئيس فرع الأمن العسكري في حماة	٢٠١٥
٣	رئيس فرع الأمن العسكري في ديرالزور	٢٠١٤
٤	رئيس قسم الأمن العسكري في النبك	٢٠١١

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان مازن الكنج رئيساً لقسم الأمن العسكري في مدينة النبك بريف دمشق برتبة عقيد ركن، حيث تورط في ارتكاب جرائم وانتهاكات واسعة بحق المدنيين، مما دفع بكتائب الفاروق إلى استهدافه في محاولة اغتيال نجا منها، مما زاده شراسة ورغبة في الانتقام، حيث قاد مجزرتي النبك وحي التفاح على طريق دير عطية (٢٠١٣) والتي راح ضحيتهما المئات من السوريين قتلاً وحرقاً بينهم عدد كبير من النساء والأطفال.

ووفقاً لتقريرين للجنة السورية لحقوق الإنسان أحدهما بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ والثاني بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١، فإن مازن الكنج أمّن التغطية العسكرية والأمنية لقوات النظام والميليشيات العراقية المساندة، أبرزها لواء «ذو الفقار»، لاقتحام مدينة النبك بعد حصارها مدة ١٣ يوماً، حيث أشرف مازن على قصف المنطقة، ونشر قناصة من المخابرات العسكرية والميليشيات الشيعية، ومن ثم تنفيذ عمليات تصفية ميدانية نتج عنها مقتل ٣٩٩ مدنياً منهم ٩٨ طفلاً.

كما مارس كنج الابتزاز بحق مئات العوائل من أجل إطلاق سراح أبنائهم المعتقلين، والذي كان هو من يقوم باعتقالهم عبر إشرافه المباشر على كافة الحملات التي كانت تُشن في منطقة القلمون الشرقي، وكان يتقاضى أتاوات مالية من أصحاب المنشآت التجارية والصناعية في المنطقة لضمان عدم استهدافهم أو اتهامهم بمعارضة النظام، وفرض في الوقت ذاته ضرائب على كافة المواد الغذائية والطبية، وأرغم أصحاب المنشآت على دفع رواتب شهرية له. كما مارس تجارة الآثار المسيحية التي كان

عناصره يسرقونها من متحف دير عطية ويلصقون التهمة بفصائل المعارضة.

ويعتبر العميد مازن مسؤولاً عن مقتل خمسة ركاب وجرح عشرين آخرين كانوا يستقلون باصاً مدنياً قادماً من الحسكة باتجاه دمشق، حيث تم قصفه تحت جسر النبك لدى تعطله مما أدى لمقتل خمسة ركاب هم: بيير جوزيف رشو، ونيروتا جميل أوشانا، ومحمد المحمد، وعبدالقادر أحمد العلي، وعبدالرحمن صالح الخلف.

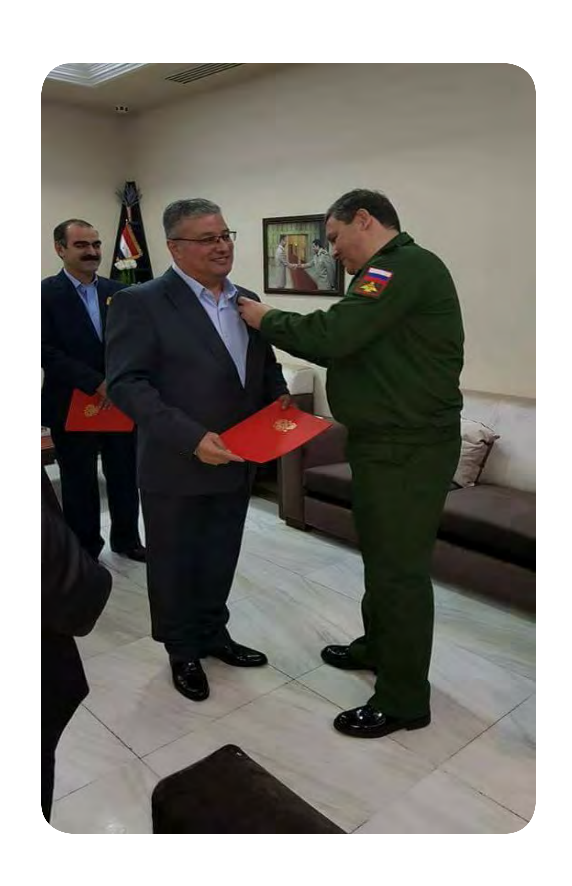
وفي نيسان ٢٠١٤؛ عُين العميد مازن رئيساً لفرع الأمن العسكري بدير الزور خلفاً للعميد ياسين ضاحي الذي تم نقله لدمشق ليترأس فرع فلسطين، وفي دير الزور دأب مازن كنج على ممارسة عمليات تهريب المواد الغذائية مع تنظيم «داعش»، حيث كانت عمليات التهريب تتم غرب المدينة، كما اتُهم باغتيال شخصيات من المعارضة وحتى من المناوئين له في صفوف النظام، ومنهم على سبيل المثال: عبدالباسط حميدة قائد ميلشيا الشعيطات الموالية للنظام والذي اغتيل في ديرالزور عام ٢٠١٥، وذلك بعد أيام من تعرضه للضرب من قبل عناصر العميد مازن، ودار الحديث عن تورط مدير مكتب العميد مازن الكنج المساعد وجيه في تفخيخ سيارة عبد الباسط.

وفي آب ٢٠١٥؛ عُين مازن الكنج رئيساً لفرع الأمن العسكري بحماة، حيث أوكلت إليه مهمة مساندة التدخل الروسي من خلال فرع الأمن العسكري، والتنسيق مع قادة اللجان الأمنية والعسكرية بحماة لتجهيز مقرات وأماكن للقوات الروسية في عموم المحافظة.

ونتيجة لدوره في دعم التدخل الروسي؛ تم منح مازن الكنج (نهاية ٢٠١٦) وسام الشجاعة الفذة من قبل القوات الروسية، علماً بأن كنج يرتبط بعلاقة وثيقة مع عمر رحمون عراب المصالحات مع قوات النظام، وكان له دور رئيس في تهجير أهالي حلب الشرقية نهاية عام ٢٠١٦.

وفي مطلع ٢٠١٨ عُين مازن رئيساً لفرع الأمن العسكري في حلب، كما تم تكريمه مرة أخرى من قبل القوات الروسية في شهر أذار ٢٠١٨، وظهر العميد مازن برفقة عمر رحمون في مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣١.





العميد مالك عليا

موقع الخدمة الحالي

رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب
قائد الفرقة ٣٠ حرس جمهوري

معلومات عامة

مكان الولادة: طرطوس

الاختصاص: الحرس الجمهوري
الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء - الفرع ٢١٧	٢٠١٨
٢	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب	٢٠١٧
٣	قائد الفرقة ٣٠ حرس جمهوري	٢٠١٧
٤	رئيس أركان الفرقة ٣٠ حرس جمهوري	٢٠١٧
٥	قائد القوات البرية في حلب	٢٠١٦
٦	قائد الفوج ١٠٦ حرس جمهوري	٢٠١٢
٧	نائب قائد الفوج ١٠٦ حرس جمهوري	٢٠١١
٨	ضابط في الحرس الجمهوري	٢٠١٠

ينحدر مالك عليا من طرطوس، ويُعدّ أحد أبرز ضباط الحرس الجمهوري، حيث كان يعمل كقائد أركان في اللواء ١٠٦ حرس جمهوري تحت إمرة العميد محمد خضور عام ٢٠١١.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ شارك عليا في اجتياح مدن الغوطة الشرقية وبالأخص مدينة دوما في شهر نيسان من العام نفسه، حيث أشرف على عمليات اللواء ١٠٦ حرس جمهوري الذين اقتحموا مدينة دوما بالغوطة بعد حصار دام عدة أشهر، وأسفرت العملية عن مقتل نحو ١٠٠ مدني، واعتقال أكثر من ٥٠٠٠ شخص.

ومارس عناصر الحرس الجمهوري تحت إمرة مالك عمليات الإعدام الميداني على الحواجز، إضافة إلى حملات المداهمة والاعتقال وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وسرقة الذهب والمحلات التجارية سواء في المدينة أو في المزارع المنتشرة حول الغوطة.

وفي منتصف عام ٢٠١٢؛ تم إرسال العميد مالك عليا مع عناصر قوات الحرس ١٠٦ حرس جمهوري إلى مدينة حلب، حيث ساعد قائده العميد محمد خضور في قيادة الفوج، ويتحمل مع محمد خضور المسؤولية المباشرة عن الجرائم التي تم ارتكابها في حلب.

وفي شهر شباط ٢٠١٣؛ استلم العميد مالك عليا قيادة اللواء ١٠٦ حرس جمهوري، والذي تمركز بشكل أساسي بالقرب من مخيم حندرات والليرمون، واستمر بها حتى نهاية عام ٢٠١٦، حيث قاد قوات الحرس الجمهوري الموجودة في حلب خلال الهجوم الأخير على الأحياء الشرقية من المدينة، والذي أفضى إلى تهجير أهالي حلب من الأحياء الشرقية وقتل حوالي ١٣٧٠ قتيلاً مدنياً خلال الفترة ٢٠١٦/١١/١٥-٢٠١٦/١٢/٢٣.

وفي أواخر كانون الثاني ٢٠١٧؛ أصدر بشار الأسد قراراً بتشكيل الفرقة ٣٠ حرس جمهوري، على أن تضم كافة القوات العاملة في حلب، وتمت تسمية اللواء زيد صالح قائداً لها، والعميد مالك عليا رئيس أركانها.

وفي تشرين الأول ٢٠١٧ تمت تسمية العميد مالك عليا قائداً للفرقة ٣٠ حرس جمهوري خلفاً للواء زيد صالح، كما عُين في نهاية العام نفسه رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية بحلب.

وفيما يلي أبرز المجازر التي ارتكبتها قوات الحرس الجمهوري تحت إشراف العميد مالك عليا:

* مجزرة فرن الوليد، حي الحيدرية (حلب، ٢٠١٢/١٢/٢) والتي راح ضحيتها ٩ قتلى وعشرات الجرحى.

* مجزرة فرن الإدلبي، حي بستان القصر (حلب، ٢٠١٢/١٢/٣) والتي راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح.

* مجزرة حي جب القبة (حلب، ٢٠١٣/١/٩)، والتي راح ضحيتها ٢٧ قتيلاً نتيجة القصف الصاروخي.

* مجزرة حي جبل بدرو (حلب، ٢٠١٣/٢/١٨) والتي راح ضحيتها ٤٥ قتيلاً نتيجة قصف الحي براجمات الصواريخ.

* مجزرة قرية المالكية (حلب، ٢٠١٣/٢/٢٧) والتي راح ضحيتها ٧٠ قتيلاً من النساء والأطفال بعد حرق منازلهم.

* مجزرة قرية عزيزة (حلب، ٢٠١٣/٤/٤) والتي راح ضحيتها ٢٢ شاباً تم إعدامهم ميدانياً.

* مجزرة حي الصاخور (حلب، ٢٠١٣/٤/١٦) والتي راح ضحيتها ٣٣ شاباً أُلقيت جثثهم في المنطقة الواقعة بين إشارات الشيخ خضر واشارات الميدان في حي الصاخور.

* مجزرة قرية رسم النفل (حلب، ٢٠١٣/٦/٢١) والتي راح ضحيتها ١٩٢ قتيلاً أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ الذين تم إعدامهم ميدانياً.

* مجزرة قرية المزرعة (حلب، ٢٠١٣/٦/٢٢) والتي ضحيتها أكثر من ٧٠ شاباً تم إعدامهم ميدانياً ورميهم في الآبار.

* مجزرة حي الفردوس (حلب، ٢٠١٤/١/٧) والتي راح ضحيتها ٢٨ قتيلاً بينهم ٣ أطفال و٥ سيدات.

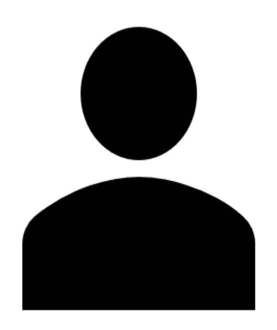


العميد مالك عليا واللواء زيد صالح
والعميد أمين إسكندر ضابط عمليات الفرقة ٣٠ حرس جمهوري



العميد مالك عليا والعميد المجرم نبيل جديد ضابط أمن الحرس الجمهوري في حلب يجلسون في خراب بيوت حلب بعد تدميرها

العميد محمد زمريني



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الدوريات - شعبة المخابرات العسكرية

معلومات عامة

مكان الولادة: صافيتا - طرطوس

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الدوريات	٢٠١٥
٢	رئيس فرع التدريب في شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٢
٣	رئيس فرع الأمن العسكري بحمص	٢٠١١
٤	فرع مخابرات القنيطرة - سعسع	٢٠١٠

في عام ٢٠١٠ كان محمد زمريني ضابطاً في فرع مخابرات القنيطرة أو ما يُعرف باسم «فرع سعسع» التابع للمخابرات العسكرية، حيث اشتهر بتجارة المخدرات والتهريب عبر الحدود مع إسرائيل عبر خطوط وقف إطلاق النار في الجولان المحتل.

وقد جمع زمريني ثروة طائلة جراء تلك التجارة، اشترى فيها عدداً كبيراً من العقارات والأراضي في ريف دمشق الجنوبي، وكان يساعده في التغطية على جرائم التهريب المقدم سمير الحسين الضابط في فرع التحقيق العسكري.

وفي عام ٢٠١١، عُين محمد زمريني رئيس فرع الأمن العسكري في مدينة حمص، حيث ولغ في ممارسات الفساد المالي والإداري، وكان له الدور الأبرز في قمع الاحتجاجات السلمية، حيث أعطى أوامر مباشرة لعناصر مفرزة الأمن العسكري الموجودة في الرستن بإطلاق النار على المتظاهرين المعتصمين حول المفرزة (أيار ٢٠١١) ما أدى إلى مقتل ١٨ شخصاً من المتظاهرين العزل من أهالي مدينة الرستن.

كما مارس عناصر الأمن العسكري تحت إمرته عمليات الاعتقال العشوائي على الحواجز التابعة لفرع الأمن العسكري، ومن ثم ابتزاز أهالي المعتقلين في فرع الأمن العسكري بحمص مقابل إطلاق سراحهم.

ونظراً لتورطه في أعمال القمع بمحافظة حمص؛ فقد تم إدراج العميد محمد على لائحة العقوبات الأوربية بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣.

وورد توثيق لجرائم العميد محمد زمريني في تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» صدر في عام ٢٠١٢، تحت عنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، الصفحات ٤٥ و٤٦ من التقرير، كما ورد اسمه في القائمة الموحدة للعقوبات المالية في لائحة العقوبات البريطانية ، والتي قضت بتجميد أية أرصدة له في المملكة المتحدة.

وفي شهر تموز ٢٠١٦، أصدرت صحيفة «نيويورك تايمز» «تقريراً» حمّل فيه أقرباء الصحفية الأمريكية ماري كولفين النظام السوري مسؤولية قتل ابنتهم، وفي ٢٠١٦/٧/٩ تم رفع دعوى رسمية تحمل الرقم «Case ١:١٦-cv-١٤٢٣٠» أمام محكمة فيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن حيث اتهم أقرباء الصحفية عشرة مسؤولين سوريين من ضمنهم العميد محمد زمريني بتهمة قتل الصحفية ماري كولفين في حي بابا عمرو في ٢٠١٢/١/٢٢ بالإضافة لقتل المصور الصحفي الفرنسي ريمي أوشليك.

ويعتبر زمريني من أكثر ضباط النظام إثارة للجدل، حيث تعرض لإصابة في منطقة تلبيسة بريف حمص الشمالي في أيار ٢٠١١، كما تم اعتقاله من قبل المخابرات الجوية لفترة وجيزة في حمص إثر اتهامه بإطلاق معتقلين أمنيين نظير مبالغ مالية، ثم أُفرج عنه بأوامر من القصر الجمهوري، وتم تعيينه رئيساً لفرع التدريب في شعبة المخابرات العسكرية. ولدى تعيينه رئيساً لفرع الدوريات بدمشق عام ٢٠١٥؛ أقام زمريني علاقات مشبوهة مع تنظيم «داعش» الذي سيطر على منطقة مخيم اليرموك بجنوب دمشق، حيث اتهم بتسهيل دخول المساعدات الغذائية للتنظيم وتأمين طبابة عناصر التنظيم داخل مشافي دمشق.

ومن خلال عمله في فرع الدوريات بدمشق يعتبر العميد محمد زمريني مسؤولاً عن كافة الانتهاكات التي وقعت في مدينة دمشق وريفها، ويُعد من أبرز المشاركين في جرائم الاغتيال والاعتقالات العشوائية التي وقعت آنذاك.

ومن أبرز المجازر التي شارك العميد محمد زمريني في ارتكابها؛ مجزرة ساحة الساعة (٢٠١١/٤/١٨) بحمص والتي قتل فيها نحو ٥٠٠ شخص جراء إطلاق النار عليهم مدة نصف ساعة متواصلة، ومن ثم نقل الجرحى والقتلى بالجرافات وسيارات القمامة للدفن في مقابر جماعية لا يعرف مكانها حتى الآن.

العميد الركن وفيق ناصر



موقع الخدمة الحالي

رئيس الفرع ٢١٩

فرع المخابرات العسكرية في حماة

معلومات عامة

مكان الولادة: ريف جبلة - اللاذقية

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المخابرات العسكرية في حماة الفرع ٢١٩	٢٠١٨
٢	رئيس فرع المخابرات العسكرية في السويداء الفرع ٢١٧	٢٠١١-٢٠١٨
٣	ضابط بالحرس الجمهوري	٢٠١١

ينحدر العميد وفيق ناصر من ريف جبلة بمحافظة اللاذقية لعائلة علوية، ولم يبرز اسمه إلا بعد أن تسلم رئاسة فرع المخابرات العسكرية في السويداء في تشرين الأول ٢٠١١، حيث بات يُعرف باسم «حاكم السويداء»، وارتبط اسمه بأعمال الخطف والترهيب والقتل والاغتيالات والتفجيرات المفتعلة.

وفي الأشهر الأولى للثورة كان وفيق ناصر برتبة عقيد في الحرس الجمهوري، حيث شارك في عمليات اقتحام درعا وارتكب عدداً كبير من التجاوزات بحق أهالي المحافظة.

واتهم تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، العقيد وفيق ناصر باعتقال وتعذيب ضباط منشقين عن الحرس الجمهوري، منهم شخص يدعى «عفيف» أكد أن وفيق كان أحد أبرز المسؤولين عن اعتقاله وتعذيبه في درعا.

ووثق تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/١ والمعنون: «لم نر مثل هذا الرعب من قبل» تورط العميد وفيق ناصر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية عندما كان ضابطاً في ملاك الحرس الجمهوري في درعا.

وفي ٢٠١١/٨/٢٣ تم إدراج العميد وفيق ناصر على لائحة العقوبات الأوربية نظراً لتورطه المباشر في أعمال القمع والعنف ضد المتظاهرين في درعا.

وفي العام نفسه (٢٠١١) تم تعيين وفيق الناصر رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في السويداء خلفاً

للعميد سهيل رمضان، لتبدأ مرحلة جديدة في إجرام العميد، الذي ارتكب في فرع المخابرات العسكرية في السويداء «الفرع ٢١٧» انتهاكات واسعة، حيث بادر إلى إخراج عدد كبير من مرتكبي الجرائم والجُنح وشكل منهم ميليشيات خاصة تتبع له لتنفيذ أعمال البطش بأهالي السويداء والمناطق المحيطة بها، حيث تم تسليمه رئاسة اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الجنوبية منذ ٢٠١٢ وحتى تشرين الأول من عام ٢٠١٧ خلفاً للواء زهير حمد.

وللعميد وفيق ناصر شراكات مع عدد كبير من الأشخاص داخل السلك العسكري والمدني وبعض وجهاء الدروز، حيث عمل مع شركائه على إذكاء الفتنة الطائفية بين أهالي السويداء ودرعا من جهة، وبين أهالي السويداء الدروز والبدو الذين يسكنون أطراف المحافظة من جهة ثانية، وذلك عبر عمليات خطف لأشخاص من مختلف المذاهب والمناطق من أجل إيقاع الفتنة بينهم.

كما أسس شبكات تختص بتجارة المخدرات والمواد الغذائية والمحروقات وصولاً لتجارة الأعضاء البشرية، ولعب دوراً كبيراً في التجارة مع تنظيم «داعش» الذي كان يسيطر على البادية القريبة من السويداء.

وشهدت محافظة السويداء في عهد وفيق ناصر مئات الحالات من الخطف والابتزاز، أشهرها حادثة اختطاف المواطنة كاترين مزهر من قبل آل كريدي المنضوين تحت ميليشيا جمعية البستان، والتي يديرها رامي مخلوف ويشرف عليها وفيق ناصر الذي أسس في الفترة نفسها ميلشيا لبؤات الجبل وهي ميلشيا نسائية في السويداء.

ويقف وفيق ناصر خلف عمليات الاغتيال والتفجيرات لإرهاب أهالي السويداء، ومن أبرز تلك العمليات حادثة اغتيال الشيخ الدرزي وحيد البلعوس شيخ تجمع الكرامة إضافة لثمانية أشخاص آخرين وجرح عشرين شخصاً بانفجار سيارة مفخخة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٤، كما وجهت له أصابع الاتهام في اختطاف وقتل أمين فرع حزب البعث في السويداء شبلي جنود.

ولدى نقل وفيق ناصر إلى رئاسة فرع الأمن العسكري في حماة مطلع عام ٢٠١٨؛ بدأت تتفكك شبكات الإجرام التي كان قد أسسها في السويداء، حيث تم إلقاء القبض على عدد كبير من المتعاقدين المدنيين مع فرع الأمن العسكري وعدد من متطوعي فرع الأمن العسكري، والذين يشكلون نواة شبكات الإجرام ومن أبرزهم:

* عمران ورشاد شلغين: من أبناء قرية مجادل في السويداء الغربي، واللذان أُلقي القبض عليهما من قبل الأمن اللبناني عام ٢٠١٨، بعد أن دخلوا لبنان بطريقة غير مشروعة، وكشفت التحقيقات دورهم في قطع طريق دمشق السويداء عام ٢٠١٧، واختطاف عشرات المواطنين من أهالي درعا القاطنين في السويداء لصالح الأمن العسكري، كما وجهت لهم تهمة قتل أحد الوجهاء في السويداء ويدعى عناد المصبح.

* المساعد ماهر حيدر: أحد عناصر فرع المخابرات العسكرية في السويداء وكان يُشرف على عمليات الخطف التي يقوم بها عمران ورشاد شلغين، وكذلك إدارة ميليشيات الخطف في مدينة شهبا، وبلدة عريقة، وقرية مجادل، ومدينة السويداء.

* وليم الخطيب ومجموعته: وهم من المتعاقدين مع فرع المخابرات العسكرية بالسويداء، حيث

ارتكبوا منذ عام ٢٠١٥ عدة جرائم قتل، كما هاجموا المجمع الحكومي في مدينة شهبا التابعة لمحافظة السويداء مما أدى لمقتل سيدة، وتورطوا عام ٢٠١٨ في قتل ثلاثة مواطنين بينهم طفل في المدينة نفسها، كما ارتكبوا عدداً كبيراً من عمليات السطو المسلح والخطف لصالح العميد وفيق ناصر.

* عاصم أبو زاكي: أحد المتعاقدين مع فرع الأمن العسكري في السويداء وأحد عناصر مجموعة وليم الخطيب.

* المساعد عماد إسماعيل: أحد عناصر فرع المخابرات العسكرية في السويداء، تم توقيفه للتحقيق معه بتهم تتعلق بقضايا الخطف، والسطو المسلح، وتجارة المخدرات.

* زاهر جعفر: أحد أفراد ميليشيات العميد وفيق ناصر، متهم بتجارة المخدرات، وإدخالها من لبنان، ومن ثم تهريبها إلى الأردن، وذلك بإشراف المساعد عماد إسماعيل.

* المساعد شادي سليمان: أحد عناصر فرع المخابرات العسكرية في السويداء، تم توقيفه للتحقيق معه بتهم تتعلق بقضايا الخطف، والسطو المسلح، وتجارة المخدرات.

* المساعد أحمد معلا: أحد عناصر فرع المخابرات العسكرية في السويداء، تم توقيفه للتحقيق معه بتهم تتعلق بقضايا الخطف، والسطو المسلح، وتجارة المخدرات.

* المساعد ماهر خدام: أحد عناصر فرع المخابرات العسكرية في السويداء، تم توقيفه للتحقيق معه بتهم تتعلق بقضايا الخطف، والسطو المسلح، وتجارة المخدرات.

* سراج غرز الدين: متعاقد مع فرع الأمن العسكري في السويداء من أبناء بلدة شهبا ولديه عصابة تشليح وخطف، ويعمل هو وعصابته لصالح العميد وفيق ناصر.

وعلى الرغم من اكتشاف أمره؛ استمر العميد وفيق ناصر عقب نقله لرئاسة فرع الأمن العسكري بحماة (مطلع ٢٠١٨) في ممارسة نشاطه الإجرامي عبر تأسيس شبكات اختطاف جديدة، دون أدنى محاسبة من قبل قيادة النظام التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن كافة الجرائم التي ارتكبها قادة النظام وضباطه الأمنيون والعسكريون.



العميد وفيق ناصر

برفقة عراب المصالحات عمر رحمون

العميد مفيد وردة



موقع الخدمة الحالي

نائب رئيس فرع الأمن العسكري في حمص

معلومات عامة

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية



م	الموقع	ملاحظة
مواقع الخدمة السابقة		
١	نائب رئيس فرع الأمن العسكري في حمص	٢٠١٧
٢	رئيس قسم الأمن العسكري في الكسوة	٢٠١٦
٣	رئيس قسم الأمن العسكري في النبك	٢٠١٤
٤	رئيس مفرزة الأمن العسكري في تل كلخ	٢٠١١

لدى انطلاق الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان مفيد وردة يشغل منصب رئيس مفرزة الأمن العسكري في مدينة تل كلخ بريف حمص الغربي.

وتتميز مدينة تل كلخ بتركيبتها المتنوعة من أبناء الشعب السوري، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ستين ألف نسمة غالبيتهم من المسلمين السنة، من العرب والكرد والتركمان. ويحيط بالمدينة-التي شهدت حراكاً سلمياً واسعاً عام ٢٠١١-نحو ٤٥ قرية أغلب سكانها من الطائفة العلوية، مما دفع بالنظام لإرسال شبيحة من القرى المجاورة لقمع مظاهرات تل كلخ.

وفي منتصف أيار ٢٠١١ تم قصف المدينة ومن ثم اجتياحها من قبل الجيش وقوى الأمن، وسقط عدد من القتلى والجرحى نتيجة الأعمال الانتقامية ضد الأهالي، إضافة لنزوح المئات من السكان وهروبهم إلى لبنان، وقامت قوى الأمن في الأيام التالية باعتقال الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاماً، ولم تبق عائلة من المدينة إلا واعتقل واحد من أفرادها على أقل تقدير.

وفي هذه الأثناء؛ استمرت عمليات الاقتحام من قبل قوات النظام، وزادت وتيرة العنف لدى تدخل عناصر «حزب الله»، مما زاد في عمليات القتل على الهوية، وضاعف من الخسائر في صفوف المدنيين.

ويعتبر مفيد وردة أحد أبرز المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في منطقة تل كلخ، ومنها: اقتحام قوى الأمن حي البرج في المدينة (نهاية آذار ٢٠١٣)، وقتل عدد من المدنيين ذبحاً بالسكاكين، حيث وصف أحد شهود العيان الحادثة بقوله: «تم اقتحام بيوت المدنيين، وذبحت العائلات بالسكاكين، ومنهم من تمت تصفيته بإطلاق الرصاص عن قرب وتشويه جثته. تم العثور على جثامين ١١ شخصاً، بينهم ثماني سيدات، وثلاثة رجال، أحدهم يقارب عمره السبعين عاماً، كما تم اكتشاف جثث آخرين بينهم طفلة في الثالثة من العمر مع رجل مُسن.

وأفاد شهود عيان آخرون أنه تمَّ التنكيل بالجثث ومن ثم احتجازها في مشفى تل كلخ الوطني، واشترط عناصر الأمن على أهالي القتلى اتهام المعارضة بارتكاب المجزرة في القنوات الفضائية مقابل تسليمهم الجثث، وتم الأمر على هذا النحو، وكانت غالبية الجثث مشوهة، وبعضها مفصولة الرأس عن الجسد ولم تُعرف هوية بعضهم بسبب التشوه الشديد بمعالم الوجه.

وفي حديثه عن أحداث تل كلخ عام ٢٠١١؛ أكد تقرير منظمة العفو الدولية أن العقيد مفيد هو المسؤول عن كافة الجرائم التي حصلت في كل من: تل كلخ، وقلعة الحصن، والزارة، خاصة وأن الميليشيات التي تم تشكيلها في منطقة وادي النصارى كانت تحت سلطته، وكان يطلق عليها اسم: «أسود الوادي»، وترتبط بالحزب القومي السوري، ويرأسها بشر اليازجي.

وقد عاثت هذه الميلشيا الخراب والدمار في منطقة تل كلخ والحصن وما حولهما، حيث ارتكبت مجزرة في قلعة الحصن راح ضحيتها ٧٢ شخصاً، من بينهم عوائل كاملة قُتلت ذبحاً، وحرق عناصر الميلشيا مسجد صلاح الدين في المدخل الجنوبي لمدينة الحصن مع ترديد شعارات طائفية ذات صبغة مسيحية كون أغلب عناصرها ينتمون للديانة المسيحية ويشرف عليها العقيد مفيد والعميد هيثم ديوب[١].

كما اتهمت قوات العقيد مفيد وردة بتسميم الخبز القادم لبلدة الحصن مما أدى وفقاً لفيديو نشره ناشطون[٢] لحدوث حالات وفاة نتيجة التسمم. وفي رواية نقلتها الشبكة عن المنشق «الرائد عادل وهبي» حول اجتياح قلعة الحصن الأخير قال وهبي: «سرعان ما حوصرت المدينة حصاراً خانقاً من كل الجهات مما أدى الى موت الكثير من أهالي الحصن جوعاً، وإلى نزوح الكثير من الأهالي إلى بلاد النزوح المختلفة... المهم قرر الثوار الانسحاب في ٢٠ آذار ٢٠١٤، لكن قبل الانسحاب تم تأمين المدنيين والأطفال وإخراجهم عبر طرق مختلفة، منها التهريب أو المرور عبر حواجز النظام مما أدى إلى فقدان عائلات بأكملها من قلعة الحصن. وبلغ عدد المفقودين ١٢٠ شخصاً معظمهم أطفال ونساء. وبعد انسحاب الثوار دخلت قطعان النظام، من شبيحة متمثلة بقوات الزوبعة في وادي النصارى بقيادة المدعو سائد عثمان من بلدة الحواش، وقوات ما يسمى الدفاع الوطني بقيادة المدعو بشر اليازجي

....

(١) وقد وثق تقرير للشبكة السورية لحقوق الانسان هذه المجزرة

http//:sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/alhasn_castel.pdf

(٢) راجع الشريط على يوتيوب: ٢٠١٢/٧/١٤:

https://www.youtube.com/watch?v=u8ICeS3OlcQ

المنحدر من مرمريتا بالإضافة لقوات النظام بقيادة العقيد مفيد وردة بالإضافة الى كل شبيحة المنطقة المسلحين بغض النظر عن تبعيتهم... وكانت النتيجة هي حرق كامل لمدينة الحصن ونهب جميع أثاثها، وقطع الأشجار، وقتل البهائم من غنم وبقر ودجاج، وتعزيز الحواجز على مداخل الحصن النظامية بحيث تم منع دخول أي من أبناء الحصن إليها، ولم يسمح النظام للأهالي بالعودة إلى قلعة الحصن إلا مجموعة من الناس تعدادها لا يتجاوز ٥٠٠ شخص من أصل ٢٥ ألف هم مجموع عدد سكان الحصن الذين هجروا منها... وهؤلاء الذين سمح لهم بالعودة هم حصراً ممن أرسلوا أبناءهم ليقاتلوا مع النظام ويشبحون معه».

ولم تتوقف جرائم العقيد مفيد على القتل والتعذيب والاعتقال ومبادلة المعتقلين بآلاف الدولار فحسب، بل قام العقيد بالمتاجرة بتصريف الدولار، فأسس شبكة تصريف له تعمل ما بين سوريا ولبنان من أجل تبييض مئات الآلاف من الدولارات التي اكتسبها بطرق غير مشروعة عبر خدمته في الأمن العسكري في تل كلخ، كما وجهت له اتهامات من قبل أهالي وادي النصارى بالفساد الإداري والأخلاقي، والقيام بعمليات تهريب منظمة عبر الحدود السورية-اللبنانية.

وفي نيسان ٢٠١٤ تم نقل العقيد مفيد وردة ليتسلم منصب رئيس قسم الأمن العسكري في النبك خلفاً للعقيد مازن الكنج، حيث تابع سيرته في عمليات الخطف والابتزاز بمساعدة عناصر من «حزب الله» اللبناني، حيث كان مفيد يقدم معلومات لعناصر الحزب عن الميسورين في المدينة ليقوموا باعتقال أبنائهم أو ذويهم من أجل المفاوضة عليهم لاحقاً بمقابل مادي يكون للعقيد مفيد حصة منه.

ولم تقتصر جرائم مفيد على مدينة النبك، بل امتدت إلى يبرود، حيث دأب على تقاضي الأتاوات من الأهالي بحجة الاستفسار عن معتقلين لدى النظام.

وفي عام ٢٠١٦ تم ترفيع العقيد مفيد إلى رتبة عميد ونقله إلى الكسوة، حيث ترأس قسم الأمن العسكري في المدينة، وشارك في المفاوضات مع ثوار داريا لإخراجهم من المدينة، كما أشرف على أماكن الإيواء التي جهزتها قوات النظام للأهالي الخارجين من داريا والرافضين للخروج إلى إدلب.

كما تعاون العميد مفيد في هذه الفترة مع اللواء زهير الأسد في الملفات العسكرية والأمنية في المنطقة كون مقر قيادة الفرقة الأولى التي يقودها اللواء زهير تقع في مدينة الكسوة، واستمر في ذلك حتى تعيينه نائباً لرئيس فرع الأمن العسكري في حمص عام ٢٠١٧.



العميد مفيد وردة واللواء زهير الأسد أثناء فرض تسوية في مدينة الكسوة على الأهالي ووعدهم بإطلاق سراح المعتقلين من المدينة ولكن دون تنفيذ

العميد سهيل الحسن



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية

معلومات عامة

مكان الولادة: بيت غانا - ريف اللاذقية

الاختصاص: المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية	٢٠١٧
٢	قسم العمليات الخاصة	٢٠١١
٣	إدارة المخابرات الجوية	٢٠١١

ولد العميد سهيل حسن عام ١٩٧٠، وهو من قرية بيت غانا في منطقة جبلة بريف اللاذقية.

تخرج في الكلية الجوية عام ١٩٩١، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عميد ركن في إدارة المخابرات الجوية.

وقد ظهر اسمه في مطلع الثورة السورية عام ٢٠١١، حيث كان ضابطاً مغموراً برتبة مقدم في إدارة المخابرات الجوية، ولم يكن يسمع به إلا القليل من رؤسائه.

ونظراً لما يتمتع به من طائفية بغيضة، فقد كلفه اللواء جميل الحسن مدير إدارة المخابرات الجوية بفض المظاهرات السلمية في أحياء المزة، والميدان، والقابون، وبرزة بمدينة دمشق، حيث مارس عنفاً شديداً مع الأهالي، مما دفع النظام لتعيينه رئيساً لقسم العمليات الخاصة بإدارة المخابرات الجوية، وتكليفه بمهام قمع المظاهرات بدمشق وريفها.

ولم يتورع سهيل عن ارتكاب المجازر المروعة ضد المدنيين في أحياء: الإخلاص، والشيخ سعد، والمزة، والميدان، والزاهرة، ومخيم اليرموك، وكذلك في: دوما، وحرستا، وجديدة الفضل، وقطنا، والزبداني، ومضايا، ومعضمية الشام، وداريا بمحافظة ريف دمشق، كما أمعن في تنفيذ عمليات الاعتقال والتوقيف العشوائي، والتعذيب وتكسير الأطراف في الشوارع العامة بحق المتظاهرين.

وعلى إثر زيارة سفير الولايات المتحدة في سوريا فورد إلى مدينة حماة عام ٢٠١٢، تم فرز سهيل الحسن لقمع المظاهرات في المحافظة، نظراً لما تتمتع به من خصوصية باعتبارها المحافظة التي تعرضت لأبشع مجازر النظام خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢، حيث خشي النظام من اندلاع ثورة عارمة

في المدينة يصعب السيطرة عليها، خاصة وأن أريافها الشمالية والغربية تتصل بمحافظات الساحل السوري ذات الوجود العلوي.

وفي هذه الحقبة الدموية؛ شكل سهيل الحسن ما يعرف بقوات النمر، بعد إطلاق اسم «النمر» عليه نتيجة لممارسة العنف ضد المحتجين واتباع سياسة الأرض المحروقة، حيث شن عمليات عسكرية واسعة النطاق في ريف حماة الشمالي وفي ريف إدلب الجنوبي، ثم انتقل إلى جبهات ريف حمص الشرقي وشارك بقواته في حصار الأحياء الشرقية بمدينة حلب ومن ثم اجتياحها، مما أدى إلى قتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف من المدينة في نهاية عام ٢٠١٦.

ويعتبر الحسن أبرز المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت بحلب الشرقية والتي راح ضحيتها نحو ١٣٧٠ قتيلاً في صفوف المدنيين. يضاف إلى ذلك سجله الدموي في إلقاء البراميل المتفجرة، والتي أودت بحياة الآلاف من المدنيين.

ومكافأة على الانتهاكات التي ارتكبها في تلك الفترة؛ عين النظام سهيل الحسن رئيساً لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية والتي تشمل حلب وإدلب مطلع عام ٢٠١٧. لكن نطاق عملياته لم يتوقف على تلك المحافظتين بل تم تكليفه بشن حملة في ريف حلب الشرقي وصولاً لريف الرقة، حيث أخضع مناطق واسعة في أرياف حلب وحماة وإدلب مع نهاية عام ٢٠١٧. مما أدى إلى تعيينه قائداً للقوات التي اجتاحت الغوطة الشرقية في شهري آذار ونيسان من عام ٢٠١٨، والتي أفضت إلى تهجير وتشريد عدد كبير من أبناء الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي إلى الشمال السوري بعد قتل الآلاف منهم بكافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً بما فيها السلاح الكيميائي.

ويوفر النظام للعميد الحسن كافة التسهيلات اللازمة لشن العمليات التي يتم تكليفه بها، بما في ذلك تخصيص ثلاث مطارات عسكرية لخدمة حملته، وتتبع للعميد سهيل الحسن سرية خاصة لا يفصح عناصرها عن أسمائهم أو تابعيتهم، وغالباً ما يكونوا مقنعين، ولا يتلقون أوامرهم إلا من الحسن نفسه، ويقومون عقب كل عملية عسكرية بجمع الضحايا المقتولين من المدنيين وينقلونهم بواسطة سيارات شاحنة إلى أماكن مجهولة ليتم دفنهم في مقابر جماعية لا يعُرف مكانها.

ونظراً لدوره في تسهيل العمليات العسكرية للقوات الروسية؛ فقد تم تكريمه من قبل القيادة الروسية أكثر من مرة، وهو الضابط الوحيد الذي قابل بوتين مع بشار الأسد أثناء زيارة بوتين للقاعدة الجوية الروسية في حميميم، ويخضع حالياً لحماية القوات الخاصة الروسية بأمر من الرئيس الروسي.

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فقد تم إخضاع العميد سهيل الحسن للعقوبات الأمريكية والعقوبات الأوربية، والعقوبات البريطانية.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، عن أحد المقاتلين المنشقين من فرع العمليات الخاصة في المخابرات الجوية، قوله: إن العقيد سهيل حسن أعطى أوامر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين في ١٥ نيسان ٢٠١١ أثناء مظاهرة في حي المعضمية في دمشق، وقال هاني: «كنا جميعاً مسلحين بالكلاشينكوف والبنادق الآلية مقابل آلاف

من المتظاهرين. بدأنا في إطلاق النار في الهواء، لكن المتظاهرين لم يتفرقوا. ثم أعطانا العقيد سهيل حسن أوامر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين. قائلاً: هل يتحدونّا؟! أطلقوا النار عليهم، فأصيب الناس ومات بعضهم».

كما نقل التقرير عن «هاني» تأكيده أن الانتهاكات كانت تتم وفق تعليمات قائده العقيد سهيل الحسن، قائلاً: «في ١ نيسان كنا نجري اعتقالات في حي المعضمية في ريف دمشق. تلقينا أوامرنا من العقيد سهيل حسن بأن نضرب الناس على رؤوسهم كثيراً وألا نقلق من العواقب. كما استخدمنا صواعق الماشية الكهربائية... رحنا نضرب الناس داخل الحافلات، ثم في مركز الاحتجاز في القاعدة. وفي مركز الاحتجاز كنا نضع الناس في الفناء أولاً، ثم نضربهم بشكل عشوائي دون استجواب. شاركت في مرافقة السجناء إلى الفناء، ثم إلى مركز الاحتجاز. في ذلك اليوم اعتقلنا ١٠٠ شخص تقريباً. وضعناهم في زنزانة مساحتها خمسة في خمسة أمتار... شاركت وحدتي أيضاً في ضرب الناس. كان قلبي يغلي من الداخل، لكن لم أتمكن من إظهار ما أشعر به لأنني أعرف ما سيحدث لي»[١١٧].

وأخبر منشق يدعى «عمر»، كان يعمل مساعداً في مكتب المدير بوحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الجوية بفرع دمشق، «هيومن رايتس ووتش» بخطط عملية صيدا، حيث وقعت إحدى أكبر المذابح منذ بدء المظاهرات حيث تمكن مركز توثيق الانتهاكات من توثيق نحو ١٢٠ قتيلاً[١٣٦]، مؤكداً أن التعليمات جاءت من قبل اللواء جميل الحسن والعقيد سهيل الحسن.

وقال عمر: «تلقيت في ٢٩ نيسان ٢٠١١ مكالمة من درعا تفيد بأن آلاف الناس تحركوا نحو المدينة لكسر الحصار عنها، فشاور مديري، العقيد سهيل حسن في وحدة العمليات الخاصة نائبه فواز قبير، واتفقا على تنظيم «كمين» للمتظاهرين قرب الإسكان العسكري في صيدا. وتمت المحادثة في المكتب الذي أعمل فيه. كما ناقشا ما سيُقال لوسائل الإعلام: وهو أن الذين خرجوا في المظاهرات هم إسلاميون جاؤوا لاختطاف النساء والأطفال من مناطق يغلب عليها العنصر المسيحي. ثم رأيت سهيلاً يتصل باللواء جميل حسن، مدير المخابرات الجوية، ليحصل على موافقته على العملية. وكان بينه وبين اللواء حسن خط مباشر، وقد استخدم هذا الخط. لم أتمكن من سماع ما قاله حسن، لكن افترضت أنه وافق على المهمة، لأنه بعد ذلك بقليل، بدأت القوات تغادر القاعدة في المزة إلى درعا[١٣٧]، وعندما عادت القوات في المساء، جلبوا معهم ١٢٠ جثماناً لمتظاهرين قتلى وضعوهم في القاعدة، وكذلك ١٦٠ معتقلاً. رأيت القوات تُنزل الجثامين من الحافلات وسألت أحد الجنود عن عددهم. ثم طلب مني سهيل حسن ترتيب قافلة لمصاحبة الشاحنات التي ستعيد الجثث إلى درعا[١٣٨]».

وفيما يلي عينة من الانتهاكات التي ارتكبها سهيل الحسن وقواته:

* مجزرة حي مشاع الأربعين (حماة، ٢٠١٢/٤/٢٤)، راح ضحيّتها ١٨ مدنياً وعشرات المصابين.

* مجزرة القبير (حماة، ٢٠١٢/٦/٦)، راح ضحيتها ١٠٠ قتيل.

* مجزرة التريمسة (حماة، ٢٠١٢/٧/١٢)، راح ضحيتها ٣٠٥ قتلى وأكثر من ٣٠٠ جريح، جراء قصف النظام القرية بعربات الشيلكا وقذائف الدبابات والرشاشات الثقيلة باتجاه القرية، ولدى محاولة الأهالي الفرار، حاصرهم شبيحة القرى العلوية وقتلوا عدداً منهم، وتم اقتحام القرية من عدة

محاور حيث أجهزت القوات والميليشيات التي يتزعمها العقيد سهيل الحسن على جميع المصابين واعتقلت من تبقى في القرية.

* مجزرة حي الحميدية (حماة، ٢٠١٢/٧/١٦)، راح ضحيتها ٥١ قتيلاً نتيجة القصف والإعدامات الميدانية.

* مجزرة زور الحيصة (حماة، ٢٠١٢/٨/٥)، راح ضحيتها ١٠ قتلى نتيجة إطلاق النار بشكل عشوائي على البلدة.

* مجزرة الفان الشمالي (حماة، ٢٠١٢/٩/٢)، راح ضحيتها ٣١ قتيلاً إثر اجتياح القرية من قبل الأمن والشبيحة واعتقال عدد من الشباب وإعدامهم ميدانياً.

* مجزرة حي مشاع الأربعين (حماة، ٢٠١٢/٩/١٩)، راح ضحيتها ٢٦ قتيلاً نتيجة اقتحام الأمن الحي والقيام بإعدامات ميدانية بحق المدنيين وحرق جثثهم.

* مجزرة ناحية الزيارة (حماة، ٢٠١٥/٤/٢٨)، راح ضحيتها ٦ قتلى تم إعدامهم رمياً بالرصاص.

* مجزرة التمانعة (إدلب، ٢٠١٢) راح ضحيتها حوالي ٥٠٠ شخص مدني عندما كُلف العميد سهيل الحسن بفك الحصار المفروض من قبل فصائل المعارضة على وادي الضيف والحامدية، ولدى وصوله إلى قرية التمانعة أمر بإطلاق النار على أهالي القرية والقرى المجاورة بداعي إضعاف الروح المعنوية لدى الفصائل التي تحاصر وادي الضيف والحامدية ونتج عن ذلك سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين.

* الغوطة الشرقية (ريف دمشق ٢٠١٨)، راح ضحيتها ١٥٠٠ قتيل وأكثر من ٣٠٠٠ مصاب وتشريد ١٠٠ ألف مدني، نتيجة الحملة التي قادها سهيل الحسن خلال شهري آذار ونيسان ٢٠١٨، واستخدمت فيها جميع الأسلحة المحرمة بما فيها السلاح الكيميائي بتاريخ ٢٠١٨/٤/٧.

العميد ياسين أحمد ضاحي



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع المخابرات العسكرية في دير الزور

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية الخريبة - طرطوس ١٩٦٠

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المخابرات العسكرية في دير الزور	٢٠١٨
٢	شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٦
٣	رئيس فرع المخابرات العسكرية في حمص	٢٠١٤ - ٢٠١٦
٤	رئيس الفرع ٢٣٥ فرع فلسطين	٢٠١٤
٥	رئيس فرع المخابرات العسكرية في دير الزور	٢٠١٣
٦	معاون رئيس فرع فلسطين	٢٠١٢
٧	ضابط في فرع فلسطين	٢٠١١

ترأس ياسين ضاحي أحد أشهر فروع الأمن في سوريا الفرع ٢٣٥ التابع لشعبة المخابرات العسكرية والمعروف باسم «فرع فلسطين» خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وكان في بداية الثورة أحد ضباط فرع فلسطين برتبة عقيد ركن، وجرى ترفيعه لرتبة عميد في شهر أيار من عام ٢٠١١، حيث شارك في عمليات القمع والاعتقال التعسفي والقتل التي حدثت في الغوطة الشرقية، كما أشرف على عمليات تعذيب المعتقلين داخل الفرع والتي راح ضحيتها مئات القتلى من المعتقلين.

وفي عام ٢٠١٢؛ تم تعيينه معاوناً لرئيس فرع فلسطين، حيث اشترك مع رئيس الفرع العميد محمد خلوف في ارتكاب مختلف أعمال القتل والتعذيب خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ وتشرين الأول ٢٠١٣، كما يُعتبر المسؤول الأول عن كافة الجرائم المرتكبة خلال فترة رئاسته لفرع فلسطين ما بين شهري نيسان من عام ٢٠١٤ وشهر تشرين الأول من العام نفسه.

وفي هذه الفترة شارك العميد ياسين ضاحي باقتحام مدينة سقبا بالغوطة الشرقية بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٦ والتي أودت بحياة ١٩ شخصاً، قُتل منهم ٩ أشخاص ذبحاً بالسكاكين، إضافة لاعتقال العشرات من أبناء المدينة.

كما شارك في مجزرة مسرابا بتاريخ ٢٠١٢/٧/٤، والتي أودت بحياة نحو ٣٠ شخصاً قُتل معظمهم ذبحاً، إضافة لاعتقال عدد من أهالي المدينة.

وساهم كذلك في اقتحام كفربطنا في ٢٠١٢/٨/٢٩، حيث تمركزت قوات النظام والأمن العسكري عند مشفى الفاتح وعند كازية الشالاتي، وبدأت بالقصف العشوائي على المدينة، حيث تم تدمير مسجد الرضا وتم اقتحام مشفى الفاتح وإعدام المرضى والأطباء والممرضين فيه، ومنهم الممرض «قتيبة برهمجي» المشرف على مرضى العناية حيث تم التمثيل بجثته، ومن ثم بدأت قوات الأمن بحملة تمشيط لمنازل المدينة وإعدام الأهالي بشكل عشوائي، حيث التقطت صورة لأحد قتلى المجزرة تظهره مكبل الأيدي وآثار الطلق الناري في رأسه، كما تم إعدام «وسام محمد علي» أمام عائلته والكتابة على رأسه «الأسد أو لا أحد»، ووجدت معظم الجثث وعليها آثار تعذيب، ثم انسحبت قوى الأمن بعد ثلاثة أيام من القتل والحرق والنهب والسرقة.

جدير بالذكر أن العميد ياسين ضاحي هو أحد أبرز المسؤولين عن الانتهاكات التي كانت تتم في فرع فلسطين، حيث لقي مئات المعتقلين[1] حتفهم تحت التعذيب. كما شارك ياسين في العمليات الميدانية بالغوطة الشرقية حتى أطلق عليه موالو النظام لقب «وحش الغوطة» بسبب ما قام به من انتهاكات، أبرزها المشاركة في الهجوم الكيميائي الذي أودى بحوالي ١٥٠٠ شخص.

وبعد مقتل اللواء جامع جامع في ديرالزور، تم تعيين العميد ياسين ضاحي رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في دير الزور خلال الفترة تشرين الأول ٢٠١٣-نيسان ٢٠١٤، ثم أُعيد إلى دمشق ليتولى رئاسة فرع فلسطين خلفاً للعميد محمد خلوف.

وعُين في تشرين الأول ٢٠١٤ رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في حمص، حيث أسهم في ارتكاب المجازر المروعة في حي الوعر المحاصر آنذاك، ومنذ وصوله إلى رئاسة الفرع زادت عمليات القصف على الحي بشكل كبير مما أدى لوقوع عدد من المجازر في الحي أبرزها:

* مجزرة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥، راح ضحيتها ١٠ قتلى بينهم طفلان وسيدتان جراء قصف الحي بأسطوانة متفجرة.

* مجزرة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٥، راح ضحيتها ٧ شهداء بينهم طفل جراء قصف الحي بأسطوانة غاز متفجرة.

* مجزرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٤، راح ضحيتها ٨ قتلى من عائلة واحدة بينهم ٤ سيدات جراء قصف الحي بالمدفعية بأربع صواريخ أرض-أرض.

* مجزرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٦، راح ضحيتها ١٨ قتيلاً منهم ١٤ طفلاً، وأكثر من ١٠٠ إصابة، حيث تولى العميد ياسين تحديد الأهداف وتوفير الصواريخ وتوقيع أمر إخراجها من المستودعات.

....

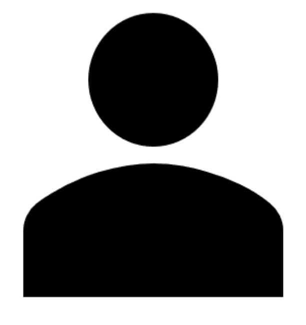
(١) صور +١٨ لعدد من شهداء التعذيب تحت أيدي قوات الأمن في فرع فلسطين.

* مجزرة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨، قام بها قناصو النظام في حي الوعر المحاصر بحمص والمتمركزين في الطابق العلوي بالمشفى الكبير بالحي، حيث استهدفوا المدنيين أثناء ذهابهم إلى الفرن الذي تسيطر عليه قوات النظام، ما أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى واعتقال عدد من الجرحى.

إضافة إلى ذلك يُحمل أهالي الأحياء الموالية في مدينة حمص العميد ياسن كافة العمليات التفجيرية في تلك الأحياء خلال فترة رئاسته، حيث تواطأ مع ميليشيات محلية، كميلشيا صقر رستم وغيرها لإدخال سيارات مفخخة، وبلغ التذمر الشعبي درجة دفعت بأهالي المنطقة للخروج بمظاهرات ضد العميد ياسين للضغط على قيادة النظام من أجل نقله، مما دفع النظام لنقله إلى شعبة المخابرات العسكرية في شباط ٢٠١٦.

والعميد ياسين ضاحي خاضع للعقوبات الأمريكية منذ بداية عام٢٠١٧، كما تم إدرهجه من قبل الاتحاد الأوروبي في تموز ٢٠١٧ ضمن لائحة المشمولين بعقوبات لاتهامهم بالمشاركة في تطوير واستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين، وعلى الرغم من ذلك فقد صدر قرار في شهر تشرين الأول ٢٠١٨ بتعيين العميد ياسين ضاحي رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في ديرالزور.

العميد عبد السلام فجر محمود



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: الفوعة - إدلب ١٩٥٩

الاختصاص: مخابرات جوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية	٢٠١١
٢	رئيس فرع المخابرات الجوية المنطقة الجنوبية - حرستا.	٢٠١٠

شغل العقيد الحقوقي عبد السلام فجر محمود منصب مدير مكتب اللواء محمد الخولي مدير إدارة المخابرات الجوية الأسبق، وفي عام ٢٠١٠ ترأس فرع المخابرات الجوية في المنطقة الجنوبية، ثم حصل على شهادة ماجستير من إحدى الجامعات اللبنانية، وترفع بعدها لرتبة عميد حيث تم تعيينه رئيساً لفرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية والموجود في مطار المزة العسكري.

ولدى انطلاق الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ تولى العميد عبدالسلام ونائبه العميد نزيه ملحم، مسؤولية التحقيق مع المعتقلين في إدارة المخابرات الجوية والذي بلغ عدد منسوبيه حوالي ٣٨٨ عنصراً آنذاك، حيث أشرف العميدان عبد السلام ونزيه على أعمال التعذيب وتصفية المعتقلين الذين كان يتم إرسالهم من كافة المحافظات السورية إلى فرع التحقيق. وشاركهما في ارتكاب الانتهاكات كلٌ من: العميد سالم داغستاني، والرائد سهيل الزمام، والرائد طارق سليمان، والنقيب باسم محمد.

وشكلت هذه المجموعة واحدة من أسوأ فرق التحقيق، حيث أصبح لفرع التحقيق بالمخابرات الجوية في المزة (الذي يقوده العميد عبد السلام محمود) سمعة كبيرة في مجال التعذيب والتصفية، ومن أبرز ضحاياه الطفلان اللذان لم يبلغا الثلاثة عشر عاماً؛ حمزة الخطيب وثامر الشرعي، وذلك بحسب شهادة «آفاق أحمد» العنصر المنشق عن إدارة المخابرات الجوية.

ونقل تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» ، تفاصيل عن الانتهاكات التي كانت ترتكب في فرع العمليات الخاصة بمطار المزة، وذلك وفق

شهادة منشق من المخابرات الجوية يدعى «عمر»، أكد فيها أنه بعد عملية صيدا[1] عاد ضباط المخابرات الجوية بمئة وستين محتجزاً، وكان عمر مسؤولاً عن تنظيم نقلهم إلى فرع التحقيق بالمخابرات الجوية، ومن ثم اطلع على قائمة بالأسماء، حيث تم وضع المحتجزين في مركز احتجاز بمطار المزة. وفيما بعد تم الإفراج عنهم جميعاً[2] عدا اثنين، وذلك بعد أن تم الكشف عن جريمة تعذيب وقتل الطفل حمزة الخطيب. وقال عمر: إن هؤلاء المحتجزين الذين رآهم أثناء خدمته وأثناء احتجازه تكرر تعرضهم للتعذيب في منشأة احتجاز المزة، وفي اثنين من مراكز الاحتجاز التي تديرها المخابرات الجوية، مؤكداً أن أساليب التعذيب التي استخدمها المحققون في سجن المزة شملت الضرب لوقت طويل بالعصي، والجلد بالسياط، والتعليق من الأيدي إلى السقف، وفي بعض الأحيان لساعات وأيام، واستخدام صواعق الماشية الكهربائية، وأجهزة الصعق بالكهرباء المجهزة بالأسلاك التي يتم وضعها على مختلف مناطق الجسد، وكذلك الحرمان من الطعام والمياه والنوم. وطبقاً لعمر، فإن العميد عبد السلام فجر محمود، بصفته قائدَ فرعِ التحقيق بالمخابرات الجوية هو المسؤول عن منشآت الاحتجاز الثلاث.

وورد اسم العميد عبد السلام محمود مرة أخرى في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش صدر في عام ٢٠١٢، تحت عنوان «أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»، في الصفحات ٤٩ و٥٠ من التقرير، حيث أكد ضابط سابق انشق عن المخابرات الجوية يدعى «رامي» وتم اعتقاله في الفرع قوله: «رأيت الناس يُعذبون هناك عندما احتجزت وعندما كنت أعمل هناك... أخف أشكال التعذيب هو الضرب بالهراوات على الأذرع والسيقان، وعدم إعطاء المعتقلين الطعام أو الشراب، وتعليق المعتقلين من السقف، يربطون أيديهم، وأحياناً يتم ذلك لساعات أو أيام، رأيت هذا يحدث وأنا أتكلم مع المحققين استخدموا عصى الوخز بالكهرباء وآلة للصعق بالكهرباء، هي عبارة عن محول كهربائي، إنها آلة صغيرة فيها سلكان بكلابات يعلقونها بالحلمات، ومعها مقبض ينظم التيار الكهربائي، بالإضافة إلى ذلك كانوا يضعون الناس في النعوش ويهددون بقتلهم ويغلقون النعوش، كان الناس في ثيابهم الداخلية يسكبون عليهم الماء الساخن ويضربونهم بالسياط، كما رأيت مثاقب هناك، لكنهم لم يستخدموها قط أمامي، كما رأيتهم يؤدون حركات رياضات قتالية، مثل كسر الضلوع بركلات من الركبة، كانوا يضعون الإبر تحت القدمين ويكيلون ضربات للمعتقل حتى يقف عليها، كما سمعتهم يهددون بقطع أعضاء المعتقلين الذكرية».

وهنالك عدد كبير من الأدلة التي تدين العميد عبد السلام فجر محمود في ملفات القضية المعروفة باسم «قيصر»[3]، والتي وثقت حالات القتل تحت التعذيب في فرع التحقيق الذي يرأسه العميد عبد السلام، وكذلك في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، تحت عنوان

---

(١) وهي كمين لقوات النظام شارك بها عدد من الأفرع الأمنية ووحدات الجيش بقيادة المخابرات الجوية أدت لمقتل واعتقال عدد كبير من أهالي محافظة درعا الذين توجهوا لفك الحصار المفروض على مدينة درعا بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩.

(٢) بطلب من والد حمزة الخطيب.

(٣) المصور في قوات النظام والمنشق عنها، هرب حوالي ٥٥ ألف صورة لضحايا التعذيب في معتقلات ومراكز التعذيب التابعة للمخابرات السورية.

(«لو تكلم الموتى» الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية) عمليات القتل التي تنفذها أجهزة المخابرات السورية، وفي تقرير منظمة العفو الدولية («إنه يحطم إنسانيتك» التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا)، والذي تناول أساليب التعذيب الممنهجة، ناهيك عن حالات الاغتصاب التي كانت تتم في الفرع، وعمليات الابتزاز عبر اعتقال النسوة والفتيات من أجل الضغط عليهن للاعتراف بأي شيء بخصوص ذويهن، أو للضغط على ذويهن لتسليم أنفسهم في مقابل إطلاق سراح تلك النسوة والفتيات، وبالفعل شاهدنا أكثر من عملية تبادل بين قوات النظام تكون فيها نسوة وفتيات محررات مقابل ضباط وجنود لقوات النظام.

ويقول أحد المعتقلين السابقين بفرع التحقيق في المزة في عام ٢٠١٣ عن الانتهاكات التي كانت ترتكب هناك: «أمضيت في هذا السجن واحداً وخمسين يوماً بين ثلاث انفراديات وجماعيّة واحدة، كنا ٢٦ معتقلاً داخل الانفرادية، وهي بمساحة مترين عرضاً بمترين ونصف طولاً، كنا بالكلاسين فقط، نصف هذا العدد ينام واقفاً والنصف الآخر ينام بوضعية القرفصاء، كان في هذه الزنزانة أب وولده، وفي الزنزانة المجاورة ولداه الآخران، ذات صباح استفقنا على موت الأب، وبعد ليلتين من القهر الذي عاشه ولده في نفس الزنزانة مات الابن أيضاً! ... هكذا ببساطة، في هذا المعتقل أطفال معتقلون بسن الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر، كنا دائماً نفيق على صراخهم الهيستيري ليلاً (بدي إمي...)، في هذا المعتقل نساء تعاني كل صنوف العذاب والاعتداء الجنسي، في هذا المعتقل أجبروا الأخ على اللواط بأخيه، في هذا المعتقل لا يوجد معتقلون وحسب إنما مشوّهون.. قشرة البيض أوحبّة الرز تمثل خطراً علينا إن أبقيناها في أرض الزنزانة، فهي تجرحنا بسهولة، ولكثرة القذارة والوسخ والجرب وانعدام الطهارة والماء تلتهب الجروح وتتقيّح بشكل مخيف. في هذا المعتقل يرغب المعتقل أن يموت ألف مرة داخل هذا المكان ولا أن يأخذوه إلى مشفى الـ (٦٠١) بالمزة، فهو مسلخ بامتياز، في هذا المعتقل يسمح لنا بالخروج للحمام مرتين يومياً، وفي ثوانٍ معدودة، وإلا حل بنا غضب الشياطين، حيث يقومون بانتهاك خصوصياتنا ودمجنا بمخلفاتنا داخل الحمامات، كان في جسد أحد ١٣٠ جرحٌ مقيّح رأيناها بأم أعيننا عندما كشف عن جسده لنا، وهذه الجروح غير عائدة لتعرّضه للضرب، وإنما للقذارة داخل المعتقل».

يذكر أن العميد عبدالسلام فجر محمود خاضع للعقوبات الأوربية[١]، والعقوبات البريطانية[٢] منذ عام ٢٠١١؛ وذلك لإشرافه المباشر على عمليات العنف التي كان يقوم بها عناصر إدارة المخابرات الجوية ضد أبناء الشعب السوري، كما ذكرت سامانثا باور، مندوبة الولايات المتحدة السابقة في مجلس الأمن اسمه ضمن قائمة بمسؤولين عسكريين من قوات النظام، قالت: إن تقارير موثقة تؤكد ارتكابهم جرائم حرب بحق المدنيين السوريين بأشكال عدة وتوعدتهم بالملاحقة عام ٢٠١٦، مؤكدة أن الولايات المتحدة: «لن تدع من تولوا قيادة وحدات ضالعة في هذه الأعمال يختبئون خلف واجهة نظام بشار الأسد، ويجب أن يعلموا بأن انتهاكاتهم موثقة». وتؤكد المصادر أن إدارة المخابرات الجوية أصدرت حتى نيسان ٢٠١٦ حوالي ٢٠ ألف مذكرة اعتقال بحق مواطنين سوريين.

---

(١) ترتيبه في العقوبات الأوربية ١٣٢.

(٢) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٨٤.

التعداد الفعلي لفرع التحقيق
(ضباط - صف ضباط - أفراد) وعددهم (388)

مسلسل	الرتبة	الاسم الثلاثي	العمل المسند الأساسي	العمل المسند الحالي (المهمة الموكلة)	مكان التواجد الفعلي
1	عميد حقوقي	عبد السلام محمود	رئيس فرع التحقيق	رئيس فرع التحقيق	
2	عميد ركن	نزيه ملحم	معاون رئيس فرع التحقيق	معاون رئيس فرع التحقيق	
3	عميد ركن	سالم داغستاني	رئيس قسم التحقيق الامني	مهمة بفرع المنطقة الجنوبية	
4	عقيد مهندس	ياسين درة	ضابط فني	ضابط بالفرع	
5	عقيد طبيب	محمد سليمان	مشرف على الوضع الصحي لموقوفي الإدارة		
6	مقدم	محمد زياد محمود إسماعيل	ضابط محقق	ضابط بالفرع	
7	مقدم	جابر محمد علي	ضابط محقق	من قوات الدعم (اللواء /٣٠/)	
8	رائد	سهيل حسن زمام	رئيس قسم السجون وضابط محقق	رئيس قسم السجون	
9	رائد	طارق أحمد سليمان	ضابط محقق	ضابط بالفرع	
10	رائد	نضال علي حماد	ضابط محقق	من قوات الدعم (اللواء /٢٩/)	
11	رائد	أيوب حسن شبايو	ضابط محقق	من قوات الدعم (اللواء /٨٦/)	
12	رائد	عرفان بيطار	ضابط محقق	من قوات الدعم (اللواء /١٧/)	
13	نقيب	رائد ابراهيم الدعبول	ضابط محقق	ضابط بالفرع	
14	نقيب حقوقي	باسم علي	ضابط محقق	مهمة بفرع المنطقة الجنوبية	
15	ملازم أول	مناف علي صافي	ضابط محقق	ضابط بالفرع	
16	ملازم مجند	يزن صلاح الحلبي	ضابط محقق	ضابط بالفرع	
17	ملازم مجند طبيب	حسام خليل هلالة	مشرف على الوضع الصحي لموقوفي الإدارة		
18	ملازم مجند طبيب	وسيم طراف	مشرف على الوضع الصحي لموقوفي الإدارة		
19	ملازم مجند طبيب	عصام عزيز سكابا	مشرف على الوضع الصحي لموقوفي الإدارة		

جدول بأسماء الضباط المشرفين على فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية وعلى رأسهم العميد عبد السلام فجر محمود

العميد غسان علي بلال



موقع الخدمة الحالي

مدير مكتب الأمن في الفرقة الرابعة
قائد الفوج ٥٥٥ مظلي

معلومات عامة

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الفوج ٥٥٥ مظلي	٢٠١٣
٢	مدير مكتب الأمن في الفرقة الرابعة	-
٣	ضابط في الفرقة الرابعة	-

ينتمي غسان بلال إلى أسرة عسكرية؛ فوالده علي بلال كان ضابطاً في الجيش حتى تقاعده من الخدمة العسكرية برتبة عميد، وبدأ غسان خدمته العسكرية ضمن المتدربين القلة مع ماهر الأسد الذين أشرف على تدريبهم بشكل مباشر باسل الأسد في كتيبة المهام الخاصة.

وترقى غسان بلال في الرتب العسكرية في الفرقة الرابعة حتى أصبح اليد اليمنى لماهر الأسد، حيث تولى إدارة المكتب الأمني في الفرقة الرابعة ليكون كاتم أسرار ماهر الأسد ووسيطه التجاري، وكان له الدور الرئيس في تعريف رجل الأعمال محمد حمشو بماهر الأسد، ونشأ عن ذلك قيام علاقة تجارية بمئات ملايين الدولارات بين الطرفين فيما بعد.

كما أشرف غسان على تجارة أيمن جابر والذي كان فقيراً قبل أن يتعرف على ماهر الأسد، ومن خلال تلك العلاقة دخل أيمن جابر في الشركة العربية لدرفلة الحديد مع مستثمرين سعوديين (تم التخلص منهم لاحقاً بتهم تتعلق بالانتماء لتنظيم القاعدة)، حيث كان العميد غسان يتولى مهمة تلفيق الاتهامات لخصوم ماهر الأسد التجاريين.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان غسان مدير مكتب ماهر الأسد، ومدير المكتب الأمني الخاص في الفرقة الرابعة برتبة عقيد، وللفرقة سجنها الخاص الذي يشرف عليه غسان نفسه، وهو من السجون المنسية في سوريا، ويتكون من أربع طوابق تحت الأرض، ويضم معتقلين مدنيين وعسكريين دون أية قيود أو سجلات، وكان يودع به المدنيين الذين تقوم الفرقة الرابعة باعتقالهم على حواجزها، أو خلال الاقتحامات العسكرية التي كانت تقوم بها في كافة المناطق التي انتشرت فيها، وخاصة منها داريا ومعضمية الشام.

في هذه الأثناء تولى غسان بلال عمليات التعذيب الممنهج في سجن الفرقة والتي أدت إلى مقتل عدد كبير من المعتقلين تحت التعذيب، حيث كان يرفض الحديث عن المعتقلين في المفاوضات التي جرت مع المعارضة في مدينتي داريا ومعضمية الشام، لعلمه بتصفية أغلبهم أو تحويلهم إلى السجون التابعة لأفرع النظام.

ولغسان بلال دور رئيس في فرض الحصار الجائر على تلك المناطق مما أدى إلى تجويع أهاليها وحرمانهم من مقومات الحياة الأساسية، وهو التي هدد بإزالتها من الوجود في أكثر من مرة، ويعتبر المسؤول الرئيس عن عمليات التهجير في معضمية الشام وداريا ومناطق الغوطة الغربية والتي أدت إلى خروج عدد كبير من أهالي تلك المناطق نحو الشمال السوري.

وفي أواخر ٢٠١٣ تولى العميد غسان بلال قيادة «الفوج ٥٥٥ مظلي» في الفرقة الرابعة إضافة لمنصبه كمدير لمكتب الأمن في الفرقة، حيث أشرف على العمليات العسكرية التي يقوم بها الفوج في المناطق التي انتشر بها في ريف دمشق ودرعا وحماة، والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد كبير من أبناء الشعب السوري وخصوصاً في مناطق ريف دمشق.

وورد في شهادة لأحد الضباط المنشقين عن الفرقة الرابعة حول ما يدور بسجن الفرقة الرابعة قوله: «شاهدت أشخاصاً في هذا السجن يدل بياض جلودهم وطول لحاهم على أنهم لم يروا نور الشمس منذ سنين، هذه السجون التي جل ما يتمناه من يدخل إليها هو الموت، وكانت بإشراف المقدم حسين مريشة مدير مكتب العميد غسان بلال، والسياف المساعد أول أبو يوشع».

ونظراً للجرائم والانتهاكات التي ارتكبها بحق السوريين، فقد تم إدراج العميد غسان بلال في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية[٣]، علماً بأنه يتمتع بعلاقات جيدة مع الإيرانيين والروس على حد سواء، وتتميز علاقته مع الإيرانيين بالبعد التجاري إضافة للبعد الأمني والعسكري.

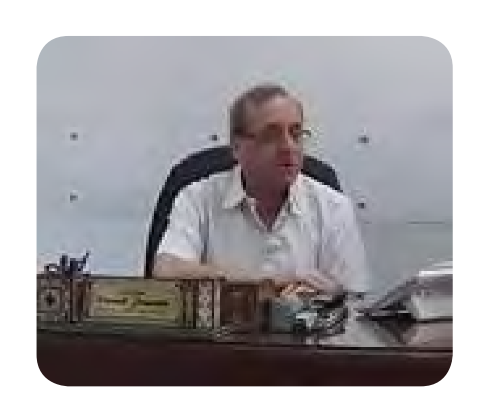
---

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٩٤.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٥٩.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ٦٥.

العميد الدكتور غسان حداد



موقع الخدمة الحالي

مدير مشفى الشهيد يوسف العظمة
المشفى ٦٠١ العسكري

ويعرف أيضاً باسم مشفى المزة العسكري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مدير مشفى ٦٠١ العسكري	-

بعد تخرج أي طبيب في سوريا يقسم قسم الطبيب، وهو ما قام به الدكتور العميد غسان حداد مدير مشفى ٦٠١ العسكري، لكنه حنث في يمينه...

وهو أمر ليس مستغرباً في حقه، فهو صهر اللواء المتقاعد علي حيدر قائد الوحدات الخاصة (سابقاً) والذي ساهم في عمليات الإبادة الجماعية بحماة وجسر الشغور وحلب وحمص خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢.

ويُعتبر العميد غسان حداد أحد أبرز المشاركين في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها قوات النظام والميليشيات الحليفة، حيث ساهم هو وكادره الطبي (الذي ينتمي أغلبهم للطائفة العلوية) في تحويل المشفى (٦٠١) العسكري إلى مسلخ بشري، وساعده في ذلك: العقيد الطبيب طه الأسعد، والعقيد حسين ملوك، والمساعد محمد ديوب، حيث أشرفوا على تعذيب وتصفية الجرحى من النشطاء والمتظاهرين السلميين الذين تم إسعافهم في المشفى المذكور.

كما أشرف العميد غسان وفريقه على إحالة من نجا من النشطاء إلى أفرع الأمن لتعذيبهم وتصفيتهم، وتمثل دوره الأساسي في التغطية على جرائم الأفرع الأمنية بحق أبناء الشعب السوري عبر تزوير أسباب الوفاة من «قتل تحت التعذيب» إلى «توقف القلب»، وظهر ذلك جلياً في شهادات الوفاة التي بدأت قوات النظام بإرسالها عبر دوائر النفوس لكافة المحافظات السورية في منتصف ٢٠١٨.

ومن خلال المشفى (٦٠١) الذي يطلق عليه كذلك اسم «مشفى المزة العسكري»؛ مارس الدكتور العميد غسان حداد جرائم عديدة تم توثيق الكثير منها عبر مقابلات فيديو[١]، أو عبر شهادات مكتوبة لأشخاص بعضهم منشقون وبعضهم من المعتقلين الذين كتبت لهم النجاة من هذه المشفى.

(١) مقابلة مع معتقل سابق وشهادته حول مشفى ٦٠١ العسكري: https://youtu.be/mvLMh7meYfY

ووفقاً لشهادة أحد المنشقين[1] عن مشفى ٦٠١ العسكري والذي لقب نفسه بأبي صخر، فإن: «الشبيحة كانوا يأتون بالمعتقلين من الفروع المختلفة، وكانت حالة أغلبهم مزرية، والمعتقلون كانوا في البداية ولمدة سنة يوضعون في المشفى الجديد الخاص بالمرضى، إذ تم تخصيص غرفتين في كل طابق للاعتقال، وبعد ذلك قرروا نقل الموقوفين إلى ما يسمى بقسم الرضوض في البناء القديم، وكشف أن الأطباء والممرضين والمجندين وعمال النظافة كانوا يتعاونون على تعذيبهم بشكل متواصل، ومهمة الممرضين آنذاك بالنسبة للتعامل مع الموقوفين بالإضافة للتعذيب هو نقل المتوفين منهم للبراد، وكان يمنع عليهم إعطاء هؤلاء الموقوفين دواءً أو طعاماً أو شراباً في المناوبة الواحدة التي تمتد عادة ٨ ساعات».

وكشف أبو صخر في شهادته أن «الممرضين بقسم التمريض كانوا ينقلون ما يقارب ٣٠ جثة، وأنهم كانوا في حالة نقل مستمرة لمن يموت من هؤلاء الموقوفين»، مؤكداً: « لا نأخذ جثة إلى البراد ونعود إلا ويكون قد توفي شخص آخر... كان الموقوفون يأتون إلى المشفى أحياء ويموتون تحت التعذيب»، مضيفاً أن ٩٠ ٪ من هؤلاء كانوا يموتون لأسباب عدة، أولها الفشل الكلوي الناتج عن ضرب الموقوف على منطقة الكلى مما يسبب فشلاً وظيفياً في عملها، وبالتالي عدم قدرة الجسم على تصريف السموم.

وكشف «أبو صخر» عن وجود نفق في المشفى ٦٠١ كان يصل بين البناء الجديد والبناء المستحدث فيه، حيث توجد برادات حفظ الجثث تحت الأرض، وعن طريق هذا النفق كانت تنقل هذه الجثث، والموقوف منذ دخوله المشفى إلى أن يموت يظل عارياً تماماً، ومربوط اليدين والرجلين بسلاسل إلى السرير، وعيناه معصوبتان...[2] كان المعتقلون يُودعُون في غرف ضمن الطابق الثالث والرابع والخامس. مما يعني أن هناك ما لا يقل عن ١٥٠ إلى ٢٠٠ جثة في اليوم».

وفي شهادة أخرى؛ يقول «محمود الناصر» أحد الناجين من مشفى ٦٠١ العسكري بعد أن تم أسره[3]: «في سيارة الاعتقال بدأت جولة جديدة من التعذيب ضرباً وشتماً حتى وصلنا إلى قسم الإسعاف في المشفى ٦٠١، ومن قسم الإسعاف وضعت على كرسي متحرك إلى غرفة كانت كما تبدو هادئة لكنها مليئة بالموقوفين المصابين، وهناك قيدوا يدي اليسرى وقدمي اليمنى بالجنزير إلى جانب معتقل آخر على سرير لا يتجاوز عرضه ٨٠ سم، وفي اليوم الأول أصيب جسدي بالتورم وانغلقت عيناي ولم أعِ ما حولي... وفي اليوم التالي جاء رئيس المفرزة الخاصة بالمعتقلين وانهال علي ضرباً بعصاً على رأسي لأني كنت أتكلم مع الطبيب وعندها تعلمت أول درس، ممنوع التكلم مع الطبيب... بقيت في تلك الغرفة قرابة أسبوع أرفض تناول الطعام لعلي أموت، وبعد ذلك بدأت أتلمس الطعام، كان عبارة عن وجبة لشخصين لا تكفي لشخص واحد وكان علي أن أطعم جاري لأنه مصاب بيديه... كان صراخ الشبيحة من عناصر أمن وأطباء وممرضين وموزعي طعام وعمال نظافة يكسر هدوء الغرفة إذ كانوا ينهالون بالشتم والضرب على جراحنا دون أن يصدر منا صراخ أو أنين لأن ذلك سوف يستفز الشبيحة ويضربوننا أكثر، وقام أحدهم بكسر سبابتي اليسرى ظناً منه أنها اليمنى وأني أطلقت النار بها».

---

(١) شهادة حصل عليها فريق «مع العدالة» مباشرة.

(٢) مقطع فيديو مسرب من داخل المشفى ٦٠١ العسكري: https://youtu.be/JlaxlF1LgHQ

(٣) أصيب محمود خلال معركة مع قوات النظام وبعد أسره تم نقله للمشفى ٦٠١ العسكري.

وبعد فترة تم نقل المعتقلين ومنهم محمود إلى مشفى الضمادات، وتم توزيعهم مجنزرين على الأسرّة، فكان سريره بجانب النافذة، حيث كان يسمع أصوات تعذيب في المهاجع الأخرى، مؤكداً أنه كان يتعرض بشكل يومي مع رفاقه لتعذيب بواسطة (بوري حديد) كان يسبب كسوراً في العظام وتموتاً في الجلد، ويأتي بعدها جنزير الحديد الذي كان يطوى ويتم ضرب المعتقلين به، وتبدء طقوس التعذيب في المشفى بإدخال المعتقلين إلى ممر طويل وإجبارهم كي يستلقوا على الأرض، ثم يجتمع عليهم الشبيحة ويبدؤون حفلة التعذيب التي تتراوح مدتها حسب الأوضاع السياسة والعسكرية خارج المعتقل، ويسمون هذا الطقس «الضيافة»، حيث كان الشبيحة يأتون بمن بقي حياً منهم ويوثقونه بالسلاسل الحديدية على السرير مضيفين إلى إصابته -التي قد تكون بسيطة- إما كسوراً أو فشلاً كلوياً أو عيناً مفقوءة أو صدمة نفسية تجعله يفقد الإحساس بمحيطه، وهذه الإصابات تحول دون إعادته إلى فرع التحقيق، بل تقوده إلى الموت شبه المحتوم».

ويؤكد «محمود» أن حفلات التعذيب لا ترتبط بفترة زمنية معينة من الليل أو النهار، إذ يحصل أن يأتي الجلادون إلى القاعة، فيختارون معتقلاً ما، ويفكّون قيوده ويسحبونه إلى ممر المشفى ليكون تسلية لهم في الليل يضربونه بشتى الوسائل حتى الموت، مشيراً إلى أن: «غالبية المعتقلين كانوا من الشباب مع قليل من الأطفال دون سن ١٥، وعدد لا بأس به من الشيوخ فوق سن ٨٠، أما من يموتون منهم فيتم تكديسهم في مراحيض المشفى ريثما تأتي سيارة لتأخذهم إلى حيث يتم دفنهم».

وأكد شخص اختار اسم «سليمان» اسماً مستعاراً له أن قصة تحول المشفى إلى «مسلخ» بدأت إبان اندلاع الاحتجاجات السلمية في منتصف آذار ٢٠١١، حيث حصل استنفار أمني شديد في المشفى على خلفية ورود أكثر من ٤٥ جثة تعود لمتظاهرين «سلميين» قتلوا برصاص الجيش والأمن وميليشيا الشبيحة، فتم وضع بعض الجثث في برادات المشفى فيما بقيت عشرات الجثث مرمية في إحدى الغرف بسبب عدم استيعاب البرادات لهذه الأعداد، ليتم ترحيلهم بعد ذلك إلى مكان مجهول، وبعد ذلك بدأت أفواج الجرحى من المتظاهرين تزداد، وغص المشفى بالمئات منهم، مما اضطر إدارة المشفى لتحويل أحد أقسام المبنى القديم في «٦٠١» إلى سجن، حيث تم تجهيز «قسم الرضوض»، الذي كان مهجوراً بسبب نقله إلى المبنى الجديد. وقامت إدارة المشفى بتسييج القسم وتقسيمه إلى عدة زنزانات بحيث يكون لكل فرع أمن زنزانة خاصة بموقوفيه الجرحى.

ويضيف «سليمان» أن إدارة المشفى كانت تضع كل جريحين في سرير واحد، يتم تقييدهما على السرير سوياً، ويتلقى الجرحى معاملة سيئة من قبل الكادر الطبي، إضافة إلى قيام عمال النظافة الذين ينتمون لشركة تنظيف «خاصة» تابعة لابن خال الأسد «رامي مخلوف» بضرب الجرحى وإهانتهم.

ويروي «سليمان» كيف يتم التعامل مع الجرحى الذين فارقوا الحياة داخل «قسم الرضوض» نتيجة سوء الرعاية الطبية، إلى جانب الجثث التي تصل إلى المشفى من كافة الأفرع الأمنية في دمشق، حيث يتم تجميعها وتكديسها في رحبة الباصات التي تقع داخل مشفى «٦٠١»، إلى أن يقوم الطبيب الشرعي بالكشف عليها وتسجيل تقرير طبي يؤكد أن صاحب الجثة قد فارق الحياة نتيجة جلطة دماغية، أو احتشاء، أو سكتة قلبية، متجاهلاً آثار التعذيب الواضحة على جسد المتوفى. ويردف «سليمان»: «يقوم

الطبيب بعد ذلك بكتابة رقم الجثة على جبين المتوفى أو صدره، وتحته رقم الفرع الذي توفي فيه[1]، ويعد تقريره معتمداً على بيانات الشخص المسلّمة مع الجثة من قبل الفرع الذي جاء منه، بحيث يُذكر في التقرير الاسم الثلاثي للمتوفى وكامل المعلومات عنه، ليقدمها بعد ذلك للمقدم (شادي رزق زودة) الضابط المسؤول عن إحصاء أسماء القتلى، والذي يقوم بدوره بترحيلها عبر كمبيوتر موجود ضمن مكتبه داخل المشفى وأرشفتها إلكترونياً... ثم تقوم إدارة المشفى بالتنسيق مع مخابرات النظام لترحيل جثث الأشخاص الذين يموتون داخل المشفى، وآخرين يتم جلبهم إليه من الأفرع الأمنية بعد أن فارقوا الحياة نتيجة التعذيب الشديد من خلال نقلها بواسطة سيارة شحن صغيرة مغلقة، بعدها يقوم عناصر المشفى المجندون بتغليف الجثث بأكياس نايلون شفافة، وتحميلها داخل السيارة وتكديسها مثل أعواد الثقاب... ولا تستدعى سيارة المخابرات إلا في حال بلغ عدد الجثث قرابة ثلاث مئة جثة، لافتاً الى أن السيارة كانت تأتي كل يومين، وبالتالي يصل عدد الأشخاص الذين يموتون يومياً داخل الأفرع الأمنية في دمشق وحدها إلى ١٥٠ شخصاً».

جدير بالذكر أن ما يقع في المشفى ٦٠١ العسكري، يقع كذلك في مستشفيات أخرى تابعة للنظام مثل مشفى تشرين العسكري، حيث تحدث تقرير القناة الرابعة الإنكليزية[2] والذي تم بثه في بداية شهر آب من عام ٢٠١٨، عن وثائق تعرضت للحديث عن الوفيات داخل المشفى ٦٠١ العسكري، والتي تم تصنيفها على أنها «سكتات قلبية» لكن الحقيقة هي عكس ذلك، حيث كانت أغلب الوفيات ناتجة عن التعذيب الجسدي والنفسي إما في المعتقلات أو على أسرة المشفى ٦٠١ العسكري والذي يديره الدكتور العميد غسان حداد الذي شابه بشار الأسد في مهنتي الطبابة وقتل البشر في آن واحد.



الدكتور العميد غسان حداد مع وفد من منظمة حمامة السلام!

---

(١) وهو ما تم إثباته لاحقاً من خلال صور «قيصر».

(٢) تقرير القناة الرابعة الإنكليزية (لمشاهدة الوثيقة انتقل للدقيقة ٧:٢٩) https://youtu.be/4jJBtFrTqcg

العميد صالح العبدالله



موقع الخدمة الحالي

ضابط العمليات في قوات النمر

معلومات عامة

مكان الولادة: طيبة-صافيتا- طرطوس ١٩٦٧

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مسؤول العمليات في قوات النمر	٢٠١٥
٢	معاون العميد سهيل الحسن	٢٠١٥
٣	رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في محردة	٢٠١٢
٤	قائد الكتيبة ٢٤٤-اللواء ١٢١ ميكا-الفرقة السابعة	٢٠١١

التحق صالح العبدالله بالكلية الحربية عام ١٩٨٥، وتم فرزه إلى الفرقة السابعة في الجيش السوري المتمركزة في ريف دمشق.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان صالح العبدالله قائداً للكتيبة ٢٤٤ التابعة للواء ١٢١ ميكا في الفرقة السابعة برتبة عقيد.

ونظراً لسجله الدموي وولائه للنظام؛ فقد تم إشراكه في عملية اقتحام الجامع العمري بدرعا، حيث تم قتل واعتقال الأهالي الذين كانوا معتصمين في ساحته وبلغ عدد القتلى حينها ٣١ مدنياً. كما شارك في عمليات الاقتحام التي وقعت في محافظة درعا حتى نقله مع كتيبته إلى مدينة حماة في شهر تموز ٢٠١١، حيث شارك في اقتحام المدينة (٢٠١١/٧/٣١)، ما أدى إلى مقتل ٩٥ مدنياً، وإصابة عدد كبير من أهالي المدينة. وعلى إثر ذلك الاقتحام؛ تم تعيينه قائداً للجنة الأمنية والعسكرية لمنطقة محردة التابعة لحماة، حيث تمركز في دير مار جرجس[١] غرب مدينة محردة، واتخذ من الدير مركزاً لعمليات القصف على كامل ريف حماة الشمالي، والتي نتج عنها مقتل المئات وتهجير عشرات الآلاف من أهالي تلك المناطق.

(١) دير مار جرجس: دير عبادة لأتباع الديانة المسيحية، ساعد موقعه المرتفع وإشرافه على كامل ريف حماة الشمالي على استهداف كامل بلدات وقرى ومزارع الريف من قبل قوات النظام، وأدى استخدامه لمقتل وجرح عدد كبير من أهالي ريف حماة الشمالي، كما فشلت كافة محاولات مقاتلي المعارضة بالوصول إليه وتحييده عن قصف المدنيين.

كما شارك صالح العبدالله في عمليات اقتحام: حلفايا، وكفرنبودة، وكرناز، واللطامنة، وكفرزيتا، وصوران والقرى والبلدات المحيطة، ويعتبر مسؤولاً مباشراً عن المجازر التي ارتكبها عناصر النظام في تلك المناطق، وخاصة مجزرة اللطامنة (٢٠١٢/٤/٧) التي راح ضيحتها ٧٠ مدنياً، تم توثيق ٥١ منهم، فيما لم يتم التعرف على ٢٠ جثة محترقة وغير واضحة المعالم.

ويعتبر صالح عبدالله مسؤولاً مباشراً، عن عدد من المجازر التي وقعت تحت إمرته في تلك الفترة أبرزها:

* مجزرة القبير (٢٠١٢/٦/٦) والتي راح ضحيتها ٧٨ قتيلاً، ونحو ١٥ مفقوداً، وعدد من القتلى الذين حُرقت جثثهم ولم يتم التعرف على هوياتهم.

* مجزرة التريمسة (٢٠١٢/٧/١٢) والتي راح ضحيتها ٣٠٥ مدنيين وأكثر من ٣٠٠ جريح، نتيجة قصف البلدة بالدبابات والرشاشات الثقيلة ومن ثم اقتحامها.

* مجزرة حلفايا (٢٠١٢/١٢/١٦) والتي راح ضحيتها ٢٥ قتيلاً جراء القصف العنيف على منازل المدنيين بالمدفعية والرشاشات الثقيلة، وتمت العملية بالاشتراك مع قائد اللجان الشعبية في مدينة محردة سيمون الوكيل.

* مجزرة الجلمة (٢٠١٤/٢/٩) والتي راح ضحيتها ١٧ قتيلاً، بينهم ٤ أطفال و٧ سيدات، جراء اقتحام عناصر الحواجز الأمنية للقرية وإطلاق النار على المدنيين.

* مجزرة معرزاف (٢٠١٤/٨/١) والتي راح ضحيتها عشرة قتلى، منهم ٣ سيدات و٦ أطفال، وذلك نتيجة استهداف البلدة بقذائف المدفعية والدبابات.

* مجزرة اللطامنة (٢٠١٦/١/١٤) والتي راح ضحيتها ٦ أشخاص وأصيب العشرات من المدنيين جراء القصف المدفعي للمدينة، وكذلك مجزرة كفرزيتا التي راح ضحيتها ٥ مدنيين من عائلة واحدة بينهم ٣ سيدات نتيجة استهداف البلدة بقذائف المدفعية من قوات النظام المتمركزة بدير محردة.

كما شارك العميد صالح في العمليات العسكرية والتي أدت إلى السيطرة على بلدة الزارة وقلعة الحصن بريف حمص الغربي والتي أدت لمقتل ونزوح عدد كبير من أهالي هذه المنطقة نحو لبنان، وشارك في العمليات العسكرية في حلب وفي فتح طريق خناصر، ومعارك إدلب وجسر الشغور.

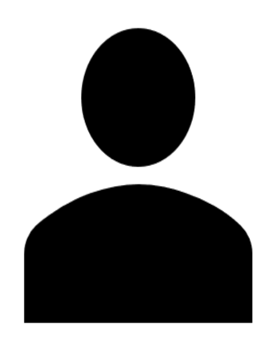
ونظراً للجرائم والعمليات المشتركة التي نفذها العقيد صالح العبدالله مع العميد سهيل الحسن، فقد عُين صالح معاوناً للحسن، ثم أصبح ضابط العمليات في قوات النمر، وتمت ترقيته في ٢٠١٦/١/١ إلى رتبة عميد، وأصبح يلقب بالسبع. وفي هذه الفترة شارك صالح العبدالله بصفته ضابط عمليات هذه القوات في معارك مدينة حلب في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، وفي معارك ريف اللاذقية الشمالي، ومعارك ريف حلب الشرقي في ٢٠١٧، وفي معارك الرقة وديرالزور، ومعارك الغوطة الشرقية ومعارك درعا ٢٠١٨.

ويشترك العميد صالح العبدالله مع العميد سهيل الحسن في كافة الجرائم التي ارتكبتها قوات النمر، وفي عدد مشترك من الجرائم التي تم ارتكابها في حماة وريفها الشمالي قبل تشكيل هذه القوات.



صورة تجمع العميد صالح العبدالله مع العميد سهيل الحسن

العميد فايز بدور



موقع الخدمة الحالي

ضابط في الوحدات الخاصة

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية

الاختصاص: الوحدات الخاصة
الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد كتيبة في الوحدات الخاصة	٢٠١١

ينحدر فايز بدور من محافظة اللاذقية، وقد التحق في القوات المسلحة منذ مرحلة مبكرة، حيث تخرج في الكلية الحربية، وتم تنسيبه بعد ذلك في الوحدات الخاصة.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ تم فرز العميد فايز مع كتيبة الوحدات الخاصة التي يقودها إلى محافظة حماة، حيث اتخذ من مبنى المكننة الزراعية بمدينة حماة الواقع على مفرق السلمية مقراً لكتيبته، وقام بوضع حاجز للكتيبة على مفرق السلمية، وكان على علاقة وطيدة بالعميد سهيل الحسن الذي كان يرأس قسم العمليات الخاصة في إدارة المخابرات الجوية آنذاك، حيث اشتركا في تنفيذ عمليات اقتحام المدن والبلدات بمحافظة حماة، وحصلا على تفويض كامل من رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحماة آنذاك اللواء وجيه يحي المحمود[١]، مما ساعدهما على تنفيذ العديد من المجازر وارتكاب انتهاكات واسعة بحق المدنيين في مدينة حماة وأريافها.

ويشترك العميد فايز بدور مع كل من: العميد سهيل الحسن، واللواء وجيه يحي المحمود، والعميد حسن مرهج قائد اللواء ٣٣ دبابات التابع للفرقة التاسعة، والعميد جمال يونس قائد الفوج ٥٥٥ التابع للفرقة الرابعة، والعقيد صالح العبدالله قائد الكتيبة ٢٤٤ التابعة للواء ١٢١ ميكا في الفرقة السابعة، في كافة الجرائم والانتهاكات التي تمت بمدينة حماة وريفها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، ومن أبرز الجرائم التي تورط في ارتكابها العميد فايز بدور:

- مجزرة مشاع الأربعين (٢٠١٢/٤/٢٤) وعلى إثر قيام مجموعة من المسلحين بقتل العقيد

....

(١) اللواء وجيه يحي المحمود، كان قائد الفرقة ١٨ دبابات ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حماة لفترة طويلة.

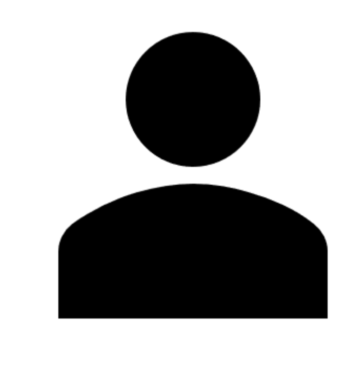
محمود زيتون والمساعد أوّل جهاد إسماعيل وكلاهما من مرتبات الفوج ٥٥٥ التابع للفرقة الرابعة بالقرب من جسر المزراب بمدينة حماة نتيجة تعرضهما لكمين تم ارتكاب مجزرة راح ضحيّتها ١٨ شخصاً من المدنيين الأبرياء وإصابة العشرات بمشاركة من (الفوج ٥٥٥ -قسم العمليات الخاصّة بالمخابرات الجوية-فرع الأمن العسكري بحماة-كتيبة المهام الخاصّة بحماة) باقتحام الحي وإطلاق الرصاص بشكل عشوائي.

- مجزرة صوران (٢٠١٢/٥/٢٠) والتي راح ضحيّتها ٣٤ قتيلاً من أهالي المدينة.

- مجزرة القبير (٢٠١٢/٦/٦) والتي راح ضحيتها ٧٨ قتيلاً، و١٥ مفقوداً لم يُعرف مصيرهم بينهم فتيات وأطفال.

- مجزرة التريمسة (٢٠١٢/٧/١٢) والتي راح ضحيتها ٣٠٥ قتلى، وأكثر من ٣٠٠ جريح جراء قصف المدينة بالأسلحة الثقيلة ومن ثم اقتحامها.

العميد محمد خلوف



معلومات عامة

مكان الولادة: عسال الورد-ريف دمشق

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع فلسطين	٢٠٠٩ - ٢٠١٤
٢	قائد حرس الحدود - منطقة التنف	٢٠٠٧
٣	شعبة المخابرات العسكرية فرع بيروت - لبنان	٢٠٠٤

خدم العميد محمد خلوف في شعبة المخابرات العسكرية، حيث كان نائباً للواء جامع جامع في فرع شعبة المخابرات العسكرية في العاصمة اللبنانية بيروت.

ويُعد العميد محمد مخلوف أحد أبرز المتهمين بجريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري حيث ورد اسمه في قوائم الشخصيات السورية المتورطة بذلك، إضافة لذكره بالاسم من قبل الشهود في قضية التحقيق بمقتل الحريري.

ولدى عودته إلى سوريا؛ عُين العميد خلوف قائداً لحرس الحدود في منطقة التنف عام ٢٠٠٧ لمدة سنتين، ثم تولى رئاسة «الفرع ٢٣٥» والمعروف باسم «فرع فلسطين» التابع لشعبة المخابرات العسكرية عام ٢٠٠٩.

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في آذار ٢٠١١؛ أصبح العميد خلوف أحد أبرز أعمدة الإجرام في المؤسسة الأمنية، حيث شهد «فرع فلسطين» في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، سلسلة من أسوأ الانتهاكات التي ارتكبها عناصر المخابرات العسكرية في سوريا، من قتل تحت التعذيب وامتهان للكرامة الإنسانية، وغيرها من الممارسات التي يندى لها الجبين. ويعتبر العميد محمد خلوف المسؤول المباشر عن الجرائم التي ارتكبها عناصر الفرع تحت إدراته حتى نقله إلى اللاذقية وتعيين العميد ياسين ضاحي خلفاً له في نيسان ٢٠١٤.

وقد وثق تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠١٢) بعنوان «أقبية التعذيب الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»[١] مجموعة

(١) تقرير المنظمة: https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336

من الانتهاكات التي ارتكبها عناصر الفرع بحق المعتقلين تحت إشراف العميد محمد خلوف بحق الرجال والنساء، بما في ذلك الضرب العشوائي والتعذيب الممنهج والتجويع والحرمان من الرعاية الطبية والاعتقال في ظروف سيئة جداً.

وروى أحد المعتقلين الناجين من الفرع (علي بسام عرفات) بعض ما شاهده بقوله: «مع كل يوم تقريباً، كان يتناهى إلى مسامعي من خلال المنفردات المجاورة، أن ستة معتقلين قد فارقوا الحياة، حيث يقوم أحد المعتقلين، ويطلق عليه لقب «الشاويش»، بمناداة السجان عدة مرات، بعبارة «يا سيدي في واحد سلم اللوحات» أي: إنه فارق الحياة، وذلك إما بسبب عمليات التعذيب التي تعرض لها من قبل المحققين، أو من قبل أحد المعتقلين المتواجدين بيننا -الشاويش- حيث يتلقى هؤلاء الأوامر بتصفية بعض المعتقلين، وكمكافأة لهم يعطونهم زيادة في الطعام، وفي حال مخالفة الأوامر فإن حياتهم تصبح على المحك، وهؤلاء كانوا يبثون الرعب في نفوسنا أكثر من السجانين أنفسهم باعتبار أنهم كانوا يعيشون بيننا... خلال فترة اعتقالي في فرعي (٢٢٧) وفرع فلسطين (٢٣٥) في مدينة دمشق، كنت شاهداً على أكثر من (٥٠٠) جثّة تعود لمعتقلين قضوا تحت التعذيب، كما أنني تعرضت لشتى أنواع التعذيب، ابتداءً من الضرب بالعصى على كامل جسدي أو حتى على الأماكن الحساسة، وانتهاءً باستخدام الكهرباء، وكنت أسمع صوت ضحكات السجانين الذين يشرفون على تعذيبي».

وأكد أحد المعتقلين السابقين في «فرع فلسطين» إصابة بعض المعتقلين بالجنون وفقدان الذاكرة والتركيز جراء التعذيب، وقيام عناصر الفرع بربط بعضهم بأكياس بلاستيكية في أفواههم كلجام، وربطها خلف رؤوسهم حتى يلاقوا حتفهم، من غير أن يقدموا لهم أي رعاية صحية.

كما تم توثيق مقتل عدد كبير من المعتقلين تحت التعذيب في «فرع فلسطين» خلال تلك الفترة من قبل الشاهد قيصر، الذي نشر صوراً تُظهر آثار التعذيب المروع بحق القتلى[١].

ومن أساليب التعذيب التي اشتهر بها الفرع:

* التحرش الجنسي والاغتصاب، وإدخال قارورات زجاجية في دبر المعتقل.

* التعذيب بالصعق الكهربائي في مناطق حساسة من الجسم.

* المنع من النوم لأكثر من ثلاثة أيام متواصلة.

* ربط أيدي المعتقل وتعليقه بالسقف وإبقائه واقفاً عدة أيام، وهي طريقة تعذيب يطلق عليها اسم «الشبح».

* وضع المعتقل داخل عجلة سيارة وظهره للأسفل باتجاه العجلة، مع تقييد يديه ووضعهما خلف رأسه، ورأسه وقدماه في الدولاب، وضربه حتى ينزف دمه، وهي طريقة تعذيب يطلق عليها «الدولاب».

* النوم في غرفة مليئة بالماء لعدة ليال، وفي أجواء البرد القارص.

* ربط ظهر المعتقل على كرسي معدني متحرك والضغط بشدة على عموده الفقري وأطرافه، ما

---

(١) للاطلاع على الصور: https://www.safmcd.com/martyr/index.php?id=7

يؤدي إلى كسر الفقرات، وإحداث شلل مؤقت في الأطراف وارتفاع ضغط الدم، وهي طريقة تعذيب يطلق عليها «الكرسي الألماني».

كما تم توثيق قتل عدد كبير من الفلسطينيين تحت التعذيب في الفرع نفسه؛ حيث تؤكد الإحصائيات مقتل ٥٢٠ فلسطيني تحت التعذيب في «فرع فلسطين» منذ مارس ٢٠١١ وحتى تموز من عام ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى الجرائم التي وقعت تحت إشرافه في فرع فلسطين؛ فإن العميد محمد خلوف يعتبر أحد أبرز المسؤولين عن تفجير حي القزاز بدمشق، حيث تم تفجير سيارتين مفخختين تحويان أكثر من ألف كيلو غرام من المتفجرات صبيحة يوم الخميس ٢٠١٢/٥/١٠ أمام فرع الدوريات بدمشق، وبعد لصق التهمة بجبهة النصرة كشفت وثائق مسربة تورط النظام في هذا التفجير الذي قتل فيه أكثر من ٧٠ مدنياً وسقط فيه مئات الجرحى، وألحق أضراراً كبيرة بالمنازل السكنية والمحلات التجارية والمدارس والمعاهد والكليات الجامعية المحيطة بالفرع.

ونتيجة للجرائم التي تم توثيق ارتكابه لها بحق المدنيين؛ فقد تم إدراج العميد محمد خلوف في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوربية[٢] والكندية،[٣] طوال فترة ترؤسه لفرع فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

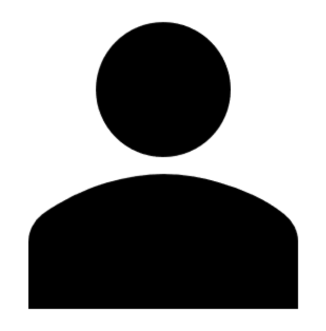
ملاحظة: هناك تشابه في الأسماء بين العميد محمد خلوف رئيس فرع فلسطين، واللواء محمد خلوف رئيس هيئة الإمداد والتموين، والذي انشق عن النظام عام ٢٠١٣.

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٧٣.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ١٣٠.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٣٧.

العميد شفيق مصة



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع المداهمة والاقتحام، الفرع ٢١٥

شعبة المخابرات العسكرية

معلومات عامة

مكان الولادة: الزارة ريف حماة الجنوبي ١٩٥٦

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المداهمة والاقتحام الفرع ٢١٥ شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١١

ولد محمد شفيق مصة عام ١٩٥٦ في بلدة الزارة، وهي إحدة القرى العلوية بريف حماة الجنوبي، وانخرط في السلك الأمني منذ مرحلة مبكرة، حيث تدرج في المناصب حتى تولى رئاسة فرع المداهمة والاقتحام «الفرع ٢١٥» التابع لشعبة المخابرات العسكرية، والذي كان تحت رئاسة آصف شوكت آنذاك.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ شارك العميد شفيق في قمع المتظاهرين بصفته مسؤولاً عن «الفرع ٢١٥» في المداهمة، حيث تولى من مقر الفرع في حي كفرسوسة في مركز العاصمة دمشق الإشراف على عناصر فرعه في عمليات المداهمة وقمع المظاهرات في أحياء دمشق، والقيام باعتقال المدنيين بصورة عشوائية.

كما مارس عناصر الفرع تحت إشرافه جرائم التعذيب الممنهج ضد المعتقلين، ما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين في «الفرع ٢١٥» الذي أصبح يسمى «فرع الموت» لكثرة الوفيات فيه تحت التعذيب والحرمان من الرعاية الطبية.

وقد عانى أهالي حي دمر بصورة خاصة من جرائم هذا الفرع، حيث تم توثيق مقتل أكثر من ١٢٠٠ معتقل من أبناء الحي فضلاً عن اعتقال وتعذيب وتغييب الآلاف قسرياً. ولم تقتصر عمليات القتل تحت التعذيب على أبناء دمشق، بل امتدت جرائم «الفرع ٢١٥» لتشمل عدداً كبيراً من المدنيين الذين تم جلبهم للتحقيق من كافة المحافظات، وخاصة من درعا وحلب وحمص شرقي الفرات.

ووفقاً لشهادة أحد الناجين من الفرع؛ فقد كان يموت كل يوم حوالي ٢٥ معتقلاً جراء التعذيب الممنهج، وكان يتم الإلقاء بجثثهم فيما يعرف بـ«عنبر الموتى».

ونقل تقرير صادر عن «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»[1] شهادة ٦٥ معتقلًا ومعتقلةً ممن خرجوا من «الفرع ٢١٥»، تحدثوا فيها عن شدة المعاناة والمعاملة غير الإنسانية من قبل عناصر الفرع، والتي أودت بحياة الآلاف من المعتقلين.

وفي إحدى جرائم القتل الجماعي؛ أكد شهادات الناجين قيام العميد شفيق بإصدار أوامر مباشرة بإعدام كامل المعتقلين في أحد المهاجع نتيجة تفشي مرض الطاعون بهم، وأصبحت تعرف هذه الحادثة باسم «مجزرة الطاعون».

كما وثق تقرير صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» (٢٠١٢) بعنوان «أقبية التعذيب الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»،[2] الانتهاكات الواقعة في «الفرع ٢١٥».

وقد تحدثت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في مجلس الأمن، سامانثا باور (٢٠١٦)، عن عمليات التعذيب التي وقعت في «الفرع ٢١٥» وعن دور العميد شفيق مصة في تلك الجرائم، قائلة: «نقول للآمرين ومسؤولي السجون العاملين في مراكز الاحتجاز والتعذيب في سوريا: اعلموا أيضاً أن المجتمع الدولي يراقب وأنكم ستحاسبون... يجب على نظام الاسد إنهاء المعاناة والتعذيب في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء سوريا فالنظام يواصل احتجاز عشرات الآلاف من السوريين، من ضمنهم نساء، وأطفال، وأطباء، وعمال إغاثة، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وصحفيون،ويعرض الكثير منهم للتعذيب والعنف الجنسي، ولظروف غير إنسانية. نعرف أين يقع التعذيب وأين يستمر في الحدوث، فالتعذيب يجري في مواقع منها: فروع المخابرات ٢١٥، ٢٢٧، ٢٣٥، و٢٥١؛ وفرع التحقيق التابع للمخابرات الجوية في مطار المزة العسكري؛ وسجن صيدنايا؛ ومشفيي تشرين وحرستا العسكريين، ونقول للآمرين ومسؤولي السجون العاملين في هذه المواقع: اعلموا أيضاً أن المجتمع الدولي يراقب، وأنكم أيضاً يوماً ما ستحاسبون: اللواء جميل حسن، العميد إبراهيم معلا، العقيد قصي ميهوب، العميد صلاح حماد، العميد شفيق مصة، واللواء رفيق شحادة، وحافظ مخلوف... إن الولايات المتحدة لن تنسى قضايا العديد من السوريين الذين عانوا كثيراً على أيدي أفراد مثل هؤلاء، وسنواصل العمل من أجل محاسبتهم على جرائمهم المقيتة».

وقد وثقت شهادة «قيصر» صوراً لنحو ٣٥٥٦ حالة قتل تحت التعذيب في «الفرع ٢١٥»، حيث كان يتم وضع لصقة على جباه جثث القتلى فيها رقم الجثة[3].

....

(١) تقرير الشبكة السورية لحقوق الانسان – الفرع ٢١٥:

https//:goo.gl2/LBdpt

(٢) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش:

https//:www.hrw.org/ar/report2012/07/03/256336/

(٣) صور ٣٥٥٦ ضحية جميعهم قتلوا تحت التعذيب في الفرع ٢١٥:

https//:www.safmcd.com/martyr/index.php?id2=

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فقد تم إدراج العميد شفيق مصة على لوائح العقوبات البريطانية[1] والأوربية[2] والكندية[3] بسبب مسؤوليته عن عدد كبير من الجرائم بحق الشعب السوري.

....

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٩٧.

(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ١٢٧.

(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٣٤.

العميد نوفل الحسين



موقع الخدمة الحالي

متقاعد عن الخدمة

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية البياضة-ريف حمص الشرقي

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

م	الموقع	ملاحظة
مواقع الخدمة السابقة		
١	رئيس فرع المخابرات العسكرية في إدلب	٢٠١٠ - ٢٠١٥
٢	رئيس قسم مكافحة الإرهاب والمداهمة فرع المخابرات العسكرية في إدلب	٢٠٠٧
٣	فرع المخابرات العسكرية في إدلب	طوال فترة خدمته

ينحدر نوفل الحسين من قرية البياضة بريف حمص الشرقي، وقد انخرط في السلك العسكري في مرحلة مبكرة من حياته، حيث تخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم أول، وتم تنسيبه إلى شعبة المخابرت العسكرية في ثمانينيات القرن الماضي، حيث شارك في عمليات القمع التي مارستها قوات النظام في إدلب وفي جسر الشغور.

وتدرج الحسين في الرتب العسكرية داخل فرع المخابرات العسكرية بإدلب، حيث شغل منصب رئيس قسم مكافحة الإرهاب والمداهمة في فرع المخابرات العسكرية في إدلب، ثم تسلم رئاسة الفرع.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ ساهم نوفل الحسين في عمليات قمع المتظاهرين بمدينة إدلب وريفها، ومارس التعذيب ضد المدنيين في أقبية الفرع بنفسه، وكان يتجول بدراجة نارية على حواجز ومفارز الأمن العسكري المنتشرة في المحافظة للإشراف على عمليات الاعتقال العشوائية ضد المتظاهرين، كما أصدر أوامر لعناصر الفرع بإطلاق النار على المتظاهرين، وذلك وفقاً لشهادة أحد عناصر الفرع المنشق عن قوات النظام، يوسف مصطفى الطاهر(١).

ويقف العميد نوفل خلف تدبير عمليتي تفجير باص معمل الغزل في إدلب وباص معمل الديري، والتي أدت إلى مقتل وجرح عدد من المدنيين. وقد وثق تقرير صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش»

(١) انشقاق يوسف مصطفى الطاهر: https://youtu.be/PVgKbr-GIso

(تموز ٢٠١٢) بعنوان «أقبية التعذيب الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١»[١] ممارسات فرع المخابرات العسكرية في إدلب بقيادة العميد نوفل الحسين، وتضمن شهادات سبع معتقلين تعرضوا للتعذيب في ذلك الفرع، حيث تعرضوا لأساليب تعذيب مختلفة ولمعاملة سيئة في الفرع، ومن ذلك إنزالهم حوالي ٤ أو ٥ درجات بسلم للأسفل أو نحو الطابق الأرضي حيث يتواجد ٢٠٠-٣٠٠ معتقل في الفرع، بينما يتم وضع عدد منهم في الحبس الانفرادي، حيث يوجد في الطابق السفلي من الفرع ٢٠ زنزانة انفرادية، وأكد المعتقلون أن نوفل كان يمارس التعذيب بنفسه.

كما تؤكد شهادات السكان المحليين مشاركة العميد نوفل في عمليتي اقتحام جسر الشغور وأريحا وريف معرة النعمان عام ٢٠١٢، ويتهم كذلك بالمشاركة في العملية الأمنية التي أدت إلى إلقاء القبض على المقدم المنشق حسين الهرموش وإعادته من تركيا، بالإضافة إلى مشاركة العميد إبراهيم الغبن قائد اللواء ٧٦ دبابات التابع للفرقة الأولى في ارتكاب مجزرة تفتناز والتي راح ضحيتها حوالي ٦٠ مدنياً، بالإضافة إلى تفجير حوالي ١٧٠ منزلاً في البلدة[٢].

وارتكب فرع الأمن العسكري بإدلب تحت إشراف العميد نوفل مجزرة راح ضحيتها ١٢ معتقلاً، فيما تمكن ٧ آخرون من النجاة عام ٢٠١٥[٣]، كما ارتكب عناصر الفرع مجزرة أخرى في مدينة جسر الشغور حيث تم إعدام ٢٣ معتقلاً في مفرزة الفرع قبل انسحاب عناصر الفرع نحو مدينة اللاذقية.

ووجهت اتهامات للعميد نوفل بإصدار أوامر بتصفية عدد من المعتقلين[٤] والجنود المنشقين عن قوات النظام في فرع الأمن العسكري والتي تمكنت قوات النظام من إلقاء القبض عليهم أثناء حملاتها المختلفة على المناطق الثائرة في محافظة إدلب. وعلى إثر طرد قوات النظام من إدلب؛ أشرف العميد نوفل على تخريج دورات لصالح فرع المخابرات العسكرية في محافظة حماة حيث كانت تتم عمليات التدريب في معسكر جورين بريف حماة الغربي. ونتيجة لإجرامه الكبير بحق الشعب السوري تم إدراج العميد نوفل الحسين في العقوبات البريطانية[٥] والأوربية[٦] والكندية[٧]، وقد تم تسريحه مؤخراً لبلوغه السن القانوني.

---

(١) تقرير المنظمة: https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336

(٢) مجزرة تفتناز: https://goo.gl/87iySL

(٣) شهادة أحد الناجين: https://youtu.be/4JgzFg6zOSA

(٤) شهادة زوجة أحد المعتقلين: http://jfl.ngo/?p=4794

(٥) ترتيبه في العقوبات البريطانية ٥٥.

(٦) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٤٢.

(٧) ترتيبه في العقوبات الكندية ٤١.

العميد أكثم محمود



موقع الخدمة الحالي

رئيس أركان فوج المهام الخاصة في الفيلق الخامس

المهام الخاصة هي ميليشيا صقور الصحراء ومغاوير البحر سابقاً

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة - اللاذقية

الاختصاص الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس أركان فوج المهام الخاصة في الفيلق الخامس	٢٠١٧
٢	مشرف على ميلشيا صقور الصحراء ومغاوير البحر	٢٠١٥

ينحدر أكثم محمود من مدينة جبلة التابعة لمدينة اللاذقية، تم انتدابه من قبل قيادة النظام عام ٢٠١٥ للإشراف على ميليشيات تابعة للنظام، حيث عمل نائباً للعميد سمير أوديش قائد الجناح العسكري لميليشيا «صقور الصحراء» التي انتشر عناصرها في تدمر بريف حمص الشرقي، ومنطقة السلمية بريف حماة الشرقي، وفي ريف اللاذقية وبمدينة حلب.

ثم أُسندت إليه مهمة الإشراف على ميليشيا «مغاوير البحر» التي فرز إليها العناصر المميزة من عمله السابق بتمويل من أيمن جابر، ونشطت هذه الفرقة في المنطقة الساحلية، وبلغ عدد مقاتليها ١٠٠٠ عنصر.

وبعد حل تلك الميليشيات وإلحاق عناصرها بالفيلق الخامس تحت إشراف القيادة الروسية عام ٢٠١٧؛ عُين أكثم محمود رئيساً لأركان الفوج الأول «مهام خاصة» بالفيلق الخامس، والذي شكل عناصر «مغاوير البحر» أغلب عناصر هذه الفوجبرتبة عقيد، وتمت ترقيته إلى رتبة عميد ركن في ٢٠١٨/٧/١.

أشرف أكثم محمود على عدد كبير من العمليات التي شنتها الميليشيات التابعة له ضد المدنيين في قرى وبلدات ريف اللاذقية الشمالي، وفي مدينة حلب، وكذلك في العمليات التي تمت على طريق خناصر-إثريا (الواصل بين مدينتي حماة وحلب من الجهة الشرقية) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وارتكب عناصر هذه الميليشيات انتهاكات واسعة بحق المدنيين، وخاصة في ريف اللاذقية وحلب، ومن أبرز المجازر التي شارك العميد أكثم في ارتكابها:

* معارك ريف اللاذقية الشمالي في جبلي الأكراد والتركمان، والتي أدت إلى مقتل المئات من أهالي المنطقة وتهجير كامل الأهالي من المنطقة نحو مناطق أخرى.

* معارك طريق أثريا-خناصر في ريف حماة الشرقي والتي أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين العزل.

* معارك أحياء مدينة حلب الشرقية تحت إشراف روسيا عام ٢٠١٦، والتي راح ضحيتها حوالي ١٣٧٠ مدنياً خلال الحملة العسكرية على أحياء حلب الشرقية.

* معارك ريف إدلب الشرقي في نهاية ٢٠١٧ وبداية ٢٠١٨ والتي أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين، بالإضافة إلى تهجير أكثر من ١٥٠ ألف مدني.

* معارك الغوطة الشرقية في نيسان عام ٢٠١٨، والتي أدت إلى مقتل نحو ١٠٠٠ مدني، وتهجير حوالي ١٤٠ ألفاً من سكان المنطقة.

* معارك درعا عام ٢٠١٨، في منطقة اللجاة بريف درعا الشمالي الشرقي.

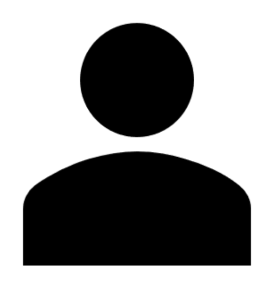
ولدى تعيينه رئيساً لأركان فوج المهام المخاصة بالفيلق الخامس (في النصف الثاني من عام ٢٠١٧) شارك أكثم محمود في الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها قوات «النمر» في ريف إدلب الشرقي تحت قيادة العميد سهيل الحسن.

جدير بالذكر أن العميد أكثم محمود يتمتع بعلاقات قوية واتصال مباشر مع الضباط الروس في قاعدة حميميم، وقد حصل منهم على تصريح بعدم التعرض لعناصر فوجه من قبل الشرطة العسكرية أو أية جهة أخرى.



صورة للعميد أكثم محمود مع العميد سهيل الحسن

العميد إبراهيم الوعري



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الأمن العسكري في حمص

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية أبو حكفا-حمص

الاختصاص: ضابط في شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الأمن العسكري في حمص الفرع ٢٦١	٢٠١٧
٢	رئيس فرع المنطقة - ٢٢٧ شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٦
٣	ضابط في شعبة المخابرات العسكرية	-

ينحدر إبراهيم الوعري من قرية أبوحكفة بريف حمص الشرقي، ويعمل في شعبة المخابرات العسكرية التي تبوأ عدة مناصب فيها.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ كان إبراهيم الوعري يعمل في «فرع المنطقة» بدمشق والذي يطلق عليه اسم «الفرع ٢٢٧» ويتبع لشعبة المخابرات العسكرية، حيث شارك في عمليات القمع، ويعتبر أحد أبرز المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات التي وقعت في فرع المنطقة، والتي شملت الاعتقالات العشوائية والقتل تحت التعذيب.

ونتيجة لدوره في الجرائم التي وقعت بالفرع (٢٢٧)؛ فقد كافأه النظام في شهر حزيران ٢٠١٦ بتعيينه رئيساً للفرع، حيث أمعن في ارتكاب المزيد من الانتهاكات المروعة بحق المدنيين، ومن المعروف أنه لا يستلم هذا الفرع إلا شخص موثوق من قبل قيادة النظام لما يحتويه من أسرار.

وفي شهر شباط ٢٠١٧؛ تم تعيينه رئيساً لفرع المخابرات العسكرية بحمص، خلفاً للعميد حسن دعبول الذي قتل أثناء العمليات. وشرع العميد الوعري منذ توليه منصبه الجديد في تشديد الخناق على قرى ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي، حيث منع دخول المواد الغذائية والمواد الطبية لمناطق ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي، مما زاد في معاناة أهالي المنطقة.

كما أسهم العميد إبراهيم الوعري بشكل مباشر في تهجير ثلثي حي الوعر بحمص نحو الشمال السوري، بعد أن زاد من تضييق الحصار المفروض على الحي، وعمد إلى خرق اتفاق الهدنة بشكل متكرر، ما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين وإصابة آخرين بجروح.

وساهم الوعري كذلك في عمليات التفاوض مع المعارضة بريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي، بحضور ضباط روس من قاعدة حميميم، والتي انتهت بخروج قسم من الأهالي نحو الشمال السوري، وأعقب ذلك الاتفاق قيام فرع الأمن العسكري في حمص بشن حملة اعتقالات شملت من تبقى من الضباط المنشقين والمدنيين الذين فضلوا القيام بتسوية مع قوات النظام، وتم إرسالهم إلى «فرع التحقيق» (الفرع ٢٩٣) التابع لشعبة المخابرات العسكرية بدمشق، ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

ووفقاً لموقع عنب بلدي فقد تم توقيف العميد إبراهيم الوعري من قبل «الفرع ٢٩٣» بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١ بسبب ارتباطه بقضايا فساد ومن ضمنها عمليات خطف في مدينة حمص مقابل الحصول على فديات مالية.

العميد إياد إسكندر مندو



موقع الخدمة الحالي

معلومات عامة

مكان الولادة: رام العنز-حمص

الاختصاص: الجيش والقوات والمسلحة-إدارة المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المنطقة ٢٢٧ دمشق شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٨
٢	مكلف برئاسة فرع المنطقة الشمالية إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٦
٣	رئيس كتيبة أمن وحماية المطارات إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٠
٤	رئيس قسم اللاذقية إدارة المخابرات الجوية	

ينحدر إياد مندو من قرية رام العنز من ريف حمص الغربي، ويخدم في إدارة المخابرات الجوية، حيث تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل لرتبة عميد، وتم تعيينه في عدد من المناصب المهمة وذات الحساسية العالية خلال فترة خدمته؛ ففي عام ٢٠١٠ تم تعيينه رئيساً لقسم المخابرات الجوية في مدينة اللاذقية برتبة عقيد، وتم نقله بعد ذلك رئيساً لكتيبة أمن وحماية المطارات.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ كان إياد مندو يشغل منصب رئيس كتيبة أمن وحماية المطارات الواقعة في مطار دمشق الدولي، ويتولى مسؤولية تأمين وحماية مطار دمشق الدولي، بالإضافة إلى توليه المسؤولية الأمنية في المنطقة وفي كافة القرى المحيطة بالمطار، حيث شارك في الحملات التي شنتها قوات النظام في محيط المطار، وأسفرت عن وقوع انتهاكات وجرائم واسعة بحق المدنيين، أبرزها مجزرة بلدة العبادة شرقي الغوطة الشرقية والقريبة من مطار دمشق الدولي، حيث أصدر مندو أوامر مباشرة لعناصره بإطلاق النار على أهالي البلدة ما أدى لمقتل ٧ أشخاص وإصابة عدد آخر، وذلك في شهر آب ٢٠١١، كما شارك في عدد كبير من الاقتحامات التي تمت في منطاق: حران العواميد، والنشابية، وغيرها من القرى القريبة من المطار.

وبصفته المسؤول الأول عن أمن وحماية المطارات؛ ساهم إياد مندو في إدخال آلاف العناصر من الميليشيات الشيعية الإيرانية والأفغانية والباكستانية والعراقية إلى سوريا عن طريق مطار دمشق

الدولي، حيث تولى مسؤولية ترتيبات وصولهم، وإبقاء هوياتهم وأسمائهم خارج السجلات الرسمية المدنية لمطار دمشق الدولي، ومن ثم إرسالهم إلى منطقة السيدة زينب جنوب دمشق، وذلك بالتنسيق مع الضباط الإيرانيين المتواجدين في «المبنى الزجاجي» الموجود بالقرب من مطار دمشق الدولي.

وبناء على ذلك فإن إياد مندو يعتبر أحد المسؤولين عن كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر الميليشيات الشيعية القادمين جواً من إيران والعراق إلى سوريا عبر مطار دمشق الدولي، كما يعتبر المسؤول المباشر عن الانتهاكات ارتكبتها تلك الميليشيات في المناطق القريبة من مطار دمشق الدولي والتي كانت تعمل تحت قيادته.

ونظراً لدوره في عمليات القمع؛ فقد كافأه النظام بترفيعه إلى رتبة عميد، وفي شهر أيلول ٢٠١٦ تم تكليفه برئاسة فرع المنطقة الشمالية (حلب-إدلب) التابع للمخابرات الجوية بحلب خلفاً للواء أديب سلامة الذي تم نقله إلى دمشق كمعاون لمدير إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن.

وفي هذه الفترة؛ شارك العميد إياد في العمليات العسكرية ضد سكان حلب الشرقية، والتي سيطر النظام عليها في كانون الأول ٢٠١٦؛ ويعتبر المسؤول المباشر عن كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر المخابرات الجوية والقوات الروسية والإيرانية والميليشيات المرتبطة بهم، خلال الفترة الممتدة ما بين أيلول وحتى كانون الأول ٢٠١٦، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ألفي مدني، وإصابة وتهجير عشرات الآلاف.

وعلى الرغم من تعيين العميد سهيل الحسن رئيساً لفرع المنطقة الشمالية في إدارة المخابرات الجوية مطلع عام ٢٠١٧؛ إلا أن العميد إياد مندو تابع عمله في الفرع نتيجة عدم تفرغ العميد الحسن، ويعتبر مندو المسؤول المباشر عن عمليات «التعفيش» التي قام بها عناصر المخابرات الجوية وعناصر الميليشيات في أحياء حلب الشرقية.

وفي شهر تموز من عام ٢٠١٨ تم نقل العميد مندو من رئاسة فرع المخابرات الجوية إلى رئاسة فرع المنطقة «الفرع ٢٢٧» التابع لشعبة المخابرات العسكرية، وبقي في رئاسة الفرع مدة ٣ أشهر فقط ثم خلفه العميد عماد محمد.

العميد المهندس سليمان التيناوي



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع المعلومات

إدارة المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: جيرود - ريف دمشق

الاختصاص: إدارة المخابرات الجوية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع المعلومات إدارة المخابرات الجوية	٢٠١٨
٢	رئيس الديوان المركزي مدير مكتب اللواء جميل الحسن	٢٠١١
٣	إدارة المخابرات الجوية	-

ينحدر العميد المهندس سليمان التيناوي من مدينة جيرود بريف دمشق، ويعمل بإدارة المخابرات الجوية منذ فترة طويلة، حيث خدم كرئيس لقسم الديوان المركزي أو ما يعرف بمكتب مدير إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل حسن برتبة عقيد مهندس. وفي تموز ٢٠١٨؛ تم ترفيعه لرتبة عميد وتعيينه رئيساً لفرع المعلومات بإدارة المخابرات الجوية.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ شارك سليمان التيناوي في أعمال القمع من خلال منصبه بالديوان المركزي، حيث كان اليد اليمنى للواء جميل الحسن الذي كلفه بمهمة التنسيق مع قيادات «حزب الله» اللبناني، وعلى رأسهم الدكتور حسن حمادة. كما تولى التيناوي مسؤولية التواصل مع الجماعات الشيعية في البحرين وتوفير الدعم لها.

وفي أثناء عمله برئاسة قسم الديوان المركزي؛ يعتبر التيناوي مسؤولاً عن حفظ وأرشفة الوثائق الخاصة بإدارة المخابرات الجوية وخاصة تلك المتعلقة بمدير الإدارة، حيث كان يطّلع على كافة الأوامر والتعليمات والقرارات والتقارير الصادرة أو الواردة، ما يؤكد اطلاعه على كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها إدارة المخابرات الجوية، وتورطه في تسهيل عملها.

كما أوكلت إلى التيناوي مهمة الإشراف على عمل المخابرات الجوية في مدينة جيرود بالقلمون الشرقي كونه ينحدر منها، وشارك في عمليات الاقتحام التي شنها عناصر المخابرات الجوية بمساعدة قوات الجيش وشعبة المخابرات العسكرية، وكان له الدور الأبرز في زرع جواسيس بمدينة جيرود،

وتوليه المفاوضات مع أهالي منطقة القلمون الشرقي، ولعب دوراً في اختراق أهالي المنطقة عبر مجموعة من أقاربه ومعارفه.

ويعتبر العميد سليمان أحد المسؤولين عن ارتكاب مجرزة جيرود (تموز ٢٠١٦)، والتي أسفرت عن مقتل نحو ٧٠ مدنياً، وإصابة عدد كبير جراء عمليات قصف شنها النظام انتقاماً لمقتل الطيار نورس حسن الذي تم أسره بعد إسقاط طائرته أثناء قصفه لمناطق مدنية في القلمون الشرقي، وتولت المخابرات الجوية مهمة استعادة جثة الطيار. وفي مرحلة لاحقة من العام نفسه؛ تولى التيناوي الدور الأكبر في فرض تسوية على مدينة جيرود مع قوات النظام.

ونظراً لما أظهره من ولاء للنظام؛ فقد تم ترفيعه في تموز ٢٠١٨ إلى رتبة عميد وتعيينه رئيساً لفرع المعلومات في إدارة المخابرات الجوية، وهو الفرع المسؤول عن كافة المعلومات الخاصة بإدارة المخابرات الجوية، سواءٌ العاملون به أو المدنيون أو المعلوماتُ المتعلقة بالعمليات العسكرية أو تلك المعلومات الاستخباراتية.



العميد عدنان الأحمد



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الدوريات الفرع ٢١٦

شعبة المخابرات العسكرية

معلومات عامة

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع الدرويات ٢١٦ شعبة المخابرات العسكرية	ت١ - ٢٠١٨
٢	رئيس فرع الأمن العسكري في طرطوس شعبة المخابرات العسكرية	ك٢ - ٢٠١٨
٣	رئيس فرع الأمن العسكري في اللاذقية شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١١ -٢٠١٥

يعتبر العميد عدنان الأحمد أحد أعمدة الإجرام في شعبة المخابرات العسكرية، حيث مارس أشد أنواع التعذيب ضد المعتقلين، وذلك من خلال المناصب التي تولاها بشعبة المخابرات العسكرية.

وكان العميد عدنان الأحمد رئيساً لفرع الأمن العسكري في اللاذقية لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ حيث مارس العديد من الانتهاكات ضد المدنيين من أبناء محافظة اللاذقية، إذ كان فرع الأمن العسكري باللاذقية أشد الأفرع فتكاً بأبناء المحافظة، وقضى الكثير من المعتقلين نحبهم نتيجة التعذيب الذي مارسه عناصر الفرع.

كما تولى العميد الأحمد مهمة تسليح الشبان الموالين لنظام الأسد ضمن ميليشيات «اللجان الشعبية».

وأوردت منظمة هيومن رايتس ووتش شهادات عن نمط الجرائم والانتهاكات التي مورست ضد المعتقلين في الفرع الذي أداره العميد الأحمد من خلال تقريرها «أقبية التعذيب» (تموز ٢٠١٢)، حيث نقلت عن أحد الضحايا «كمال»، الذي تم اعتقاله في اللاذقية (٢٢ نيسان) قوله:

«بعد حوالي ساعة من وصولنا أخذوني إلى حجرة الاستجواب. كان في الحجرة مصباح واحد. قالوا لي ألا أتحرك، وإذا تحركت فسوف يضربونني. كانت يداي موثوقتين، وكنت معصوب العينين. وقفت مستقيماً، ودام هذا الأمر ثماني ساعات. كنت مستعداً لأن أقول أي شيء لأخرج من ذلك المكان، لكنهم

لم يسمعوني، وقالوا لي أن أصمت. في النهاية سقطت. ثم أوثقوا يديّ وقدميّ إلى عصا خشبية. وضعوا إطاراً حول ركبتي وقلبوني رأساً على عقب فأصبح وجهي لصق الأرض، ووقف اثنان منهم على العصا من الجانبين. ضربوني بكابل. خففوا القيد مرتين ليعود الدم للتدفق في أطرافي، ثم شدوا وثاق الرباط مرة أخرى. لم يسألونني أية أسئلة لمدة ٤ ساعات. بعد ذلك لم أتمكن من الوقوف على قدميّ فسحبوني إلى الزنزانة. لم أعرف كم قضيت من الأيام في تلك الزنزانة. كنت أسمع أصوات المعتقلين الآخرين، لكن لا يمكنني الحديث معهم. أخذوني بعد ذلك إلى الضابط الكبير المسؤول عن الفرع. كان يريد أن أعمل لصالحهم لكنني رفضت»[١].

وورد في شهادة معتقل سابق باللاذقية (حزيران ٢٠١١) يدعى «نبيه»، قوله:

«[بعد الوصول إلى المنشأة]، قالوا لي: أن أتصل بأبي وأخبره أن يأتي ليأخذني من موقع معين. اتصلت بأبي وقلت له: إنني معتقل، ثم بدأوا في ضربي. ضربوني بكابل كهربائي على كليتي وصدري وقدمي. وضعوني على بساط الريح. كانت معهم عصا خشبية، كانوا يضعونها في الخلف، لكنهم لم يستخدموها عليّ، فلم يسمح لهم الضابط بذلك، مكثت هناك ستة أيام وما زلت مصاباً بألم في الظهر، وكنت في زنزانة انفرادية. تركوني ثلاثة أيام بلا طعام. وأخيراً أعطوني كسرة خبز، هذا كل شيء. كانت هناك مياه في صنبور ترتطم بها قدمي كلما جلست على أرض الزنزانة. كان السقف منخفضاً، ولا يمكنني الوقوف. وكانت دورة المياه في الخارج، وكان يجب أن أطرق على الباب كلما أردت الذهاب إلى دورة المياه، فكنت أتعرض للضرب. ولم يكن هناك ضوء بالزنزانة»[٢].

واستمر العميد عدنان الأحمد في ممارسة الجرائم والانتهاكات الممنهجة بحق المعتقلين في فرع الأمن العسكري باللاذقية حتى تعيين العميد المجرم عماد مهوب خلفاً له، ونقله لمناصب أخرى في شعبة المخابرات العسكرية كان آخرها تعيينه في كانون الثاني ٢٠١٨ رئيساً لفرع الأمن العسكري بطرطوس، وذلك ضمن جملة تغييرات في مناصب رؤساء الأفرع التابعين لشعبة المخابرات العسكرية، وبقي في ذلك المنصب حتى تشرين الأول ٢٠١٨، حيث تم تعيينه رئيساً لفرع الدوريات «الفرع ٢١٦» بشعبة المخابرات العسكرية خلفاً للعميد محمد زمريني.

....

(١) راجع: أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١ – على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336#_ftn91

(٢) المرجع السابق.

العميد محمد يوسف الحاصوري



موقع الخدمة الحالي

نائب قائد اللواء ٥٠ .الفرقة ٢٢

معلومات عامة

مكان الولادة: تل كلخ حمص

الاختصاص: قائد طائرة سوخوي. القوى الجوية

مواقع الخدمة السابقة

م	الموقع	ملاحظة
١	نائب قائد اللواء ٥٠ الفرقة ٢٢	٢٠١٦
٢	رئيس أركان اللواء ٥٠ الفرقة ٢٢	٢٠١٦
٣	قائد السرب ٦٨٥ التابع للواء ٥٠ الفرقة ٢٢	-
٤	طيار في السرب ٨٢٧ – اللواء ٧٠ الفرقة ٢٠	٢٠١١

ينحدر محمد يوسف الحاصوري من مدينة تل كلخ بريف حمص الغربي، وقد تخرج من الدورة ٣٣ بالكلية الحربية، وتدرج في الرتب والمناصب العسكرية حتى تعيينه نائباً لقائد اللواء ٥٠ التابع للفرقة ٢٢، في مطار الشعيرات بريف حمص الشرقي، برتبة عميد.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ أسهم العميد الحاصوري في ممارسة عمليات القصف الممنهج للمناطق الآهلة السكان، وذلك من خلال قيادته إحدى مقاتلات السرب «٨٢٧-سوخوي» باللواء (٧٠)، التابع للفرقة (٢٠) قوى جوية، والمتمركز في مطار التيفور العسكري بريف حمص الشرقي، حيث شارك الحاصوري في عدد كبير من الطلعات الجوية والتي أدت إلى مقتل وتشريد ونزوح الآلاف من أبناء الشعب السوري وتدمير ممتلكاتهم، وبالأخص في ريف حمص الشمالي والغربي.

وفي مرحلة لاحقة تم نقل الحاصوري إلى مطار الشعيرات ليشغل منصب قائد «السرب ٦٨٥» التابع للواء (٥٠) في الفرقة (٢٢) قوى جوية، حيث شارك في شن مئات الطلعات الجوية وقصف المدنيين في محافظات حمص وحماة وإدلب، كون مطار الشعيرات يملك موقعاً إستراتيجياً في منتصف الجغرافيا السورية.

ويمتلك العميد الحاصوري خبرة في قيادة مقاتلة «سوخوي ٢٢»، وهي مقاتلة متخصصة بقصف الأهداف الأرضية، حيث ورد اسمه ضمن المشاركين في عمليات القصف التي شنها النظام على مدينة

القصير بريف حمص الغربي، بالاشتراك مع كل من: العقيد مالك عباس، والعقيد عهد قاسم، والعقيد فيصل همة، والعقيد عمران مرعي وغيرهم.

كما ساهم في توفير الإسناد الجوي لعمليات «حزب الله» اللبناني للسيطرة على مدينة القصير وتهجير أهلها منها، ويعتبر «السرب ٦٨٥» بشكل خاص واللواء (٥٠) بشكل عام أحد أكبر التشكيلات الجوية التي سببت ضرراً هائلاً في مناطق عدة مأهولة بالسكان.

ونظراً للجرائم التي ارتكبها الحاصوري ضد المدنيين، فقد كافأه النظام على ذلك بترقيته (٢٠١٥/١/١) إلى رتبة عميد، وتم تعيينه في ٢٠١٦/١/١ رئيساً لأركان اللواء (٥٠) الذي يتبع له «السرب ٦٨٥».

وفي شهر تموز ٢٠١٦ تم تعيينه نائباً لقائد اللواء (٥٠)، حيث وصفه تقرير نشره موقع زمان الوصل[١] بأنه: «من أكبر مجرمي الحرب في سوريا»، حيث نفذ ما ينوف عن ٣٥٠٠ طلعة جوية، أغلبها على حلب الشرقية والتي استمرت حتى نهاية عام ٢٠١٦، وأسفرت عن مقتل المئات ونزوح أكثر من ١٠٠ ألف نسمة منها بعد تدمير أقسام كبيرة من أحياء حلب الشرقية[٢] وقتل وإصابة الآلاف من المدنيين.

وورد في شهادة لأحداث مجزرة خان شيخون[٣]: «بتاريخ ٢٠١٧/٤/٧ المصادف ليوم الثلاثاء استفاق أهالي مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي على وقع غارة جوية صباحية تحمل في صواريخها غاز السارين السام، في حين لم يتمكن ما يقارب ١٠٠ ضحية بينهم عوائل كاملة من الاستيقاظ، كما تعرض العشرات للاختناق نتيجة استنشاقهم الغاز السام الذي ألقي من طائرة حربية طراز سوخوي تحمل رمز «القدس١»، والتي يقودها العميد محمد الحاصوري، والذي تمكنت مراصد الغارات الجوية التابعة للمعارضة من معرفته وتحديد مطار الشعيرات الذي انطلقت منه طائرة الحاصوري، وعلى إثر هذه الجريمة النكراء قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستهداف مطار الشعيرات بـ ٥٩ صاروخاً توماهوك دون تحقيق نتيجة ملموسة في إخراج المطار من الخدمة، وبعد الحادثة بيومين ظهر العميد محمد الحاصوري برفقة العماد المجرم علي عبدالله أيوب أثناء زيارته التفقدية للمطار بعد الضربة الأمريكية».

وكان الحاصوري قد شن غارة سابقة (آذار ٢٠١٧) استهدفت مدينة اللطامنة في ريف حماة الشمالي بقذيفة تحتوي على الغاز السام ما أسفر عن العديد من حالات الاختناق.

....

(١) طيارون مجرمو حرب... زمان الوصل،

https//:www.zamanalwsl.net/news/article/78008/

(٢) للتذكير ما زال عدد من مباني حلب الشرقية عرضة للانهيار جراء عمليات القصف الشديدة التي تعرضت له المنطقة، حيث انهارت عدد من المباني منذ ٢٠١٦ وحتى تاريخه.

(٣) الجزيرة، فيلم «العدالة المنتظرة».. مجزرة خان شيخون الكيميائية،

https//:youtu.be/J5ob4mfPLYc



العميد محمد الحاصوري

أثناء تكريمه من قبل العماد علي عبدالله أيوب في مطار الشعيرات

العميد مالك علي حبيب



موقع الخدمة الحالي

رئيس فرع الأمن العسكري في البادية
فرع تدمر

معلومات عامة

مكان الولادة: جبلة - اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة – شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	رئيس فرع البادية شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١٢
٢	ضابط في اللواء ١٠٥ حرس جمهوري	٢٠١١

ينحدر العميد مالك حبيب من منطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية، وينتمي للطائفة العلوية.

يشغل العميد مالك حبيب منصب رئيس فرع الأمن العسكرية في منطقة البادية والمعروف بفرع تدمر حيث يشغل هذا المنصب منذ أيلول عام ٢٠١٢، وكان له الدور الأبرز في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها فرع البادية في منطقة تدمر والسخنة وما حولها، بالإضافة لمسؤوليته عن عمليات القتل تحت التعذيب التي ارتكبت بالفرع بحق أهالي المنطقة والمعتقلين من المحافظات الأخرى الذين كان يتم تحويلهم لفرع الأمن العسكري في البادية.

عند انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١ كان العميد مالك حبيب أحد ضباط الحرس الجمهوري وتحديداً اللواء ١٠٥ حرس جمهوري، وشارك في العمليات الإجرامية التي تمت بحق أبناء الشعب السوري في ريف دمشق، وبالأخص مناطق الغوطة الشرقية، وعلى رأسها مدينتي دوما وحرستا وغيرها من مناطق ريف دمشق.

في شهر أيلول من عام ٢٠١٢ تم نقل العميد مالك حبيب من مرتبات اللواء ١٠٥ حرس جمهوري إلى شعبة المخابرات العسكرية، وتم تعيينه في منصب رئيس فرع البادية التابع لشعبة المخابرات العسكرية خلفاً للعميد عبد الكريم السلوم الذي تسلم رئاسة فرع الأمن العسكري في حمص، ومنذ ذلك التاريخ ارتكب العميد مالك حبيب برفقة عناصر فرع البادية جرائم جمّة بحق أبناء الشعب السوري.

وتردد اسم العميد مالك حبيب كثيراً في شهادة القاضي محمد قاسم ناصر النائب العام عن

مدينة تدمر والتي أدلى بها لوكالة الأناضول[1]، بعد انشقاقه بنهاية عام ٢٠١٥ حيث «أشار أنه خلال عمله كنائب عام في تدمر حوالي ٣ سنوات، ووفقاً لاختصاصه القانوني كان مكلفاً بالكشف على جثث المعتقلين والمتظاهرين السياسيين الذين كانت تعتقلهم أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام، وتحديداً فرع الأمن العسكري في تدمر، كما كان يقوم باستجواب المعتقلين، والكشف على جثثهم بعد أن يموتوا تحت التعذيب على أيدي السجانين في فرع البادية (فرع أمني سيء الصيت تابع للنظام مقره تدمر).

شاهد على الإجرام:

يقول النائب العام السابق: «لقد عاينت وكشفت على عشرات جثث المعتقلين والمعارضين السوريين السلميين الذين كانوا في أقبية سجون فرع البادية، وكانوا من جميع المحافظات السورية، وكل جريمتهم أنهم كانوا يعارضون نظام بشار المجرم، ويطلبون الحرية، وكانوا سلميين، ولم يكن لدينا أي دليل أو إثبات على وجود أي سلاح لديهم، وما كان يجري في سجون وأقبية الفرع لا يمكن للعقل البشري تخيله، إلا أنه كان يحصل بالفعل".

واستدرك قائلاً: «لقد كان السجانون يقومون بضرب المعتقلين السياسيين وحرقهم وتعذيبهم وصلبهم حتى الموت، وكانت روائح الدم واللحم المتعفن والأمراض تنتشر في أقبية تلك السجون القذرة، وفي النهاية غالباً ما كان يموت المعتقلون تحت التعذيب الوحشي، ويتم استدعائي للكشف القضائي مع الطبيب الشرعي على جثث المعتقلين، وكان يتم إجبارنا على كتابة تقرير يبرئ المجرمين بالقول: إن أسباب الوفاة طبيعية. وكان السبب دائماً جاهزاً، من قبيل سكتة قلبية أو جلطة أو فشل كلوي، وبعدها يقوم السجانون بدفن جثث المعتقلين في مقبرة مدينة تدمر سراً، وتحت جنح الظلام غالباً، وكان يحفرون مقابر جماعية لهم، ويدفنونهم فوق بعضهم البعض باستمرار".

وتابع القاضي محمد في شهادته التي أفاد من خلالها عن وجود علاقة وثيقة ما بين النظام السوري وتنظيم الدولة «داعش»، وقال: «لقد ازدهرت التجارة بين مناطق سيطرة داعش والنظام خلال ٣ سنوات كنت فيها نائباً عامّاً ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، حيث ازدهرت تلك التجارة في مجالات النفط والغاز والقمح والشعير والمواشي، بالإضافة إلى تجارة المواد الغذائية والألبسة والأدوية وكل أنواع التجارة كانت قائمة بينهما».

كما كشف القاضي محمد العمليةَ الخبيثة التي قام بها النظام السوري عبر العميد مالك حبيب بالسماح لتنظيم الدولة بالسيطرة على مدينتي السخنة وتدمر والمناطق المحيطة بها، والأهداف التي أرادت قيادة النظام تحقيقها من وراء هذه العملية، حيث وفي رده على سؤال حول امتلاكه معلومات بأن هناك اتفاق مسبق بين «داعش» والنظام لموضوع تسليم تدمر، قال ناصر: «لا أقول أن ما جرى في تدمر هو عملية استلام وتسليم بين النظام وداعش، ولا علم لي بتفاصيل ذلك، لكن ما أقوله: إنه قبل أكثر من شهر على سقوط المدينة بيد التنظيم وردتنا في اللجنة الأمنية في تدمر(تضم قيادات النظام الأمنية والعسكرية)، معلومات بأن داعش سيهاجم تدمر والسخنة. مدينة قريبة من تدمر. في ١٢ أيار/

---

(١) وكالة الأناضول، مسؤول سابق بالنظام: روسيا والأسد يخططان لإزالة «تدمر» عن الخريطة، https//:goo.gl/dY5Nw1

مايو ٢٠١٥، وأعلمنا بشار الأسد شخصيّاً بذلك، وبدل أن يقوم الأسد بإعداد خطة للدفاع عن تدمر وحمايتها وإرسال تعزيزات عسكرية إليها قام باستدراج داعش من خلال إفراغ مدينة السخنة من القوات العسكرية التي كانت موجودة فيها؛ ليفتح المجال ويغري داعش بالدخول إليها والسيطرة عليها والمتابعة لتدمر ويستغل الأسد ذلك لأهدافه الخبيثة التي أرادها من هذا الهجوم».

وعن تلك الأهداف التي أشار إليها، أوضح النائب العام السابق: «أهداف الأسد كانت كثيرة، ولكن الهدف الرئيسي الذي أخبرني به رئيس فرع الاستخبارات العسكرية في تدمر العميد مالك حبيب بأن بشار الأسد أمره شخصياً بأن يضع خطة محكمة للانسحاب من تدمر فور مهاجمة داعش للمدينة، وأمره بملء مستودعات الأسلحة والمخازن الضخمة بالسلاح؛ ليفتح الطريق لداعش، ليتابع التنظيم طريقه بعد سيطرته على تدمر وحصوله على السلاح للوصول إلى القلمون . منطقة بريف دمشق . ومحاصرة جيش الإسلام .فصيل معارض تابع للمعارضة يحارب التنظيم .في غوطة دمشق الذي يحاصر بدوره العاصمة ليقضي كل منهما على الآخر (داعش وجيش الإسلام)».

وزاد ناصر في حديثه حول هذا الملف: «بحكم منصبي القضائي كنت أتردد للقاء العميد مالك حبيب، وقبل أسبوعين بالضبط من مهاجمة داعش لتدمر، أخبرني وكانت الشائعات تملأ تدمر بقدوم داعش لمهاجمة المدينة، فسألته عن صحة ذلك، فأكد لي أن الأسد استدعاه شخصياً وطلب منه إعداد خطة انسحاب آمنة ومحكمة من مدينة تدمر عند مهاجمة تنظيم داعش لها، وقال لي أن قوات النظام سوف تستعيد السيطرة على تدمر بعد عدة أشهر بعد تسليمها لداعش».

يذكر أنه بعد مرور شهرين على مقابلة القاضي محمد ناصر مع وكالة أنباء الأناضول أكد العميد مالك حبيب وعن دون قصد كلام القاضي محمد وذلك خلال تصريحه لوكالة تسنيم الدولية للأنباء (الإيرانية)[1] حيث قال: «كان الهدف من دخول داعش إلى تدمر هو الوصول إلى القلمون، بدءاً من (القريتين) وصولاً إلى (حسيا)، ومنها إلى (جبال القلمون)، لافتاً إلى أن المخطط الأبعد هو الاتصال عبر الحدود اللبنانية السورية إلى طرابلس فالبحر، إضافة إلى تشديد الخناق والطوق على دمشق وريفها، وفصل الأراضي السورية ما بين المنطقة الوسطى والجنوبية».

بعد دخول قوات النظام والقوات الروسية إلى مدينة تدمر ولاحقاً إلى مدينة السخنة والمناطق التي حولها والسيطرة عليها ارتبكت قوات النظام عدة مجازر بحق أبناء المنطقة وخاصة في مدينتي تدمر والسخنة؛ بحجة التعامل مع تنظيم الدولة داعش.

كما كان للعميد مالك حبيب دوراً في تهريب آثار تدمر، وبحسب شهادة أحد العاملين[2] في متحف تدمر: قام العميد مالك حبيب «في صبيحة يوم انسحاب قوات الأسد من تدمر (٢٠ مايو/أيار من العام الماضي) حدثت هدنة مفاجئة بين قوات النظام والميليشيات الطائفية المساندة لها، وتنظيم داعش،

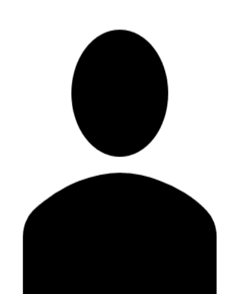
(١) وكالة تسنيم للأنباء الدولية، عدسة «تسنيم» تزور مدينة تدمر وقائد العمليات العسكرية يروي التفاصيل، https//:goo.gl93/Wpc6

(٢) العربي الجديد، مأساة تدمر السورية... «لعبة سياسية» بين النظام و«داعش»، https//:goo.gl/mTF1zU

لعدة ساعات، تخللها قدوم رئيس فرع الأمن العسكري في تدمر، العميد مالك حبيب، إلى المتحف مع عدد من عناصره، فقام بنقل ٢٥٠ قطعة أثرية بطريقة عشوائية إلى مطار «تي فور» العسكري، ولم يُعرف مصير هذه القطع النادرة، وترك ما تبقى من القطع الأثرية يلاقي مصيره على يد عناصر تنظيم داعش من تخريب وتكسير، كما حصل للمومياوات الوحيدة في كل سوريا والتي تعرضت للتكسير، وغيرها الكثير من القطع الفريدة».

لم يكتف العميد مالك حبيب بقتل الإنسان السوري وقتل إرادته بالحرية والحياة الكريمة ووأده المستقبل بل امتد إجرامه ليشمل قتل التاريخ حيث ساهم العميد مالك حبيب بدخول تنظيم الدولة لمدينة تدمر والتي قام الأخير خلالها بتدمير معالم المدينة الأثرية والمدرجة على لائحة التراث العالمي، بالإضافة لقيام تنظيم الدولة بتدمير سجن تدمر الذي تشهد جدران زنازينه ورمال ساحاته على آلاف الإعدامات التي ارتكبها آل الأسد ومن والاهم بحق أبناء الشعب السوري في فترة ثمانينيات القرن الماضي، ليصار إلى نسيان ذلك السجن وما يحمله من مآسي.

العقيد صالح صقر



موقع الخدمة الحالي

مشرف على الدفاع الوطني في حماة وحمص

معلومات عامة

مكان الولادة: ريف اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	مسؤول في الدفاع الوطني	٢٠١٥
٢	ضابط في قوات النمر	٢٠١٤
٣	قائد كتيبة بالفرقة السابعة	٢٠١١

في مطلع عام ٢٠١١؛ كان العقيد صالح صقر قائداً لإحدى كتائب الفرقة السابعة، حيث تم فرزه لمدينة حمص للإشراف على ما يعرف باسم «حاجز المؤسسة» في حي بابا عمرو بمدينة حمص، حيث كان له الدور الرئيس في تفاقم الأوضاع وتفجر العنف في حيي بابا عمرو والسلطانية، وذلك نتيجة لاستخدامه المدرعات والرصاص الحي في قمع الاحتجاجات، وإطلاق النار على الجنائز التي كان مشيعوها يدفنونها في مقبرة بابا عمرو.

وفي هذه الأثناء؛ مارس العقيد صالح عمليات الاعتقال العشوائي على الحاجز، وتسليم المعتقلين لفرعي المخابرات العسكرية والجوية، كما كان يأمر بإطلاق النار على السيارات العابرة من أمام الحاجز لمجرد الاشتباه بها، وفي إحدى الحالات (آب ٢٠١١) أمر بإطلاق النار على سيارة «كيا» فقتل جميع ركابها، وهم عائلة مؤلفة من أب وأم وثلاثة أطفال، وارتكب ثلاثة مجازر أخرى على الحاجز راح ضحيتها ١٨ شخصاً، و١٢ شخصاً و٩ أشخاص على التوالي، كما عمل على تسليح عناصر من قرية المزرعة الشيعية الملاصقة لحي الوعر من الغرب، وتحريضهم على ممارسة الخطف والقتل على الهوية.

جدير بالذكر أن العقيد صالح صقر أصيب مرتين؛ إحداهما بشظية في عينه أثناء خروجه من عربة مجنزرة، والثانية لدى نقله من الحاجز بناء على تعليمات العماد آصف شوكت (٢٠١٢) حيث كان هذا هو المطلب الرئيس لأهالي حيي بابا عمر وجورة العرايس من أجل التهدئة.

عمل العقيد صالح صقر عقب نقله من بابا عمرو في صفوف قوات «النمر»، وفي عام ٢٠١٤ استلم قيادة القوات العسكرية الموجودة في مورك بريف حماة الشمالي بعد أن فرضت قوات النمر سيطرتها على المدينة، وأسهم في تشكيل قوات دفاع وطني بسهل الغاب، ولا زال يشرف على الدفاع الوطني

في المنطقة الوسطى، ويعتبر المسؤول المباشر عن كافة عمليات القتل والخطف التي تقوم بها تلك الميليشيات في المنطقة، حيث يتم تجميع المختطفين والمعتقلين في معسكرات خاصة بدير شميل وغيرها من المناطق الموالية للنظام، ومن ثم ابتزاز أهالي المعتقلين من أجل إطلاق سراح أبنائهم، والذين يتم تحويلهم للأجهزة الأمنية لاحقاً بعد دفع الفدية بدلاً من تسليمهم لذويهم.

العقيد نزار علي فندي



موقع الخدمة الحالي

قائد الكتيبة ١٠٣ - الفرقة التاسعة

معلومات عامة

مكان الولادة: قرية دوير بعبدة - جبلة - اللاذقية

١٩٦٧

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد الكتيبة ١٠٣ في الفرقة التاسعة	فترة الخدمة بالكامل
٢	الفرقة التاسعة دبابات	

ينحدر نزار علي فندي من قرية دوير بعبدة التابعة لمنطقة جبلة بمحافظة اللاذقية، وهو خريج الكلية الحربية الدورة رقم ٤٣، من اختصاص مشاة، وبعد خضوعه لدورة قائد كتيبة في مدرسة الاستطلاع التابعة لإدارة الاستطلاع، ودورة ركن في لبنان؛ تولى قيادة الكتيبة ١٠٣ بالفرقة التاسعة.

وعُرف منذ فترة مبكرة بممارسة الابتزاز، حيث كان يضغط على مجندي الخدمة الإلزامية ويبتزهم من أجل الحصول على أموال منهم، ولديه نزعة طائفية مقيتة.

وفي أثناء خدمته؛ تم تحويل كتيبة الاستطلاع التي يقودها العقيد نزار إلى كتيبة اقتحام، وذلك بعد ضم عناصر إليها من الفرقة التاسعة، حيث مارست الكتيبة انتهاكات واسعة في قمع الاحتجاجات، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج.

كما شارك العقيد نزار فندي في كافة عمليات الاقتحام التي قامت بها الفرقة في بلدات الشيخ مسكين وغباغب، ويتحمل المسؤولية المشتركة في ارتكاب مجزرة الصنمين الأولى بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥، والتي أطلقت فيها الفرقة التاسعة وعناصر الأمن العسكري النار على المحتجين، ما أدى إلى مقتل ١٠ وإصابة نحو ٤٠ آخرين، ثم قامت هذه القوات بشن حملات المداهمة والاعتقال، واعتقال المدنيين في مقر الفرقة التاسعة، حيث كانت تتم هناك عمليات تعذيب ممنهجة بحقهم، تحت إشراف العقيد نزار فندي ومباشرته بنفسه على تلك العمليات، والتي أدت لمقتل عدد من المعتقلين تحت التعذيب.

واستمرت حواجز الفرقة التاسعة في توقيف أعداد كبيرة من أبناء محافظة درعا، حيث كانت تتم عمليات الاعتقال والتصفية على الحاجز مباشرة، كما حدث في شهر أيلول ٢٠١٢، حيث تمت تصفية ١٣ مدنياً على أحد الحواجز إضافة لتصفية مدنيين[١] آخرين.

وفي ٢٠١٢/٧/٧ قامت قوات مشتركة من الفرقة التاسعة بإمرة العقيد نزار فندي والفرقة الخامسة وقوى الأمن والشبيحة بارتكاب مجزرة في مدينة الشيخ مسكين في ريف درعا راح ضحيتها ٢٥ قتيلاً نتيجة قصف المدينة من قبل دبابات الفرقة التاسعة إضافة لتنفيذ الفرقة إعدامات ميدانية بحق المدنيين المحتجزين.

واستمرت ممارسات العقيد نزار الإجرامية؛ حيث شارك في شهر نيسان ٢٠١٣ باجتياح قوات الفرقة التاسعة لمدينة الصنمين وارتكبت فيها مجزرة ثالثة[٢] قُتل خلالها ٥٧ مواطناً على الأقل (ذبح بعضهم بالسكاكين) منهم ستة أطفال وسبع سيدات.

وفي شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٤ قام العقيد نزار فندي بقتل ١٤ جنديّاً من قوات النظام بتهمة الخيانة، بعد انسحابهم أمام تقدم قوات المعارضة في المعارك التي وقعت في قرية زمرين. كما شارك في ارتكاب مجزرة في مدينة الشيخ مسكين[٣] في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٤ والتي أسفرت عن مقتل العشرات من أهالي البلدة من ضمنهم نساء وأطفال حيث قامت الفرقتان التاسعة والخامسة بقصف البلدة واقتحامها بمشاركة من ميليشيات أجنبية.

وكان العقيد نزار فندي يطمح عبر تشكيله «كتيبة الاقتحام» أن يؤسس قوات شبيهة بفرقة «النمر» التي يقودها العميد سهيل الحسن، أو قوات «الغيث» التابعة للفرقة الرابعة التي يقودها العقيد غيث دلا، حيث استخدمت قوات النظام مجموعات العقيد نزار في عدة معارك رئيسية في الكتيبة المهجورة في داعل، ومعارك درعا البلد، وحي المنشية، وفي محاولات التقدم إلى منطقة التنف الحدود السورية الأردنية، لكن جهوده باءت بالفشل. ففي مطلع ٢٠١٨؛ تم إرسال العقيد نزار فندي مع قواته إلى محور مدينة حرستا من أجل فك الحصار الذي فرضته قوات المعارضة على إدارة المركبات التابعة للنظام إلا أنه تكبد خسائر فادحة واضطر للانسحاب.

كما شارك في معارك الغوطة الشرقية التي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠٠ مدني خلالها، وتهجير أكثر من ١٠٠ ألف مدني، وظهر في أحد نشرات قوات النظام متحدثاً عن وجود منشأة للأسلحة الكيميائية تابعة للمعارضة أثناء تمشيط قواته لأحد المزارع في الشيفونية في الغوطة الشرقية، لكنها كانت في الحقيقة مزرعة للأبقار. يذكر أن المندوب الروسي في الأمم المتحدة استشهد بكلام العقيد نزار فندي[٤].

كما شارك نزار فندي في معارك مخيم اليرموك والحجر الأسود ضد تنظيم «داعش»، والتي

(١) شهادة أحد الجنود المنشقين والتي تتحدث عن تصفية العقيد نزار لأحد المدنيين في مدينة الصنمين.

(٢) للمزيد من المعلومات http://ayyamsyria.net/archives/116970

(٣) مقال من الجزيرة نت.

(٤) شهادة العميد زاهر الساكت يفند بها ادعاءات روسيا وقوات النظام حول المنشأة التي تم تصويرها.

أسفرت عن خروج عناصر التنظيم ضمن صفقة سرية لم يكشف عنها، وتمت استباحة تلك الأحياء وسرقتها بعد خروج التنظيم منها.



صورة العقيد نزار فندي مع عدد من مقاتلي كتيبة الاقتحام في مخيم اليرموك







صورة للعقيد نزار فندي في جنوب دمشق

العقيد غياث سليمان دلّا



موقع الخدمة الحالي

قائد قوات الغيث في الفرقة الرابعة

معلومات عامة

مكان الولادة: بيت ياشوط - جبلة اللاذقية

الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	اللواء ٤٢ بالفرقة الرابعة دبابات	

ولد غياث دلّا في قرية بيت ياشوط، إحدى قرى جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية، من إحدى العوائل العلوية المعروفة بولائها المطلق لنظام الأسد، وانخرط مبكراً في السلك العسكري، حيث خدم في الفرقة الرابعة ضمن اللواء ٤٢ دبابات، وهو نفسه اللواء الذي كان يقوده ماهر الأسد قبل تعيينه قائداً للفرقة الرابعة.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ شارك العقيد غياث في كافة عمليات اللواء ٤٢ دبابات، وبالأخص في داريا، وفي معضمية الشام التي تم اقتحامها وارتكاب أفظع المجازر فيها.

ففي ٢٠١١/٥/٩، طوق عناصر الفرقة الرابعة والمخابرات الجوية معضمية الشام وحاصروها مدة أسبوعين، ثم اقتحموها بالآليات الثقيلة والدبابات، وتم نشر القناصات على أسطح المباني، وتم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ مدني.

وفي آذار ٢٠١٣، شنت القوات نفسها حملة أشد قسوة ضد معضمية الشام، قُتل فيها حوالي ٢٠٠٠ مدني بينهم أكثر من ٦٠ سيدة و١٠٠ طفل، وتجاوز عدد الجرحى ٣٠٠٠ آلاف بينهم عدد كبير من أصحاب الإعاقات الدائمة.

ويتحمل العقيد غياث واللواء جمال يونس والعميد جودت الأحمد واللواء أوس أصلان بالفرقة الرابعة التي يقودها اللواء ماهر الأسد المسؤولية المشتركة عن الجرائم التي وقعت في تلك الفترة، حيث يشير تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» «Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥

تحت عنوان «بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، عن ممارسات الفرقة الرابعة الهمجية في قمع المحتجين، وفي حصارها لمعضمية الشام، مما اضطر أهلها لأكل أوراق الشجر، وكان كل من يحاول الخروج أو الدخول إليها يتم قنصه.

كما شارك العقيد غياث دلا في العملية التي وقعت في المدينة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢١، حيث ارتكبت قوات الفرقة الرابعة مجزرة راح ضحيتها ٨٦ قتيلاً، وارتكبت مجزرة أخرى في شهر أيلول من عام ٢٠١٢ قُتل فيها نحو ٨٠ مدنيّاً، وفي آب ٢٠١٢ شارك العقيد دلا في ما يعرف بمجزرة داريا الكبرى والتي راح ضحيتها أكثر من ٧٠٠ قتيل بينهم أطفال ونساء وعوائل كاملة.

كما كان لعناصر الفرقة الرابعة الدور الأكبر في تهجير وقتل أهالي حي القابون، حيث بلغت التجاوزات ذروتها أثناء اقتحام عناصر الفرقة الرابعة في شهر تموز من عام ٢٠١١ للحي، إذ قامت تلك القوات بتطويق الحي ونشر الأسلحة الثقيلة، وأدت هذه الحملة إلى اعتقال ما يقارب ١٥٠٠ مدني من أهالي حي القابون فقط.

وتكررت العملية ضد القابون عام ٢٠١٢؛ حيث شهد الحي عمليات قصف ممنهجة من قبل دبابات الفرقة الرابعة، واستمرت الحملة خمسة أيام أسفرت عن تهجير أكثر من ٩٠٪ من أهالي الحي وتجريف قسم منه، ومقتل ١٠٠ شخص على الأقل، واعتقال مئات آخرين، إضافة لعمليات السرقة والتعفيش، وتدمير البنية التحتية والصناعية في الحي.

وبرزت همجية غياث دلا بصورة واضحة في معركة المليحة عام ٢٠١٤، والتي استمرت أكثر من ٤٠ يوماً، وانتهت بسيطرة قوات النظام على البلدة بعد تدميرها بالكامل، وكانت الفرقة الرابعة في منطقة المليحة آنذاك بقيادة العقيد غياث.

ولدى تشكيل قوات «الغيث» على غرار قوات «النمر»، قام العقيد غياث دلّا باقتحام داريا بعد تدميرها بالكامل، وارتكب الممارسات الهمجية نفسها في كل من: حتيتة الجرش، والدخانية، والكباس، وزبدين، وبالا، ودير العصافير، والزبداني، والديرخبية، وخان الشيح، وبيت جن، وأحياء القابون، وتشرين، وبرزة، وجوبر في دمشق، إضافة لمشاركته في معارك وادي بردى مطلع عام ٢٠١٧.

كما شارك العقيد دلا في معارك حرستا، والتي أسفرت عن تدمير المدينة وتهجير أكثر من ١٥٠ ألف مدني، حيث استخدم دلا صواريخ «جولان» التي تفتقر إلى دقة التصويب فأدت إلى وقوع خسائر بشرية ودمار كبير.

جدير بالذكر أن قوات «الغيث» تتكون من حوالي ٥٠٠ مقاتل جلّهم من العلويين الذين تم انتقاؤهم على أسس طائفية، ويتميزون بالحقد الدفين على أهل الغوطة، حيث أطلق الموالون للنظام على العقيد غياث لقب «أسد الغوطتين» في كناية صريحة لما فعله في الغوطة الغربية والشرقية من قتل وتدمير وتهجير.

وعُرف عن العقيد غياث إصداره الأوامر لمقاتليه بتجاهل اتفاقات الهدن المبرمة وإطلاق النار على المناطق الآهلة بالسكان، حيث يقول أحد أبناء حي القابون الدمشقي: «أمر العقيد دلا بقصف هستيري همجي بعشرات الصواريخ (أرض-أرض) شديدة التدمير بغزارة على حي القابون، وشن

غارات جوية مكثفة من الطيران الحربي مستهدفة الحي والجرحى من المدنيين، ومخلفة دماراً كبيراً بالممتلكات».

ويعتبر العقيد غياث من أبرز الموالين للمحور الإيراني داخل النظام، حيث نسق علمياته مع الميليشيات التابعة لإيران بصورة وثيقة في معارك المليحة والزبداني وأحياء دمشق، وكان من المخطط أن يقود معركة الغوطة الشرقية من غرفة العمليات، ولكن القوات الروسية رفضت ذلك، وفرضت العميد سهيل الحسن على رأسها بهدف الحدّ من نفوذ القوات الموالية لإيران.

وفي منتصف ٢٠١٨؛ تم إرسال العقيد غياث إلى منطقة القنيطرة و«مثلث الموت» من أجل السيطرة على المناطق المحررة في المحافظة، حيث بادر إلى ضم عدد من عناصر الميليشيات الإيرانية وعناصر «حزب الله» اللبناني داخل قواته عبر منحهم لباساً مشابهاً للباس قواته بهدف التمويه. ومن أبرز الميليشيات التي انخرطت في صفوف قوات العقيد غياث: «لواء الإمام الحسين» التابع للتيار الصدري، كما تتواجد عناصر إيرانية وأفغانية كذلك ضمن تشكيلاته.





العقيد غياث دلا مع أسعد البهادلي

قائد لواء الإمام الحسين الشيعي العراقي على جبهة حرستا



راجمات صواريخ «جولان ٤٠٠» والتي تم تطويرها في قوات الغيث وتبدو كم هي بدائية وذات توجيه يدوي مما يزيد عمليات الدمار وعدم إصابتها لأهداف المعارضة العسكرية.

العقيد صقر رستم



موقع الخدمة الحالي

أمين عام الدفاع الوطني

معلومات عامة

مكان الولادة: حمص

الاختصاص: دفاع وطني

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	أمين عام الدفاع الوطني	٢٠١٣
٢	قائد الدفاع الوطني - حمص	٢٠١١

ينحدر صقر رستم من محافظة حمص، وقد عمل كمهندس في المدينة الصناعية بحسياء بمنصب مدير الاستثمار ورئيس لجنة المشتريات، وطرد من عمله عام ٢٠٠٩ بقضية فساد، ثم انتقل للعمل في الخدمات الفنية بمحافظة حمص.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ انتسب صقر رستم إلى جمعية البستان «الخيرية» التابعة لرامي مخلوف، وذلك بناء على توصية خاله العميد في القصر الجمهوري بسام حسن، حيث كلف بمهمة الاعتناء بالعوائل المهجرة من الطائفة العلوية، فافتتح مكتباً للجمعية في منطقة وادي الذهب.

ومع تنامي زخم الاحتجاجات؛ كُلف رستم بتعبئة الشباب العلوي للمشاركة مع الأجهزة الأمنية في عمليات القمع، حيث قام في منتصف ٢٠١١ بتأسيس نواة الدفاع الوطني تحت مسمى «اللجان الشعبية»، والتي كان الهدف منها في البداية حماية أحياء الطائفة العلوية في مدينة حمص، وما لبثت أن تحولت إلى مجموعات مقاتلة تؤازر قوى الأمن العسكري والمخابرات الجوية في حملات الاقتحام التي كانت تشنها في أحياء مدينة حمص.

كانت هذه التشكيلات تعمل بشكل تطوعي مقابل بعض المعونات التي تقدمها جمعية البستان، وعلى إثر زيادة عدد منسوبيها خصص النظام لها رواتب وإمكانات ودعم لوجستي وفني، حيث ضمت عناصر مسرحة من الأمن والجيش ومن المطرودين بقضايا فساد ورشاوى، إضافة لموظفين مدنيين تم انتدابهم من وظائفهم للعمل مع الدفاع الوطني، وتم تسليحهم عن طريق جمعية البستان.

وفي مرحلة لاحقة تولت قيادة المنطقة الوسطى في الجيش تسليح هذه القوات وتوفير الذخيرة لها من مستودعات الجيش الشعبي، ثم أصبح لهم مستودعات مستقلة تدار من قبلهم في المدينة الرياضية

وهي عبارة عن مشروع غير مكتمل على طريق (حمص-دمشق) باتجاه طريق تدمر بين حي عكرمة ووادي الذهب.

وبحلول ٢٠١٢؛ أصبح تعداد هذه القوات ٢٥٠٠ مقاتل يتمركزون في ثلاثة مقرات بأحياء حمص الموالية، وامتهنوا ممارسة السرقة والتعفيش، حيث كانوا يقتحمون أحياء حمص، ويسرقون ما فيها من أثاث وأدوات كهربائية وتمديدات صحية، ويبيعونها في الطرقات.

كما كان صقر رستم يدير عدداً من أماكن الاحتجاز والسجون الخاصة في حي وادي الذهب وفي ريف حمص ضمن القرى العلوية كالقبو ورام العنز، حيث دأب على اختطاف المدنيين من الطرقات العامة بحجة معارضتهم للنظام، ومن ثم ابتزاز أهاليهم لدفع الأموال مقابل إطلاق سراحهم.

ونتيجة للفساد الذي أحدثته القوات التابعة لصقر، وضلوعه في عمليات التفجير التي كانت تحصل في الأحياء الموالية للنظام؛ فقد اندلعت مواجهات بين قواته وبين قوى الأمن، وبين قواته وبعض المجموعات التي انشقت عنه عام ٢٠١٣، فتم نقل صقر رستم إلى مدينة دمشق وتعيينه في الأمانة العامة لقوات الدفاع الوطني عام ٢٠١٣.

ويتحمل صقر رستم وميليشياته المسؤولية عن عدد من المجازر منها:

* مجزرة رام العنز: حيث عُثر في نهاية شباط ٢٠١٢ بأراضي قرية رام العنز على أكثر من ٥٠ جثة لأشخاص مجهولي الهوية ومن أعمار مختلفة وعليها آثار تعذيب وإطلاق نار، وتبين أنها جثث مخطوفين قامت إحدى مجموعات صقر باختطافهم وقتلهم على أسس طائفية.

* مجزرة قرية جوبر: في نهاية شباط ٢٠١٢، وبعد اقتحام قوات النظام لحي بابا عمر وجورة العرايس وأثناء تمشيط مناطق جوبر والسلطانية قامت قوات الحرس الجمهوري بالاشتراك مع قوات الدفاع الوطني بتجميع المدنيين من الرجال والشباب في مدرستين؛ الأولى في قرية جوبر والثانية في حي السلطانية، ثم أمر قائد المجموعة التابعة لصقر رستم، واسمه أحمد السايس بفتح النار على المدنيين المحتجزين في باحة المدرسة، حيث تمت تصفية أكثر من ١٥٠ شخصاً، ونقلت الجثث الى المشفى العسكري.

* مجزرة كرم الزيتون: وقعت هذه المجزرة بعد اقتحام قوات النظام لحي الرفاعي وكرم الزيتون في أواخر شهر آذار ٢٠١٢، حيث قام عناصر الدفاع الوطني التابعون لصقر رستم باعتراض سيارتين مدنيتين وإطلاق النار عليهما وقتل من فيهما، ثم اقتحموا حي الرفاعي وقاموا بجمع العوائل المتبقية في أحد المنازل وقتلهم جميعاً وحرق المنزل ويقدر عدد الضحايا بنحو ٤٠ قتيلاً من المدنيين بينهم نساء وأطفال.

مجزرة سهل الحولة: في شهر أيار من عام ٢٠١٢، حيث قامت مجموعات من الدفاع الوطني، وبتغطية من قوات العميد هواش محمد قائد غرفة العمليات في حمص، باقتحام جنوب قرية تلدو، واستمرت العملية أكثر من ثلاث ساعات تم خلالها ذبح وقتل ١٠٦ مدنيين بينهم ٥٠ طفلاً وعدد من النساء.

المقدم دريد إسماعيل عوض



موقع الخدمة الحالي

قائد قوات المدفعية في قوات «النمر»

يُعرف أيضاً باسم نار النمر

معلومات عامة

مكان الولادة: الربيعة-حماة ١٩٨٢

الاختصاص: ضابط مهندس في الجيش السوري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد قوات المدفعية والصواريخ في قوات النمر	٢٠١٣
٢	اللواء ١٠٤ حرس جمهوري	٢٠١٣
٣	الحرس الجمهوري	٢٠١١
٤	أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية	٢٠٠٤

ينحدر دريد إسماعيل عوض من بلدة الربيعة بريف حماة الغربي، والتي يُعرف أبناؤها بولائهم المطلق للنظام، ومشاركتهم في صفوف الجيش والميليشيات التي شكلوها في ريف حماة والتي ارتكبت عدداً من المجازر بحق الشعب السوري.

ولدى تخرجه من أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية، اختصاص عربات، عام ٢٠٠٤ برتبة ملازم أول مهندس؛ تم فرزه إلى صفوف الحرس الجمهوري، حيث تنقل في ألويته وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة رائد، وفي الترفيعات الأخيرة (٢٠١٨/٨/١) تمت ترقية دريد إلى رتبة مقدم. كما أنه يحمل شهادة ماجستير بتقدير ممتاز في هندسة الآليات من جامعة دمشق.

لدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذا ٢٠١١؛ كان دريد يخدم في «اللواء ١٠٤» حرس جمهوري، إلى جانب العميد عصام زهر الدين (الذي قُتل لاحقاً في ديرالزور)، حيث اشترك معه في كافة العمليات التي قام بها «اللواء ١٠٤» ضد المدنيين في دمشق وريفها وذلك حتى عام ٢٠١٣، ويعتبر شريكاً لزهر الدين في جميع الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها عناصر اللواء وخاصة في مدن دوما وحرستا وعربين بالغوطة الشرقية.

ولدى تأسيس قوات النمر؛ تم إلحاق المقدم دريد إلى صفوفها حيث استلم قيادة فوج المدفعية والصواريخ، واشترك مع العميد سهيل الحسن والعميد صالح العبدالله في كافة الانتهاكات والجرائم التي

ارتكبتها هذه الميليشيات، حيث أشرف دريد على القصف المكثف للمدفعية والصواريخ على المناطق الآهلة بالسكان، مما أدى إلى مقتل وجرح وتشريد الآلاف من أبناء الشعب السوري على امتداد الجغرافيا السورية التي شاركت في معاركها قوات النمر، كما أشرف على تطوير وإطلاق «صواريخ الفيل» ذات التوجيه البدائي، والتي كانت قوات النظام تستخدمها لتوفير الكثافة النارية وفي إستراتيجية الأرض المحروقة.

ويعتبر المقدم دريد مسؤولاً مباشراً عن كافة عمليات القتل والإصابات ودمار البنى التحتية التي وقعت نتيجة عمليات الاقتحام التي نفذتها قوات «النمر» والتي أدت إلى نتائج كارثية على الشعب السوري، حتى تم إطلاق لقب «نار النمر» على المقدم دريد لما أحدثه من دمار وتشريد: ومن أبرز هذه العمليات:

* معارك ريف دمشق (٢٠١١-٢٠١٣).
* معارك أرياف حماة الشمالي والتي كانت تتجدد كل فترة.
* معارك فك الحصار عن سجن حلب المركزي (٢٠١٤).
* معارك إدلب (٢٠١٥).
* معارك ريف حلب الشرقي (٢٠١٦-٢٠١٧).
* معارك حلب ومزارع الملاح وطريق الكاستيلو (٢٠١٦).
* معارك القلمون الشرقي.
* معارك ريف الرقة الجنوبي (٢٠١٧).
* معارك ديرالزور (٢٠١٧).
* معارك ريف إدلب الشرقي (٢٠١٧-٢٠١٨).
* معارك الغوطة الشرقية (٢٠١٨).
* معارك درعا والقنيطرة (٢٠١٨).

وقد أدت تلك المعارك، وغيرها، إلى قتل الآلاف من أبناء الشعب السوري، وتشريد مئات الألوف منهم وخصوصاً حلب والغوطة الشرقية وريف حماة الشمالي وريف إدلب الشرقي، حيث اعتمد سهيل الحسن سياسية «الأرض المحروقة» في جميع عملياته، حيث تولى المقدم دريد تحت إشرافه دك المناطق الآهلة بالسكان براجمات الصواريخ بهدف إحكام الحصار عليها وقطع خطوط الإمداد عنها، وذلك من خلال الإرشادات التي يوجهها له سلاح الجو الحربي والمروحي.

ولدى تنفيذ عمليات الاقتحام؛ كان العميد سهيل حسن يكلف المقدم دريد بإطلاق مختلف القذائف المدفعية والصاروخية وعلى رأسها: RBG، ومدافع ١٠٦ المحمولة، والصواريخ «كورنيت» و«كونكورس» الموجهة، بهدف توفير مظلة حماية نارية لفرق الاقتحام.

ونظراً لسجله الإجرامي في استهداف المناطق الآهلة بالسكان؛ قامت قيادة القوات الروسية في حميميم بمنح المقدم دريد وسام الشجاعة من الدرجة الأولى.



المقدم دريد عوض مع العميد سهل الحسن



المقدم دريد عوض مع الإرهابي الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الايراني

المقدم فراس غسان جزعة



موقع الخدمة الحالي

قائد قوات درع القلمون

معلومات عامة

مكان الولادة: اللاذقية

الاختصاص: شعبة المخابرات العسكرية

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد قوات درع القلمون	٢٠١٥
٢	شعبة المخابرات العسكرية	٢٠١١

ولد المقدم فراس جزعة في منطقة الدعتور بمدينة اللاذقية لعائلة علوية، ووالده هو المؤرخ غسان جزعة، ويتمتع بدعم رجل الأعمال جورج حسواني أحد أبناء مدينة يبرود، والذي لعب دوراً مهماً في صفقة راهبات معلولا الشهيرة، كما لعب دوراً في تمويل ميليشيا درع القلمون.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان فراس في شعبة المخابرات العسكرية، حيث أسهم في عمليات القمع، وكافأه النظام على ذلك بتعيينه قائداً لقوات «درع القلمون» التي تم تشكيلها مطلع عام ٢٠١٤، وتم ربطها بالفرقة الثالثة والحرس الجمهوري بعد جمع عناصرها من مختلف ميليشيا الدفاع الوطني في مناطق: النبك، ويبرود، وفليطة، والهامة، ورنكوس، والقطيفة، كما تم ربطها أمنياً بشعبة المخابرات العسكرية، وكُلفت بالتعاون مع «حزب الله» اللبناني. ثم تولت القوات الروسية الإشراف على قوات «درع القلمون»، حيث خصع عناصرها لتدريبات في مراكز التدريب الروسية الخاصة.

ويشترك المقدم فراس جزعة مع قادة وعناصر قوات «درع القلمون» في المسؤولية عن كافة الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها عناصر هذه الفرقة في مناطق النبك ويبرود وغيرها، ومن أبرز المعارك التي شاركت فيها هذه الفرقة وارتكبت فيها انتهاكات واسعة:

* معارك القلمون الغربي (تموز-آب ٢٠١٤) والتي أدت إلى السيطرة على بعض القرى والبلدات والتلال في القلمون الغربي وتضييق الخناق على المدنيين في المنطقة الحدودية مع لبنان.

* معارك القلمون الغربي (أيار-حزيران ٢٠١٥) والتي أسفرت عن تهجير سكان تلك المناطق إلى جرود عرسال اللبنانية.

* معارك حلب (النصف الثاني من عام ٢٠١٦) والتي أدت إلى تهجير المدنيين من الأحياء الشرقية نحو إدلب وريف حلب الشمالي.

* معارك ريف حماة الشمالي (آب-تشرين الثاني ٢٠١٦) والتي دارت في مناطق حلفايا وصوران ومعردس ومعان وعدد من التلال الأخرى، وراح فيها عدد غير معروف من المدنيين.

* معركة وادي بردى (كانون الأول ٢٠١٦-شباط ٢٠١٧) والتي أسفرت عن مقتل عدد من المدنيين وارتكاب انتهاكات بحق أبناء المنطقة، وتهجير قسم من أهالي الوادي نحو الشمال السوري.

* معارك ريف حماة الشمالي (آذار-نيسان ٢٠١٧) والتي أسفرت عن مقتل عدد كبير من المدنيين جراء العمليات التي شنتها الفرقة ضد بلدات: صوران، ومعردس، وطيبة الإمام، وحلفايا، وخطاب، والمجدل، ومعرزاف.

* معارك القلمون الغربي (تموز-آب ٢٠١٧) والتي أدت إلى تهجير نحو ٧ آلاف مدني قسراً باتجاه إدلب.

* معارك شرق سكة الحديد في أرياف حلب وإدلب وحماة (تشرين الأول ٢٠١٧-شباط ٢٠١٨) والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين وتهجير أكثر من ١٥٠ ألف مدني.

* معارك الغوطة الشرقية (آذار-نيسان ٢٠١٨) والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد كبير من المدنيين، وقصف المدينة بالسلاح الكيميائي، وتهجير عدد كبير من أهالي الغوطة نحو الشمال السوري.

جدير بالذكر أن قوات درع القلمون قد قامت بتجنيد مقاتلي المعارضة الذين أجروا مصالحات مع قوات النظام من مختلف مناطق القلمون الغربي والشرقي ومناطق دمشق وريفها، وضمت في صفوفها عناصر المصالحات الذين ساعدوا في إحداث خروقات في الجبهات، وتدخل شعبة المخابرات العسكرية في الانتهاكات التي وقعت ضد المدنيين.

المهندس محمد أحمد السعيد



موقع الخدمة الحالي

قائد لواء القدس الفلسطيني
ميليشيات

معلومات عامة

مكان الولادة: مخيم باب النيرب حلب

الاختصاص: قائد ميليشيا

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد لواء القدس	٢٠١٣
٢	شركة مقاولات وبناء	٢٠١١

في مخيمات التهجير الفلسطينية وتحديداً من مخيم النيرب بحلب؛ ولد وترعرع محمد أحمد السعيد، حيث عمل في البداية مهندساً في مجال المقاولات والبناء، وبنى شبكة علاقات مع مسؤولي النظام، وبالأخص مع فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية.

ولدى اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١؛ عمد النظام إلى الزج بأبناء المخيمات الفلسطينية في أتون الأزمة، حيث حاول كسب مرضى النفوس للمساعدة في قمع الاحتجاجات، وكانت البداية عبر تشكيل عصابات من أبناء مخيم النيرب ومخيم حندرات بحلب.

وأوكلت إلى محمد السعيد مهمة تمويل تلك المجموعات عبر صديقه عدنان السيد حيث تم استقطاب أصحاب السوابق الجنائية والعاطلين عن العمل للمساهمة في قمع التظاهرات القريبة من المخيم والمظاهرات التي انطلقت في جامعة حلب ومحيطها، والقيام بعمليات الاعتقال العشوائي بحلب، واعتقال أكثر من ٥٠٠ طالب جامعي.

ونظراً لحاجته إلى لمزيد من العناصر؛ فقد بادر النظام إلى تسليح عدد كبير من أبناء المخيم، ومنحهم بطاقات أمن تتبع للمخابرات الجوية، وكان لحادثة مقتل ١٧ جندياً والتمثيل بجثثهم من جيش التحرير الفلسطيني في عام ٢٠١٢ الأثر الأكبر في تجنيد أبناء مخيم النيرب بحلب ضمن ميليشيات موالية للنظام، وتحوم الشبهات حول تورط محمد السعيد واللواء أديب سلامة رئيس فرع المخابرات الجوية في حلب آنذاك، لتنفيذ هذه الجريمة، حيث تم اختطاف القتلى من بلدة مصياف الموالية للنظام، وعُثر على جثثهم قرب محافظة إدلب.

وفي تشرين الأول ٢٠١٣؛ بادر محمد السعيد إلى تأسيس «لواء القدس» الفلسطيني بدعم من فرع المخابرات الجوية في المنطقة الشمالية الذي شجع عمليات تجنيد واسعة في صفوف الفلسطينيين، ولدى تمركز القوات الإيرانية بالقرب من مطار النيرب بدأ «لواء القدس» يتلقى دعمه المادي واللوجستي من قبل «فيلق القدس» الإيراني، حيث انتقل اللواء بعدها من قمع المظاهرات إلى تبني العمل المسلح بالكامل، وانتشرت لافتاته ضمن المخيم، وشارك في القسم الأكبر من العمليات الحربية التي قام بها النظام في حلب، وفي غيرها من المناطق.

جدير بالذكر أن «لواء القدس» قد تورط في ارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق السوريين، حيث تلقى أوامر من قادته المهندس محمد السعيد وعدنان السيد ومن اللواء أديب سلامة للقيام بعمليات الاختطاف والمطالبة بفدية والقتل والتعذيب والتهجير، حيث نصب اللواء حواجز في مناطق سيطرته ومارس الاعتقال العشوائي من خلالها، كما أقام سجوناً خاصة به داخل مخيم النيرب، وشارك في عمليات النهب التي تمت بأحياء حلب الشرقية، وخاصة في أحياء: جمعية الزهراء، والراشدين، وكرم الطراب، والبريج، وسيفات، إضافة لقرى العزيزة، والشيخ لطفي، وحيلان، وغرب سجن حلب المركزي، ومحيط مخيم حندرات، والراموسة، وسجل لواء القدس لوحده أكثر من ٤ آلاف حالة اعتقال في صفوف الشعب السوري، إضافة لاعتقال أكثر من ٤٠٠ شخص من الفلسطينيين.

وفي عام ٢٠١٤؛ امتد نفوذ محمد السعيد الذي قام بتجنيد عدد من شباب مخيم الرمل الفلسطيني في مدينة اللاذقية ودفعهم للقتال في جبهات حلب، وضمت قواته عدداً من الأطفال دون سن الثامنة عشر، وهو ما يضيف سجلاً إضافياً لجرائمه بحق السوريين والفلسطينيين، إضافة لتشكيله مع اللواء أديب سلامة عصابة عقارية من أجل سرقة ونهب العقارات من أهالي مدينة حلب، كما حول لواء القدس أكثر من عشرين مكتباً له من أجل إدارة شبكات للدعارة في أحياء جمعية الزاهرة والأشرفية وغيرها في مدينة حلب.

وفي عام ٢٠١٥ شارك «لواء القدس» الفلسطيني قوات النظام و«حزب الله» اللبناني والقوات الإيرانية في معارك ريف حلب الشمالي، حيث تم ارتكاب مجزرة مروعة في قرية رتيان بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨ أدت لمقتل ٤٧ مدنياً بينهم ١٠ أطفال و٥ سيدات وذلك خلال اقتحام القرية والسيطرة عليها لمدة ثلاثة أيام وتنفيذ إعدامات ميدانية بحق المدنيين.

كما شارك «لواء القدس» الفلسطيني في العمليات العسكرية حول مطار النيرب وفي العمليات العسكرية التي أدت لفك الحصار عن سجن حلب المركزي، ومنطقة الليرمون، والشيخ نجار، والراموسة، ومخيم حندرات، وفي العمليات التي أدت لفك الحصار عن بلدتي نبل والزهراء في بداية عام ٢٠١٦. وساهم كذلك في قطع طريق الكاستيلو والذي كان طريق الإمداد الوحيد للأحياء الشرقية في مدينة حلب وذلك في نهاية عام ٢٠١٦، وساهم في عملية اقتحام حلب الشرقية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٦/١١/١٥ و٢٠١٦/١٢/٢٣ والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٣٧٠ مدنيّاً وجرح آلاف آخرين.

ويعتبر محمد السعيد شريكاً رئيساً في جميع الانتهاكات والجرائم وأعمال الحصار والتجويع والقتل والتهجير القسري والنهب التي تمت في تلك الفترة، كما أسهم في ارتكب جرائم أخرى بدير الزور، حيث ينسب لعناصر «لواء القدس» تحت إمرته قتل ١٧ مدنيّاً طعناً بالسكاكين في قرية الشميطية بريف دير الزور الغربي.

وامتدت جرائم «لواء القدس» إلى الغوطة الشرقية، حيث شارك عناصره مع قوات «النمر» وغيرها من فرق النظام في العمليات ضد الغوطة الشرقية في نيسان ٢٠١٨، والتي أدت لمقتل حوالي ١٥٠٠ مدني وإصابة ٣ آلاف آخرين وتهجير أكثر من ١٠٠ ألف مدني. وشارك اللواء كذلك في معارك مخيم اليرموك والذي يعد أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في سوريا والذي أصبح أثراً بعد عين نتيجة العمليات الحربية التي استمرت قرابة الشهر.

جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من عناصر اللواء قد اعتنقوا المذهب الشيعي إثر تلقيهم الدعم والتمويل من «فيلق القدس» الإيراني ومشاركتهم الميليشيات الطائفية في عمليات القتل على أساس الهوية والانتماء الطائفي. وقد تم تكريم المهندس محمد السعيد من قبل القوات الروسية أكثر من مرة، كان آخرها في أيار ٢٠١٨.







المهندس محمد السعيد برفقة العميد سهيل الحسن،

وأحد قادة لواء القدس العسكريين



عدنان السيد نائب قائد لواء القدس الفلسطيني

فادي الملاح



موقع الخدمة الحالي

قائد قوات الجليل

ميليشيا فلسطينية تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري

معلومات عامة

مكان الولادة: مخيم خان دنون- ريف دمشق

١٩٨٤

فلسطيني - سوري

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد قوات الجليل	٢٠١٢
٢	الأمين العام لحركة شباب العودة الفلسطيني	٢٠١١

ينحدر فادي الملاح من عائلة فلسطينية مهاجرة من فلسطين، حيث ولد في عام ١٩٨٤ وترعرع في مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين بالقرب من الكسوة بريف دمشق.

يشغل فادي الملاح منصب الأمين العام لحركة «شباب العودة» الفلسطيني والتي تأسست في أيار ٢٠١١، كما يشغل منصب قائد الجناح العسكري للحركة والذي يطلق عليه اسم «قوات الجليل» والذي تشكل عام ٢٠١٢.

بدأ فادي نشاطه العسكري بصورة علنية إلى جانب قوات النظام عام ٢٠١٤، حيث ساهم في تعزيز «قوات الجليل» بشبان من مخيم خان دنون ومخيمات أخرى للاجئين الفلسطينيين، بحيث بلغ عددهم حوالي ٥ آلاف عنصر، وقام الحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» بتدريبهم.

ويعتبر فادي الملاح المسؤول المباشر عن الانتهاكات التي ارتكبها عناصر «قوات الجليل» في العمليات التي قامت فيها هذه الفرقة بإسناد قوات النظام و«حزب الله» في العمليات التالية:

* معارك القلمون الغربي (تموز-آب ٢٠١٤) والتي أدت إلى السيطرة على بعض القرى والبلدات والتلال في القلمون الغربي وتضييق الخناق على المدنيين في المنطقة الحدودية مع لبنان.

* معارك القلمون الغربي (أيار-حزيران ٢٠١٥) والتي أسفرت عن تهجير سكان تلك المناطق إلى جرود عرسال اللبنانية.

* معارك حلب (النصف الثاني من عام ٢٠١٦) والتي أدت إلى تهجير المدنيين من الأحياء الشرقية نحو إدلب وريف حلب الشمالي.

* معارك ريف حماة الشمالي (آب-تشرين الثاني ٢٠١٦) والتي دارت في مناطق حلفايا وصوران ومعردس ومعان وعدد من التلال الأخرى، وراح فيها عدد غير معروف من المدنيين.

* معركة وادي بردى (كانون الأول ٢٠١٦-شباط ٢٠١٧) والتي أسفرت عن مقتل عدد من المدنيين وارتكاب انتهاكات بحق أبناء المنطقة، وتهجير قسم من أهالي الوادي نحو الشمال السوري.

* معارك ريف حماة الشمالي (آذار-نيسان ٢٠١٧) والتي أسفرت عن مقتل عدد كبير من المدنيين جراء العمليات التي شنتها الفرقة ضد بلدات: صوران، ومعردس، وطيبة الإمام، وحلفايا، وخطاب، والمجدل، ومعرزاف.

* معارك القلمون الغربي (تموز-آب ٢٠١٧) والتي أدت إلى تهجير نحو ٧ آلاف مدني قسراً باتجاه إدلب.

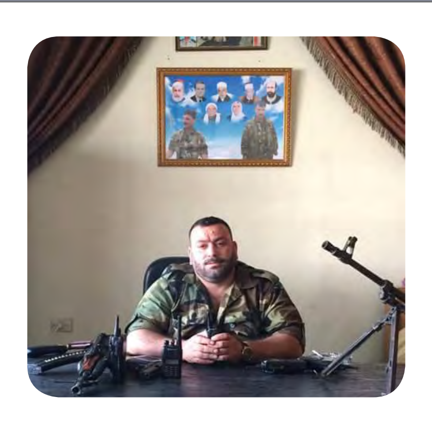
* معارك شرق سكة الحديد في أرياف حلب وإدلب وحماة (تشرين الأول ٢٠١٧-شباط ٢٠١٨) والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين وتهجير أكثر من ١٥٠ ألف مدني.

* معارك الغوطة الشرقية (آذار-نيسان ٢٠١٨) والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد كبير من المدنيين، وقصف المدينة بالسلاح الكيميائي، وتهجير عدد كبير من أهالي الغوطة نحو الشمال السوري.

* معارك مخيم اليرموك والحجر الأسود (نيسان-أيار ٢٠١٨) والتي أدت إلى تشريد أهالي المخيم بعد تدميره بالكامل ونهب ممتلكاته.

وفي مرحلة لاحقة من عام ٢٠١٨؛ تم إرسال عناصر «قوات الجليل» للمشاركة في العمليات بديرالزور وريف الرقة تحت إشراف «حزب الله» اللبناني، حيث قُتل منهم نحو ٨٠ عنصراً في قصف لقوات التحالف على مواقع كانوا يتمركزون فيها بدير الزور.

الشبيح علي الشلي



موقع الخدمة الحالي

قائد مجموعة الصقر في قوات النمر
متعاقد مع المخابرات الجوية

معلومات عامة

مكان الولادة: عين الكروم - الغاب - حماة

الاختصاص: شبيح - مجموعة قوات النمر

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد مجموعة الصقر التابعة لقوات النمر متعاقد مع المخابرات الجوية	٢٠١١

بدأ علي الشلي حياته المهنية كبائع قهوة على دراجة هوائية في قريته عين الكروم التي تقع في منطقة الغاب بريف حماة الغربي وينتمي سكان هذه البلدة للطائفة العلوية.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ انخرط علي الشلي في تشكيلات اللجان الشعبية، وجمع حوله عدداً كبيراً من المجرمين وأصحاب السوابق، مستفيداً من الدعم الذي قدمه له قريبه عضو مجلس الشعب السابق فؤاد الشلي، إضافة لعدد من الضباط في قوات النظام والذين ينتمون لعائلة الشلي، وعلى رأسهم شقيقه العقيد وائل الشلي ضابط أمن مطار حماة العسكري.

بدأ علي الشلي نشاطه من خلال التشبيح بمنطقة الغاب، حيث عمد إلى مهاجمة القرى السنية في الغاب والمشاركة في عمليات الاقتحام التي تشنها قوات النظام في المنطقة، وكان يقوم بعمليات الخطف والاعتقال والاتجار بالمعتقلين مقابل مبالغ كبيرة، ويفرض أتاوات شهرية تصل الى ٢٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً على مكاتب السيارات وبعض المحال التجارية، كما انخرط في مجال تجارة السيارات المسروقة، إثر ظاهرة انتشار السيارات التي يتم قتل ملاكها وإخفاء لوحاتها، ومن ثم بيعها في السوق السوداء. وتوسع علي الشلي في أعمال الخطف والسلب في ريف حماة الغربي حيث قام عناصره باختطاف الفتيات وإجبارهن على العمل في شبكات الدعارة والملاهي التي تخضع لسيطرة علي الشلي ومجموعته.

وبحلول عام ٢٠١٢ حاز علي الشلي على لقب «الجبل الصقر»، وذلك إثر ارتكاب عناصر مجموعته مجزرتين في قرية الشريعة بريف حماة الغربي (٢٠١٢/٧/٢٤) و(٢٠١٢/٨/٢٧) راح ضحيتهما عدد كبير من القتلى والمصابين.

ونظراً لدمويته وسجله الإجرامي؛ فقد تم تقديمه للعقيد سهيل الحسن، حيث ارتبطت مجموعته بالمخابرات الجوية في مطار حماة العسكري، وتولى سهيل الحسن مهمة تسليح كامل مجموعة علي الشلي وضمه لقواته. ومن خلال فرع المخابرات الجوية في حماة استمد علي الشلي سلطته التي استخدمها في عمليات الخطف والابتزاز وسرقة السيارات المحمَّلة بالبضائع التجاريَّة وصهاريج الوقود، وممارسة خطف المدنيين مقابل تحصيل فدية مالية من أهاليهم، وشاركه في جرائمه كل من: طلال الدقاق، ومصيب سلامة، حيث روعت هذه المجموعة ريفي حماة الشرقي والجنوبي مروراً بمدينة حماة إلى ريف حماة الغربي، وأسس كل منهم مجموعته الخاصة ومناطق نفوذ خاصة بكل واحد منهم.

وفي هذه الأثناء اشترك علي الشلي مع طلال الدقاق في السيطرة على كافة محطات الوقود في حماة وريفها الغربي، ومد نفوذه ليسيطر على طريق حماة-حلب المعروف بطريق خناصر، حيث فرض الأتاوات على كل سيارة تمر في المنطقة وعلى كل شخص يمر عبر حواجزه المنتشرة في الطريق. وأقام علاقات تبادل تجاري مع تنظيم «داعش» تتضمن بيع التنظيم أسلحة وذخائر مقابل الوقود، وتطورت عملية التبادل لتشمل تهريب البشر ما بين مناطق النظام ومناطق تنظيم الدولة، إضافة لتجارة الحبوب والخضار.

وفي إحدى المرات تم ضبط عناصر يتبعون لعلي الشلي وبحوزتهم كميات كبيرة من الأسلحة المهربة تحت أكياس من القمح وهم يحاولون تهريبها إلى مناطق سيطرة تنظيم «داعش»، ونتج عن ذلك وقوع اشتباكات بين عناصر علي الشلي وعناصر من جهاز أمن الدولة، وتم اعتقال علي الشلي من قبل قوات النظام لعدة أيام قبل الإفراج عنه بوساطة من سيده سهيل الحسن.

ولدى انتقاله إلى حلب؛ اصطحب العميد سهيل الحسن معه علي الشلي الذي تابع جرائمه هناك، فساهم في اقتحام حلب الشرقية نهاية عام ٢٠١٦، وزاد ثراؤه جراء أعمال السرقة والنهب، مما دفع بموقع «فينيكس» الموالي للنظام للإعلان عن أن علي الشلي احتفل بملياره الأول، قائلاً: «يقال إن ذائع الصيت علي الشلي، احتفل بالمليار الأول له منذ سنتين تقريباً، وإن كل أجهزة الدولة الأمنية وخاصة الشرطة في محافظته أو مدينته التي يقطن فيها لا يجرؤون على مشاكلته لا هو ولا عناصره البالغ تعدادهم ٢٠٠٠ عنصر».

وفي عام ٢٠١٦؛ قام عناصر حاجز تابع لعلي الشلي على طريق حلب-عفرين بمصادرة شاحنة محملة بثلاثة آلاف تنكة زيت زيتون، وعندما قدم التاجر صاحب الشاحنة الأوراق الثبوتية للبضاعة وأنها معدة للبيع في أسواق مدينة حلب؛ اتهمه علي الشلي بمحاولة تهريب ١٠٠ قذيفة هاون و١٠آلاف قذيفة دوشكا وصندوقي قنابل و٢ كغ مخدرات كبتاغون، فاختار التاجر التخلي عن شحنة زيت الزيتون بكاملها لعلي الشلي الذي باعها لتاجر يدعى أحمد عمر بلحوص البرادعي في حي الجميلية بمدينة حلب، كما سيطر علي الشلي على حاجز بالقرب من مدينة السفيرة وبدأ يتقاضى أتاوات على أية آلية مدنية أو تجارية تمر من الحاجز ليكمل ما بدأه في طريق خناصر.

وانتقل علي الشلي لاحقاً للمشاركة في العمليات العسكرية التي وقعت في حرستا والغوطة الشرقية والتي أدت لمقتل وجرح وتهجير عدد كبير من أهالي الغوطة الشرقية، ويعتبر شريكاً مع مجموعته بشكل مباشر عما حدث في الغوطة الشرقية من جرائم وانتهاكات.

وفي مطلع حزيران ٢٠١٨؛ جمدت القوات الروسية عمل مجموعة علي الشلي نتيجة للمارسات المشينة التي تورطت بها هذه الميليشيات، وألزمته بتسليم سلاح ميليشياته الثقيل، كما وردت أنباء عن اعتقاله، إلا أن ذلك لم يثبت نظراً لأن الشلي قد سجن عدة مرات ثم أُفرج عنه بوساطة من سهيل الحسن.



صورة تجمع علي الشلي مع العميد سهيل الحسن

مصيب نمر سلامة



معلومات عامة

مكان الولادة: تل التوت - السلمية - حماة

١٩٥٥

الاختصاص: شبيحة

مواقع الخدمة السابقة		
م	الموقع	ملاحظة
١	قائد مجموعات شبيحة في السلمية	-

موقع الخدمة الحالي

قائد مجموعة شبيحة في السلمية

ولد مصيب سلامة في قرية تل التوت التابعة لمنطقة السلمية بريف حماة الشرقي، وهو شقيق اللواء أديب سلامة معاون مدير إدارة المخابرات الجوية التي يرأسها اللواء جميل حسن.

ولدى سعي النظام إلى تشكيل مجموعات من الشبيحة الموالية له عام ٢٠١١؛ بادر مصيب سلامة إلى تأسيس مجموعة خاصة به، وساهم من خلالها في قمع التظاهرات في مدينة السلمية والتي لم تستمر طويلاً نتيجة عمليات القمع والاعتقال.

وسرعان ما حظي مصيب باهتمام رسمي؛ حيث أخذت مجموعته تتسع بدعم من شقيقه اللواء أديب سلامة، ونشطت في ريف حماة الشرقي وريف حمص الشرقي بالكامل، حيث قام عناصرها بعمليات الخطف والقتل على الهوية أو الانتماء المناطقي أو الطائفي، دون أي رادع لما تقوم به نظراً للدعم الذي كانت تتمتع به من قبل ضباط المخابرات الجوية، وعلى رأسهم العقيد محسن عباس والنقيب أيهم سلامة[١].

وتمكن مصيب من إنشاء شبكة من قادة الشبيحة الآخرين في المنطقة، منهم فراس سلامة

....

(١) ابن أخت مصيب سلامة، يقوم بتصريف مسروقات مصيب وبيع المخطوفين إلى عصابات الشبيحة في الساحل السوري.

بن مصيب سلامة، وطلال الدقاق، وعلي حمدان محمود عفيفة، الملقب بـ«الفهد الأبيض»[1]، وعلي حمدان، وإبراهيم الصالح، وطالب بشور الملقب «أبو علي اللبناني» باعتباره أحد سكان جبل محسن في لبنان، وعيسى داود العسس وشقيقه زهير العسس وعلاء سليم، وظهير بشور[2]، ومحمد منصور، وإياد طيشور، ووليد ديب.

وعبر تلك الشبكة؛ تمكن مصيب سلامة من تجنب الاعتقال أو المحاسبة على الجرائم التي اقترفها، وهو صاحب المقولة الشهيرة التي تردد صداها في حماة وحمص: «الثورة المزعومة هي نقل رؤوس الأموال من أيدي السنة إلى أيدي العلويين، وعملية النقل لم تنته بعد، بل تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي فإن الأزمة طويلة جداً».

ومن هذا المنطلق؛ مارس مصيب سلامة عمليات الخطف والابتزاز، ولم يكتفِ بخطف البشر فقط بل اختطف الشاحنات التجارية بحمولاتها، واستولى عناصره على الماشية والمداجن، كما فاوض مصيب أهالي المعتقلين على إطلاق سراح المعتقلين لديه في سجنه الواقع في قرية تقسيس وتحديداً في منطقة شمال خزان الماء بجوار الفرن، وهو سجن خاص به وغير مرخص من أي جهة حكومية، حيث كان يقتل بعض المعتقلين بعد قبض الفدية من ذويهم، ودون أن يسلم الجثث، والتي كان في بعض الأحيان يحرقها أو يرميها في قنوات الصرف الصحي.

وتم توثيق عدة شهادات لمخطوفين سابقين أو أهالي مخطوفين لدى مصيب سلامة، تفيد بارتكابه جرائم تصفية مخطوفين لديه أو بيعهم لمجموعات أخرى، حيث أفادت الشهادات بالجرائم التالية:

- قيام المدعو «علي حمدان» وهو من أعوان «مصيب» البارزين، وبناء على أوامر مباشرة من مصيب، بتصفية ٣ أشخاص من الطائفة العلوية من قرية «أبو حكفة» في ريف حمص، وحرق جثثهم بعد تصفيتهم وهم رجلان وسيدة.

- قيام علي حمدان بقتل بائعي أحذية من إدلب، بناء على أوامر من «مصيب» بعد أن صادر ما يحملانه من أموال، ثم أحرق جثتي البائعين.

- قيام المدعو «محمود عفيفة» قائد إحدى مجموعات مصيب سلامة بخطف ٤ أشخاص من محافظة إدلب، كانوا يستقلون تكسي صفراء نوع «كيا» بجوار بلدة خنيفيس، واقتيادهم إلى سجن مصيب سلامة لتتم تصفيتهم لاحقاً.

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة بخطف رجل وسيدة من دركوش بريف إدلب، كانا يستقلان سيارة «سوناتا» بيضاء اللون وتصفيتهما.

....

(١) تم اعتقاله من قبل قوات النظام، بسبب جرائمه وفساده ومن المتوقع تنفيذ حكم الإعدام به خلال الأيام القليلة المقبلة.

(٢) اعتقلته قوات النظام لمدة أسبوع بعد أن وجدت بداخل سيارته ٣ جثث لمدنيين، وقامت بعد ذلك بإطلاق سراحه.

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة بخطف سيدة مع ابنتها وبرفقتهما سائق من حلب كانوا يستقلون سيارة «سيراتو» فضية اللون، حيث تمت تصفيتهم بعد اغتصاب السيدة وابنتها على الرغم من قيام مصيب سلامة باستلام مبالغ مالية ضخمة مقابل إطلاقها.

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة باختطاف شخصين من محافظة حماة، وقد قبضت مجموعة «مصيب سلامة» فدية مقدارها ١١ مليوناً و ٥٠٠ ألف ليرة، مقابل إطلاقهما، إلا أن المعلومات تؤكد أنهما قتلا.

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة باختطاف ٨ أشخاص من قرية عقيربات ومن قرى أخرى تابعة لها ولم يتمكن ذويهم من معرفة مصيرهم حتى الآن.

- قيام مجموعة محمود عفيفة التابعة لمصيب سلامة باختطاف حاتم مرزوق الإبراهيم، وأوجيل خضر الحداد، اللذين ينحدران من محافظة الرقة، ومازال مصيرهما مجهولاً وجاءت عملية الاختطاف بعد العثور على مبلغ ٦ ملايين ليرة سورية كان الضحايا في طريقهم لدفعها إلى شركة «سادكوب».

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة باختطاف كل من: طارق حسن النجمان، وحسين محمد خالد محمديه، ومحمد أحمد الحجي، وعلي أحمد الحجي، ومحمد خالد الحسين، وجميعهم من مدينة إدلب كانوا محتجزين في منزل تعود ملكيته إلى محمود عفيفة، وقد تعرضوا لأسوأ أنواع التعذيب في سجن مصيب سلامة في قرية خنيفيس.

- قيام مجموعة تابعة لمصيب سلامة بتأجيج أهالي السلمية ضد اللاجئين عن طريق خطف فتيات ونساء من المدينة واتهام اللاجئين بذلك والتحريض على طردهم من السلمية.

وسرعان ما امتدت عمليت الخطف والقتل إلى صفوف عصابات الشبيحة الأخرى، ونتج عن ذلك تفشي حالة من الفلتان الأمني، حيث اندلعت صراعات مسلحة بين عصابات الشبيحة، وفي إحدى الحالات؛ قامت مجموعة تتبع لمصيب سلامة بقتل ثلاثة أشخاص وجرح آخرين من آل سنكري وآل قاسم، ليقوم أهالي القتلى من آل السنكري وبيت قاسم بقطع طريق حماة ورفض دفن قتلاهم قبل تسليم القتلة وكف يد مجموعة مصيب سلامة عن مدينة السلمية، لا سيما أنّ القتلى لهم صلة قرابة بعائلة بيت عوض التي تعد من أكبر عوائل مدينة السلمية، وتعاطفت مع هذه المجموعة باقي عوائل السلمية بعد أن ضاقوا ذرعاً بجرائم عصابة بيت سلامة، مما اضطر وزير الداخلية ووزير المصالحة والمحافظ للتدخل بأمر من بشار الأسد، حيث تم ترحيل عائلة مصيب سلامة من المدينة إلى قرية ضهر المير وهي القرية التي ينتمي إليها آل سلامة بالأساس.

ولم يكتفِ مصيب سلامة ومجموعته بعمليات التشبيح في مناطق السلمية، بل قاموا، وبدعم من المخابرات الجوية، بإنشاء حاجز بالقرب من تقسيس وهو الحاجز الذي اشتهر لاحقاً باسم «حاجز المليون»[1]، وذلك نسبة للقيمة المبالغ فيها من الأتاوات التي يطلبها عناصر ذلك الحاجز، ما أدى في

(١) أطلق السوريون على الحواجز المشابهة لحاجز مصيب سلامة لقب حاجز المليون، حيث يتواجد عدة حواجز أخرى بنفس اللقب نظراً لما يطلب فيها من أتاوات باهظة، وقامت قوات النظام بإغلاق بعضها نتيجة ممارساتها.

بعض الأحيان لصدامات مع قوات النظام نظراً للتجاوزات الكبيرة والكثيرة التي كان يقوم بها مصيب سلامة ومجموعته على ذلك الحاجز.

ومن ضمن جرائم مصيب سلامة تبادل المختطفين مع الشبيح طلال الدقاق الذي تربطه علاقة وثيقة بالعميد سهيل الحسن، أو التمتع بتصفية بعض المعتقلين من خلال إطعام لحمهم إلى أشبال أسود في مزرعته الخاصة.

جدير بالذكر أن مصيب سلامة يتمتع بحصانة كاملة نظراً لدعم شقيقه اللواء أديب سلامة، ولا يزال يعتبر نفسه فوق القانون.





PRO JUSTICE

مع العدالة


ISBN 978-605-78961-1-7
9 786057 896117